





07V

912



۷۲۵



و من بعد از این که در این کتاب
در باب اول از کلیات این علم
در باب دوم از اقسام این علم
در باب سوم از اقسام این علم
در باب چهارم از اقسام این علم
در باب پنجم از اقسام این علم
در باب ششم از اقسام این علم
در باب هفتم از اقسام این علم
در باب هشتم از اقسام این علم
در باب نهم از اقسام این علم
در باب دهم از اقسام این علم
در باب یازدهم از اقسام این علم
در باب بیستم از اقسام این علم



٥٦٧



اللهم انت الهادي لسالك مسالك محامدك . والناصح
لجامع مسائل محامدك . اهدنا نحو سبيلنا هدية كافية لشهيد
مشكلاتنا ودنا على مقاصدنا دلالة وافية لحل معضلاتنا
وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى آلهم واصحابهم
اجمعيهم . صل على شاذي الامراض قلوبنا وشرح صدورنا
وبعد يقول السيد الفقيه في الفقه المحمدي
الشهر والى الشهر بمن لا ذاه وفعلة الله نفع للمعنى
والزيادة هذه من اثار فائقة . وتحتيفات رابطة . حل
مشكلات الحاشية المعصية . لايقة . ورفقها فائقة .
كتبها لاهي بالتحصيل من المبتدئين . نفعهم الله تعالى
بهم اجمعين . والرجو منهم الدعاء . وكل امرئ ما نوى .



الشيخ بالتسمية

ما نوى **قوله** باهدنا بالسال مسالك محامدك . شرع في الحمد بعد
تتمين بالتسمية اداء الحق ما وجب عليه من شكر نعمته تعالى التي
تأليف هذا الكتاب اثر من آثارها . اذ شكر المنعم على المنعم عليه واجب
عقل ونفلا واقتداء بالسلف الصالحين رضوان الله تعالى عليهم
اجمعيهم . ونسكا بالكتاب الكريم . المبدؤ بهما في العائنة المبينة
وامتثال سنة رسول رب العالمين . حيث قال **كل امرئ**
ذو بال لم يبدأ بسم الله فهو بائر . وكل امرئ ذى بال لم يبدأ بالحمد
فهو اجزم . وكل امرئ ذى بال لم يفتح بذكر الله فهو اقطع . والبال
القلب والشاهد والخال والا يترك مقطوع الذنب من الجوارح
والاجز من مقطوع الاصابع . والا قطع مقطوع اليد من الانشاء
والمعنى كل امرئ ذى بال اى ذى شرف وشانه يستد به ويموت
عليه لم يبدأ بذكر الله نفع فهو ناقص البركة ولا يستد به في الشريعة
وحاصله تنزير الموهوب منزلة المذموم لغواف كماله ووصفه
المحمود . وعلى هذا فلا تعارض بين الحديثين . لانه المقصود مجرد
الابتداء بما يشترط في ان تقا في اول الامر بقربة الرواية
الثالثة فلا احتياج الى الصل الا ابتداء على الحقيقة والعرفى المحدث
منه اول الامر الى المقصود بالذات . او الاضا في الحاصل بالنسبة
الى ما جمع منه الكلام شيئا فشيئا الى انه ينتهي الى المقصود ولا
الى اصل اهدنا على الجنان . والاشياء . والاخر على الكتابة ولا الى

هل انباء الكائنة في الاصلوب الشريف على الاستعانة او الملائكة
 ويقال الاستعانة بامر لا ياتي في الاستعانة بامر آخر كالملائكة فانه
 ذلك مع كونه خلاف الظاهر يؤدى الى خروج التسمية والمجردة الكتاب
 والمجردة الكتاب بالانفاق وفي التسمية خلاف نعم البناء
 على الله تعالى لا يلزم الا يكون بمادة المحرر يكون بكل ما يشعر به
 التقدير لانه حقيقة الحمد والشاء اخرها وكان الحمد وتظيم المني
 عليه قولاً وفعلًا ظاهرًا وباطنًا في كل الاعتادات وانواع
 الطاعات والاجتناب عن المنكرات والافعال الحيرة والخصال
 الكريمة وغير ذلك مما يدل على تظيم الحق المنعم المتفضل ولهذا على
 عدم الاستعانة المشهور الى الضيق البديع فقال باهاذيا لسالك
 مسائل محامدك اشارة الى كثرة طرق الحمد مع انه في كل جبر لرفع
 فافهم من مخرجه الذاء تستعمل في البعيد والقرب والمتوسط
 وانما اختارها منه بغير حروف الذاء اشارة الى مراتب الملوك
 الكائنة بين العبد والحق سبحانه وتعالى فانه حال العبد مع الله
 اما القرب او البعد او المتوسط فالاول مقام المقربين ...
 والثاني منزلة اصحاب الشمال والثالث درجة اصحاب اليمين
 وهاديا منادى منصوب كونه شبه مضاف لتعلقه وارتباطه بما
 جوع اسم فاعل من الهداية وهي الدلالة المطلقة الى المطلوب عند اهل
 السنة والجماعة سواء كانت موصلة اليه بالنقل او لا وعندها

اهل الاعتزال الدلالة الموصلة الى المطلوب بالنقل وينعقد بنفسه
 وبالهم وبالي ويضاف الى الله تعالى والى النبي صلى الله عليه وسلم
 والى القرابة قال الله تعالى الذي به اهتدى اهلنا لهدى بينهم سبلنا
 وقال الله تعالى ان الله يهدي الى صراط المستقيم وقال الله تعالى ان
 هذا القرابة يهدي الى صراط مستقيم هذا والساكن في الطريق الذهبية
 والساكن جمع مسالك وهو الطريق المستوي في المحامد جمع محرف
 بمصر اليه مصدر ميمي بمعنى الحمد وبفتح الميم المحضة المحيرة فالهاذك
 اشارة الى ان تعالى المنعم المتفضل ولهذا يستخرج جميع المحامد
 والساكن اشارة الى المحامد والساكن بصفة الجمع اشارة الى كثرة
 طرق الحمد والمحامد اشارة الى كثرة افراد الحمد واصنافها الى التكاف
 اشارة الى ان جميع المحامد واجبة الى الله تعالى وما عداه تعالى من الوسايل
 اسباب والآلات وشرايط الحمد بفتح هذا شبه الحمد بالصحة الواحدة
 في السعة وكثرة الجهات والطرف استعاره ممكنة وابنت له الساكن
 استعاره تخيلية قريبة للممكنة وشبه المحامد بالسالك في تلك المسالك
 استعاره تيمية بقرينة ترشيح الممكنة وذلك انه يقول شبه جهتها
 الحمد بالساكن واستعار اسم المشبه بالمشبه استعاره بقرينة
 والقرينة اضافتها الى الحمد وذكر السالك ترشيح للصحة فاعلم
قوله وباسماعي الجاهل مع ما في محامدك كثر من الذاء لزيادة اوتها الى
 والقصير الموصوب لقبول الدعاء والسماع اسم فاعل من التمع بمعنى

الاستماع والجامع اسم فاعل ايضا بمعنى الجميع كالناصر والنصير
 والعالم والمعلم والمسانع مع مئذة بمعنى السؤال والمعنى المها
 سامع الجميع سوالات هاتك **قوله** اهدنا الصراط المستقيم هداية
 كافية لتسريع من مشكلاتنا **جواب** الهدى المتقدم والصراط الطريق
 والمستقيم المستوي والمراد به الذبيحة الحق والملة الاسلامية على طريق
 الاستقامة المستقيمة ولما كانت الهداية الى الصراط اعم من ان يكون
 كافية لحل المشكلات اكد الفعل بالمصدر **وصف** المصدر بالكفاية
 لتحصيل المقصود **وهو** تسريع المشكلات ومن المفصلات وتخصيص
 المراتب الموهب لئلا ينفذات والدرجات واللام متعلق بكافة
 والحل بالخاء المزملة في اكد النسخ ضد التقد وفي بعضها بابا الجيم
 المنعومة **وهو** معظم الشيء وفي بعضها من مشكلاتنا جرة وهي
 طائفة من الشيء وانكل مستقيم ههنا والاو الى انب والاشكوت
 جمع مشكلة على صيغة اسم الفاعل من اشكل الامر اذا التبس والمراد به
 المسائل المشكلة او الامور المشككة **قوله** صراط الذبيحة انتم عليهم
 لتبدل كالاتنا بصلواتنا بدل من الاول بدل الكل من الكل للبيان
 والتاكيد اهدنا الصراط المستقيم صراط الانبياء والاولياء الذين
 انتم عليهم بابواب الانعامات **واضحت** اليهم ايضا فالاهسانات
 لتبدل كالاتنا بصلواتنا يقال بدل من اي هذه بدل وابناء بمعنى
 من فانه صروف الجر كثير ما تنوب بعضها عن بعض والمعنى لا هذه كالاتنا

كما وتبادل صلواتنا اي لا تخيبوا كالاتنا بصلواتنا فاده الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام انما يتعلوه لتبدل من الكالات من الصلوات
 والطيبات من الخيليات فافهم فانه في كل مرة نعمة حيث عدم التبدل
 بالباء **قوله** وصل على فضله من صلوة وافية شكر ما انعم علينا في اصلاح
 ما دوننا عطف على اهدنا والصلاة في اصل النعمة الرعاة وهو محال
 في حوائجنا تقع فيحمل على الغاية التي هي الاهل والتفضل على عباده
 فيكون مجازا من سلامه قيل ذكر السبب واودة السبب وكذا سائر
 ما ينصرف بالاهتياج والافعال كالرحمة والرافة والسفقة و
 الخور وغير ذلك **فانه** اطلاق جميع ذلك عليه يقع انما هو باعتبار
 الغاية التي هي الاهل والانعام والتفضل **دونه** المبدأ هو
 الانفعال واذا اضيفت الى الملازمة براد منها الاستغفار والهل
 الايمان واذا اضيفت الى الانشا تكون بمعناها الحقيقية التي
 هو الدعاء والتمنى الصلوة للنبى عليه الصلوة والسلام من الله
 تقع اخرها بالجمع عنها **ولهذا** قيل هي الشاء الكامل الذي
 وسما اذ وقع فامرنا بانه نكل ذلك اليه **وقول** اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد وسلم وهو افضل المبادات في هذا البناء
 فانه يقع العلم باهرال عباده وما يستحقونه من المدح والثناء
 والرحمة والرافة **ففوضنا** امر الصلوة اليه ليصل عليه بما يستحقه
 صلى الله عليه وسلم **منه** التحية والا فضل افضل التفضل

افضل الصلوة عند العلماء

واستعماله بأحد الاشياء الثلاثة التي هي من واللام والاضافة. وفي
 حال الاضافة يراد منه معياله. احدى الزيادة المطلقة فيضاف الى
 ما بعده للتوضيح والتخصيص كسر الصفات. نحو زيارته القوم.
 ولا يشترط دخوله في المضاف اليه فنقول زيد افضل القوم. اي افضل
 الناس منه بغير القوم. واعلم البلدي اعلم الناس من بغيره من البلد.
 ونينا افضل قريتي. اي افضل الخلق من بغير قبيلة قريش. ويوسف
 احسن اخوته اي احسن الناس منه بغير اخوته. والثاني انه يراد الزيادة
 على ما اضيف اليه. وحينئذ يشترط دخوله في المضاف اليه بحسب
 الشركة في اصل المعنى. ودوم التفضيل فلا يلزم تفضيل ابي على نفي
 والجنسية. نحو زيارته افضل الناس. فلا يقال يوسف احسن اخوته
 لعدم دخوله فيهم لاضافتهم الى صميمهم. فانك اذا قلت جاني اخرف
 يوسف لم يكن يوسف منه جهلهم. ولا الملائكة افضل البشر. ولا
 الحرير البخر الكتان. لعدم الجنسية. يقال اذا اريد هذا المعنى
 يوسف احسن من اخوته. والملائكة افضل من البشر. والحرير البخر
 من الكتان. واذا تقر هذا فنقول صل على محمد افضلهم. انه كان
 المراد الزيادة المطلقة فهو من قبيل الاول. والمعنى صل على افضل
 الخلق من بغير الانبياء. وانه كان المراد به الزيادة على المضاف
 فهو من قبيل الثاني. والمعنى صل على افضل الانبياء. واكمل الانبياء
 محمد صلى الله عليه وسلم. والحمد لله الذي بلغ. وعلى الثاني نسب

افضل التفضيل

اسب كما لا يخفى. واكتفى بذكر الافضل بغير البيان لاستغنائه عنه
 لشهرته بغير التهمة بالافضل. واكتفى بغير المصدر المجموع
 ليدل على انواع المختلفة. ووصف بقوله واقية ليشتمل على الام
 في قوله شكرا انعم علينا فانه تعلقت بها بالافضل سابقا وميكلا
 انجنى. والمنعم علينا من صلى الله عليه وسلم هو الذي به المنين
 الجامع لجميع جهات الحمد والخير. ولهذا لا يجيء دونه بغيره. وقوله
 في اصطلاح هالاتنا متعلق بانعم. وكلمة في بمعنى الام. ومبداء
 اصلاوح الحال الاربعة. ثم الطاعة ثم المعرفة ثم الحقيقة. وليس وراء
 مرمى لزم ولا مرقا راق. **قوله** وعلى الله المفضلين علينا بكناية بهما
 السعادة لتعجب كالاتنا عطف على افضلهم وسيجيء معنى الان
 والافضل الاصل. والخروج من الثلاثة متعلقة بالاول لبيان
 المفضل عليه. والثاني لبيان المفضل به. والثالث لبيان العرض
 من الافضل. والمراد باسباب السعادة المعرفة. فانها اصل الاربعة
 والاولى حصلت السعادة الجامعة الابدية. وازا حصل السعادة
 المذكورة حصل الانسان الكمال الكامل وهو العلم والعمل واللفظ
 الكناية في قوله بكناية وانزع كل لفظ المفضل الا في. او اراد بهما
 المقابلة فيكون على هذا اللفظ الكناية بمعنى الاجمال بمقابلة التفضيل
 فهما مضافان الى ما بعدهما. اما على المعنى المصدرى او على معنى اضافة
 الصفة الى الموصوف **قوله** وصحبه المفضلين اليها بمفضل انما هو النبوة

ليحفظوا عن الخطأ في متالاة غطف على الال. والصحب جمع القاص
 من الركب والركب جمع الصحب الاصحاب. وجمع الاصحاب الاصحاب
 كذا في مختار الصحاح. والفتية كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في حياته
 وسلم وأمن به ومات على إيمانه. والأجبال الأضواء والتزيين
 والتكبير مره في الفضة. وجمد فجدل حسنة كثر وزينة
 واستعمل المحنى في مجزاة الأضواء لهذا عذاه بالى وعدى
 الفضل يعني مع انه بمعنى الأضواء. انصار كراهة لاعداء الحرف
 الواحد مرتبة. والحروف الثلاثة ايضا متعلقة بالأجبال. والمراد
 بمفضل انما النبوة فواضها العجبة ومزاياها الغريبة من الأضواء
 المحيرة. والحضال المرصية والآداب الحسنة. والشيخ السخنة
 ولهذا قال ليحفظوا عن الخطأ في متالاة غطف من قوله. وبعد
 فيقول العبد الفقير إلى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن
 عرب شاه الاسفرائني عصام الدين. فيل الواو في امثال هذا الغطف
 على جملة الحمد باعتبار القصر. او باعتبار غطف الفضة على الفضة
 لانه الاولى انشائية والثانية اخبارية. وعطف الاخبار على الانشاء
 وانه يجوز بعض النحاة لكنه لا يناسب هذا اذا كانت الجملة الاولى
 انشائية. وانه قلنا ان اخبارية محضة او اخبارية تتضمنه الانشائية
 فلا اشكال وتجاهلها صريح معنى. لكونه هذا مبني على عدم محي
 الواو لا ابتداء كما هو المشهور ببيتة الناس والاصح خلافه. فاد الواو

فاد الواو كبريا ما يقع في ابتداء الكلام من غير ان يتقدمه شيء ويجعل
 على الابتداءية المجردة او كسيرة الكلام وتزيينه او الزيادة المطلقة.
 فاحفظه فانه من العوايد الجيدة. وبعد من الظروف الزمانية والمكانية
 او المشتركة بينهما. وله حالتان اما الاضافة او القطع. فالثاني
 مضافا فهو معرف. على صياغة. العوايد من النصب والجرولا
 يكونه مرفوعا. الآلة يخرج عن الظرفية. او يراد منه اللفظ. والكل
 مقطوعا عن الاضافة. فلا يجوز اما ان يكونه المضاف اليه متوينا
 او متبينا فاد كانه متبينا فهو معرف على صياغة. العوايد من النصب
 ايضا. وانه كانه متوينا مبني على الضم. وبها فري قوله فتح لله
 الامر من قبل ومن بعد وهو ههنا من الظروف الزمانية لكونه
 مضافا الى الزمان المتقدم مبني على الضم لكونه المضاف اليه متوينا
 منصوب بالنصب المؤخر تقدم بعد من الفراع من التسمية
 والحمد والصلوة فيقول العبد الفقير. والفاء في فيقول ذائق
 على ترقى اماه. وفيه جازب لما المقدم والواو نائب عنه. وعلى
 كل حال لا يمنع من العمل بكونه ذاتا من مكانه الاصل على ما قاله
 المحققون. وانما اعتبر بالمضارع لكونه الحكاية مقدما على
 المحكي والعبد خلاف الحر. والطبع والافاء مطلقا والجمع
 عباد وعبيد واعبد. ويقال فيه عبدل ويجمع على عبادل. وهو
 صفة مشبهة. والفقير ضروف الغنى. وانما عذاه بالى لتضمنه

معنى الاحياء وصف نفسه بالفقر. ووجه بالفنى. رعاية لقوله تعالى
 والله الفنى وانتم الفقراء آه. والعالم ما سوى الله نفع من المكنونات
 سمي بكونه علامة دالة على وجود صانعه وسبغه. ووجه
 بالاداء والنوذة شاذ لا يقتضاه بالعقل. الذكور. وقوله
 ابراهيم عطف ببيان للمعبد الفقير. وهو غير منفرد بالحجة والعلمية.
 وقوله عرب شاه علم مركب تركيباً مزجياً غير منفرد ايضا للعلمية
 والتركيب. وقس عليه اسماء نحو محمد شاه. وعلى شاه. وضاد زعم شاه
 وقاصم شاه. وتترفعه الى غير ذلك من الالفاظ المركبة المزجية.
 وقوله الاسفرائى صفة نسبية للمعبد الفقير. او لعرب شاه.
 واسفرائى بكسر الهمزة وتقدم ابداً على النود بلذ الخراسانية.
 وقوله عصام الدجى بدل من المعبد لقب المحتش. ابراهيم والعصم
 فى اللغة دباط القرية وسيرها الذى تحمل به كذا فى الصحاح **قوله**
 هذه حوشى كالشمس لنجوم ودرر الزبرجوش. وهذا الكلام
 هكذا هذه حوشى غوشى لدرر الزبرجوش كالشمس للنجوم. هذه
 اشارة الى الامور الذهبية يتزين بها منزلة الحاشية بدليل قوله
 يقول. والحوشى جمع حاشية وحاشية الثوب جوانبه والقوى
 جمع غاشية بمعنى الساتر. وقوله لدرر الزبرجوش متعلق بمواضع
 جمع الدر وهو اللؤلؤ. والزبرجوشية جمع الزبرجوش وهو الكتاب
 بمعنى المزبور. والمعنى هذه حوشى ساتر كدرر الكتاب ستر

ستر كتر الشمس للنجوم. وفي مدح الكتاب وفى عبارة وكاكة هبت
 اضاف النجوم الى الدر وادخل عليه اللام. اللهم الا ان يقال انه
 من قبيل اضافة المشبه الى المشبه ويقدر الشمس منه بقرينة.
 ولك ان يجعل كالشمس صفة حوشى والنجوم الدرر متعلقا بمواضع.
 اى هذه حوشى مثل الشمس غوشى لنجوم درر الزبرجوش. وهينئذ لا كلف
 فى الكلام واداء بالفنى البياض بحيث يستتر شرح تحت فاعلم
قوله ما فيه للنفائض الضيائية والشمس. اى ما فى هذه الحوشى من البياض
 والابيض من مزين للنفائض الضيائية كاف لها من رضى الثوب
 بنسبه وشياوشية. وشاة توشية نفعه وزينه وهنه
 فجملة الموهول صفة حوشى ايضا. وتكرر الضمائر باعتبار المؤلف
قوله لا يوجد عن مدحه متحاشى. اى لا يوجد متحاشى عن مدحه و
 المتحاشى المنبرى من شىء. ويقول ما شئ به ليس الامر كذلك.
 فمن جملة الجملة ايضا صفة بمدح صفة الحوشى **قوله** ولا يتوهم فى هذه ذلم
 او داسى اى لا يتوهم فى هذه الحاشية من يدعه او ينهه من شىء
 به الى السلطان اذ انتم وعظمه وسعى به اليه **قوله** لا يرداه ناظر كابر
 غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداء ترك العطف اشارة الى اسلوب
 اخر من المدح. اى لا يتدبر على رده ناظر كبير غير متكبر. ولا معاند
 لكثرة ما فيه من البدعة والقرابة. والجملة صفة حوشى ايضا **قوله**
 ولا يذبره شاعر فاخر بالاطلاع على خواصه. الا بحكايا الاختراع يقال

أدلة الداهية يؤده إذا اذاهته وأمرضته. والشاعر العالم. والفنا
 من المنحرف والاختراع الانشاء. والابداء. والمعنى لا يصفه عالم
 منفتح بالأطلاع على خواصه وسنابع بشئ من الاشياء. إلا بالاختراع
 الحسنة. والتصرفات الجميلة. وإن قدت يؤده بالتخفيف من
 اده يؤده اودا إذا اماله وعطفه فذوجه. كقوله الأول انشأ
 لموافقته لقوله يوده في كلام مدح بما يشبه الذم فنام **قوله** من
 لم يماره رتبة التقليد فليمنه بما شاء. فليس مع النزاع في التماثل
 الربق بالكسر هب فيه عرق عري يشد به اليهم كل عروق رتبة بالكسر
 والفتح. والجمع كعب واصحاب وجبال انتهى كلامه. والتقليد
 قول قول الغير من غير دليل كسنة. والتفوق النطق. والمعنى
 من لم يمارق التقليد الذي هو كالرتبة في المنق ولم يخلص عنه.
 ولم يصل درجة الاجتهاد والتحقيق فليتكلم ولينطق بما شاء. فلا
 نزاع معه. وهذه الجملة كالنقير على ما قبلها **قوله** ومنه ليس غاية
 التحديد لنظم اسديد فليتنزه عنه فلا نزاع منه إلا الوداع من هذه
 شرطية كالاولى. والتحديد الحرقة والقوة والسداد والقبول
 من القول والفعل والاستقامة ايضا. والتفهم التباعد.
 والوداع اسم المصدر وودع يدع ودعا بمعنى ترك. وقوله
 اما فما ضنى يدع بناء على قوله الاستعمال. وقوله لنظم بدل من قوله
 بدل الاستعمال والفنا الاولى جازب الشرط. والثانية تقليدية

تقليدية والجملة المنقورة من الشرط والجزء عطف على شملها
 فافهم **قوله** انفع اهل السعادة بالنفع وادرع اصحاب الشقاوة
 عن الاستغناء هذا دعاء لاهل السعادة من الطلبة. وعلى اهل
 الشقاوة منهم لعدم قبولهم الحق والتردد والزجر والمنع والاطلاق
 النفع على الله تعالى مع انه اسماء الله تعالى توفيقية موقوفة
 على اذله الشرع لدرود اصله فيه وهو النافع والاذله بالاصل اذن
 بالفرع بالطريق الاولى لما فيه من المبالغة اللابقة بمجناب الحق
 تبارك وتعالى **قوله** انت صبا في الترقى الى بناء العلم الذي
 هو في غاية الارتفاع والكعب والحبيب الكافي والبناء بالبناء
 التل شبة الترقى الى مراتب العلم بالمعراج الى الشئ المرتفع
 كالتل والجبل واصل الشبهة الى المشبهة. وشئ به ذكر الارتفاع
 والترقى الارتفاع للمشبهة اي انت صبا وكافيا في الترقى الى
 مدارج العلم التي هي كالجبال المرتفعة غاية الارتفاع فتأمل
قوله الحمد هو الوصف اي الحمد التقوى هو الوصف بالجبل على
 الجبل الاختيارى. وقيل هو الشئ بالتل على الجبل الاختيارى
 وقيل هو الشئ والنداء على الجبل. وقيل هو الوصف بالجبل
 على جهة التقويم والتبجيس قصد مطلقا. والحمد المرفى فليس
 ينبغي عدم تبجيم المنعم لكونه منوما. وهذا هو الشكر التقوى
 بعينه. والشكر المرفى صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى

عليه الى ما خلق له . فكل واحد من الحمد والشكر اللغوي والعرفي جزء
من هذا الشكر . ومورد الحمد اللغوي خاص وهو اللسان . ومنع
علم وهو الفضائل والنوازل اي الصفات الفاضلة والنعم الواسعة
والعرفي بالعكس . فانه انعم باعتبار المورد وافضل باعتبار المتعلق
لان النعمة خاصة وادراكها خمسة . الحامد . والمحمود . والمحمودية .
والمحمود عليه . وآلة الحمد . الحامد المصنف والمحمود جناب الباري
والمحمودية ما يحصل الحمد به من الافعال والاقوال . والمحمود عليه النعم
وآلة الحمد اللسان . فالمحمودية لا يشترط ان يكون اختياريا بل يجوز
المحمود عليه فانه يشترط ان يكون اختياريا على التعريفين الاولين
دونه الاخيرين . والمراد بالاختيارى ما كان بالقدرة والاختيار
كقصد والافعال الاختيارية متناهية وقيل الاختيارى ما قام با
لتفاعل المختار لم يخرج الصفات القائمة بالجمادات . وعلى آلة الحمد
لا يقتضى ان يكون المحمود عليه اختياريا بحسب اللغة فانه المحمود
عند المحققين هو الباعث على الحمد سواء كان اختياريا او غير .
ولهذا قيل الحمد في اللغة هو الشكر الجميل على النعم وغير هذا مما
ذكره التعريفات اصطلاحية . وعلى هذا فالحمد على صفات الباري
تبارك وتعالى . اما لعدم اشتراط كونه المحمود عليه اختياريا .
واما لكونها قائمة بالتفاعل المختار . واما لكونها اختيارية على راي
بعض العلماء لجواز ان يكون له تشاؤم في نفسه . ثم تقدم على ذلك

تلك الصفات بالذات لا بالترمامه . فلا يلزم الحدوث بناء على ما قيل
انه كان كل اختياري حادث . واما لكونها منزلة منزلة الاختياري
لاستقلال الذات فيها كما يستقل التفاعل المختار في فعله الا
اختيارية ولازما مبادلا لافعال الاختيارية . واما لكونه الحمد عليها
بجواز اعلم المدح هذا التفضيل ما اجمد في كلامه . وقد انجز منه جميع
مرامه . فاحفظه فانه خلاصة الكلام في هذا المقام . وقس عليه غير
وهو اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . فاذ تحرر
بكت الحمد على هذا المثال مما لا نظير له . ثم اعلم انه ههنا اربعة
الفاظ متقاربة المعاني . وهي الحمد والشكر والمدح والثناء .
وقد اختلفوا فيها هل هي مترادفة او متباينة او بينهما عموم
وقصور مطلق او مسمى وجه . والوجه الاخير هو المشهور بين
الجمهور . وقد بينا جميع ذلك في الرسالة المسكية مع فوائد
لا عير رأت ولا اذنه سمعت . **انه** فهو ليس بحمد حقيقة واستعمل
الحمد فيه مجازا على تقدير لانه التثنية المذكورة انما ارتكبت لتلافي خروج
الحمد من حقيقة . والا فلا احتياج اليه كما لا يخفى فالاولى ان يقول
وما دفع على غير الاختياري كصفات الباري تعالى فلتنزيلها
منزلة الاختياري لاستقلال الذات فيها . او لكونها مبادلا
افعال اختيارية اولاد الحمد عليها ليس بحمد حقيقة . لان
المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل هو محمود عليه مجازا والمحمود

حقيقة امره . بترتب عليها من الافعال الاختيارية الصادقة عنها
فالمراد على المبادى مجاز وعلى المقاصد حقيقة فتأمل **قوله** ولما
ووث وهو مستعد مثله يقال ولبي عليه ولياً وولاية اذا ناله
وقرب . ومنه الولي للحب والصديق والنصير وقد يمدى بغير
فالمعنى انه كل من يحب كل من كلنا الكليات ما هو رتانه
من معنى لام الاستفاد **قوله** لانه يحب كل من هو رتانه بالواسطة
او بغير واسطة . كجرح تقتل نفسه وحمداً بواسطة راجع اليه تعالى
ايضاً لانه الحمد انما يكون في مقابلة الفضائل والفضائل وكل ذلك
من الله تعالى والواسطة الله لوصول اثر صفته تعالى الى الخادم
بجميع المحامد راجعة اليه تعالى بالافرق . حتى قيل قول القائل زبي
هـ الوجه مدح لزيد وثناء على ياديه . وهذا سقط ما قيل انه
حمداً بواسطة لنفس لانه تعالى . ولهذا ثياب عليه ويعاقب فتأمل
قوله من خلق ما يحمد عليه وبه بياد الامم . ولا يجوز ان يكون
بمعنى اللام لانه متعلق بالحكم المستحق اغنى عن ذلك **قوله**
اي كل من هو متعلق بوليته متعلق الحال بزيد في قول المال لزيد
لا تعلق الحال بالحق . فلا يرد ما قيل انه تعالى لو كان محمداً لحد
الحادث للزم ان يكون محمداً للحوادث **قوله** ومنه الافاضل اذ به
الموقع عبد المصور الذي **قوله** لا احصى ثناء الاحصاء المد
تضمن معنى لا ثناء اي لا ثناء ثناء عليك مماثل لثناءك

لثناءك على نفسك وقوله انت فاكيد بكاف في عليك **قوله** ولا
يخفى ما في جمع الولي والنبى . ثم في تقديم الولي على النبى ببنى
ما في مجموع ذلك **قوله** الى المأثور المسمى برطخ هذا الكلام
هذه الالة الاثر الحديث الشريف وخبر الصحابة وليس كذلك
قوله مولانا الولاية افضل من النبوة بياد ما وكتب في الحاشية
انه الاكثر على انه درجة الولاية افضل من درجة النبوة ولا يلزم
منه انه يكون الولي افضل من النبى لانه النبى جامع لهم فكل نبى
ولى ولا عكس انتهى كلامه وهو هو ومنه فانه جميع رتبة على
انه درجة النبوة افضل من درجة الولاية . الا بعض الكرامية
وبعض الصوفية . فانهم قالوا الولاية افضل من النبوة مطلقاً
بذلك قصة الحضرة مع موسى عليهما السلام . **والجواب** انه المحضر
ايضاً نبى لا ولى . ولو سلم انه ولى فهذا لا يتلوا في حق موسى
عليه السلام ولا يلزم من معرفته غير النبى شيئاً انه يكون افضل
من النبى لانه الولي مأمور بان ياتى النبى والايمانه به . فلو يمكنه
انه يكون افضل منه . لكنه تارة وبعض الناس في نبوة النبى وولاية
ايهما افضل فقالوا تارة النبوة افضل لانه اصل والولاية فرع .
والاصل افضل واخرى الولاية افضل لانه معاملة مع الحق . والنبوة
معاملة مع الخلق . لكنه هذا ليس من ههنا رده فضلاً عما ذكرنا
وقد ذكرنا تفصيلاً في شرح الطريقة . وبعض لطائف في شرح

فمصر البردة **قوله** النبي شاعبه الله تعالى الخلق لتبلغ الامم
 والرسول اخبره وهوانا كذلك يكون كتابا وتريفة هذا
 المشهور بين الطلبة والصحيح عند المحققين انه الكتاب ليس
 بشرط في الرسول لانه الانبياء عليهم الصلوة والسلام مائة
 الف واربع وعشرون الفا مائة وعشرون الف في ذوالنقار
 رضي الله عنه انه قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كم النبوة قال مائة الف واربع وعشرون الفا قلت كم الرسل
 منه ذلك قال ثمانمائة وثلاثة عشر هم خفيرون اولهم آدم وآخرهم
 محمد عليه الصلوة والسلام اربعة منهم سريانيون آدم
 وادريس ونوح وادريس واربع من العرب هود وصالح وشيب
 ونبيلك يا ابا ذر وقد نزل عليهم مائة واربع كتب وستة
 منهم اولوا النجوم آدم ونوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد
 عليهم الصلوة والسلام واول الانبياء بنو اسرائيل موسى وآخرهم
 عيسى عليهما السلام الى هنا لفظ الحديث على ما ذكر في بعض
 الكتب فالرسل منهم ثمانمائة وثلاثة عشر والكتب المنزلة
 مائة واربع بحكم الخيرة فالاربعة للاربعة واثنتي عشرة
 صحيفة ولادريس النبوة ولابراهيم عشرين وفي رواية اخرى
 لابراهيم عشرين صحيفة وموسى قبل النور عشرة فليزمنه ان يكون
 غير السبعة وسلا وهو باطل فاذا ههنا لفظه مترادفا

ومنه دهم الفرق بينهما فقد اتفق نفسه **قوله** والاصل في الاضافة
 العهد قبل المضاف يسمى من المضاف اليه عشر احكام الاول
 التخصيص نحو غلام رجب والثاني التعريف نحو غلام زيد
 الثالث الجنسية نحو غلام الرجب والرابع التانيث نحو نلقه ببعض
 السيارة كونه هذا اذا كان المضاف جزءا المضاف اليه فلا يثبت
 جأني غلام هند والخامس الاشتقاق نحو مرت رجب اي رجب
 اي كامل في الرهولية والسادس العمم نحو كل عبد في الدار فهو لي
 والسابع الحدوث نحو ضربت كل ضرب والثاسم الظرفية نحو
 سرت اي وقت والتاسع الاستفهام نحو من عندك والعاشر
 الشرط نحو غلام من نقرض اضرب فاحفظه فانه لطيف جدا
قوله ينقلون في ذلك حديثا وهو من فصل بيني وبين آلي
 بعلي لم ينله شفاعتي ورواية غير ثابتة وعلى تقدير الثبوت
 فالمراد به علي ابيه ابي طالب رضي الله عنه اي من فصل بيني
 وبينه ابي علي ابي طالب رضي الله عنه لم ينله شفاعتي
 بانه يحمل عليا من آل دود غفرهم فيكون في نفيضا للشيعة
 فانهم الذين ينفصلون بينه وبين آل به لفظ محبة لهم ولهذا
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه هلك
 فيك انسان يحب مفرط ويبغض مفرط فالحب المفرط هو
 الروافض والبغض المفرط الخوارج ونحوه فيما بينه ذلك **قوله** واللفظ

المضاف يسمى من المضاف اليه عشر احكام

اقوال في تفسيره ان الرسول صلى الله عليه وسلم . اقول الاول
 بمعنى الاتباع وهو مذهب جابر بن عبد الله وسفيان الثوري
 ومختار اصحاب الساجي هو القول الرابع عند الامام النووي
 والاذهر وفي خمسة اقوال اهداها هذا والثاني ما ذهب اليه
 الامام الساجي رحمه الله وهو انه الاول بنوها ثم بنو المطلب
 وهو رواية عن الامام احمد بن حنبل . والثالث ما ذهب اليه الامام
 ابو حنيفة وهو انه الاول بنوها ثم فقط وهو اختيار ابى قاسم
 من المالكية والرابع انه الاول من يجمع بينه وبينه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اب الى غالبهم وهو مذهب الشهاب بن ابي
 مالك والخامس ما ذكره ابنه عبد البر في التمهيد وهو انه
 الاول ورثته واذولهم صلى الله تعالى عليه وسلم . وقال بعض
 الافاضل ان الشخص من يؤول ويرجع الى ذلك الشخص فالصل
 صلى الله عليه وسلم من يؤول اليه اما بحسب النسب او بحسب النسبة
 فاما الاول بحسب النسب فهم الذين هم عليهم الصدقة في الشريعة
 المحمدية وهم بنوها ثم بنو المطلب عند بعض الائمة وبنوها ثم
 فقط عند البعض واما الاول بحسب النسبة فهم العلماء ان كانت
 النسبة بحسب الكمال الصوري اعني العلم الشرعي والادب
 الكامل والحكماء المشاهير ان كانت النسبة بحسب الكمال
 الحقيقي اعني العلم الحقيقي فانهم المقبولون من مشكاة الارواح

سيقوم زمانا والمحقق . ولا شك ان النسبة الثانية اكدمه الاولى
 ولهذا اهرم عليهم الصدقة المعنوية اعني تقليد الغير في العلوم
 والمعارف الالهية انتهى كلامه **قوله** وفي ذكر الادب براعة الاستدلال
 البراعة التفوق يقال برع الرجل ببرع براعة اذا فاق اصحابه
 والاستدلال اول صوت الصبي حين يولد ومعناه التفوق
 الاضاحي تفوق الصوت وارتفاعه ومعناه العرفي انه يذكر
 المؤلف في اول تاليفه لفظا يدل على انه ما الفهمه اي في قوله
قوله لا النجوم من قسم الاب والادب صيانة النفس عما يستحق
 قولا وفعلوه وهو قسم ادب النفس وهو التحلية عنه الاخلاق
 الذميمة والتخلية بالاخلاق الحسنة وادب الدرس وهو القراءة
 على وفق النواهي الشرعية ولهذا سمي علوم العربية بالعلوم
 الادبية وهو اني عرفت ما كل قسم يسمى بعلم الادب وهي علم
 اللغة وعلم الاشتقاق وعلم الصرف وعلم النحو وعلم العروض
 وعلم النفاية وقرض الشعر والنثر وعلم المعاني وعلم
 البيان وعلم البديع وعلم الخط وعلم المحاضرات وعلم التوزيع
قوله يقال في الشيء ذنبا على يده فنقول انما يذنب دفعا
 للاشتباه لانه هذا العزم مشترك بينه المصد والجمع والنقل
 والنميس وكثيرا ما يشبه هذه الازالة ببعضها بعض في
 المعنى اللهم الواوي والياي بما يعتبر به من التفسير والاقسام

كتاب في التفسير والادب والنحو

ثانية المصدر الواوي والباي نحو عتوا عتوا ومضى
يقضي مضيًا وقد ينقلب الواو لاخره ياء فيكون الواوي
مثل الباي نحو عتيا والاصح في النظم وقد يكرران اتياءا
للغير والجمع منهما مثل عني ودمي جمع عات ودم والاصل
في النظم ايضا وقد يكرران اتياءا للغير والفعل منهما مثل
عذو وبقي اصله بقوي واجتمعت الواو والياء وسبقنا
اهديهما بالسكون فقبلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار
يقيًا والواوي لا يتغير عنه اصله والفعل منهما مثل عليم
وسري وهو ظاهر فاحفظه فانه عظيم جدا **قوله** اي لم يفد
من العذر وهو هذا الوفاء تقول عذو يفد عذو كنصر
وضرب **قوله** يستدعي انه يكون الجار والمجرور بحسب المعنى
وهنا بحسب اللفظ هالا والمختارة ذهبوا الى رعاية جانب المعنى
لكونه اخصب ولفظ ولفظ ولفظ اما الخط فلهذا هذا اصطلاح
من عند نفسه ولم يقل احده واما الخلط فلهذا هذا التردد لا فارق
فيه لانه القاعرة المقرقة انه الجار والمجرور والظرف والجمل مال
بعد المعاد وصفة بعد التكرار وانه جود بعضهم العكس واما
الخطا فيروم الى المحققين وهم يرون منه فانه الحال ايضا
وصد لها غيرها وقد عاملها فلو في بينهما من حيث المعنى
تتبع **قوله** اللفظ والآخر المعنى فكل واحد **قوله**

الظاهره يقول للمقدمة المشتهرة فان قلت كيف يكون
الظاهر ذلك والثاني فيه ليس للثاني بل للمبالغة فثالثا
لا يخرج عن الثانية في جميع معانيه كذا في كتاب المحرر في النحو **قوله**
في وصف ابن الحجاب بالعلامة نظر هذا الكلام منه اذ الى اخرج
هذا فانه وهذيان وجرهين وطغيانه فانه اجمه الحجاب علامة الدنيا
قد اعترف بنفسه المحقود واعترف منه تيار بحاراه المدفونة
ولوله ما ظهرت للناس طرية التحقيق والتدقيق ولا بانه لهم
اسلوب التهذيب والثاني ونسب القطب الشيرازي اليه
نسبة الخادم الى المخدم على ما سمعت من بعض العلماء الفهم
بن هو واحد في زمانه والمقيع عصره وآوانه جامع العلوم العقلية
والنقلية كاشف الغسلات الصعبة الابنية ابو عمر وعلمه
ابن بكر بن يونس الكندي الديوبيني ودويون قرية عظيمة
ببلادنا بينها وبينه قرينتا مائة وكان مالكى المذهب لانه
نزل في صعيد مصر وكان اهله يسمونه مالكيا وذلك انه اياه
خرج من بلده مع ابيه له يقال عمر وعازم الديار المصرية وقت
سلطت الاكراد بها فلما وصل الى الشام توفي ابنه عمر ونسبه
هو وهذه نحو مصر الناهرة فرأى فيها بعض الاقتل فخرج
الى المدينة الصعيد فمكث هناك وتزوج فولد له عثمان فعلمه
القراءة والتجويد والفقه والاصول وغير ذلك من العلوم العقلية

والثانية حتى صار في العلوم نجيبا غاية النجاة ثم بلغ اباه القاهر
القاهر قد اعتدلت فعاد اليها في البحر فتلا في مركبهم وركب
السلطان وحماده عما به بقرا القران بصوت لينة ما نوسمعه
السلطان وهو عز الدين موسي الصلاحي الكردي فتعجب من قرانه
غاية النجى فارس الى رئيس المركب فقال له الغلام الذي يقرأ القرآن
من اي بلد قال ليس لي علم فامر باحضار واليه فحضر فالتقى اليه
القصه مرادها الى آخرها ما وقع له وحماده عاد قابسا لاسنة
فاختر السلطان حاجبا عن من ثم انتشر علم ابنه بالقاهرة
فطلبوا ليتصدق للتدريس فاجاب وهو من النفع الزايد
للمسلمين وتم له اهل القاهرة الرياسة العلمية وصنف
كتاب الكافية والثافية وشرح المفصل ما صنف مثله ثم صنف
مختصره في اصول الفقه فتداول اهلها بين الامية وترك
الاخر لصعوبته ثم صنف مختصرا في فقه المالكية ما صنف مثله
في مذهب مالئ ثم فعل فعلا لا يحجز عنه اقراة ثم عرض له غرض
وغيره فذهب الى بلاد الهند واستمر هناك زمنا حتى انتفع
الناس من غاية الانتفاع ثم اراد ان يرجع الى بلده وجمعه
فاخبره مخبر بانه بها فتنا عظيم فاستمع فذهبت الى الاسكندرية
لزيادة فاته بها رحمة الله تعالى وقبره هناك وبزار الى الآله
وكان وفاته سنة ست واربعمائة وست مائة وله بقية في

في التصيد يقال لها اسنان في اخر سنة سبع مائة وخمسة
كذا ذكر بعض الافاضل واصله في قاديان بمطلكه وجرم مركب
القاديان **قوله** واعتدا واعدا عرافة عذ الاطراف في المدح كلام لا وجه
لانه لا عراض عذ الاطراف في المدح لا يوجب الاعتدا عنه لكونه منبها
شرعيا والصواب انه يقول اختار وصفه بالاشتهار واعنا
عمره الاوصاف واعراضا عذ الاطراف في المدح **قوله** جمع المشرق
والغرب لانه لم يرد بهما حقيقة ما حتى يخفى بقدهما الذي
يستدعيه صفة الجمع بل اداء البلد المشرق والمغرب فيصبح
جميعهما بلامرية ولا شك لوجود شرط الحقيقة حينئذ وهو التقيد
الذي يقتضيه صيغة الجمع وذلك بانه يعتبر بكل بلد مشرق
مغربا باعتبار شروقه وشمسه وطلوعها عليه ثم يجمع على شارق
وكذا المغارب ثم انه ذكرها كناية عن جميع الارض من قبيل ذكر بعض
الاجزاء واداة الكل كما في قوله تعالى رب المشرق والمغرب ورب
المشرق والمغربية ورب المساق والمغرب فالافراد باعتبار
المطلع الواحد الحقيقي والثنية باعتبار الضيف والثناء او
باعتبار مطلع الزهاب والاياب والجمع باعتبار كثرة المطالع
حقيقة او كما قاله الشمس من اول السطوة الى اول الجد
في كل يوم مطالعا وهي مائة واثنان وثمانون وهكذا المغارب
فهو يطلع كل يوم من مطلع وتغرب من مغرب لا تقود اليهما

الى القام القاب وذلك قوله تعالى والشمس تجري مسرعة لهما
 ذلك بتقدير العزيز العليم فاذا قلنا حقيقة الجمع لا يستدعي
 وجود الافراد الخادمية حتى يحتاج الى التكلف بعلامة قولهم
 شمس وموسى وقر واثار ومغرق ومغارق وسروان
 وسراوين قلنا لا بد للجمع من الافراد حقيقة او حكما وقد
 جمعت هذه الامثلة باعتبار الافراد الحكيمة التي هما القطع والامر
 فذكر **قوله** الشيخ صفة مشبهة يقال في الذكر الشيخ وفي المؤنث
 الشيخة والجمع شيوخ قيل الا نشأ مادام في البطن فهو جنين
 واذا ولد فهو طفل فاذا بلغ فهو شاب فاذا طمخ في الثلاثين
 فهو كهن فاذا وصل الى ثمانينه فهو شيخ الى اربعين **قوله**
 اذا المشهور انه الشيخ اجمه الحجاب قسنا باهذه صفة غلظته
 غفرته لنا وله فانه الشيخ اجمه الحجاب ما قبل قطعا ولا مات
 شابا عليها امر في الترجمة اننا وما يشتهر به الطلبة من ان
 اجمه الحجاب قتل ببغداد في السنة الجكنزية بسبب نصير
 الدية الطوسي وهو شاب حينئذ هذا لا اصل لها وامثالها
 كثير يجهل الناس **قوله** ذات الشجر والنخل من قبل عطف الخمر
 على العلم سرفه وقيل النخل لا يدرى تحت الشجر وهذا غريب جدا
قوله الاولى ترك الجمع امثال هذه الامور الجزئية الثانية
 الزاوية مما لا ينبغي التعرض له وانه كاد المسافات في القرائن

في القرائن امر هنا **قوله** العلة الغائية ما تقدم في الصور ونها
 في الوجود اقرب العلة اما داخلية في المعلول او خارجية عنه فان
 كانت داخلية فيه اما ان يكون المعلول بها باليقين او بالفعل الاول
 العلة المادية والثاني العلة الصورية وانه كانت خارجية فلا
 يتخلو اما ان يكون مؤثر في وجود المعلول او يكون مؤثر في
 المؤثر فيه ولا هذا ولا ذلك فالاول العلة الغائية والثاني
 العلة الغائية والثالث اما وجودي او عدمي فالاول في
 الآلات والشرائط والثاني ارتفاع الموانع وجعلها ممتنة
 العلة الغائية ولهذا صعد العلة الناقصة في الرابع وقد
 قيل كل مركب صادر عنه فاعل مختار لا بد له من هذه العلة الادوية
 فثبت **قوله** وسار مستوفى من السور بمعنى بقية ما اكمل في القاموس
 السور البقية والفضلة واساءة ابقاه وعلما هذا قوله بقية
 ما اكمل اما ما سمعته من اعتماد على علم الطالب او من باب الاكتفاء
 بذكر احد القرينتين كقوله نقى سربل تتكلم الحر اى الحر والبر
 او زاد بالاكل معنى عامتا يستعمل الشرب ايضا وهو مجزى الا ان
 فالسور بالهمزة مطلق البقية سواء كان من الطعام او من الشراب
 واما السور بلا همزة فهو الحائط يقال سور وسورق اى بقعة
 من البناء ومنه سورق القرائن بمعنى طائفة منه كذا في الصحاح
 فاستعمل في كلام المصنفين بمعنى الجمع غير ثبت وقد استعمل

في القاموس على سبيل القلة واستشهد به بشهد وكذا استعمل
 صاحب الكشاف اشارة الى فلا يرد قوله من عاب عيب فتأمل
قوله وقد قيل لا يرد منه تقييد التوفيق بما يخص التوفيق بالخير
 بانه يقال هو من اسباب الخير موافقة للمشيئة اذ لا يستعمل
 التوفيق في جميع اسباب الشر موافقا لمشيئتها ولم هذا قيل التوفيق
 جميعا ثم في عبارة موافقا لما يحب ويرضاه ولا يخفى انه
 فاعل الخير والشر هو الله تعالى عند أهل السنة والجماعة كثر انه تعالى
 سواه لم يلزم منه ان يكون موافقا لاسبابها وعدم استعمال
 التوفيق في الشر نادى للمعبود مع الله تعالى كما هو الابق للمعبودية
 وهو طريقه ابي البشر آدم صلوات الله عليه وسلامه حيث قال
 ربنا ظلمنا انفسنا وانه لم نغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
قوله استنبج اهل السنة الفعل الى الفاعل بالباء لانه
 يدخل الالة باطل لقوله تعالى وكفى بالله شهيدا وكفى حاسبه
 ومر بريد وغير ذلك وقوله فلا يحسن ضمنا في بريد والفاعل
 هو زير تفرع فاسد وقيام مع الفاعل لانه تقديرية الافعال
 بالحروف سماعية غريب جدا فلا يلزم منه عدم مقولية ضمنا
 بريد عدم مقولية الغير فانه معنى التوفيق الى الشيء جعله
 موافقا ويلزم ذلك انه يعطى اسباب ذلك الشيء وتقديره
 باللام يقال وفقه الله تعالى لمرضاته وفقه لما يحب ويرضاه لكونه

لكونه هذا التركيب لا يستعمل الا بالباء وعلى هذا فتولد فالمراد
 وما توفيق الامم الله جهن محض وخطا فاضى كيدا وقد قال
 الله تعالى في التنزيل حكايه وما توفيق في الآباء الله وفي القاموس
 وفقه الله توفيقا ولا يتوفى عبد الا بتوفيقه **قوله** وتوفيقه على
 ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه يتقدم بالمضارع
 حيث قال واكوتى موقعا لا بمعونه وتوفيقه جهن باين معنى
 عدم الادراك مراد صاحب الكشاف فانه مراده بهذا الكلام كونه
 التوفيق مصدرا مجردا كونه ابيا لا استعانة لا غير كما لا يخفى
 على من ادق دراية بهذا الشأن وتقدم المضارع بانه لمعنى الباء
 الذي هو الاستعانة لا غير فكلوم صاحب الكشاف دليل قوت
 عليه لانه ولو قال انه يتقدم معنى الاعتصام او تضمين
 معنى الامتسك لكاده وجه فتدبر **قوله** وهو صبي ونعم الوكيل
 عطف على جهة وهو صبي والمخصص محذوف ونعم الوكيل
 هو كما في قوله تعالى نعم العبد فيكونه من قبيل عطف الجملة الفعلية
 الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية او على صبي ليكون
 خبرا عنه المستدعى وهو نعم الوكيل والمخصص الضمير المتقدم
 كما في قولنا ذير نعم الرجل فيكونه من قبيل عطف الجملة على المفرد كما
 في قوله تعالى فالتق الاصابا وجمع النبل سكا وهو جازم لنفسه
 معنى المنع وعلى كلا التقديرين فيه عطف الانشاء على الاخبار

عطف الانشاء
 على الاخبار

وفي جوارده وعدمه كلام كثير فليس يجوز مطلنا وهو مذهب بعض
النحاة ويؤثره قوله تعالى وما دبرهم جهنم وبئس المصير وفي
يكون في الجملة التي لها محل بغيره من الاعراب كقول زهير بن صالح وما
انفق وعمر وابو بجين وما اهوده وفي قوله نفع وقالوا حسبا
الله ونعم الوكيل على انه الواو من الحكاية لانه المحكي اي قالوا حسبا
الله وقالوا نعم الوكيل لانه المحكي لا بد ان يكون بدو الواو قبل
الحكاية نحو حسبا الله ونعم الوكيل والازم عطف الاشارة على
الاضمار من غير ان يكون لهما محل من الاعراب وهو غير جائز الا بتأويل
بعيد وهو انه يقال وقتلنا نعم الوكيل وقيل يجوز باعتبار اقتضا
المقام ذكرهم بعد الدية المتفادى في حاشية الكشاف في قوله تعالى
يا ليتنا نرد ولا نكتب بايات ربنا وفي قوله باعتبار عطف
النقطة على النقطة بدو ملاحظة الاخبارية والانشائية هذا
ويكبر انه نقول قولنا هو سبي انشائية ايضا وانه كانه في صيغة
الحيز لوقوع موقع النقص والدعاء اذ ليس الغرض من الاخبار
بانه نفع كاف بل الغرض من انشائية كفا في قولنا شهد
الله الا انه فاده الغرض من انشائية الشهادة لا الاخبار عنها
او نقول سلمنا ان اخبار لكمة التقدير في قولنا ونعم الوكيل وهو
مقول في حقه نعم الوكيل فيكونه الكلام من قبل عطف الجملة الاسمية
اخبارية على الجملة الاسمية الاخبارية ويرفع المحذور هذا

هذا وفي الواو هنا الاعتراض لا للمطف فاده الاعتراض كما
يتبع بية الكلامية يقع في اخر الكلام وهو بعيد جدا كما لا يخفى
لانه الاعتراض يكون له لست قبل في الكلام السابق ولا قبل في هذا
فلا وجه له **قوله** والمحل بصيغة اسم المفعول **قوله** ويكبر انه يقال
ترك المحذور اقصارا على البسمة انما عبر عنه بالامكان المبني
عنه الضعف لانه من مبني لا يقال انه محذور في العرف **قوله** واعرض
عنه الاخيرية لان كتابه للصبي الذي لا يكون بغيره الا قسريا
لهذا الكلام يكذب المحكي فانه كتابه هذا العجز الكبار فضو عن الضمان
كما اعترف به اننا بقوله وهضم النفس من اني ما يكاد انه يرفعه
في الاعجاب بتصنيف مثل هذا الكتاب من اهل المصنف بنقولنا
اعرض عنه الاخيرية لانه الشروع في العلم لليلة اقسام مطلوك
الشروع والشروع على البصر والشروع على كمال البصر
فالاول يكتفي فيه الشعور بوجه ما والثاني لا بد فيه من ذكر الامور
الثلاثة المذكورة والثالث لا بد فيه من ذكر ثمانية اشياء
التصور بوجه ما والتصديق بغير ما والتصديق بموضوعية
الموضوع وبيان مرتبة العلم الشروع فيه فيما يبيد العلم وبيان
شرفه وبيان واضحه وبيان وجه التسمية بالاسم الخاص وبيان
ما له اجمالا وقد زاد بعضهم وبيان الانفاظ فتكون ثمانية
فالمصنف اقتصر على التسمية الاول طلبا للاختصار وبيان على

على شئها هذه الامور بين الطلبة وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا
 البحث من الجواب والتعريف في الرسالة المسكية فادعهم اليها **قوله**
 فتم لم يعرف كيف يبحث عنه هو لهما فانه قرأ بالتخفيف كانت
 المعنى متى لم يكونا معروفيين ومعلومين لا يمكن ان يبحث عنه هو لهما
 وهذا صحيح في نفس الامر لكنه ينتقض دليلا على الاستدلال بالتعريف
 لانه يمكن ان يكونا معروفيين بوجه اخر وذلك يكفي في البحث عنهما
 وانه قرأ بالتعريف ينتقض دليلا عليه لكنه يرد عليه انه البحث
 عنه شئ لا يستدعي تعريفه بل يكفي فيه المعلومية بوجه من الوجوه
 اللهم الا انه يقال المراد بالاهوال الاهوال الذاتية والبحث عنها
 لا يتصور بدو التعريف فان قيل لا احتياج الى التعريف في البحث
 عنه لانه الفرض من التعميم وهو حاصل قبل التعريف
 بتوقف كل شئ على تصور واجيب عنه بانه ذلك التوقف
 بالنسبة الى المعلم ودو المتعلم فان قيل المتعلم ايضا عالم بما
 تعرف قبل التعريف لانه التعريف هو الارشاد الى علم المخاطب
 قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون
 المتعلم ساعيا عن مخاطب فالتعريف بالقياس الى السامع يفيد اصل
 المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة كالحفظ فانه من التوابع
 النقية **قوله** هذه وجوه اربعة لتقديم بربك الجزم مقدم
 على الكل طبعا وعلميا في كل مركب هـ اي وعقلى فتدبر **قوله** قال

قال سادح الكاذبوني قال امير المؤمنين عليه السلام الى طالب كرم
 الله وجهه قيل هذا افتراء على الكاذبوني فانه لم يعرف على احد **قوله**
 اذ به يعرف انما التاء للفرق بينه الجمع والواحد اذ بالجمع سم الجنس
 فانه كثيرا ما يطلق عليه الجمع وقوله او للفرق بينه الجنس والواحد
 تفننه في العبارة والا فالتاء ليست فارقة بينه الجمع والواحد
 لالفة ولا استعمال ولا عرفا ولا اصطلاحا **قوله** الفرق بينه وبينه
 التمر جوب سؤال مقدر كانه قيل كيف يكونه الكلم جنبا كالتمر
 وهو لا يطلق الا على الثلث فصا عدا بخلاف التمر فانه يطلق
 على القليل والكثير فاجاب عنه بانه عرض للكلم من الاستعمال هذا
 العارض والتسابق على وصل الوضع **قوله** هذا التأويل بعيد
 عن مظاهر الاستعمال جدا اذ ليس منه دأب اللغة انه يقال المراد
 من الكلم الطيب بمعنى اقول هذا ليس امر منسوبا الى اللغة حتى يرد
 عليه ما قاله بل هو امر مستنبط من اقتضا المقام نصحي التوهم
 فربما اصلا في امثال هذه الصفات بقرينة المقامات نصحيها
 للالفاظ وتصوير المعاني فافهم **قوله** ويكره رد شاهد الجنس
 الظاهر انه يرد شاهد الجمع وكانه اذ بالجمع الجمع دلالة على
 الكثرة والشمول **قوله** بانه لام التعريف يبطل معنى الجمعية اقول
 لاجابة الى هذا فانه الفحول من العلماء قد صرحوا بانه الكلم اسم
 جنس ويجوز في اسما الاضمار التذكير والتأنيث عند اسناد

الى ضمائر ما كقولهم نقح العجايز نحن غاوية والعجايز نحن منقهر **قوله**
لزم انه لا يصمد اليه الكلمة الواحدة ما لم تضر جماعة من الكلم فهو
ظاهر لصحة قولنا جاءت الرجال سواء جاءوا معاً او لا ولهذا قيل
في قوله نقح فصيحة الملازمة كلهم اجمعونه انه التأكيد باجمعين
لدفع توهيم التفرقة في الوجود فافهم **قوله** لام التعريف معناه
الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قالوا التعريف هو الاشارة الى علم
المخاطب بدلول اللفظ سواء كانت بكونها اللفظ كما في الاعلام او بغير
كالاشارة في أسماء الاشارة وكل النسبة المعلوم في المصوت فاذا
قلت نعتت معرفة وجعلت من موصولا فقد استوت بمفهومه
العلم الى علم المخاطب بمعينه وهو النسبة المعلوم عنده واذا جعلت
من موصولا فقد استوت به الى متعينه في ذاته لا في علم المخاطب فالاول
مصاحب للتمييز والثاني مصاحب للاعطاف التمييز والفرق
بينه مصاحبة التمييز والملاحظة ظاهر ولما قيل لا يجسر الخطاب
بلسانهم الا لشيء الا لشيء سبق معرفته به وعلى هذا كل كلمة اشارة
الى ما يتبع في ذمهم المخاطب به بدلولها **قوله** فهي لام الجنس اقول
الجنس والحقيقة والمالكية والطبيعة واحد وهو ما به الشيء هو هو
ولا وجود له الا في العقل ثم لام الجنس اصل عند علماء المعاني واعداد
من فروعه لا به بكنههم عند الاحكام الوضعية والمعاني المجازية ولا من
الخارجي اصل عند علماء الاصول وما عدا ذلك من فروعه لكونه الاحكام

احكام الحادية اصل عندهم واعلم انه المرفوع اسم الجنس والحقيقة
قد يعتبر فيه الوجود بواسطة القرينة اما مطلقا غير متين بالضرورة
والكنية كذا في المرحلة واما في ضمنه البعض كما في الجزئية وقد يعتبر
فيه عدم الوجود كما في الطبيعة نحو الانسان نوع وقد يعتبر الوجود
والعدم كما في التفرقات كذا ذكره الحميد في هاشية المختصر وهو
محمل النظر وتامره **قوله** فهي لام العهد الحاد هي اقول لام العهد الحاد هي
ما يشار به الى المذكور قبله سواء كان واحدا او جماعة نحو جاني
دعبل فأكملت الرهن وقد يستغنى عن ذكر المرفوع لعلم المخاطب به
بواسطة القرينة كقولهم هزم الامير اذا لم يكن في البلد الامير
واحد وكقولهم لم يدخل البيت اغلق الباب وقد يكونه لام العهد
للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي واسم الاشارة نحو يا
ايها الرجل وهذا الرجل حاضر كذا في المطول **قوله** ثم الجنس
للمحالة تحت كثره وبهذا لا يتبادر بوجه الشك في لفظ الكلمة
بينه اللام والاشارة التي للوحدة اقول في وضع اسماء الاضداد
خلاف فصيل للماهية مرجح لها وقيل بوضع للماهية مع وهرق
غير معينة ويسمى فردا منتزعا ويكونه حينئذ اطلاقا على نفس
الماهية مجازا وسلامه باب الاطلاق اسم الكل على الجزء فعلى الثاني
لا منافاة بينهما اصل سواء كان اسم الجنس مع فاعلا ولا سواء
كان التامر الواحدة الجنسية او الفردية وعلى الاول بينهما تناف

بمعنى

ان كان الناء للوحد الفردية الجزئية وانه كان للوحد الفردية
الكلية والجنسية فلو منافات ايضا وقيل اننا قد جرد عنه معنى
الوحد هنا اذ ليس نضافا في الوحد حتى يمنع التجريد عنها بدليل
قولهم كلتيه وتمرنيته وقيل الواحد في نفسه باخر مرادة من الناء
لكونه المقام مقام التفرقة وعلى هذا فلو يفرق بينه الكلم والكلمة
بمخلاف التفرق والتفرق فتدبر **قوله** لانه المنافات بينه صيغة الكلم
والناء لازمة اقول لا منافاة بينهما اصلا وانه كان مدلول اسم
الجنس الماهية مع وحد ما لانه حينئذ يشار باللام الى نفس الجنس
وبالناء الى الوحد وكل واحد منهما مدلول اسم الجنس فلا منافاة
وهذا هو الجواب عما في استرخ ايضا وانه كان مدلول الماهية
الضرورية ولم يكن الناء للوحد الجنسية او الفردية الكلية ولم يجر
عنه معنى الوحد فبينهما تناق حينئذ كما ذكرنا آنفا **قوله** اذا
التحق ان الناء ليس للوحد جنس اشارة باللام برجل افراد هذا
الجنس شروط الوحد في كونها افرادا بمعنى ان الناء الكائنة
في اسماء الاجناس من كلمة تفرق وهامة ليست للوحد الجنسية
التي اشارت اليها اللام كما هو المفهوم من قولهم يجوز انصاف الجنس
بالوحد والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد
جنس برهما للوحد الفردية الشخصية الكلية ويبرهن ذلك
بمعرف افراد الجنس شروط الوحد في كونها افرادا حتى لا يصح

لا يصح جعل كلتيه معاخر هذا الجنس لكونه افرادا مشروطة بالوحد
المركوز وهذا لا ينافي الكثر التي يقتضيها الجنس لانه الناء افرادا
عليه للوحد الشخصية الكلية لا للوحد الشخصية الجزئية حتى
يقع المنافات القطعية بينهما لانه مفهومان كلام والاصح منه ذلك
انه يقال اسم الجنس موضوع للماهية المطلقة والمفيدة كما مر آنفا
وعلى كل التقديرية لهما افراد متعددة متكررة فالتا والواحد
بالناء الى كل واحد واحد منهما كما اشار بالتثنية الى كل اثنين وبما
الجمع الى كل جماعة جماعة وبغض الصيغة مع عدم القربى الى نفس الجنس
ومعروفه فالفرق بينه الكلم والكلمة والتفرق والتفرق والحامة
والحمام انه الوحد داخلة في مفهوم الاوحد وانه الثانية فتدبر
قوله اللفظ في اللغة الرمي بمعنى الرمي بالجوارح مطلقا وقال
بعض الافاضل نقول في الاساس انه اصل اللفظ الاسقاط المحض
وهو الاسقاط من اللفظ لا مطلقا الاسقاط واستعماله في الرمي
بطريق المجاز يقال لفظ النوى ولفظ القيمة من اللفظ ان اسقطنا
منه ومنه المجاز قولهم فلان لفظ القول ولفظ ولفظت الرمح
ما النخل ولفظت الرمح الذي فيق ولفظت الحبة سموا وعلى هذا
يكون استعمال اللفظ في المنطوق نقول من المعنى المجازي دون
الحقيقي فافهم **قوله** المناسب للمعنى الاصطلاحي اي المناسب للمعنى
الاصطلاحي على تقدير النقل من اللفظ الذي بمعنى المنطق

انه يستعمل اللفظ في معناه الكافية بالبناء بانه يقال الكلمة اللفظ
 بالشيء الموضوع لمعنى من غير سلا لانه اللفظ المحرم عند الصلة على ذلك
 التقدير صفة التكلم ووجه الكلام وحيث كاد اللفظ في المعنى المحرم
 عند الصلة واهوى على الكلمة علم انه ليس منقولاً من اللفظ بمعنى
 المنطق **قوله** والاول وان كان قريباً لانه صفة اللفظ لكثرة الثاني
 اقرب اراد بالاول الرمي وبالثاني المنطق **قوله** ليكون من قبيل
 نقل العام الى الخاص واما على الاول فهو من قبيل اسم السبب الى
 المسبب **قوله** قد ارتكب فيه ما ارتكب اي ارتكب في نقل اللفظ بمعنى
 المنطق ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء وهو النقل فيها الى ما ينقل
 به الانشا فلم قلت انه المناسبة في الاول **قوله** قلت فرق
 بينه جمل اللفظ بمعنى المنطق وبينه جملة ما ينقل به الانشا
 يعني فرق بينه جمل اللفظ بمعنى المنطق ثم نقله الى ما ينقل به
 الانشا وبينه النقل ابتداء فانه النقل في الاول اتم وانسب لانه
 نقل من المنطق العام الى المنطق الخاص وبينه العام والخاص
 مناسبة تامة لانه داخلاً في الاخر واجتماعهما في الصدق
 بخلاف الثاني فانه من قبيل نقل الفعل الى المفعول ولا مناسبة بينه
 الفعل والمفعول سوى السببية والسببية فافهم فانه في كلامه
 ما **قوله** ويتقدح هناك وجه آخر في هذا وجه آخر للنقل
 وهو تخصيص الرمي او لا يفرق من غيره وهو رمي اللفظ من الفهم

من الفهم ثم ينقل الى ما ينقل به الانشا فيكون من قبيل نقل الفعل
 الخاص الى المفعول الخاص والظاهر من كلام الشيخ الرضي انه اللفظ
 في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل في المنطق في اللفظ فيكون
 مجازاً لغوياً ولا نقل فيه على هذا اصلاً لا يقال يلزم منه خروج
 المستوى عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ اعم من الحقيقي
 والكمي لعم ارتكاب النقل بالنسبة الى هذا التعريف فاقول **قوله**
 وانما عدل لانه الماهل بالموضع وهو بقاى الموضوع والمستعمل
 كتب الشارح رحمه الله نقطة في الحاشية وانما قال موضوعاً ولم يقل
 مستعملين بها على انه مرادهم بالمستعمل الموضوع والاول يلزم الواسطة
 بين الماهل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل فيه انتهى
 كلامه يعني قبل ان يطلق ويراد منه الموضوع **قوله** وكانهم قصدوا
 بالمستعمل ما امكده استعماله وبالماهل ما يحكم استعماله قال الشيخ الفاضل
 عبد الفتاح اللاري عليه دعة الباري المستعمل في عبارة بمعنى
 ما يصح استعماله وهو من قبيل تسمية العام باسم الخاص بمعنى
 اطلاق المستعمل وادارة الموضوع اما ان يكون بمعنى ما يصح استعماله
 او بمعنى تسمية العام باسم الخاص وعلى هذا قوله ما امكده وما لم
 يحكم يكون بمعنى ما يصح وما لم يصح فافهم **قوله** فالقرب والمنطق
 الحقيقي والجواب انه المراد باللفظ هنا هو اللفظ المعنوي المفهوم
 من سوره الكلام وهو بمعنى المنطق فيرجع المال الى قوله والمنطق

الحقيقة فتأمل **قوله** فتوله ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا
 ليس على ما ينبغي قول من هو على ما ينبغي لانه المعنى بقوله ليس من مقولة
 الحرف والصوت أصلا انه ليس بجوده أصلا بل هو امر اعتباري
 محض اذا انما المستر ليس بالفاظ وكلمات حقيقة بل هو امر
 اعتباري عديمي جسن في حكمها من حيث انها تقع بحكمها عليها ومطوقا
 عليها ومبدلها ومزكرف فيها في الحقيقة خارجة عن تعريف اللفظ
 ملحقة به في هذا الكلام الاحكام وما ذكر من الواجب والممكن والقوت
 انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري والمستكنة الحكمي كما اعترفت
 نفس حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت فتدبر **قوله** فاحفظ
 فانه مما ينبغي على غرض قبل هذا نتجج وغرور بما هو بما غلط فاحش
 وهو كذلك **قوله** حتى قال بمعنى المضاد لا ادري مراد مقولة هو
 قلت قول بلغة وذلك البعض هو الموضع الفاضل عبد الغفور قال
 في حاشيته انه هو ليس من مقول الحرف والصوت الذي هو امر من
 الحرف ولا ادري مراد مقولة هو وقال المص في الإيضاح انه
 المستر هو المحذوف كونه مجردة المحذوف الذي هو الفاعل بالسنه
 صرنا لك ا حذف الفاعل والتحقيق ما مر اننا **قوله** من غير جاذبة
 اقول في كلامه غلط منه وهو الاول في قوله غير جاذبة لانه المطابقة
 هنا جاذبة بلا شبهة فانه كما يجوز ان يقال الكلمة لفظ يجوز ان يقال
 لفظه وانما هي غير لازمة كما ذكرنا اشرار بمعنى انه لا مقتضى لها بعدم

عدم الاشتقاق فانه مطابقة الجز للمبتدأ في التذكير والتانيث
 وغيرها انما يجب بثلاثة شروط الاول انه يكون الجز مشتقا او في
 حكم المشتق كالنسب والثاني انه يكون ما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
 كالنفس والفعل والثالث انه يكون واقعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث
 والثاني والتجمع لانه المراد بقوله المصدر لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
 انه اذا كان مجردا عنه ههنا العلام كان صالحا لكل واذا الحق بشئ
 منه ههنا العلامات كان نصفا في كل واحد منهما نحو ضربة وضربته
 وضرباها والثالث في قوله وانه اريد به معنى الصفة لانه قد صرح بعضهم
 انه المصدر اذا كان بمعنى الصفة يجوز انه يختلف اختلفا ما دون
 قديم مرت برهن سواء هو المصدر والمدم فانهم قالوا انه هو تأكيد للضمير
 في سواء لانه بمعنى سوية والرابع استدلاله بكلام صاحب الكشاف
 فانه لا يدل على ما ادعاه لانه قال الخوض مصدر يستوي في الواحد
 والجمع والمذكر والمؤنث وهذا لا يدل على عدم جواز ثني مما ذكر
 والخاص في قوله وانما قال غير لازمة اكتفاء بادي ما يكفي فانه لم ينل
 ذلك اكتفاء بادي الكتابة بل قاله لكونه كذلك في نفس الامر لانه
 المطابقة الاتفاقية جاذبة غير لازمة كما اشرنا اليه في الوجه الاول
قوله وما يستتبعه احصا ايضا ما يستتبعه اللفظ لانه الواحد
 احصا من التعدد فتدبر **قوله** وليكون المفرد محتملا لاعتقاليين
 يعني احتمال الصفة للفظ والمعنى **قوله** ولما يتجه انه انه اريد

قدس وجهها والثاني في قوله ان المصدر لا يتنقل التانيث على

بتخصيص شيء بشيئ اذن الوضع في اللغة جعل الشيء في غير ذن
 الاصطلاح بتخصيص شيء بشيئ بحيث متى اطلق الشيء الاول او سمع
 او اوصى فهم منه الشيء الثاني بالنسبة الى العلم بالوضع فتقوله
 تخصيص شيء بشيئ اي ما يكو في خصوصه ويعد به ليشمل هيئة المفردات
 والتركيبات ولا يدخر فيه المحرف لانه المحرف لم يصبه التخصيص المذكور
 بل قوله انه مخصوص به وايضا داخل في المقصور عليه انما هو جعل شيء
 باذا شيء آخر بحيث لا يتجاوز به هذا الجمل وان جازاه يتجاوز به
 بجمل آخر فلا يرد المشترك او في المقصور اي هو جعل شيء منفردا
 بالآخر من بينه سائر الاشياء بحيث لا يتجاوز به هذا الجمل ايضا
 لكنه يجوز ان يتجاوز به بجمل آخر فلا يرد المتزاد في فتقوله متى اطلق
 الشيء الاول او سمع او اوصى لينتاول المذكور والمسموع والمحسوس
 فانه لا يردك اربعة انواع تقصير وتخييل وتوهم واحساس
 لانه المدرك انه تام كلياً فادركه تقصير وان كان جزئياً فانه كاد
 بمجرد عدم المادة تاماً فادركه ايضاً تقصير وان كان مادياً
 فاما ان يكون صورة وهو ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة
 فانه كاد مشروطاً بحضور المادة فادركه احاس والافادركه تخيل
 والمدرك بحضور المادة انه يكون بينه المدرك والمدرك نسبة
 مخصوصة مثل ان لا يكون المدرك بالبصر في غاية القرب ولا في غاية
 البعد واما ان يكون معنى وهو ما لا يدرك باحدى الحواس الظاهرة

الوضع

في كانه قدس

الظاهر فادركه توهم كادرك الانشأ صدقة زيد وعداؤه عمرو
 وادرك الغنى عدو الذئب وقوله فهم منه الشيء الثاني بالنسبة
 الى العلم بالوضع لانه العلم بالوضع شرط لا يردك الشيء الثاني فلا
 يكون الاطلاق مقيداً بالنسبة الى الجهل بالوضع وهذا لفظي غير
 لفظي كوضع الدنان الاربع لمدلولها واللفظي كوضع الانفاذ الدالة
 على المعاني المقصودة وهذا القسم اربعة اقسام باعتبار التخصيص
 والتميز لانه الوضع الموضع له اما خاصه او اما عتال او ادها
 خاص والآخر عام وتخصيص هذه الاقسام في شروع الرسالة الوضعية
 والمقصود هنا ارشاد المبتدى **قوله** الاطلاق متى اطلقه ليوافق
 قوله في تعريف الوضع بحيث متى اطلق والا فادومني بمعنى واحد
 لانه كل واحد منهما ظرف لما يستقبل منه الزماده والفرق بينهما عند
 المنطقيين فانه متى عندهم سور الكلية بخلاف اذا فاهم **قوله**
 ويرد على الوجهين تبيينه الجواز للمعنى المجازي غير وارد لا نقد
 صريح السيد الشريف في شرح المتناج بانه من لم يجعل المجاز موضوعاً
 بالوضع زاد في التعريف قيد بنفس فيكون مرادها هو ذلك لانه
 الوضع تبيينه بشيئ وهو الجواز يعتبر معه القرينة بخلاف
 المحرف فانه موضوع لمعناه بنفس واما اوجب ذكر المعلق تصدور
 المعنى لانه الوضع اعتبر به في الوضع فيكون ذكر المعلق شرطاً
 لتصدور معناه واما ذكره من الجواب فلا يوافق كلام المتقدم مع انه

فيه ما فيه **قوله** لانه على وفق ذائقة الاطفال جعل امثال هذه المطالب
 العالية ذائقة الاطفال مجرد دعوى وغرور منه وقد دل على صدقه
 قوله صلى الله عليه وسلم كل مدح كذاب وقوعه فيما لا يقع فيه الاطفال
 من الدلائل والخل كما لا يخفى على اهل البصيرة اللهم نجنا من شرور الغرور
قوله اي اصطلاحا بمعنى المعنى في اللغة القصد او مكانة او المقصود
 وفي الاصطلاح ما يقصد بشئ سواء كان صريحا او ضمنا او تبعا وسواء
 كان بحسب الوضع او لا فذكر فيه المعنى المطابق والمعنى المخالف والالتزام
 وغيرها كما اذا سئل وادرت به حضورك وقد يكتفى في بعض
 القصد بانه يقان المعنى ايصح انه يقصد بشئ وفي المعنى الصدق
 الذهنية من حيث تقصد بالالفاظ فالشأن في اعم منها ثبت من المعاني
 الثلاثة المذكورة وغيرها بالتعميم بخلاف الاول والثالث اخص منهما
قوله ويرد عليه غير وادد لانه المناسبة بين المعنى المعنى والاصطلاح
 غير لازم فانه وجد فحسن والا فلا يلزم **قوله** فلا يرد من تحرير الوضع عنه
 اقول في هذا المقام تلك خرافات مترتبة الاول خرافة السارد الثاني
 دحضه بقية حيث اعتبر التحرير عن المعنى في الوضع مع عدم مكانة
 وعدم الاضطرار اليه لانه الوضع من الامور الاضافية القائمة بغير
 الشئ من الحاصلة من اضافة احدى الافر ولا سلك انه ينتفى
 بانقضاء احدى الافر ساكنة نسبة بينهما فيكون الوضع المذكور في المتن
 من قبيل الالفاظ المعلقة فكيف يجتزأ عن المعلقة وليس هذا مثل

من قوله تقطع سبحانه الذي اسرى بعينه ليلامه المسجد الحرام الى
 المسجد الأقصى الذي حتى يمكنه التجريدية والثانية خرافة المحتج
 الاول حيث قال وانما قيل بالتجريد هنا لانه ارتباط المعنى بالوضع مما
 لا يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما بين وانما جبرانه مجرد
 انه يكون ذكر المعنى بقدر ما يحايل على التزاما وانه يكون ببيان الواقع
 او للتأكيد او لدفع التوهم وامثال ذلك شائع زائغ في كلامهم والثالثة
 خرافة المحتج الثاني حيث قال لا بد من تحرير الوضع عن الدال ايضا
 ليصح اسناد الوضع الى صميم اللفظ وهذا قطع من الاول والثانية
 لانه قد ذكرنا ان الوضع من الامور الاضافية وانه ينتفى بانقضاء
 احدى الطرفين فخلو عنهما وهذا هو السر في عدم اعتبار التحرير
 فيه فثان فيه حق التامل بالانصاف وقد التزم جبرني طريق الجور
 والاعتساف **قوله** الدال انه دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة
 عقلية اقول بالدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه الدال انه كان
 لفظا فالدلالة لفظية والافقير لفظية وكل واحد منهما ثلثة
 اقسام لانها اما وضعية او عقلية او طبيعية مثال الدلالة اللفظية
 الوضعية من دلالة الالفاظ الموضوعية على مدلولاتها ومثال
 الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ سواء
 كادهم ملأوا مستعمل ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية مثل دلالة
 اح بفتح الهمزة او ضمها والحاء الموحدة على جمع الصدر وهو

التمثال وكلاهما في بفتح والحاء المعجمة على الوجه مطلقا واف
بتثنية المخرج وتشد يد الفاء على التثنية والتضجير المخرج للام
الانفاظ الدلالة بواسطة الطبيعة ومثال الدلالة الغير اللفظية مثل
دلالة الدوال الاربع على مدلولاتها ومثال العقلية كدلالة المصنوع
على الصانع والناد على الدفاعة والناد على الناد الى غير ذلك
ومثال الطبيعية كدلالة الحرق على الجحش والصفر على الوصل والنبض
على المرض وتغير وجه العائق عند رؤية المشوق على المشوق الى غير
ذلك فهذه هي الاقسام الستة للدلالة اللفظية وغير اللفظية كما ينبغي
فم الافادة والاستفادة منه بغير هذه الاقسام باللفظية الوضعية
دوبغيرها وهي ثلثة اقسام مطابقة وتضمنية والتزامية
والانحصار والدلالة في اللفظية وغيرها امر محقق لا شبهة فيه
والانحصارها في الوضعية العقلية والطبيعية فبالاستقراء لا با
الحصر العقلي الذي يربط بينه النفي والاثبات واما الانحصار اللفظية في
الاقسام الثلاثة المذكورة فبالحصر العقلي لانه الدلالة اما الله يكونه
على نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على لازمه والمراد بالوضعية
والعقلية والطبيعية ما لهذا الاشياء فيه مدخل فلا يرد ما قبله
جميع اقسام الدلالات عقلية فكيف يقع انتفاءها الى غيرها
هنا بيان اقسام الدلالة على وجه يبين المبتدئ فانه ثمانية واثنا
واما اطننا في الكلام لما في كلام المحقق من القصور كما لا يخفى فانه

داد قلتم لم يذكر الانفاظ الدلالة بالعقل ايضا هذا السؤال غير
لازم لانه الطبع هنا في مقابلة الوضع بضمن العقل ايضا **قوله** والمراد
بقوله فوجبت المهملة المرحلة الجزئية لا الكلية ليس شي بل المراد
الكلية وحروف الهجاء غير مهمة عند الناح كايون عليه قوله ونبت
حروف الهجاء الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى وانه كانت
عند التجميع مهمة لا وضع لها اصلا وانما الغرض من اعتبارها
هو التركيب لا غير **قوله** فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها
اقول حروف الهجاء والتهجئة والتأجي والحروف المعجمة بمعنى واحد
وهي الحروف المفردة البسيطة التي منها يتركب الكلم وهي منهية
ومندرجة في ابيته الكلم لا وجود لها في الخارج كالجزء الذي
لا يتجزئ والانفاظ التي يتأجي بها اسما مسميات تلك الحروف
المبسطة في الابنية مثل الضاد والراء والباء اسم ص وده
وبه من ضرب والهاء والتهجئة والتأجي تعدد تلك الحروف
وتقطيعها بهذه الاسماء وعلى هذا قوله حروف الهجاء حروف
يقطع اللفظ بها الى اخر كلامه يكونه وكما في وسخا فاما لا يخفى
على اهل البصيرة **قوله** بقي انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج
به من جنس وديز لانه عينة للتلفظ به هذه العبارة موجودة
في كثير من النسخ وهي صحيحة المعنى وانه كانت متناهية لما سبق
من كلامه لانه الوضع اذا جرد عن المعنى كان ملاما فكيف يحترز به

عنه المراد وهذا هو السر في عدم اعتبارهم التجريد فيه كما ذكرنا
آنفاً وقيل انه الوضع بعد التجريد عنه المعنى بكونه بمعنى الصوغ والتغيير
فيخرج به المهمات غير مفيدة لانه المراد ايضا به صوغ وتعريف
للتكليم والتلفظ به في المحاورات كما لا يخفى **قوله** فيه نظر لهذا لفظاً
منه لانه الحروف على قسمين هروف المعاني وهروف المباني
وما ذكره من هروف الاستفهام وغيرها من هروف المعاني
دونه هروف المباني والتي سمى هروف الهجاء تسمية لها
باسم الدول عليها لانه هروف المعاني لا وجود لهما الا في ضمنه الا
بينة كما ذكرنا آنفاً فافهم **قوله** لا يخفى انه هذه القضية طبيعية
القضية الطبيعية ما كان فيه الحكم على نفس طبيعة الشيء ودونه افراده
الخارجية كقولك الانثى نوع والحيوان جنس والناطق فص
والضاحك خاصته والماشي عرض عام فانه الحكم في هذه القضايا
على نفس طبيعة الموضوع ودونه افراده المتدرجة تحته وهي غير مستور
في العلوم وذلك لانه الموجود المتماثل هو الافراد والطبيعة انما
توجد في ضمنها والمقصود من العلم معرفة احوال الموجودات
المتماثلة ودون الطبايع ولا نه لا ينتج في كبرى الشكل الاول
انما زيد انثى والانثى نوع فلو يصعد زبد نوع وقد ينتج كما
في قولنا الانثى صيوة ناطقة والحيوان الناطق كلي ينتج الانثى
كلي ومن هذا القبيل ما أخرجه فائدة نقول المعنى اعم مراده بكونه

مراده بكونه لفظاً او غير مراده ما يتعلق به المقصد وما يتعلق به
المقصد اعم مراده بكونه لفظاً او غير مراده المعنى اعم مراده بكونه لفظاً
او غير مراده **قوله** لا فارق في الوصف فيكون صفة كاشفة لمرادها
مبني الراجع وقيل فارق الاختلاف عن الكلمة المجازية فانه الكلمة
تطلق على الكلام مجازاً **قوله** والاصل انها معاده مفردة والفاظ
مركبة اي تلك الالفاظ معاده مفردة بالنظر الى الالفاظ المفردة
بازائها والفاظ مركبة بالنظر الى مدلولها **قوله** وقيل في مقام
نقض تعريف الكلمة قائلة الموضع عبد الغفور رحمه الله تعالى **قوله**
فما بينه بالنقض فادرجه عن قانون المناظره اقول المناظره
مدافعة الكلام من الجانبين اظهرها بالقول وقانون المناظره
انه اذا استدلل على المطلوب بدليل فالحق انه منع مقدمة معينة
مرمودة او كل واحد منهما على التمييز فذلك يسمى منعاً
مجرداً او مناقضة ونقضا تفصيلياً ولا يحتاج في ذلك الى شاهد
قانه ذكر شيئاً يتقوى به يسمى منعاً المنع وانه منع مقدمة غير
معينة بانه يقول ذلك بجمع مقدمة صحيحة ومعناه انه فيها
خلل فذلك يسمى نقضاً اجمالياً ولا بد لشاك من شاهد على
الاختلاف وانه لم يمنع شيئاً من المقدمات لا معينة ولا غير معينة
بن اورد دليله مقابل لدليل المستدل والا على نقض مدعاه
فذلك يسمى معارضة بالمعارضة اقامة الدليل على خلاف

ما اقام عليه الخصم في الدليل المعارض انه كانه عيبه دليل المثل يسمى
قلبا والا فانه كانه صورة كصورة يسمى معارضة بالمثل والافعال
بالغير هكذا ذكر السيد الشريف في التفرعات واذا تقررت هذه
ثمنون قد ذكر الجيب في محل المنع حكما كليا وهو قوله ليس هنا لفظ
وضع باراء لفظ آخر وهو يتضمنه اثبات المقدمة المنوعة على امر
وهو ايضا فكلما هو دونه انما تقع على فائدة المناظره وانه حفي على
المحكي فوقع في المتأخر والمخالطة **قوله** فنصرف الكلام عن
الظاهر لا يدفع مادة التسمية بمعنى لعل الحكم المذكور على الحكم
الا حتمالي فلا يرد النقض المذكور عليه بل يصرف هذا النقض عن ظاهر
ويجعل مثبتا للمقدمة المنوعة لكنه هذا الصرف لا يدفع مادة
التسمية لجريانه ذكر الحكم والنقض في مقام المنع كما ذكره وقد
عرفنا انه لا شبهة فيه اصلا وانه دفع هو في الاستباه **قوله**
من اسماء هروف التهجى والسور والكتب يعني اسماء هروف
الهجاء كالالف والباء والتاء وغيرها واسماء السور كالناتحة
والبقرة والاعبسة وغيرها واسماء الكتب كالكاية والشافعة
وبغيرها وكذلك اسماء العلوم كالصرف والنحو والمنطق
وبغيرها خاصة وضعها وموضوعات سزا كانت من قبيل اعلام الا
شخص والاجناس وانما اولى بهذا الحكم لخصه بها فبها حكمه
هذا النقض والاشكال انما يرد على الجيب المذكور على قوله

مشا
صحت

قول المشاخرية المحققين وذهب الشيخ الرضى وسعد الدين التتار
وبغيرها الى انه الضمائر واسماء الاشارات والموصولات وغيرها
من المعارف كليات وضعها وجزئيات استعمالها وعرفا المعرفة بما في
ليست في معنى لا بما وضع لمعنى لانها لو كانت موضوعا لمعنى
لزم اما الحقيقة او المجاز او الاشتراك وتعدد الارضاع وكل واحد
منها خريف الاصل والتحقيق ما مرره العصف وارتضاء السيد
مراده الوضع فيها عام والموضوع له خاص وانها جزئيات وضعها
واستعمالها وذلك انه الواضع استخضر جزئيات صميم المنكلم
مختلفة لفظا انا بان كل واحد من هذه فلا يلزم الحقيقة
والمجاز ولا الاشتراك وابل من مذهب السعد بل زعم انه يكون
تلك الالفاظ في المجازات التي لا حقايق لها لانها لم تستعمل من
الفهمات الكلية اصلا بل في الجزئيات الخادية ونقض الثاني
انما يتجه على هذا المذهب دونه الاول فتأمل **قوله** وقيل في مقام
وضع الصمير قائله المعنى عبد المنقوب **قوله** لما مر وهو ما ذكره
انما انه ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتب على انه ينبغي له يكون
معنى الكلمة من حيث انه معناها مفردا وانه كانه من حيث انه معناه
مركبا **قوله** بل لا فرق والتركيب مخصوصه بالالفاظ الموضوعه
يرد عليه ما قاله الشيخ الرضى من انه الاول الاربع والالفاظ
الدالة بالعقل والطبع كلها يوصف بالافرد والتركيب فتدبر

قوله والتعريف الصحيح ما لا يدل جزؤلفظ الموضوع على جزئه لا نسلم
 صحة لانه كل واحد من الامور المذكورة بوصف بالافراد والتركيب
 لجواز ان يدل الاول الاربع على المعنى المفرد وعلى المعنى المركب بانه
 يدل على معنيين معا وكذا الاول بالمفرد والطبع فكيف يكون
 صحيحا اللهم الا ان يقال ان هذا التعريف بحسب اللغة لا بحسب
 الاصطلاح اذ لم يسم في الاصطلاح توصيف هذه الامور بالافراد
 والتركيب وانه كان في نفس الامر كذلك **قوله** قبل تعليق هذه المعلق
 من اذ اقلت جاني دهن دك بوجه ظاهر الكلام بحسب اللغة ان
 انصافه بالركوب سابق على الجيء الا انه يمنع مانع من الترتيب
 كما هنا فان لم يقطع ان انصاف الكلمة بالافراد والتركيب انما
 هو بعد الوضوح لا قبله كما يرد ظاهر العبارة **قوله** فانه كما استفاض
 بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول يعني ان لفظ الابهام كما اشهر
 بالمعنى الثاني وهو ضعف الافادة كذلك وجاء بالمعنى الاول
 وهو ضعف المفاد لكنه قيل بالنسبة الى الاول **قوله** وقيل كفى
 عن ضعف الدلالة بظهور ارادة التجوز بحسب المعنى فانه هو المعنى
 الفاضل عند المنفرد عن انما ولسان المسلمين **قوله**
 ولا يخفى عليك الى آخر كلامه خرافة لاطاع في ذكرهم اصلا **قوله**
 لانه يوجب ان يكون الوضع للمتعصف بالمقصودية بشئ اراد به
 الافراد **قوله** ولا يستبعد هذا التوجيه وهو ان ذكرهم من لزوم الابهام

الابهام من تعلق الوضع بالمعنى **قوله** سيما اذا ثبت ما قاله الرضى انه
 الافراد صفة للمعنى عند النجاة ولللفظ عند المنطقيين والمشهور
 خلافه **قوله** ولا مدخل لتوجيه ما توجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك
 الفرض يعني انه الافراد صفة للمعنى في ما قاله الرضى ولا مدخل للتوجيه
 المذكور الذي هو تعليق الوضع بالمعنى الموصوف بالمفرد في تحصيل
 ذلك الفرض الذي هو انصاف المعنى بالافراد ويبقى المعنى
 بوصف بالافراد لانه صفة ذاتية له ولا مدخل لتعلق الوضع بالمعنى
 الموصوف بالمفرد في تحصيله كما ذكرنا في اول الكلام فذا معنى **قوله**
 لكلمة عبارة لما فيه من الخلط والخط لا ياعرف والصواب
 انه يقال ولا مدخل لتعلق الوضع بالمفرد في تحصيل ذلك الفرض
 ويبقى ما عرّفه كونه منوفا كما لا يخفى **قوله** كما يرتكب
 في قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله عليه وهو
 من باب المجاز بالاول باعتبار المشافهة وقيل المراد به مجزئ الذات
 لا الذات مع وصف المقتولية وقيل القتل بالقول اي من من
 شأنه ان يقتل وقيل الذات المتصفة بالمقتولية الناشئة
 من هذا القتل فتأمل **قوله** فينجوز باستعمال الماضي في
 تقديم الوضع على الافراد بالرتبة بريدانه دلالة الماضي على تقدم
 الزماني وتقدم الوضع على الافراد بالذات والرتبة فاستغنى
 السبق الزماني للسبق الرتبي الذاتي وكانه قال الكلمة من

بالوضع والاخر مع تقدم الوضع على الاخر بالذات وعلى هذا يلزم
 انه لا يكون لللفظ وضع دلالة على الزماد الماضي الا بالترام وهو
 خلاف الاصل فالاولى انه نقول وجه التنبيه على تقدم الوضع على
 الاخر هو الانتقاء عقول من صيغة الماضي اليه بلا ارتكاب تحريف
 فتأمل **قوله** ولا يخفى انه في غاية البعد اقول من ماد كرم ابعده
 برتب والذي ظهر لي انه باكل رأس لانه لا يصلح ان يكون نكتة
 لما ذكرناه الكلام في سر وقوع احد الوصفية جملة والاخر فردا
 فاذا كرم من اصاله النفس وتقدم العمل والتقدم والتأخر
 وغير ذلك من الخلفيات لا يكون نكتة له فتأمل **قوله** ومما قال
 تقويم الوضع قائمه هو المعنى عند المنصور قال في الحاشية وكان
 النكتة ايضا في تقويم الوضع على الاخر كان لا حس لا اعتبار
 الاخر الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع انتهى
 كلامهم رحمه الله تعالى يعني تقدم الوضع على الاخر في الذكر
 وكلامه في غاية الحسن واللفظة كما لا يخفى وما ذكر في هذه
 من باب النسخ والفرد بالخط كما هو رأي **قوله** وهذه القدر
 كاف لصحة الحاشية وانما قال ذلك دفعا لزعيم السائل انت
 الحال لا بد ان يكون مقادنا المقصود العامل بالذات لانه
 للمعنى الذاتية دخل في صحة الحاشية كما انه هو المحشى **قوله**
 ومنه فريه بلورية اي كذبة بلورية وقد انعكس عليه مفهوم

مفهومه كلامه لانه لا فرق بينه وبين وجه في كونهما كمنه قد
 امتزجنا فساد كلمة واحدة لشرق الامتزاز بل الثاني ابيد
 من الاول في هذا الحكم كما لا يخفى لانه التوجيه لا صرف له في الكتابة
 فلا يكون محسوبا بحاسة البصر بل بحاسة السمع فتدبر
 اللام فانه محسوس بها وما هو مدرك بحاسة واحدة فهو اظنى
 مما يدرك بحاشيته وما اظنى فهو اشتد امتزاجا وهذا وانما
 قوله لانه الاعراب جري على الوجه قبل التوجيه فلا وجه لمعطرها كلمة
 واحدة فتدبر تسليمه فهو قد ترك بينهما بل بينه جميع ما هو
 من هذا القبيل فلا وجه للتخصيص باحدهما رده الاخر والاضا
 في ذلك انه الحروف الملحقة على قسميه حروف المعاني وحروف
 المباني فقدم التعريف والتوجيه من حروف المعاني اتفاقا
 وامانا والثانيات والفاء وياء الشبهة وعلامة الشبهة
 والجمع فذهب الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني
 وذهب جماعة اخرى الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع
 الصيغة دالاً بالوضع على المعنى المقصود الا انه الدلالة لما كانت
 بزيادة تلك الحروف نسبة اليها كما نسب الطلب الى السهم
 في استغن والخطا وعة الى التوجه في انفعن والفاعلية الى الان
 في ضارب والمفعولية الى الواو في مضروب ومعنى المضاربة
 الى حروف المضارع الى غير ذلك فما كان من قبل الاولى فاما

حروف المعاني والمباني

كثرنا من عدد كلمة واحدة لغة الامتزاج وطا كاد من قبل الثانية
 فها كلمة واحدة كاهو المصريح في المعتبرين وانما اطيننا الكلام
 في هذا المقام قصدنا الى الفارقة للغة والله تعالى هو الميسر
 والموفق **قوله** وبهذا اندفع ما يقال رده بانه قوله باعرب لفظ
 واحد فيهم منه انه حقا قائمة مثلا انه يعرب باعرب لفظيه
 فلا يحسن به الاندفاع **قوله** وكيف بكيفية واحدة الكيفية
 هيئة قارة في الشيء لا تنقسم في قسم ولا نسبة لذاته وهي علم
 من الاعراب لانه الاعراب كيفية مخصوصة للحرف فاده الحرف هو
 الصوت المكيف بكيفية الحركة وعلى هذا فلا يرد ما قيل انه تاء
 الثانية مبنى الاصل لانه الكيفية شاملة للحركة البنائية
 ايضا ويجوز تميم الاعراب بحيث يشتمل الحركة البنائية
 فلا يرد ذلك ايضا على انه هذا فاسد لانه لا يلزم من امتزاج
 الكلمتين وكونهما معربتين باعرب واحد ان يكون لكل واحدة
 منهما اعرب على حدة لولا الامتزاج لجوز ان يكون احدهما
 حرفا والحرف لا يخلو له من الاعراب **قوله** قبل ان يذكره قائده
 هو المصعب غير المنفرد قال في الحاشية **قوله** واعرب باعرب
 واحد كانه المراد بالاعرب معنى يشتمل الحركة الاعرابية والبنائية
 والحاصل انه لم يعتبر لكل واحد من الجزئين الحالة اللابقة به فاده
 الحرف الاخر في قائده لم يستحق الاعراب من الثاني من المستحق

من المستحق للاعراب هو قائم فحمل المجموع كلمة واحدة فاعرب
 اعربها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائده وبصري وصبي وهما
 وده الرحمن والمنتني والمجموع بالواو والنون فاده الحرف في الاولى
 ليس الاجزء الثاني وفي الثلث الجزء الاول فاده علوية
 الثانية والمجموع فيهما اعرب بالحقيقة تامل الى هنا كلامه ودرهاته
 وهذا كلام في غلبة الحسن والذوق فاد **قوله** المبدأ بقولهم امتزاجا
 واعربا باعرب — وهذا ان ينزل الكلمة الثانية منزلة الحرف
 الاخير من الاولى بالفاء الاعراب عليها وذلك انما هو في
 القسم الاول دون الثلث كما لا يخفى لكنه ينبغي له يا اولي
 القسم الثاني ايضا بما يرجعه الى الاول حيث اعتبر فيه الامتزاج
 المذكورة كما اوله المحتسب لئلا يلزم خروج الامتزاج **قوله** الصالح
 لانه يحسن اعرب الاعراب الى **قوله** ومفعول الجمع الثاني والاعراب
 الثاني مفعول الجمع الاول — وفي كلامه محتاجين جميعا
 الاعراب اعربا وكانه حقا ان يقول الصالح لانه يحسن محلا للاعراب
 اعربا **قوله** فلم يرضه يحزم قاعدة لغة الامتزاج المحرم بالخاء
 المعجمة والزا المهرمة المقم والقطع **قوله** وليس هذا اول كسر
 وقع في الزجاجة حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج اشار
 الى انه امثال الاحاد المذكور غير عزيز في كلامهم فلا ينبغي للناظر
 ان يستعده وينفر منه كما ينفر الناظر من الملح الاجاج الى الرغبة

المادة قوله في القاموس عرفة علم وعرف بذنبه اقرب بمعنى
 يقاوم عرف الشيء يعرف معرفة وعرفا اذا علم وعرف بالشيء يعرف
 به عرفا اذا اقره وقوله ولا يخفى على الفطن العارف بالفرض
 من علم الخوم باب الثاني دونه الاول لتعديته بالباء هذا
 مراده فيكون على هذا اول العارف بمعنى المخصوصة متيقدة للفطن
 لكنه هذا غير لازم دونه العلم والمعرفة بمعنى واحد في اللغة والفرق
 بانه العلم يستعمل في الامور الكلية والمعرفة في الامور الجزئية ولهذا
 يوصف الحق سبحانه وتعالى بالعلم ودونه المعرفة ناس من جهة الفرق
 والاصطلاح لا من جهة اللغة والعلم يتعدى بنفث نارة وبالباء
 اخرى فيكون العارف هنا بمعنى العالم متعديا بالباء كما هو المشهور
 صفة كاشفة للفطن **قوله** ويصح انه يتكلم بعبد الله مرتين
 باعتبار وصفه الاضافي بل يكون مطلقا لا احتمالا على الكلمتين
 كما لا يخفى **قوله** ونحوه نظن انه اخراج عبده من تعريفه المفضل
 فرع بلا مرتبة اقول وهو كذلك لانه قال في الخاتمة الفصل بعد
 تعريف الكلمة بما ذكر الاشياء التي تدل على المعاني في خمسة الخلف
 والعقد والاشارة والنسبة واللفظ قوله في حد الكلمة اللفظة
 اهتراس من هذه الاشياء وقوله الدالة على المعنى اهتراس من الاول
 التي لا معنى لها وقوله مفرد اهتراس من مثل الرجل لانه يدل على
 معنيته قوله بالوضع اهتراس مما يغلط فيه العامة فتقولك

فتقولك الرجل تدل على معنيته التعريف والذكر منه بنى آدم
 فهو كونه لا كلمة واحدة وكل لفظة يغلط فيها العامة وان دلّت
 على معنى لم تتم كلمة لخروجها عن الوضع واللفظة وكل ما يغلط به
 هو كلامهم لا مستند هكذا قال سيوري والكلمة ما دلّت
 على معنى مفرد فالرجل فيه معنيان التعريف والذكر فهو كل من
 وكل كلمة نسبي لفظة وكل لفظة لاشي كلمة والوضع اهتراس
 من التصحيف الى هنا كلامه رحمه الله بعبارة فقد تلخص من كلامه
 انه عبد الله غير خارج من تعريفه كما هو غير خارج من تعريف المصنف
 وعلى هذا لا يبقى الفرق بين اللفظ واللفظة في عدم الدلالة
 على الوحدة في العرف وذلك لانه اراد باللفظ ادخل
 ما يطلوه عليه اللفظ كمنزق الاستفهام وادخل العطف لم يخل
 في التعريف الامانة من الكلمات وانه اراد بها ماله نوع واحد
 لم يخرج منه مثل عبد الله علما وانه اراد بها وحدة خاصة فلا دلالة
 للفظ عليها فتأمل **قوله** ثم انه يخرج حينئذ من تعريف الكلمة
 مثل جعلك علما مع انه ياسب انه يدفن في تعريف الكلمة لكنه
 معربا باعراب واحد وفيه نظرا له بجعلك معربا باعراب من
 عبادة الاول ما يقتضيه العواصم والثاني ما هو محكي عن الاصل
 الاول وهو ماله الاضافة وكانه اراد به وجها خاصا من الوجوه
 الثلاثة التي فيه وهو بنا الاول واعرب الثاني مع منع الضرف

ويكون فيه اعراضهما مع حرفي الثاني وعدمه كما يجوز في المركبات
قوله على انه غرض النحوي ليس بآثار الكلمة مطلقا الى آخر
 كلامه زاي مستغنى عنه لفظا ومعنى **قوله** ذلك انه نقول
 المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة وحكما وعلى هذا يدخل في تعريفه
 جمع ما ذكره نحو الرض قائم وبصري وغيرهما بعد كلمة واحدة
 لشدة الاستعراج كما دخل فيها مثل عبد الله علما فيكونا شمل
 واضبط واصح ولا يرد ما اوردته بعض شيوخ الفصيح من ان
 الاشتراك بقيد المفرد نحو مثل الرض والفرس فاسد لانه الاسم
 انه كانه معرفة يدل على الذات والتعريف وانه كانه نكرة يدل
 على الذات والتناكير وكذا الفصل يدل على الحدث والزمان
 فلا يوجب كلمة زالة على معنى مفرد الحرف واذ كان المراد
 بالكلمة الحرف فقط فلم قال بعده وهي جنس تحت ثلاثة انواع
 الاسم والفعل والحرف واطبق ان الاسم الدال على معنى مفرد هو
 من رجع عند الوقف فانه لا يدل على التعريف لعدم الانفصال
 ولا على التناكير لستوسط التنوين بالوقف فبقى دلالة على معنى
 الرجولية فقط فاسد ايضا لانه معنى الكلمة لا يتغير عما كانت
 عليه بالوصل والوقف انتهى كلامه وقيل ما ذكره نفس المعنى
 المفرد وهو ما لا يدل جزاء لفظ عليه وانه اشهر في هذا المقام
 لكنه قول المنطقيين والمعنى المفرد عند النحاة ما يفهم

ما يفهم من لفظ مفرد وقد سرح المصنف في المختصر المنتهى الى
 اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة في العرف واعتبر على ما
 من تفسير المنطقيين وذكر انه عبد الله بعد العلمية مركب عنده
 وقد نقل السيد الشريف ايضا في مائتة الرضى ولا شك انه هذا
 المعنى مناسب لقاعدة اللفظ وعرف المرية كما لا يخفى لانه مثل
 الرض وقائمة كلمة واحدة عندهم بخلاف من عبد الله فانه كلفناه
 بكل حال فتأمل في هذا المقام هو الثامن ونظر فيها جميعا لك
 من الفوائد والموائد فانه مما لا يسر كل واحد **قوله** وفيه نظر غير
 وادد لانه المراد ان الوضع يستلزم الدلالة في الذكر ودل العكس
 لانه الاشياء يستلزم الوضع اصلا حتى يقال يجوز ان يذكر
 بعد الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عنه **قوله**
 اشار الى انه هذا الخبر لم يقصد به بياض حكم الكلمة اذ بالخير
قوله اسم وفعل وحرف ويقول بياض حكم الكلمة على الكلمة بالانقسام
 والا فلا حكم يترتب على الكلمة ههنا لانه الامكان انما يترتب
 على الاقسام اولا وبالذات وبواسطة الاقسام تترتب على المقسم
 ثانيا وبالعرض وذلك بعد تعريف الاقسام ومعرفة كل قسم
 كما لا يخفى ويمكن ان يكون المراد بالخبر المذكور الحكم على الكلمة
 بالانقسام ويحصل به تأكيد التعريف ايضا ويجوز قوله لانها
 دليل على هذا الحكم ويؤيد ان لو كان المراد والتقديم لقول

وهي اما اسم واما فعل واما حرف لانه السامع في التقسيم فندبر
ثم انه هذا التقسيم اما هو باعتبار مفهوم الكلمة من حيث هو لا
باعتبار لفظها ولا باعتبار قسم من اقسامها فلا يريد ما قبله
الضمير ان كان دليلا الى لفظ الكلمة فزى اسم فقط فتقسم بها الى
الاسم والفعل والحرف فتقسم الشيء الى نفسه والى غير وان كان دليلا
الى مفهوم الكلمة فهو ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانه الاسم والفعل
والحرف ليس بلفظ وعلى هذا التقديرية لا يصح الحكم عليها بانها
اسم وفعل وحرف ولا ما قبله المقسم لا يخلو عنه ههنا اقسام
الثلاثة لكونه منحصرا فيها فان كل مورد في القسمة بما ينقسم
اقسام الشيء الى نفسه والى غير وان كان فعلا او حرفا فذلك
فلا يصح تقسيم الكلمة الى ههنا الاقسام الثلاثة **قوله**
ويظهر لك فتم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام اذ بالاقسام
المفصلة ما يذبح من قوله وهي كلمة ذلك على معنى في نفسها ولم يفتقر
باحد الاثمنة الثلاثة الى اخره **قوله** وليس تقسيم الشيء الاضطرار للقيود
اليه وقيل التقسيم من القيود الى الكلي ليقيد قسمها اخر غير
وقسم الشيء ما كان مندها تحتها وههنا **قوله** والحصر
المقصود انه حكم فيه بنفس مفهوم التقسيم من غير ضمنية التفات
الى ما هو خارج عنه فهو عني والا فاستقرى هذا هو المستهد
اقول المراد بالحصر هو الحكم بالاختصاص وهو ثلاثة اقسام عني

الحصر

عني وهو ما كان مورد دليلا به الشيء والاثبات بحيث يجوز عني
بالاختصاص مجرد ملاحظة مفهومه كقول المفهوم عني اما واجب
او متنع او ممكن لانه اقضى ذاته وجوده فهو واجب وان
اقضى عدمه فهو متنع والا فهو ممكن واستقرى وهو يستند
الى الاستقراء والتنع وذلك كما اختصار الكلمة في الاقسام الثلاثة
ومنه قال انه عني كانه اذ ذكره في صور عني لاني منه التريد
وجعني وهو ما كان بجعل جاعل كما اختصار الكتب في الفصول
والا بواب المعجودة ولهذا ايضا قد يرد دليلا بالتقديرات
لزيادة البياض والا يضاح فيرد في صور عني لتعيين
المحضور فيرد في القسم الاخير منه سواء مشهور وهو لا يكون
انه يكون شيئا اخر غير المذكور ويدفع بالا ستقراء باد يقال
اما تبعا لطلب الكتاب وفصوله فارجح ما عزم ولهذا قد يكون
بالحصر الاستقرى عني لجملي فلهذا معنى الحصر واقفا على ما
نرفع وهو جدير بانه يحفظ لتأخره من فليطيات المحامي
قوله لكنه كبر ما يوجد ههنا بكن في مفهوم التقسيم ولا
تعلق وبالا ستقراء هذا ما هو ذمه فاشبه الموضع عبد الغفور
حيث قال في هذا الحصر عني وتوجيهه انه في قوله تقسيمين
منها ما ذكر به الشيء والاثبات كما برئ ذلك الدليل وانه ابيت
عنه انه عني فالظاهر انه قطعي لانه تلك الاقسام مفهومات

محصلة سوى ما افرجه التقييمات انتهى كلام ومعنى كلامه انه
انه ابيت عدمه من هذا المحصر عقليا فالظاهر انه استقر في قطع
لانه العلم بهذه الاقسام الثلاثة حاصل بالاستقراء والتبعية وله انه
ليس تلك الاقسام منزهة عن محصورة سوى ما افاده التقييم
والمنحى لالم ينزه عن معنى كلامه وقع في الخط والخط فيمن القطعي
قساما ثلثا لاسم الاقسام المحصر وهذا مما لم يقل احد به اطلاقا
قوله والمحصر المراد هنا قيل على قوله استخرج الرضخ فيهم الذين
استأبدي قاله في شرحه **قوله** ونحوه على استقرائي وقد بيناه
في شرح الكافية رأينا ما ذكره في خطا وخطا لا ينبغي ذكره
عقرا به نقتضيه **قوله** ما طرف بمعنى اذ هذا ما افادته به
ماله وغيره من انه ما طرف بمعنى اذ لا يقتضيه بالماضي واضافه
الى الجملة وهو اصره مما قبله طرف بمعنى من للملحة المذكورة
قوله لانه يخرج الى صرف قوله الثاني الحرف واخواته عن الظاهر
المشباد ويجوز اما انه يكونه ثلاثيا من خارج يخرج عنها بمعنى
احتاج او مزيدا من خارج يخرج عنها وهذا يكونه لازما ومتعددا
وانما يخرج تحت المضاف في الاسم الى حرف قوله الثاني الحرف
واخواته عن الظاهر المشباد ولا بد من لانه حالها اما الدلالة او عدم
الدلالة الثاني الحرف فيلزم منه انه يكون الحرف عبارة عن عدم
الدلالة والاسم والفعل عبارة عن الدلالة وليس الامر كذلك

كذلك يخرج الكلام الى صرف عن الظاهر المشباد به يا اول
الدلالة بالذات بخلاف تقدمه بالشاذ فانه يخرج الى شئ من
ذلك فتدبر **قوله** على معنى حصر التقييم كلمة على علقه بمعنى هو
وهو مناسب بالمقام ويقدر له متعلق اي هذا ثابت ومحقق
على انه معنى المحصر فالكلام به ود المدقوق يفيد حصر بعض
صفاها في هذه البعوضة **قوله** فاكتمى بالتبعية على ما قصد
بذكره التبية على قصد بيانه غير كلمة ما في ما قصد او مصدرة
او موصولة وعلى الثاني يخرج الى تقدمه بالصيغة وقوله بذكره
متعلقه باكتفى لا يقتضيه وهو مصدر مضاف الى الفاعل
والمفعول منصوب وهو التبية يعني قوله اما من صفتها انه تدل
تبية منه على قصد بيانه الغير وعلى ما هو المختار وعنه من بين
الوجه المذكور **قوله** الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه
بخلافه ما لانه سوفه الكلام يقتضي ذلك كما لا يخفى **قوله**
لا في التحقيق لا في الواقع ونفس الامر فلا يلزم انه يكون
المصادر افعالا لانه دلالتها على الازمنة بالالتزام دون
المطابقة والتضمنه بخلاف الافعال فانه دلالتها على الازمنة
بالضمنه الحاصل في ضمن المطابقة لانها تدل بمرادها على الحدث
وبصفتها على الازمنة فالحدث والزمان كلاهما يفرمات
من لفظ الفعل لانه كل واحد منهما جزء من دلالة بخلاف المصدر

فانه المفهوم من الحرف فقط وانما يدل على الزماد بالترام فيكون
مدلوله مقارنا للزماد في التحقيق والواقع ونفس الامر لا في الفهم
منه للفظ من يترجم انه يكون المصدر والصفة والجمع وغيرهما
واحد في قسم الافعال فافهم **قوله** الحال ما انت فيه يريد انه
الزماد الذي هو حركة الفلك ودورانه وبه الليل والنهار لكونه
امرا واحدا متصلا سياتي الا كما لا يخفى لا يمكنه انقسام الى
الامور الثلاثة الا بالنسبة الى مبدأ معينه فالقدر الذي كانت
فيه منه ذلك السبيل هو زماده الحال وهو في الحقيقة انه واحد
منه كلح البصر وهو اقرب ونظيره الجزء الجزاء الذي لا يتجزى
بالنسبة الى الاجسام وفي العرف نهاية الماضي وبداية المستقبل
اي المقدر الذي يعتبر بينهما ما لا في العرف الثوري والمقدار
الذي تقدم عليه هو الماضي والذي تأخر عنه هو المستقبل فافهم
فانه ينفعك في العلوم **قوله** والافخذ من الرسم يسمى الكوفية
اي علامتهم ومندهم من رسمهم رسمهم وسماوسمة اذا علمه
ولا يخفى ما في الجمع بين الرسم والسمة من اللطافة وفي بعض
النسخ سمى الكوفية وهو نظري **قوله** وعلم آدم الاسماء
كلها اي اسما المستيام الجواهر والاعراض هذا معنى
الثوري وفهم في عرف النجاة بهذا القسم من اللفاظ الذي
يقابل الفعل والحرف ويطلق على ما يقابل الصفة وعلى ما يقابل

يقابل الحرف ويطلق ايضا مراد بالعلم وهو ما هو من اصل
الصفة من التسمو عند البصرية من السمة عند الكوفية وهذا
تمام معناه الاصطلاحي فلا شك ان اصله وفيه عثر لغات
وسمى وسمى تليثا او بلها وسماء بالفتح والمدة
كذا ذكرهم بعض الافاض **قوله** ولك ان تقول المتشابهة في
انه له مصدر كالفعل يعني الفعل بالكسر اسم في اللغة للفعل
بالفتح وهو الحركة وسمى به الفعل الاصطلاحي لتضمنه اياه المتشابهة
له في موافقة اياه في جزء مدلوله وهذا معنى قوله في انه له مصدر
كالفعل **قوله** الاوجه قد علم بوجه الحصر يريد انه ذكر ذلك
والضمير والتفسير هو ذاك لا طائفة تحت لعدم داعية المقام
ذلك وتمامه بمجرد التعليل على دعمه وليس الامر كما دعمه لانه ذكر
اسم الاشارة بعد تمام الكلام وبناء الضمير عليه من كمال الفصاحة
كما لا يخفى على اهل البلوغه واما ذكر الضمير فلا شارة الى انه
المقام مقام الضمير وانما ذكر اسم اشارة في موضعه لزيادة
تمكيد المثار اليه في ذهن السامع واما التفسير فليانه مرجع
الضمير هذا ما ظهر لي والله اعلم باسرار عباده واغراضهم
قوله الاوجه ترك لانه ذلك لانه كلمة لكونه موضوعا
للاستدراك وهو دفع التوهم الحصر من سوق الكلام ولا
يتوهم ههنا بسند ذلك بها ولوقال في بيان فافهم

الاسم هو كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن بأحد
 الأزمنة الثلاثة فكانت في موقعها كما لا يخفى ويمكن أن يقال
 هم هنا تدلهم فأن من موقع الكلام أيضا أنه قد ذكر في دليل المحصر
 اقترانه المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة وعدمه ثم ذكر أنه الحرف
 كلمة لا تدل على معنى في نفسها والفعل كلمة تدل على معنى في
 نفسها فساد المعنى المذكور للفعل وهذا محل التوهم هل هو مقترن
 بأحد الأزمنة الثلاثة دفعا لهذا التوهم فثالث **قوله** لا دخل له
 فيما هو بصدده ومنه ذكر المعرف الجامع لأنه لا يتوقف المعرف
 المذكور على ذكر القدر المشترك بينه الأقسام المذكورة
 لتحقيقه بذكر المميز هذا خلاصة كلامه وهذا كلام لغوي بحت
 لأنه بيان المعرف الجامع للمانع لا يتأني بدوت ذكر الجنس كما هو
 مذهب محققى المناطقة لأنه كل فصل لا بد له من جنس عندهم ولهذا
 عرفوا الفصل بأنه المميز عما يشترك النوع في الجنس وأن
 أجاز المشافهات منهم تركيبا ماهية من أمور متساوية صادقة
 على تسمى واحد يميز كل منهما ذلك التسمى عما يشترك في الوجود
 وهذا اعتبار عقلي لا وجود في الخارج كما نض عليه المحققون
 فكيف يتحقق المعرف الجامع للمانع بمجرد ذكر الفصل بدوت
 الجنس وأنه إذا دل المعرف هنا اعم من المحد والرسخ وذلك
 يحصل بمجرد ذكر المميز من غير احتياج إلى ذكر الجنس فهو كونه **لنا**

مخالفنا لظاهر كلام المص بأكل أيضا لأنه الحاصل بذكر المميز المنع
 فقط والجمع إنما يحصل بذكر الجنس فكيف يحصل بذكر المميز معرف
 جامع مانع لا تمام الكلمة والحاصل أنه كلامه هذا لا حاصله وأن
 الحد عند أهل العربية يستعمل بمعنى مطلق المعرف سواء كان **جامعا**
 مانعا أم لا وأنه المعرف الجامع للمانع لا يتأني بدوت الجنس والفصل
 قال الكاودوني في حاشيته شرح الهندى اعلم أنه أو باب العربية
 والأصول يستعمل الحد بمعنى المعرف ولا يريد بدوت به المعرف
 الجامع للمانع لأن الصواب أنه التعريف بالأعم جاز أن يكون بذكر
 أنه يريد بالحد المعرف الجامع للمانع كما قال المرتضى الشريف في شرح
 المفتاح الحد عن أي عند صاحب المفتاح هو المعرف الجامع للمانع
 انتهى كلامه **قوله** بمعنى عند الأرباء معنى الحد ذلك فالحد
 عند الأرباء كما ذكرنا أنفا يطلوه تارة على مطلق المعرف وأخرى
 على المعرف الجامع للمانع اعم من المحد والرسخ وعلى هذا فلا يرد ما قيل
 أنه ما علم لكل واحد من أقسام الكلمة من المعرف ليس بجدا والحد أنما
 ما يكون مركبا من جميع الدائيات وهو ما ليس كذلك لجواز أن يكون
 المميز والمشارك خارجا عن حقيقة هذه الأقسام لا فائز
 المراد من الحد ههنا المميز مطلقا اعم من أنه يكون **جامعا** مانعا
 أم لا والمعرف الجامع للمانع اعم من أنه يكون **هدا** أو **سما** فلا يرد
 ما قيل ولا احتياج إلى دفعه بأنه ما ذكر حقيقة اصطلاحية وحقيقة

الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبر المصطلح في
 مفهومها وجميع ما ذكر هنا من في مفهوم هذه الاقسام فيكون
 ما علم من المعارف حدودا لما ذكرنا من النعيم وما قبله من ما ذكر
 في تعريف الاسم وغيره ليس ذاتيا لاختصاصها من الافراد لدخول الرفع فيها
 وهو ليس بذاتي ولدخول المرفع فيها ايضا وهو كونه عدميا
 غير ذاتي لها فالاسم وامتداده بالنسبة الى ما تحتها من الافراد عرفيا
 لها ولهذا قالوا انها غير موجودة في الخارج وانه كانت صادقة
 على امور موجودة فيه وذلك لانهم لما قالوا بوجود الذاتيات
 في الخارج بتسمية الافراد والاعراضيات فتأمل فيه فانه من انما
 اللابينة بالحفظ وانه تفادى عنها ما كلام **قوله** وتحقيقه سيجي
 في بحث التمييز قال في التمييز **قوله** الله دارة فارسا قال الشيخ
 الرضوي الدر في الاصل ما يدري ما ينزل من الله من الضرع من المهر
 من النعيم وهو هنا كناية عن فعل المدوخ الصادر عنه وانما نسب
 فعله الى الله تعالى قصد التعجب منه لانه الله تعالى من شئ العجايب
 فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى
 ويضيفونه اليه فعنى الله دارة فارسا ما اعجب فعله وفي
 القاموس قولهم الله دارة اي عمل فتقول انما دارة اي الله خير
 بجعل الله كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة انتهى كلامه وفي
 حاشية المعجم الفاضل غير المنقول **قوله** الله دارة في اللغة

في اللغة الله دارة فيه غير كناية عند العرب فاريد مجازا فيقول
 في انهم لا دارة دارة اي لا كثير غير وفي المدح لله دارة وذلك
 لانه العرب او عظماء شينا نسبوا الى الله سبحانه وتعالى فقد
 الى الله غير لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر الله والمعنى
 تعجبوا من الله ام رتب به كماله والقدرة الى غير ذلك من الصفات
 الكمالية انتهى كلامه فتدبر **قوله** لا يظهر داع الى تركيب بيان
 المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي
 للكلام بالبيان اقول الداعي الى تركب بيان المعنى اللغوي
 للكلمة ثم وهو اللفظة المطلقة سواء كانت مفردة او مستعملة
 وتخصيص المعنى اللغوي للكلام هنا بالبيان توسط ذكر الاشتقاق
 ثم لانه ما ذكر هناك اشتقاقها من الكلم بكونه اللام وهو
 المجرع وانه لهما تاثير في النفوس كالمجرع واستشهد عليه بقول
 الشاعر جرعات السناد لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
 ثم انتقل من ذلك الى بيان احوال الكلم بكسر اللام هو هي
 جنس الكلمة او جميع لها ظهر من ذلك معناها اللغوي وهو
 ما يتكلم به الانسان واثارة النفوس مطلعا من كلامه او مستعملا
 قليلا كان او كثيرا مفعلا كان او مركبا ثم لما طال العهد ببيان
 تعريف الكلمة ومن قيده وذكر محترزاته عاد ببيان المعنى اللغوي
 للكلام تبينها لما معنى من البيان وتذكيرا لهذا ونقول

ترك بيان المعنى التقوي تبيينها الى معنى من البيان وتركيبا
او نقول تركيبا المعنى التقوي للكلمة شهرته وابناء المعنى
الاصطلاحى عنه بخلاف الكلام فان المتبادر منه عند الاطلاق
المعنى العرفي وهو المركب التام المقيد للسكون بشهادة الزوق
والوجدان هذا ما ظهر في ذلك والله اعلم باسرار عباده **قوله**
ولا يخفى انه الكلمة انب بمناها الاصطلاحى من الكلام لشمول
الكلام الكثير وده الكلمة لهذا جواب سؤال مقدر وهو لم يخص
الكلمة بلفظ وضع معنى مفرد الكلام بما تضمنه الكثير بالاسناد
ولم يعكس الامر فاجاب بانه الكلمة انب بمناها الاصطلاحى
من الكلام لشمول الكلام القليل والكثير وده الكلمة فانها
قسم منه وهو اللفظة ويراد عليه انه اللفظة الكلمة تستعمل في القليل
والكثير في اللغة ايضا مثل كلمة الله وكلمة الشهادة وكلمة
التوحيد وكلمة التقوى فانه المراد بها ههنا الكلام التام الا انه
انه يقال بالجواز والحقيقة **قوله** فتخصيص كل واحد منهما
بما خص به اصطلاحا ليس بمرجح التمييز بينهما في الاسم بمعنى
تخصيص كل واحد منهما بمعناه الاصطلاحى ليس بمرجح التمييز بينهما
في الاسم من غير مناسبة معنوية بينه المنقول والمنقول اليه
بل المنقول فيهما بالنسبة المعنوية كما مر **قوله** وفي المعاني اللغوية
للكلام ما كان مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس قال

قال في القاموس الكلام القول او ما كان مكتفيا بنفسه والكلمة
اللفظة والتصريح بالجمع كلم كالقلم بالكسر والجمع ككسر والقلم
بالفتح جمع بالبناء هذا كلامه وفي الصحاح الكلام اسم فاعل يقع
على الكثير والقليل والكلم لا يكون اقل منه تلك كلمات لانه جمع
كلمة من بنىة وبنى ولهذا قال سيبويه هذا باب علم ما الكلام من
العربية ولم يقل ما الكلام لانه اذا نفس اللفظة اسما الاسم
والنفس والحرف فياء بما لا يكون الاجزاء ترك ما يمكنه ان يقع
على الواحد والجماعة ونعم نقول هي كلمة بكسر الكاف ومكى الفراء
فيها تلك لغات مثل كيد وكبد وورق والكلمة ايضا
التصريح بطولها الى هنا كلامه واذا تقررت هذا فاعلم انه المكتفى
من الكلام اخص به منه مطلقا لانه يقتضى الحكم والاسناد فيكون
للكلام معنييه بحسب اللغة الاول ما ينكلم به قليا كانه او كثيرا
والثاني المركب التام المقيد المكتفى به في الافادة فكل واحد
منهما يصلح ان يكون مأخذ للمعنى الاصطلاحى وهو ما تضمنه
كلمتيه بالاسناد والشهور انه ما خذ من المعنى الاعم وده
الاخص بظهور فائز النقل فانه لو نقل من الاخص لم يظهر فائز
لا اتحادهما النفاذ معنى فانه فرع ما قبله لا يخفى انه مناسبة هذا
المعنى الاخص اتم واستدبا اصطلاحا عليه فالاولى انه يجعل النقل
عنه اليه فتأمل **قوله** فينبغي ان يرى ولا يقرأ ودبانه لا يكون

انه يكون بمنزلة الصفة الموضحة او الموكدة والمقصود منه ما ذكر
بانه المحاط قد يكون فان لم يكن لا يتنبه بحجج الاعراب مع انه ربما
لا يحصل المقصود بذلك فانه المتضمن يفتح الهمزة مشتركة
بين المصدر والزمان والمكان والمفعول في الهيئة فيجب
انه يقرأ في كل موضع اطراد للباب **قوله** اي اتحاد المتضمنين
والمتضمن في تضمن كل الكل جزء لفظ كل منونة بمعنى المجموع
كناية عن الكلام والجملة ولفظ ما نكره صفة له يفيد التعميم
اي في تضمن مجموع مائة المجاميع وجملة مائة الجمل كما يقال جاء
فلان لأمه وذكر ذلك لفارقة ما لا بد منه يكون المستروع فيه
معلوم ما بد منه ما يذكر انه يكون موصلة اي في تضمن كلام وجملة
ما حصل لكل جزء من اجزاء من الكلمات فان كان هذا باد
على قلبك فاجعل الكلام بمعنى **قوله** ومنه قال المعنى
فلا يلزم اتحادها في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه المذهب
قائه الشيخ عبدالغفور قال في هاشية قوله فلا يلزم اتحادها
اي فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط يعني محل الاشتباه
هذا لا يغرم فيه محل الاشتباه وهو في غاية الجس والقبول
حيث لا فائز في التعميم لعدم الاشتباه والاتحاد في غير مكان
لم يفهم مراده والمذهب المتأد الواسع **قوله** ومنه قال ان
المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد فقد سهرى قائه الشيخ

الشيخ الرضوي وادفاه السيد السند في هاشية قال الشيخ عبد
الغفور قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يفتح الى هذا التأويل
رد المتضمن بالكثر مجموع الكلمتين والاسناد المتضمن
بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى انه هذا القول
مبنى على جعل الهيئة جزء للكلام ويلزم ح انه لا يكون الكلام
لفظا حقيقة بنسبة واحدة ولو لم يكن جزء له كما في الشرح اذ يفتح
الى التأويل انتهى كلامه واذا تردد هذا لانه اسناد السهو
الى هؤلاء الاجزاء سهو لانه هذا الكلام تريف واعتبار لطيف
غاية ما في الباب انه يحتاج الى نوع عناية وملاحظة فتدبر قوله
بن مدلوله اوصفة لاجزائه تأمل يعني انه الاسناد ليس جزء منه
الكلام فانه اذ يدب به نسبة امر الى آخر فهو من يوم الكلام وان
او يدغم كلمة الى اخرى فهو صفة لاجزائه وهو وجه التأمل
والجواب ما ذكرنا آنفا **قوله** فلو قيل ما تضمنه كلمتين للاسناد
لكانه نسب وجه النسبية اما لبا لهما معاد متعددة
والمناسبة منها لهذا المقام على ما ذكره الاستعانة والالفاظ
والمصاحبة والسببية واردة معنى السببية من بينهما
غير ظاهر لانه حاشي المعاني عليه فلو قيل ما تضمنه كلمتين
للاسناد لانه دفع هذا الازدحام وتعيين المرام لكونه اللام
ظاهرا في المعنى التعليل المستلزم للسببية لهذا مراده والجواب

قول سبق مقول فصح من مسم

انه العقل والمقام محض لا مثال هذه المعاني الجزئية وان كان
اللام شمس الباء في هذا المعنى **قوله** لكنه بقي ذير قائم جيق
هذا الكلام لغو وهذا بان بلا شك ولا شبهة لانه جعل زيد
قائم مبتدأ وصبق خبر عنه مع انه ظاهر كلامه باني عنه فهو مسم
بقي صوبه من فلا حاجة الى الاستدراك وانه كان مراده عند
هذه الالفاظ وسرد هاهنا على سبيل التقاد من الف باننا فلا يكون
مسم افراد الكلام وانه كان مراده انه زيد قائم مبتدأ وخبر وصبح
ذكر مسم على سبيل السرد مع انه لا معنى له فهو خارج عن تعريف
الكلام ايضا بقيد الكلتية بعدم ارتباطه بما قبله كما لا يخفى
والذي اوقعه في هذا هو رطة كلام الموضع المحكي عليه المقهور
وهو انه حيث قال خرجت الممثلة الصرفة بقوله كلمتين وانما
المركب مسم كلمتيه ومن فلم يخرج ولم يمتل بشي فظن انه
مراده لهذا وليس كذلك فانه مراده به ديز مقولوب زيد وانما
كما لا يخفى **قوله** فليكن كلاما مستملا على شي
لعدم ارتباطه بما قبله والحشو وانه كان هو انرايد المستغنى عنه
لكنه لا ارتباط بالكلام الذي ذكر فيه كما لا يخفى **قوله** وانه
ابيت فاجمع كلمة ما عبارة عنه لفظ موضوع لشي ايضا لانه
يخرج مع مسم تعريف الكلام من سبق مسم اذا اريد به لفظ
يكونه موضوعا لنفسه كما ان الالفاظ وضما غير تصدى على ما ذهب

على ما ذهب اليه حيد الدين القفاذاني فيكون مسم اعلام الاضمار
لكونه الاشياء من منضوعا بشي بعينه غير متناول بغيره مسم اعلام
على المسموع الكلي لكن لا بصير للفظ متروكا ولا يفهم له مسم
الا وقت الازالة وعلى هذا لكل لفظ اذا اريد به نفس فهو اسم
منقول علم لنفسه وهذا هو المسمود وروى السيد الشريف بان
ولادة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا
فوجودها في الممثلة ايضا لا تفاوت نحو جيق مركب مسم ثلثة
حرف وجعلها مخلوقا عليها لا يقتضي كونها اسما لانه الكلتية
متساوية الاقدام في جواز الاخبار عنه الفاظها سواء كانت
موضوعا او مسملة ودعوى انه الواضع وضع الممثلة لانفسها
وضمما قصد يا او غير قصدى وانها اسما بهذا الاعتبار خروج
من الاصناف ومكابر في قواعد اللغة على انه الجات الوضع الغير
القصدى لا يساعده عقل ولا نقل وانما اركبه تنصبا عنه
التزم الاشتراك في جميع الكلم ووقع في الكلام بعض النجاة
مسم ان اللفظ اذا اريد بنفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة
بل انرايد بمنزلة العلم في تعيين المراد وتخصيصه بل يخصر
بالفهم لا بد وان في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك خصوص
لكنه اجزاء لا محكم الاسم عليه والجات خواصه له يؤبرم المذهب
اولا لا يخفى فاصطفاة من العوارض والادوية كما هو متعارف

قوله الاولى نسبة تقييد وذلك لانه الافادة معتبرة في مفهوم
 الاسناد ووجه النسبة فلا يتقيد الاسناد به اللهم الا انه يحتمل التصريح
 بما علم التزاما ليكون صفة كالصفة له او على التأكيد والبيات
 او التجريد والخاص ان امثال ذلك كثير في كلامهم فلو وجه
 للتضييق فيه **قوله** ومن سمع بالمسيك خير من ان تراه اورده
 لدفع توهم حصر الكلام في الكلمات الثلاثة وتشمول اجزاء التصريح
 والمأول فان سمع فمضاد مبتنى للمخاطب والمخاطب فيه
 عام شامل لكل من يتأق منه السماع مبتدأ وخبر خبره والوفاق
 منه متعلقا بها والابتداء ههنا بالفعل اما لكونه مقدر اذ بان
 ولم يظهر عنه لضعفه واما التجزؤة لجزؤ مدلول الذي هو المحدث
 وهو التصريح وانه كان الاول هو المشهور واصل هذا المثل ومورد
 انه المصيدي كان رجلا شجاعا كريما فصيحا صغير الجثة قصير
 القامة وقد وصف عنه الخليفة بذلك كثيرا فامر الى راعيا
 فدعاه فاذا دخل عليه قيل له هذا هو المصيدي فخرم لما شاهد من
 منظر فقال سمع بالمصيدي خير من ان تراه فقال مجيبا له المرء
 باصفرية قلبه ولسانه وعند الامتات يكرم المرء ويرهات
 فسل عنه حتى يعرف قدره ثم صار مثلا يضرب له كان خمر
 خمره منظره وقبل كان رجلا من فطاع الطرب وكان
 المندرك العرب ينهي اليه اخبار وما يلقى الناس منه من الازى

بسم الله الرحمن الرحيم

الازى فلما اظهره وقدم اليه راه رجلا فقيرا فازدرا به فقال له
 تسمع بالمصيدي خير من ان تراه وقبل ان المصيدي تصغير المقدر
 والمقدر اسم قبيلة من العرب فحفظت الدال استقلالاً للتشديد به
 مع يا الصغير وقوله سمع بالمصيدي خير من ان تراه من بغير
 له شمر ذكره واذ ودي بلفظه ورؤية وثأويه بالمصدر اي
 سمع به خير منه ورؤية او بالامر اي سمع به ولا تراه واوكل
 منه قال ذلك المندرك من ماء السماء وهو اسم ملك من ملوك
 الحبشة وهي ناحية من نواحي رباد العرب في جانب الحجاز وكانت
 هناك رجلا اسمه ضرف صدوق للملك وكان له ابن اسمه ثقة
 وكان يصنف للملك باوصاف عديدة فلما مات ضرف ارسل الملك
 الى ابنه فلما دخن عليه ثقة وذاة المنذر وكان يسمع به ويحبه
 ما يبلغه عنه فخرم وقال سمع بالمصيدي خير من ان تراه او قال
 لانه تراه فارسله مثلا يضرب له خبره كان خمره لقا فقال
 ثقة مجيبا له ابيت اللعن ايها الملك واسعدك الله بك انه القوم
 ليسوا به ورفتحروا انما يعيش الرجل باصفرية قلبه ولسانه
 فانجب المنذر كلامه وسر به فسماه باسم ابه وهو ضرف به فخرم
 فاحفظه فانه مما افادني بعض العلماء العظم **قوله** في كونه الخبر
 في زيد قائم ابوق مركبا نظرا قول لا نظرية اصلا لانه الخبر وانه كان
 في اللفظ هو قائم لكونه مرفوعا لفظا الا انه في الحقيقة هو المجموع

لعدم تمام المعنى به وهذه كما في زيد قام ابوع وزيد قام وزيد قائم
 فثامن **قوله** ويزيد هب عليك انه الامثلة المذكورة داخلة في تعريف
 الكلام مع قطع النظر عنه جعل الكلمتين حقيقة او حكما وذلك
 لانه لاكثر يتضمنه الاقل فيصدق على المركب من اكثر من كلمتين
 انه يتضمن كلمتين بالاسناد فانه اولت الكلمة فالمراد بما تضمنه
 كلمتين بالاسناد في الامثلة المذكورة هي الجملة الكبرى فانها
 هي التي تضمنت الكلمتين بالاسناد احدى بهما حقيقة وهما
 صدر الكبرى والافرى هكينة وهي الجملة الصغرى بالمراس
 وانه لم ناول فالمراد به هي اهزاء الجملة الصغرى كما لا يخفى ودر
 هذا بالمراد من كلمتين كمناف مع الاسناد بينهما كما صرح به
 السيد والسابع بن المصنف في بعض كتبه وفي جملة زير يتوهم ابوع
 لا اسناد بيده الكلمتين الحقيقيتين اصلا وانما الاسناد بيده
 زيد وبينه الجملة فلا بد من التعميم نعم لو اريد كمنافه وانه لم يكون
 بينهما اسناد بن كانه الاسناد بيده غيرهما لانه كل في التعريف
 ولم يخرج الى التعميم هذا وفيه نظر لانه يتوهم ابوع في زيد يتوهم ابوع جملة
 بالانفاق والجملة بدوت الاسناد محال وانه اراد بعدم الاسناد
 الاسناد المقصود لانه قد لا يخرج لزم لانه المصنف قال الكلام ما تضمنه
 كلمتين بالاسناد واطلعه وانظروا له الاطلاق للتعميم والار
 لغيره فيحمل المقصود لانه وغيره كما لا يخفى واذا نظر هذا

هذا السلب الاسناد عنه هذه الجملة لا يكونه الا جهلا ونسبة ذلك
 الى هؤلاء الامة جهل آخر منه لانه مرادهم انه الكلام هو مجموع
 الكلمتين مع الاسناد اية وكلمتين كانتا فلا احتياج الى التعميم
 ولا وقال مثل زيد يتوهم ابوع في التعريف وكان ما ذكره في الترم
 به التعميم شارح الى بيانه امكانه رجاء هذه الامثلة الى الكلمتين
 رعاية لظاهر عبارة المصنف ثامن **قوله** حتى لو كان المراد ما تضمنه
 كلمتين مع الاسناد لم يخرج اليه بمعنى لو كان الباء على معنى
 المصاحبة دون السببية لم يخرج الى التعميم الكلمتين لا قال
 مثل بوز مقولوب زيد في تعريف الكلام لانه قد يتضمن كلمتين
 حقيقيتين هما مقولوب وزيد مع الاسناد وهو اسناد هذا
 المجموع الى بوز نعم يحتاج الى التعميم على كلا التقديرين لا قال
 مثل سبق مره في التعريف هذا مفهوما كلامه على وفق مراده وفيه
 لانه المراد بالكلمتين مع الاسناد انه يكونه الاسناد بينهما لاجتماع
 الكلمتين مع الاسناد مطلنا وانه ظاهر الكلام يشترط ذلك
 فانه غير مراد بيتي فلا بد من التعميم لا وقال مثل في التعريف فتدبر
قوله قيل لا يخفى انه يلزم عليه ان كتاب تحقق افراد من الكلام
 في هذا التركيب قائم الموضع عبد الغفور يريد انه ضربت زيدا قائما
 اذا كان مجموعهم يلا ما واحد يلزم منه انه بتحقيق افراد من الكلام
 في هذا التركيب ضمنا لانه كما يصح في التعريف على ضرب زيدا قائما

مجموع بصدده على ضرب فلفظ وعلى ضرب زيد ايضا وعلى
 ضرب قائما كذا في تحقق افرد منه الكلام في ضمن هذا التركيب
 وذلك باعتبار التقييد وعدمه ومنايرق القيود وعدمها بخلاف
 قوله ضرب اقوم وهو ضرب وهو قائم فانه تضمنه لها ظاهر
 وذلك لانه كلام واحد متيد بغيره بصدده الترتيب على
 واحد منها كما بصدده عليه ثم ان هذا امثاله اما ان ياول
 بالثنا والتمجيد المذكور في زير يتيم ابراهيم اي هو قائم الادب فاما
 انه ينزل منزلة الفروع من حيث وقوعه طرفا للكلام وقيد له وصلاحيته
 للاسناد اليه وبه وعلى هذا يكون الكلام واحدا وما عده من
 القيود من متعلقاته واما ان يبقى على انظاره ويلتزم كونه
 الشيء متضمنا لثله او امثاله بطريقه التبعية فانه لا محذور فيه
 اصلا لانه غاية ما في الباب ان يصدده منهما ما تضمنت كلمته
 بالاسناد على شيء مستتبع لثله او امثاله بحيث يصدده تعريف
 ذلك المثل كما لا يخفى فتأمل **قوله** فينبغي ان يجعل عدد المقصر
 عد ولا عه عبارة تعريفية لا عدد ولا عه مذهبه فيكونه مال التعريفية
 واحد في اقتضاء كونه كل واحد منهما ظاهرا به ضرب زيد قائما
 بمجموعه كل واحد الا انه تعريف المفصل يحتاج الى عناية في افادة
 ذلك بانه يقال لتفيد في قوله اسندت احدهما الى الاخر
 غير احتراز به بل هو بيان لواقع **قوله** فاد الحكم في الجزاء عند

عند المصنف تخصيص المصنف بالذكر لا معنى له لانه محط الفارق هو
 الجزاء عند الجمهور والادب والشرط قديمه قيوده وكذا جواب
 جواب القسم فانه محط الفارق عندهم وجملة القسم تأكيد له
 واما ادب المقتول فانه الكلام عندهم هو مجموع الشرط والجزاء
 لكل واحد منهما **قوله** واللام يفتح قوله اي انه لم يكن المصنف
 القائلين بانه الحكم في الجزاء والشرط قديمه قيوده لم يفتح الحصر
 في قوله ولا يتأني ذلك الا في اسمين او في اسم وفعل ولا يكون
 تعريفهما معا الخروج الجملة الشرطية عن تركيبها من كثر من كلمتين
 عند القائلين بانه الكلام هو مجموع الشرط والجزاء لكل واحد
 منهما ولا الجزاء وحده ولا واسطة بينهما لعدم التاني بالفصل
 هذا مراده وهو هو ظاهر لانه كل واحد من الحصر والتعريف
 انما هو باعتبار الاصل الوضعي وصبر وفتح الشرط والجزاء كل واحد
 واحدا او كلاهما متبعا بحسب عروضا لشرط في الاستعمال فكل
 واحد من الحصر والتعريف صحيح سواء كان المصنف انما بانه الحكم في
 الجزاء والشرط قديمه قيوده او قائما بانه الكلام هو مجموع او قائما
 بانه كل واحد منهما كلام والشرط اخرج الشرط الاول عنه صلاحية
 السكوت عليه كما هو الحق والحاصل انه عروضا لشرط للكلام
 واخرجه عن اصله وهو صلاحية السكوت عليه لا يتأني في بيان
 التعريف والحصر لانه هذا بحسب اصل الوضع وذلك بحسب

الاستعمال فلو ما قامت بينهما ولم يظن كثر في تعريف
الاسم والمنع كما لا يخفى على أهل البصيرة **قوله** وفي بعض الحديث
أراد به شرح الفاضل الهندي وأطلق عليه لفظ الخواص لأنه كان
في الأصل هو التي مكتوبة في خواص المتن مجمع بهم وذلك لأنه قال
في شرحه والمراد منه الاستناد الأصلي المقصود لذاته وهو النسبة المفيض
فأثره عامة وقيل هو الحكم المعين بأحد جزئي المركب على الآخر والاستناد
أعم من الأضمار فأضمار بيتناول النساء أيضا انتهى كلامه فبقيد
الأصلي وهو ما يصح السكون عليه خرج استناد المصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف وبقيد المقصود لذاته
خرج استناد قام أبوه في ذبه قام أبوه لأنه وإن كان استنادا
أصليا يصح السكون عليه لكنه ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه
استناده استناد هذه الجملة إلى زيد وإذا تقرر هذا فاعلم أن الكلام
والجملة لفظان مترادفان لكن اصطلاح المشهور على أن
الجملة أعم من الكلام لأنه الكلام ما تضمنه الاستناد الأصلي وكان
مقصودا لذاته والجملة ما تضمنه الاستناد الأصلي سواء كان
مقصودا لذاته أولا فالمراد بالصفات المستندة إلى فعلها
ليست كلاما ولا جملة لأنه استنادها ليس أصليا بل هو مشابهة
الأفعال والجملة الواقعة قبلها أو صفة أو حالا أو صلة أو شرط
أو مضافا إليها أو غير ذلك ليست بكلام لأنه استنادها ليس

ليس مقصودا لذاته كما ذكره الشيخ سعد الدين التفتازاني
في المطول قال المصنف في بحثه في الاستفهام والتفهم
أنه لما صدر الكلام أقول هذا الاستدلال فانه لا بد المراد
بالكلام في قوله لما صدر الكلام إنما هو مجموع الكلام لا الكلام
الذي هو خبر المبتدأ لأنه الاستفهام لا بد من بين المبتدأ
والخبر فلا يقال زيد أقام أبوه بل يقال زيد أقام أبوه وزيد
ذهب به وانت قلت هذا وما ذكره من المثال غلط كما لا يخفى
على أنه المراد بالكلام هناك إنما هو المفعول لا مصطلح
وإن كان الأصل في اللفاظ المبتدأ والجملة في العلم المحل على المفعول
الاصطلاحية ولا يثبت به مطلوبه وإن سلم ذلك الاستفهام
على الخبر فنأمل **قوله** وعنه على التضمنه أو الاستناد بتعريف
عنه المراد وذلك لأنه الكلام مسوده لبيانه الكلام والبول في
منظور فيها بالتضمن فلا ياسب التقييم شيئا من ذلك
سوى الكلام وكانه إلى من على ذلك الفاضل الهندي رحمه الله
حيث قال في شرحه أي الكلام أو ما تضمنه كالمتميز بالاستناد
أو التضمن المذكور أو الاستناد الأصلي المقصود لذاته وعلى
الأولين بشكل الظرفية فيجاب بأنه الكلام على ما يصلح له يكون
مطروقا للجزوي لهذا كلامه لكنه الاستدلال في الظرفية إنما يلزم
إذا كانت كلمة في معناها وأما إذا كانت بمعنى من فلا فائدة

قوله فلا يلزم ان الطرف والمظروف لغايرتهما بالخصوص
 والعموم والجزئية فاقية الخاص وان كانه يشمل على العام فمال
 الكلى على الجزاء انه مشتمل على غير ايضا والشي مع غير غير
 فلا يلزم اتحادهما لغاير الكلى لكل واحد من الاجزاء ولهذا كانت
 قضية الكل عظم من الجزء بداهية وانه كان هذا هيبا والاول
 عقليا فتدبر **قوله** انه يحتمل في معنى من التبعيضية فيكون
 المعنى ولا يخص الكلام الا من بعض اسميه او من بعض اسم
 وفصل او من اجتماع الاسمية وانضمام بعضها الى بعض انضمام
 الارشاد والتعلق بطريق المحل **قوله** لكنه ينبغي ان يعلم ان
 من كل اسمين هذا امر معلوم بقضية المقام والاستعمال **المراد**
 انه بعد وجود المناسبة ورعاية الشروط لا يحصل الا من افراد هذا
 النوعية وذلك لا يقتضي حصوله من جميع افرادها **قوله** لكنه
 التحقيق لانه لا يتأتى من نفس واحد **قوله** ان قول التحقيق
 عكسه يرشدك الى قول المص الكلام ما تضمنه كمن ينسب بالاسناد
 مع ما يصرح فانه يقتضي انحصار دكن الكلام في اربعة اسميه
 او اسم وفصل وانه المتعلقة بالمراد **قوله** من كلام وانه
 كان يطلو على كلام واحد **قوله** من كلام وانه
 الناقصة وغيرهما فانضمنا **قوله** انما لا يتحقق
 للاخبار كاقضاء الافعال متقدمة عليها واذن غير مانع

مانع لتكوية الكلام لكونه امرا عاديا من جهة الاستعمال دون
 الوضع يرشدك الى ذكرها تارة وهذا اخرى **قوله** والشي
 فصر مطلق الكلام افول لا نسلم انه المعنى ذلك بل المعنى هو الكلام
 انشائي لا مطلق الكلام بدليل قول المص الكلام ما تضمنه
 كلمتين بالاسناد مع ما يصرح واللام يصح الحصر في قوله ولا يتأتى
 ذلك الا في اسميه او في اسم وفصل وهو ظاهر لانه ادنى
 ودرية في هذه الصناعة لكثرة هذا اسم وقد عرض له كثيرا هيب
 يتوهم انه الكلام يتأتى من اكثر من كلمتين ولا يتنبه لاص
 الكلام وفرعه كما ذهب اليه **قوله** كما ذهب اليه المبرد من
 فاقية المبرد ولم ينل بتركيب الكلام من الحروف والاسم وانما قال
 انه هو الذي انشأ نائب عنه الفعل على ما ذكره السارد في بحث المنايا
 والفرق ظاهرية بتركيب الشئ الى شئ وبينه بياية الشئ
 على شئ **قوله** ولا يخفى انه كلمة ما عباره عما يكونه الكلمة
 عبارة منه لانه لفظ الكلمة من مذهب لانه لفظ ما هيب
 عبارة عن الكلمة نفسها لا عن مفهوم الكلمة الذي هو لفظ وضع
 المعنى مفرغ والالكات واجب التذكير فيكون توجيه السارد
 لغوا قدجا في بعض النسخ الاسم مادن على معنى في نفسها
 وعليه شرح الفاضل الهندي فيكونه لفظ مما يجوز فيه الوبه
 في ارجاع المعنى باعتبار اللفظ والمعنى بما هو القاعدة المقررة

في بعض النسخ

قوله وثابت مفهوم الكلمة ليس لانه كذا ثبت معنى هذا قول
 الثالث لانه اقسام لفظي ومعنوي معا كالمرة والناقدة وهي
 وهراء ومعنوي فقط مثل هذا وعد وزينب وهذا القسم
 واجب الثابت في ادراج الضمير واسناد الفعل ولفظي فقط
 مثل كلمة وطلحة وحمنة ورجل علامة وحلة صراء وصخره ايضا
 ودعوى وبشرى وذكرى وهذا القسم كونه في الوجهاء
 باعتبار اللفظ والمعنى ومن هذا القسم جميع المؤنثات السمية
 مثل الشحى والناد والدار والمنع والمقرب وغيرها فان
 ثابتهما باعتبار الفاظها فقط بدونهما معانيها ولهذا خطئ
 القاضى البيضاوى في تفسير قوله تعالى فلما رأى السحاب ان
 قال هذا زنى حيث قال تذكير اسم الاشارة باعتبار الجذر ليس
 كذلك بل هو باعتبار معنى المشار اليه الذي هو الغرض فاحفظوا
 فما يحتاج اليه كثيرا **قوله** فتذكير الضمير تراجع الى ما دل بجره
 داعي اللفظ والمعنى هذا مبنى على ما تقدم وقد عرفت انه سرور
 فتدبر **قوله** اى يجعل راء الظرف بمعنى اعتبار مدلولها اراد
 باداء الظرف كلمة في وباعتبار مدلولها اعتبارا ناشيا من
 مدلولها اى تكون كلمة في بمعنى الاعتبار الى اصل مدلولها
 قيل الحرف ما دل على معنى في غير هذا مراده وهو باطل بدليله
 لانه كلمة في هنا ليست بمعنى الاعتبار ولا يجوز ان يكون

من

انه يكون بمعناه اوليس اعرف الفعل ولا الفعل بل الاعتبار هنا
 ما فوضه حاصل المعنى ومقتضى المقام اذ معنى قولهم الاسم ما دل
 على معنى في نفسه اذ كانه الضمير راجعا الى المعنى هو المعنى الحاصل
 في نفس المعنى والمراد بحصول الشئ في نفسه استفداله بالمفهومية
 واعتباره تاما غير محتاج في هذه الافادة الى الغير كالحرف فانها
 تدل على معنى حاصل في الغير بمعنى انها تتوقف على ذلك
 في افادة معناها لكونه شرطا فيها بخلاف الاسم فانه معناه قائم
 في نفسه غير محتاج في افادة اللفظ اياه الى غيره واذا مقرر هذا فقد
 تبين ان كونه لفظا في ههنا ليس بمعناه الاعتبار بل هو بمعناه
 منه الظرفية المجازية ونسبة الشئ الى الشئ والاعتبار مستفاد
 منه محصل المعنى كما ذكرنا آنفا **قوله** يقال هذا المعنى في هذا
 اللفظ اى حاصل فيه لانه اللفظ قد لب المعاني فتوهم ظنيتها
 لها لا بمعنى انه مستفاد منه كاذم المحتسب على انه حسن في بمعنى
 افادة الدال اياه كلامه من لا معنى له كصنعه وقد سمعت
 عنه بعض العلماء انه قال انه في كلامه الفاظ مملدة لا معنى لها
 اضداد وهو كما قال **قوله** فلا يتجه انه ما دل على معنى يكون
 ذلك المعنى فيه لا في غيره كانه اشارة الى ما قاله الشيخ الرضوي انه بعضهم
 قال الحرف ما دل على معنى في غيره لكم لم يذكر شيئا يبنى عليه
 كلامه وهذا يتفرع عليه كالايجنى **قوله** ولا يتجه ايضا انه قيد

في نفس في ترتيب ما يقابل الحرف لفظا اشار الى ما ذكره الفاضل
 المسمى انه قوله في نفس ليس بكرر اذ الكلمة قد تدل على معنى
 هو مدلولها وقد تدل على معنى تعدد مدلول غيرها هذا كلامه ووجه
 التكرار انه اذ كان المراد بمحمول المعنى في نفس الكلمة هي عليه
 كونه مدلولها يلزم التكرار لانه الكلمة اذا دل على معنى
 لا يكون ذلك المعنى الا مدلول واحد وجوابه يمنع المحذور كما ذكره كثر
 المحتش ايضا لم يذكر شيئا يتفرع عليه كلامه كما لا يخفى **قوله**
 نعم التركيب العرفي ما دل على معنى لا في نفس اشارة الى اعتراض
 الرضي عليهم بانه قولهم في هذا الحرف ما دل على معنى في غير مقتضى
 قولهم على معنى في نفس ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار
 في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها هذا
 كلامه والجواب انه لفظ في غير واحد لم يستقم في مسئلة الدار
 لكنه مستقيم في تعريف الحرف فاقام مقام الحرف النفي هذا
 خلاصة كلامه وانه لم يكن له ارتباط بما قبله كما لا يخفى **قوله**
 وليس كما ظنه سهو منه لانه السيد الشريف قد سرح قد اعترف
 في هاشية شرح الرضي انه ما حقه محمول ما ذكره المصنف
 في الايضاح ثم انه هذا القول منه اوله الى اخره فلفظ وضبط
 لا معنى له اصلا كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** كيف وقد ذكره
 في الايضاح انه الفرقه المذكور في عامة الكتب وهو صحيح في هذا

ذاته وانك في مثاله من الجس والنبات والعضاد والنفاهة
قوله ولا خفاء في انه بعد ارضه لا دخل للوضع في الدلالة منتهى
 على انه هو على استقام الوضع للدلالة كما لا يخفى **قوله** بقره من
 تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه مراد تارة اخرى قال السيد الشريف
 قد سرح في هاشية شرح الرضي في هاشية على قوله وان خبير ان
 المعنى على كتابه يقال امثال هذه الكلمات **قوله** ولو قيل
 كانه في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته نعم لو كانت
 الظرفية مقصورة والتركيب مستملا لكان له وجه كونه كل واحد
 منهما غير واقع في جانب المشبه به وانه امكنه وقوعه في جانب
 المشبه فلا وجه لكلامه كما لا يخفى **قوله** بل بمعنى الاعتبار كونه كلمة
 في بمعنى الاعتبار غير مجموع في علم العربية كما لا يخفى بقره هو في قوله
 السواد في ذيب وامثاله للفرقة المجازية بطريق تشبيه مدلولها
 بالظرف فيكونان بمعنى واحد فندبر **قوله** وبما ذكرنا انضج
 انه قولنا السواد في ذيب وقولنا الدار لا في نفسها منه داد واحد
 يعني انه كلمة في فهمنا بمعنى الاعتبار لا على زعمه اي السواد معتبر
 في ذيب والدار باعتبار غيرها فيتمها كذا ومع لا احتياج الى جعلها
 بمعنى النسبة كما جعلها المصنف عبد الغفور لذلك حيث قال قوله كما
 انه في الخارج موجود اي كما انه الموجود في الخارج قد يكون **وصفا**
 لا مضافا وقد لا يكون تابعا كذلك في الذم قد يكون تابعا

لا مر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالحس فيظهر
 وجه آخر لا يستعمل لفظ في وهو انه لما شابه المعنى الخرفي التابع
 لا مر بالعرض التابع للجوهر القائم به صح انه ينسب الى ذلك الامر
 بلفظه كما ينسب العرض الى محله بلفظه في والمعنى المستقل لما شابه
 الجوهر صح انه يقال انه كان في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
 يقال انه الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغير هذا كونه وهو
 كلام لا اعتبار عليه وانه نسبة المحتكى الى عدم التدبر بما ذكر
 من الجريئات والخطايات كما ذكرنا نصريها وتلويها ولعمري
 انه امثال هذا من قبيل ابطال الحق وترويج الباطل كما لا يخفى
قوله الاصح معلوم المعلوم والمعتق والمدر ك والمقصود
 بمعنى واحد وهو ما حصل في العقل والكشف له من صدر المعاني
 والاعيان فوجه الاولية غير ظاهر فربما يقصد الى المدر ك تبعا
 لنيصير مدر ك اقصد او بالمعكس يعني انه الموجد القائم بذاته
 والموجود القائم بغيره الذي هو المشبه به لا يختلف عما كان عليه
 بخلاف المعنى المستب للمدر ك قصدا وبمعان فانه يختلف فيصير
 الاصل فيهما من الفرق اصلا بحسب الاعتبارات والمقصود هذا
 مراده واطنه فانه لا الكلام هنا في معاني الاسماء والحروف
 وكل واحد منهما لا يتبدل عما عليه مادام الاسم اسما والحرف حرفا
 اللهم الله يقال انه معاني الاسماء وقد تروى بالحروف

بالحروف ومعاني الحروف قد تروى بالاسماء فيصير المقصود تابعا
 والتابع مقصود بهذا الاعتبار نحو صرف من البصر الى الكوفة **قوله**
 وابتداء سيرى البصرة وانتهى الى الكوفة فتأمل **قوله** الاول يصلح
 لانه يكون مستندا اليه وسندا اليكون وجها لتفسير الاسناد وبما
 لا سمح والفعل اقول بل الاول ما ذكر لاقتضاء سوق الكلام اياه
 ذكر المعقول والمدر ك فذكر المحكوم عليه وبه يناسب سوق الكلام غاية
 المناسبة لكونه من باب مراعات النظر والماقبة وجه تقصير
 الاسناد بالاسم والفعل فامر قد مضى وطرح كما لا يخفى **قوله** ولا يفي
 انه كما لا يصلح المحفوظ سبحانه يكون طرفا الحكم لا يصلح انه يكون
 طرفا للنسبة التامة فظاهر هذا ليسم بالفرق بين الحكم والنسبة التامة
 وليس كذلك بل هو هو لانه الحكم اسناد امر الى آخر ايجابا وسلبا
 هذا هو المعنى بالنسبة التامة فلا فرق بينهما نعم فرق بين الحكم
 والنسبة المطلقة بالعموم والخصوس المطلقة بالحكم والاسناد والنسبة
 التامة بمعنى واحد يتم الاخبار والاشياء والوقوع واللا وقوع
 والابقاع والا نترج بخصاله بالاخبار ووجه الاشياء والنسبة
 التقييدية اعلم من جميع ذلك فتدبر **قوله** وكلا الامرين باطل
 فانه قولنا كل رجل وضيمته مثلا منزهة عن كل ابتدء تبعا للملاحظة
 افراد الرجل مع انه محكوم عليه من غير ذكر المتعلق هذا مراده وهو
 باطل ورجل عاطل بائن من عدم الفرق بينه مفاهيم الاشياء ومعانيها

وذلك لانه لفظ كل موضوع للمحافظة والشمول وهو معنى مستقل
 بالمفهومية يلزمه تفعل متعلقة اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
 كما مر في لفظ الابتداء بعينه فيكون محكما عليه وبه مله غاية امر
 انه مره اسماء اللازمة الاضافة وسيمحي في الشرح عن قريب انت
 معانيها مفهومات كلية مستقلة ملحوظة في هذا شأنها وفي انما مر
 الكل بالضمي هم جميع اجزاء الشيء للمذكر والمؤنث ويقال
 كل رجل وكله امرأة وكلهم منطلقه ومنطقه بمعنى بعض
 وهو ضد ويقال كل وبعض مرفقات لم يبح عن العرب بالالف
 واللام وهو جائز انتهى كلامه واذا انقصر هذا فقد تبين فساد
 كلامه وبطلان مراده واسامه اوله الى اخره فتدبر **قوله** والتحقيق
 انه الملحوظ تبعا انما يصح ان يكون محكما عليه اذ لم يكن الاله ملحوظا
 ما حكم عليه سميعة الى اخصار واما اذا كان الاله وسبيعة اليه
 فيصح ان يكون محكما عليه كالفناء هذا مراده وقد مر بطلا في القول
 السابق حيث ذكر فيه ان كلمة كل مستقل بالمفهوم ملحوظ في حد ذاته
 فيصح ان يكون محكما عليه وبه وليس الاله للملاحظة شيء اصلا بل هو
 عبارة عن نفس ذلك الشيء فانه الكلية عبارة عن جميع افراد الشيء
 واجزائه ولهذا صار محكما عليه وبه لانه محكما عليه باعتبار كونه الاله
 المحكوم عليه كما ذكره المحقق فانه الاله للشيء والتابع له لا يجوز ان يكون
 محكما عليه وهو اصلا ما دام الاله وانا لعلنا قد قلنا **قوله**

حجة الاضافة وهو ملحوظ بالذات هذا كلام منافض لاوله وافرح فافرح
 فانه في كلامه مناقضات كثيرة **قوله** وليس افراد حقيقة بمعنى انه
 الابتداء امر عقلي ومنه يوحى كلى لا وجود له في الخارج الا في ضمير الافراد
 كسائر الامور الكلية والافراد في الخارج حقيقة كالاشياء مثلا
 وانما افراد حصص الجنس الخاصة بالاضافة الى الازمنة والامكنة
 مثل ابتداء البصر والكوفة والجمعة والنسبة وغيرها وهكذا مفهومها
 المصادر كلها فانها تكونها امورا اعتبارية نسبية لا وجود لها
 في الخارج الا في ضمير النسب المعينة والاضافات الخارجية فالعرب
 مثوا مر سبق ومعنى اضافي لا وجود في الخارج اصلا وانما هو نسبة
 بينه المضارب والمضروب يعتبر المعنى بينهما اثبوت في نفس الامر
 وقوعه في الخارج كوضوب زيد عمرو او قر عليه **قوله** كونه يصح
 انه يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كانه يقال كل ابتداء
 امرضا في مثله فيكون ملحوظا تبعا والاله بملاحظة افراد هذا مراده
 لكنه فاسد بما ذكرنا نقا **قوله** ومراده على نفى الحاجة عن المتكلم ذلك
 الحال لعلنا لم نعبث به في حاشية قوله لا حاجة في الدلالة عليه مر
 وله على كذا ولم يذكر غيرهم وكانه اراد بالدلالة دلالة المتكلم اي لا حاجة
 للمتكلم في دلالة المخاطبة على مفهوم لفظ الابتداء الى ضمير كلمة اخر
 اليه لتدل على متعلقه لاستقلاله بالمفهومية فانه المتعلق الاجمال
 الذي لا يتصور مفهومه ابتداء بدونه وهو شيء ما مر مفهومه من لفظ

الابتداء والمكانة ذلك المتعلق ملتفت اليه بالتبع بالذات كفت فيه
الدلالة الإجمالية وهي كونه مفعولاً لا ابتداءً بخلاف ما لو كان ملتفتاً
اليه بالذات فإنه لا يتبع منه ضم كلمة أخرى اليه لتدل عليه **قوله** فقد
صل المعنى في الترتيب أي في ترتيب الكلمة وهذا لفظ وضع لمعنى مفعول
على ما هو علم من المطابق والتضمن ولهذا احتاج إلى إخراج الفعل منه
غير مقتدره له قوله فيه ولو أراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لامت
المعنى المطابق للفعل لا شتماله على النسبة غير مستقل بالمفهوم
ولم يحتج إلى إخراج بقوله غير مقتدره بأحد الأزمنة الثلاثة **قوله** والا
فترامه بالزمانه تمام معنى الفعل والالزام اقترانه الشيء بنفسه وذلك
لأن الزمان جزء مدلول الفعل فلما اقترنه تمام معنى الفعل بالزمانه
لزم اقترانه الزمان بالزمانه وهو اقترانه الشيء بنفسه وهو غير
جائز لأنه يؤدي إلى المحال عقلاً ومقتضى الشيء الواحد بالزمان
ويكسر ويكسر يقال المعنى المطابق للفعل مقتدره بالزمان
الخارج عنه مدلوله لأنه الحال يقتدره بأهويه ويرد عليه أنه ليس مدلول
لفظ الفعل والمعتبر ذلك هذا ولا يخفى ما في هذا التعليل المحسوس
من السهولة بناء على ما زعمناه الفعل موضوع للحدث والزمان
والنسبة إلى فاعل ولا شك أنها على الأول معنى صريح غير مقتدره
بالمفهومية ولا يتغير ما لم يضم إلى الفعل ذكر الفاعل بنفسه
وعلى الثاني **قوله** فترامه بالزمانه تمام معنى الفعل والالزام اقترانه الشيء بنفسه وذلك

إلى كونه كما مر نظيره في لفظ الابتداء وعلى هذا يكون الفعل مستقلاً
في معناه المطابق فيجوز من المعنى في ترتيب الكلمة على المطابق
فتدبر **قوله** فدلالة الفعل بنفسه ليس إلا على الحديث على ما قالوا أو
الزمانه أيضاً على ما هو الظاهر قال الكارزوني في حاشية شرح
الهندى التخييل الزمان ليس بجزء منه مدلول الفعل بل الجزء
وهو نسبة الحديث إلى الزمان فإنه لا فرق بين فاعله والزمان
فإنه إنما يعتمد بذهب مثلاً للزمان المستقل إلى فاعله ما كونه مثلاً
في الزمان الماهي فلا وجه لجعل أحدهما جزء والآخر خارجاً وقد
عرضت على كثير من المحققين فاستحسنوا من الظاهر أنه جزء
الفعل المقدى أربعة الحديث والنسبة إلى فاعله مال الزمان
المعية انتهى كلامه أقول المشهور والمطهر في كتب المحققين أنه
الفعل موضوع بالمادة للحديث وبالصفة وبالزمانه وباقتضاء الحديث
للفاعل فيكون أجزاء مفهوم الفعل ثلاثة لا محالة الحديث والزمان
والنسبة إلى فاعله ما سواه كاد الفعل لازماً أو مستقلاً ولم يجعلوا
اقتضاء الفعل المقدى المنقول جزءاً رابعاً منه مفهومه لكونه مستقلاً
عنه يتم الكلام بدونه ويفيد المخاطب فإتق نامة ولهذا يخفف
كثيراً للاختصار أو التعميم أو تزييل الفعل المتعدد مثلاً اللازم
أو غير ذلك فساد بهذا الاعتبار فإنه خارج عنه مدلول الفعل كسائر
المتعلقات منه الزمان والمكانة والعلية وغيرها هذا ما قبل في هذا

المقام والمحمول المذكور الكازروني رحمه الله تعالى فانه مفهوم الفعل
اللازم الحرف والنسبة نسبة الفاعل ونسبة الى الزمان ومفهوم
المستقدي الحرف وثلاث نسبة الى الفاعل ونسبة الى المفعول
ونسبة الى الزمان فيكون مفهوم اللازم الحرف مع نسبة ذلك الحرف
الى التبيين ومفهوم المستقدي الحرف ايضا مع نسبة الى ثلاثة اشياء
وليس في الزمان جزء من مفهوم الفعل اصلا فتدبر **قوله** ونحن
نقول ما ذكره رحمه الله تعالى من الحفظ والحفظ لا يباين مع ظهور
المراد غاية الظهور وهو انه المدلول المطابق للفعل ناقص غير مستقل
بالمفهومية له قول نسبة الى فاعل معين فيه وهو معنى حرفي ناقص
لنوقف على ذكر التبيين اعني الحرف والفاعل ودلالته على معنى
في نفسه انما باعتبار جزء مدلوله الذي هو الحرف يسمى هذا المعنى
نقصنا لكونه جزءا من مجموع مفهوم الفعل من حيث انه مجموع لا من حيث
انه مفهوم الفعل فلا يرد ما قيل انه التضمن لا يوجد بدونه
المطابقة لكونه جزءا منه وحيث لا مطابقة لمعنى الفعل بدونه الضمنية
فلا تضمن هذا اذا كان المراد بالنسبة النسبة الى فاعل معين واما
اذا كان المراد بها النسبة الى فاعل ما كما هو المشهور فلا يبرأ
اصلا لكونه المعنى المطابق للفعل مستقلا بالمفهومية **قوله**
بقوله لا شك في انه ينهم عند سماع لفظ ضرب الحرف والزمان
مع لم ينهم المعنى المطابق له كيف يتم ما اتفقوا عليه من انه التضمن

التضمن لا يوجد بدونه المطابقة وهذا مما تخبر فيه العقلاء فلابد
قوله القول جواب هذا مفهوم ما ذكرنا على التفصيل فلم يتجبر فيه سواء
وغيره ولهذا دفع في بيده الهذيان والخطأ والخطأ هنا كذا مما كان
ينفع فيه في غيرهم والقرينة او يعود سنة او عتروا والنون
او غمودة او ستون او سبعون او ثمانون او مائة او مائة
وعتروا والاول اصح لقوله صلى الله تعالى عليه لغلام غنم قرينا
فما شئنا كذا في القاموس **قوله** لافضا في انه اللفظ لا يدل
على المعنى الا بتذكر الوضع فهو من لا تكثيرا ما يفهم المعنى من اللفظ
ولا يحطربا لنا الوضع فضلا عنه تذكره فالصحيح انه دلالة اللفظ
على المعنى انما هو بواسطة الوضع لا بتذكره فبعد العلم بالوضع لا يحتاج
الى التذكر في دلالة اللفظ على المعنى لانه استدانة العلم بالسبب
بعد حصوله غير لازم اذ كثيرا ما يعرف من اللفظ من السبب مع نسبة
اللفظ الى السبب كما هنا فاما الذهنية كثيرا ما يتبادر من اللفظ
الى المعنى بواسطة الاعتبار والموانسة مع الذهول عن الوضع مضمنا
لا هو الشئ كما لا يخفى واذا عرفت هذا فقد عرفت انه مبني محلا
على الخط والخط فثامن **قوله** فليس العلم بالمعنى
عند سماع اللفظ في ضمنه تذكر الوضع بدلالة اللفظ اقوال **قوله**
بدلالة اللفظ فاما الذهنية لا اعتبارا به هذا المعنى من اللفظ
لا يتبادر اليه بواسطة فهمها عند ذكر اللفظ قال السيد الشريف

في ما شئت شرح المطالع طريق العلم باللفظ وهو السمع ومحل ارتسام
 الخيال وطريقه العلم بالمعنى هو اللفظ ومحل ارتسامه النفس فقل
قوله وهو اللغات النفس اليه موهبت انه مراد باللفظ والذي
 دعاه الى التلطف به لاشك في عدم اعتباره هذه الامور في دلالة
 اللفظ على المعنى لبعدها عن التصور والاستقبال والاحتياج
 الى خصوص الزمان والمكان واللفظ واللافظ وغيرهما فيها كما
 لا يخفى **قوله** لما سمع العالم بوضع ضرب علو الوجه العلم لفظه تذكر
 وضعه بهذا الوجه قد عرفت انه لا يلزم سماع لفظه ضرب تذكر وضع
 انه عالما به لجواز الذهول عنه عند السماع مع وجوب الاستقبال الى
 المعنى بواسطة العلم الاول والاعتقاد والموانة فيكون سماع
 اللفظ بمنزلة رؤية المسمى لمكانه الاتحاد بينهما وهذا كان مراد
 من يقول الاسم عين المسمى فتدبر **قوله** فانه الخ
 والزمان في ضمنه هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا
 انه لم يتحقق موهبة سماع لفظه ضرب بدوه فهم المطالع بريد المعنى
 المطالع قد يحصل السماع بتذكر الوضع موهبة سماع اللفظ وقد يحصل
 بسماع اللفظ نفسه وهو الاول قد لا يستلزم الثالث
 فيعتبر التضمنية ويخرج بالنسبة اليهما كما هنا وقد عرفت ما فيه مع
 عدم الاحتياج الى ارتسامه بما ذكرنا في قول السابع موهبة التضمنية
 مهمنا معتبرا بالنظر الى مجموع موهبة النفس موهبة ان مجموع في اعتبار

في اعتبار الواضع عند الوضع لا موهبة انه مستفاد من لفظ النفس
 فقام **قوله** اما الادارة شرط الدلالة ذهب بعضهم الى ان
 الدلالة موقوفة على الادارة والاعتبار وعزى ذلك الى الشيخ
 الرئيس الى جهة موهبة سماعه انه وليس كذلك لانه فهم المعنى
 من اللفظ اما يتوقف على تحقق الدلالة فقط فاذا التحقت الدلالة
 تحقق الفهم سواء ادادها مريد واعتبر معتبرا ولا وذلك لان
 الدلالة هي كونه شئ بجملة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهذا
 المعنى بعد تحققه لا يتوقف على شئ آخر صلا وهو المحكي ذلك
 المذهب المزيف غاية في التحقيق بحيث لو اذارة المعنى من اللفظ
 لم يتوجه السماع من اللفظ الى المعنى لعدم دلالة عليه فلم يتحقق
 شئ من الدلالة لا الثالث المطابقة والتضمنية والالتزامية
 ولا يخفى انه لو توقف الدلالة على الادارة في الحقيقة لا عند ردها
 بل واحد موهبة التكلم والمخاطب لاخر بانه يتوقف لا تواهنا في
 في هذا الامر فاني ادوته او ما ادوته وحيث لم يقع ذلك علمنا
 انه دلالة الكلام بغير مشروطة بالادارة موهبة الجاني بين فلو وجه
 لا شرطها بهما مع عدم قربتها عليهما واذا نفرد هذا فاعلم
 انه دلالة الكلام اما يتوقف على سماع اللفظ والعلم بالوضع
 لا غير فتدبر فانه من نفايس الكلام **قوله** وموهبة التبيين انه
 دلالة المشترك تتوقف على القرينة بمعنى تبيين مما ذكر موهبة

ادارة شرط الدلالة

اشتراط الدلالة بالادارة توقف المشترك على القرينة في
الدلالة على احد معانيها فانه الدلالة تتوقف على الادارة والادارة
على التقييد والتقييد على القرينة فالدلالة تتوقف على القرينة
هنا مراده وقد صرح المحققون بان القرينة في المشترك لتعيين
المراد للدلالة بخلاف المجاز فانه فيه للدلالة على المعنى المجازي
فهي ظرف وضع لفظ لتعيين شئ فمعرفة كل ما اذا سمع الا انه لم يعلم
المراد فاحتاج الى القرينة لتعيين المراد فالقرينة في المشترك
لتعيين المعنى المراد منه بعبارة المعاني حيث اذهرت عليه المعاني
الكثيرة احتاج الى البياض بالقرينة لاجل دلالة المشترك على
احد معانيه كما توهم البعض **قوله** مراده الادارة متوقفة ووه
الدلالة هذا مذهب الجمهور فانه للفظ بوضع اول معنى هو المعاني
فيطلق عليه فيسمع فيدل على معناه فيراد ذلك المعنى او يترك
بمخوف مذهب ذلك البعض فافهمهم **قوله** بن المنفرد ايضا قد
احتاج الى القرينة اقول احتياج المنفرد الى القرينة لتعيين
معناه المجنبي عن العلم غير مهور فيما بينه فانك اذا قلت
قال عبدا كذا كانه محتمل لمعنيين المذكورين ولا يحتاج الى
قرينة سوى المقام ولو قلنا المقام قرينة لزم احتياج جميع الالفاظ
الى القرينة لكونه امر مشترك بابه الكل ولو جعلنا قرينة لبعض
دونه بعض لزم التحكم هذا وفيه نظر لانه المقام يجوز ان يكون

انه يكون قرينة لبعض دون الآخر ولا يلزم منه التحكم صلواتك
اذا قلت جاءني زيد او جاءني عبدا كانه يجوز ان يكون المقام قرينة
للتاني دون الاول لعدم احتياجه لتعيين بنفسه لعدم ما يراه
في الادارة ولهذا قيل قد يصير العلم منكرا المشاركة غيره في الام
مع عدم القرينة فيعامل به معاملة التكرار قال ابو القباس المير
اذا ذكر الرهن في جماعة بهم كل واحد منهم زيد بن فاطمة بن زيد
الاول والزيد الآخر هذا الزيد استوف منه ذلك الزيد تعلم ان
المنفرد قد يحتاج الى القرينة على قدر الحاجة كالمنفرد تام فانه يك
محمدا **قوله** انه الفعل مخرج حيث مفيد بالزمان والنسبة
انما جاءت منه الهيئة التركيبية كافي الجمل الاسمية قد ذكرنا في بعض
قريبا معنى الفعل اللازم والمقتضى على التفصيل فارجع اليه وقد
جعل المحشى معنى الفعل هذا الحديث المفيد بالزمان وفيما سبق
الحديث والزمان معار المشهور بينهما انه معناه الحديث والزمان
والنسبة الى الفاعل وقال الكاظمي ومعناه الحديث والنسبة
نسبة الى الفاعل ونسبة الى الزمان كونه من رجع الى وجه انه
عند سماع لفظ ضرب متوينا فاعل فهم منه ذات الفاعل او لا
والحديث ثانيا لكونه فعולה والزمان ثالثا لان الفعل يحتاج الى
الزمان حال وقوعه كما يحتاج الى المكاد كالمكان لا يفهم منه
عند الاطلاق فتقول وبالله التوفيق الفعل موضوع للفاعل

والحدث والزمان كالضاد بعينه الا انه لضاد لا يفرق منه
الزمانه عند الاطلاق انما يفرق منه الذات اولا والحدث ثانيا بطريق
الاتزام فقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا
فتبين انه حقيقة في الحال فجاز في الاستقبال وفي الماضي خلاف
وقيل حقيقة في الواقع مجاز في غير ما دلالة الفعل على الزمان
فبطريق التضمنه لانه جز من لوله فيكون كل واحد من الماضي والمستقبل
عليه حقيقة كدلالة على الحدث والفاعل واما جعل الهيئة التركيبية
في الجمل الاسمية او الفعلية للنسبة فدلالة اللفظ عليه لانه امر اعتباري
محض خارج عن مفهوم اللفظ وانما يتركبونه في بعض الاماكن لتعلقه
بالمجرور والمجرور والظروف ونحوها به حيث لا فصل ولا معناه في
الظاهر يتعلق به ذلك ويتكلم الكلام ويتم فلا يرد ما ذكره من انه
لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لثبوت
بل الهيئة التركيبية انما تدل على مضمونه الجمله عقلا سواء
كانت اسمية او فعلية فافهمه فانه امر لا مقرر اللازمة جزا **قوله**
وسمه ما دلست انه النسبة بسبب مدلوله للفعل انه يفرق منه الحدث
والنسبة تفصيلا هذا يدل عليها ما ذكرنا من انه مفهوم الفعل الفاعل
والحدث والزمان لانه النسبة التفصيلية من لوازم ذلك ووجود
اللازم يستلزم وجود المزموع لكنه بهذا التفصيل ضمنى فلا ينافي
اقتضا الفعل للفاعل بل يذكره وما قبله الدلالة المفرد لا تكون

لا تكون تفصيلية فالمراد به انه لا تكون بحيث يستغنى عن
ذكر الفاعل والاسناد اليه والله اعلم **قوله** واما منع التقييد
بالوضع الا قد الاول انه يقول واما منع تقييد الوضع بالاول
كما يدل عليه قوله **قوله** انه مثل يزيد يدل على معنى مستقل
اقول اللفاظ اما من موصوفة او غير موصوفة والاول ان يستعمل
فيه الاول والا والاول انه يخرج به الوضع الى صنف نزع اول
فهو اربعة اقسام المسمى والموضوع الذي تعدد فيه الوضع ولم
يخرج به نزع فالاول لا كلام فيه لانه خارج عن تعريف الاسم
لكونه مملوا وكذا الثاني والثالث لعدم خروجها عن نزعها
واخرها في التعريف واما الرابع فانه كانه اسما نحو اسما الافعال
فهو داخل في التعريف باعتبار الوصفية لانه يدل على معنى في نفسه
باعتبار الوضع الثاني وذلك المعنى غير مقرر به باحد الاثنتين الثلاثة
باعتبار المعنى الاول وانه كانه فعلا نحو زيد ويشكر فهو داخل
فيه ايضا باعتبارها لانه يدل على معنى في نفسه باعتبار الوضع الثاني
وذلك المعنى غير مقرر به باحد الاثنتين الثلاثة باعتبار الوصفية
اما باعتبار الثاني فظاهر واما باعتبار وضع الاول فلا بد
معناه غير داخل في الوضع الاول الفعلي لكونه زمانيا فدار الاسمية
في هذا القسم على اعتبار الوصفية بخلاف الافعال المسماة
فانه فعليتها باعتبار الوضع الاول ولا دخل فيها للثاني كما لا يخفى

هذا خلاصة الكلام في هذا المقام **قوله** واللام بكون كلمة لانه مركب
 اصنافي فانه اسماء الافعال بعضها اسم وبعضها جاز ومجوز
 وبعضها مركب كما لا يخفى قوله ووضع الثاني معتبر لانه باعتبار
 يكون كلمة حاصلة اعتبار الوضعية في تحقق الاسمية كما ذكرنا ونعلم
 تفصيله في هاشية الملح عليه المغفور عونه الله تعالى لنا وله وسائر
 الملية بغيره **قوله** ولك ان تقول هذه بياض احكام مشتركة
 بين قسمي الاسم العرب والمبني قدم على التبيين يعني انه هذه الخواص
 المشتركة بين اسم العرب والمبني بقرينة التقديم على التبيين ما عني
 الجوفانة مختصين بالمرب سم بغير سائر الحركات ولو علم الحكم لطا
 اول فانه الجرم ما يرسل المبني ايضا ولو صدق فانه انواع الحركات
 سبع على ما ذكر في موضع حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة
 نقل وحركة اتباع وحركة تخلص من التقاء الساكنين وحركة
 مناسبة هذا ثم الحركي هذه الخواص هو المرب لانه وجودها في المبني
 في الجملة **قوله** وليس التقديم للحصر والالتفاي لغا الحصر
 المذكور بذكر الخواص لانه خاصة التي لا يوجد فيه ولا يوجد في غيره
 وهذا بينه معنى الحصر لانه اثبات الحكم المذكور ونفيه عما عدا
 وفيه رد للمرج عليه المغفور حيث قال ومنه فواض خبر مقدم لا هتاف
 او الفصاحه مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومنه الناس
 من يقول امنا بالله ولا ببعده ان يقال بينهم منه انه المذكور اقل

لا يخرج حكمه

اقرب من المتروك لانهم قالوا انها تبلغ قريبا من التلييه هذا وفيه
 نظر لانه الخواص بالنسبة الى الذات التي والحصر بالنسبة الى
 اعتبار الخاطب فلا منافاة بينهما فتدبر **قوله** وليس التبيين المذكور
 خفي يعني انه التبيين الذي ذكره السام بقوله في الملح بصفة الجمع
 بكونه على كثر الخواص وبمعنى التبيين على انه ما ذكره بعض منها
 ليس مرادنا لزم التبيين حتى يفرضه بالبيان وقد يذكر وذلك
 لانه افادة انه كل واحد من الامور الخمسة بعضه هو لاسم مرفوع
 توضيح الواضحي ان من يرفع ما هو ارفع منه لا يخفى والتاقل
 لا يرضى بحسن العبارة على تبيينه تلك العبارة لانه ذلك تفصيل الحاصل
 ولو اريد ببيان ذلك فلا بد فيه من تقديم ملاحظة العطف اشنع منه
 تبيينه المذكور الذي ماله وحصره تفصيل الحاصل هذا من ابرم كلامه
 على وفق مرامه وانه عبارة عما فيه من التلق والاضطراب قاصرا عنه
 وانت خبير انه امثال هذه الكلمات مقبولة غاية القبول لما فيها
 من البداهة سواء كان العطف مقدا على الربط او لا وان كان الامر
 كذلك فنقصها لا يكون الاجر ولا وسفها كما لا يخفى **قوله** فتد
 الاختصاص بنفي الوجود في الغير على انه النفي راجع الى التقييد كلام
 لا معنى له لانه الاختصاص من ثبوت الشيء للشيء وانتفاء عما عداه
 فهذا مركب من الامر برب وطرا البتة والانتفاء ليس احرها
 فيه الاخرى حتى يرجع النفي الى التقييد وهو المقيد **قوله** فيكونه ماله

لا يخرج حكمه

انه يوجد فيه ولا يوجد في غير هذه التي في اللاتبات في هذا
الباب وليس كذلك بل انه معنى مركب من التقيضية كما مر آنفا
قوله فانه قال قوله لا يوجد في غير بعض معنى الاختصاص فلم
يتدبر او تدبر ولم يذكر قائله الموضع غير المقصود وقال في الحاشية
قوله وخاصة التي ما يختص به ولا يوجد في غير هذا تنبيها
تضمنه يختص به الجزء السلبى وانما لم يقل ما يوجد فيه ولا يوجد
في غير اشار الى المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفى باخذه فيه
ولم يحتاج الى كونه التعريف بالاعمال المقصود امتياز عن امتياز
ما عداه وهو الجنس والعرض العلم هذا كلامه وهداه في غاية الحسن
والقبول ورده ترك للعلم ونسك بالجهل المركب كما لا يخفى على
ارباب البطانة واهل الفطنة **قوله** والمراد بالخاصة هنا الامر
المختص بالشيء سواء كان محمولا او غير محمول وقال الموضع غير المقصود
وكان انه يختص بلفظ الخاصة بالخارج المحمول بشهادة الحال
ولا يخفى انه الخاصة بركات بالمعنى العرفى كما هو الظاهر الامر
واطباق الشرح عليه ويؤيد لفظ الحد لكاه عد المذكور منها من قبل
المساحات المشهور وهو ذكر المبدأ وادارة المشتق هذا
كلامه لكنه لا يخلو عما تكلف حيث يلزم تأويل اللام بذي اللام والجهر
بالمجرور والتشوير بالمتون والامانة بالمضاف والاستناد اليه
المستند ولا يخفى ان تعريف ظاهره لا يقع انه يكون المراد

بالخاصة هنا الامر الخارج المختص سواء كان محمولا ولا يستعمل الكل
قوله وجعل اللام عوضا عن المضاف اليه بجزءها عنه عدله فأنها
قال الموضع غير المقصود قوله اي لام التعريف اهتزاز عنه لام الامر ولازم
الابتداء فكانه اللام فيها بدلا عن المضاف اليه او للمخرج الجارى والذهنى
والتفسير يراه للواقع لا يبيانه لما استعمل اللفظ فيه انتهى كلامه بمعنى انه
تفسير الشارح للامر يراه للواقع ونفس الامر فلا يلقى كونه اللام للغير
فتدبر **قوله** ولوقبل المتبادر منه اللام جمع هذه اللام لم يبعد
وعلى هذا يكون اللام للمعجزة الخارجى اي اللام المختص بالاسم فقام
قوله على لغة غير بوزنه منبر قبيلة من طى يجوز صرفه وتركه
للعلمية والثاني **قوله** فقام له هروف السند كلها معرفة اذا
تصديها منادى معيته بخلاف المنكر نحو بارهين وباريهو وهذا
معنى قوله كلها او بعضها فقام **قوله** وانما يميز بعدم التعرض
اي انما تعرض لثانيه بعض قام اداة التعريف ووه سائر
المواضع مع عدم تعرض المصولة دفعا لايها مع عدم اختصاص ذلك
البعض باللام حيث فعل المصل اللام بالذكر فقام **قوله** وهو ضعيف
هذا لا يتناقض بمنى عندى لاسد وببش الحجة لوجه فانه اللام في
الاول لتعيين المعنى الا لثمة لانه لتعيين المعنى المجازى لللام
للمعنى المطابق وفي الثاني لتعيين المعنى التضمين لوجه من راد النص
اعني الذات فانقضى التعريف المذكور في الترخيم لا لا يخفى

وقال الشيخ عبد المنعم - غفر له - بقوله يدل عليه اللفظ مطابقة
هكذا قالوا فيه انه انه اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يفر
اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها
دلالة على تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن
الزمان والنسبة ودخولها قياسا اللهم الا انه يقال هذا التعليل
واذا قضى بجواز دخولها عليه كونه الى غيره ودخولها عليه الى الالة التي
اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فانه كلتي حالتي صحيحة او يقال
لا يصح تجزئ الفعل عن النسبة هذا الكلام رحمه الله وحاصله التجزؤ قال
الفاضل الهندى في شرحه وانما اختص اللام بالاسم لا فاداه التعريف
المختص وصل على اللام المعرفة اللام الزائدة فتجسيم اللفظ انتهى
كلامه وهذا من التعليلات المذكورة لاختصاص اللام بالاسم
لانه التعريف والتكبر يختص به بالاسم على القول الاصح فاقضى
ذلك اختصاص علامتهما **قوله** الذى فى لذي زيد على اداة
التعريف اعلم انه اصل لذي والى عند البصريين له ولي وزنها
فع كلف وعند الكوفيين الاسم منها الال والتاء وهما وما
عدها دائرة الالف واللام فيهما التحية اللفظ وايضا يحذف
عند النونية وقد جاء فيهما واسكانه الال في بعض اللغات
مما ذكره بعض الافاضل في كلام المحقق في قصور فافهم **قوله** الاولى
او نقدر كذا المجزوء بالاولى لكتبتين ليس بكونه التمييز

مجلس
الشيخ
الفاضل
الهندى

التمييز فنصبه للاولى وليكونه الحكم على سبيل القطع والجمع دون التزويد
والتشكيك فندير **قوله** انما فسر اسناد بالاسناد الى الشئ
بادعاء ضمير الى ما بعد كمال ظهوره كالمذكور وهو الشئ فانه لكونه اسم
ايضا من غير فكونه مرجعا للضمير بهذا الاعتبار ومن غير سبق وضع ويكون
المعنى على هذا كونه الشئ مسندا اليه من خواص الاسم وهو ما يؤيد من شرح
الرضي وقال المحقق في شرحه الضمير راجع الى الشئ المشتمل عليه
الاسناد فانه بمعنى كون الشئ مسندا اليه وليس راجعا الى الاسم
اولا فافرق في كون الاسم مسندا اليه من خواص الاسم لانه في غاية
الظهور هذا كلامه على سبيل الاختصار وقال الفاضل الهندى
في شرح قوله والاسناد اليه الى الاسم والحكم عليه بالاختصاص باعتبار
الطبيعة النوعية ودود الصنفية المستفادة من لفظة اليه المختصة
بغيره فيفيد الجز فاعرفه هذا كلام قوله والحكم عليه اي على قوله الاسناد
اليه والمراد بالطبيعة النوعية الكلمة وبالصفة الاسم اي ^{اللفظ} الاسناد
وهذا جواب سؤال مقدمه كانه قبل الحكم باختصاص الاسناد الى
الاسم غير مفيد والضروريه كافية في امره فلا حاجة الى الجزئ
لكونه لغوا فاجاب عنه بقوله والحكم عليه الى هذا الكلام والمعنى على
هذا كونه الكلمة مسندا اليها من خواص الاسم هذا كلامهم في هذا
المقام وليس شئ اذ لا معنى لكونه الشئ مسندا اليه او كونه الكلمة
مسندا اليها من خواص الاسم كما لا يخفى على اهل البصيرة بن الضمير

وارجع الى الاسم قطعا والمعنى الاستناد الى الاسم من خواصه او كونه
 مستندا اليه من خواصه ولا شك انه هذا الكلام مفيد ويحكم به
 هذا الحكم وعدم افادة ذمول عنه معنى الخاصة اذ لا يلزم منه وقوع
 كونه الاسم مستندا اليه كونه الاستناد اليه خاصا له البته اذ الاختصاص
 امر ذاتي على وجوده الشيء فتأمل من هذا التام وكذا من الحق
 يوسع عليك العلم **قوله** لانه معرفة بعد معرفة الاسم هذا الكلام لنف
 كالاول لانه علامة الشيء فانك كونه بعد وجود ذلك الشيء دائما
 ذهنا وخارجا تدبر **قوله** في عدم جريانه التعريف والتخصيص
 في مفهوم الفعل نظر قال بعض المشافهين الحكمة الفعل ليس بمعرفة
 ولا نكرة لانها من خواص الاسماء وما وقع في عبارة بعض المصنفين
 مراده الفعل نكرة فمناه انه جزء مفهوم وهو المصدر نكرة او ليس
 منه مفهوم لانه نكرة وهكذا قال النسابوري في رسالة التي فيها
 في الحق وقال بعضهم لانهم كونه التكبير من خواص الاسم كيف
 يصدره هذا النكرة عليه انه موضوع بنى لا يمينه اي المفهوم
 الكلي الذي يتحقق في الجزئيات المتعددة ولا يعني بالنكرة
 لانه المفهوم الكلي العام الشايع ومفهوم الفعل ككاي حقه القاضي
 عند الدية في الرسالة الرضوية وفي مفهوم الفعل من حيث
 هو معرفة ولا نكرة لانه الحكم على الشيء فرع استقلاله والمعرفة
 والنكرة حكما فلا يشترط ان للفعل لانه لا يقع محكوما عليه من حيث

انشأوا التكبير

من حيث هو ودون بانه انما لا يجوز الحكم على مفهوم الفعل من حيث
 هو اذ انما من حيث بلفظ الفعل واما لو عبر عنه بفعل فيجوز الحكم
 عليه كما يقال مفهوم الفعل يكون محكوما به ولا محكوما عليه هذا قبل
 فيه والحق هو الاول اذ لو كان التعريف والتكبير من لوازم الفعل
 لوصف بالمعرفة والنكرة قبل علامتها كالا سماء اطراد لكنه لم يصف
 بهما ولم يقبل علامتها فلم يكونا من لوازم لانه اشتغال لازم يرد
 على انشاء المزوم فتأمل فان في كلام المحقق في **قوله** فتناف
 في انه المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة ذهب المص الى الاول
 والشيخ رضي وبعضهم الى الثاني قال الرضي الظاهر ان المضاف اليه
 لفظا في نحو انيك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل ومن كانه
 الاسمية في قولك انيك ذمير الجراح امير هو المضاف اليهما واما معنى
 فالمصدر هو المضاف اليه الزماده في الجملتين **قوله** قبل ينبغي ان
 يكون هذا امر ضابطا لغيره السابق من اختصاص الجبر بالاسم فاد
 الجبر لازم للاضافة واختصاص لازم من لازم اختصاص المزوم
 ولما يخالف قول المصنفين في ان المضاف اليه كل اسم نصب اليه شيء
 بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير لانه معنى الفعل كما ذكرنا بالي
 عند الاضافة اليه كما بالي عند الاستناد اليه قال الشيخ الرضي في الدليل
 على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع هو الفعل من
 التعريف نحو انيك يوم قدم زيد الماذ والباء واما انافوا ضمن

صحة هذا المثال ونحوه في كلامهم انتهى كلامه **قوله** هو من الاعراب
 بمعنى الاظهار بمعنى لفظ العرب على صيغة هم المنقول مأخوذة من
 الاعراب المعنوية الذي بمعنى الاظهار والبيان يقال اعرب فلان
 عن محجة اذا ظهره وبينه ومنه المنطق النصب العرب عما في الضمير
 وسمى العرب معربا لكونه محل اظهار المعاني او بمعنى ازالة النسب
 من عرب معدة اذا قيدت والمهزج للسلب ومنه سمي العرب
 معربا لما فيه من ازالة النسب والانسحاب الى اصل من ازاله عام المعاني
 المقنونة عليه او بمعنى وضع الاعراب عليه وجعل فيه وضبطه يقال
 اعرب الكلمة اذا جعلت فيها اعرابا وشكله وضبطه ومنه سمي
 العرب معربا لكونه مضبوطا بالاعراب والحركة المعانة بالمعاني المقنونة
 عليه الحاصلة بالموافاة المركبة لاسم الاعراب العربي الذي هو الاختلاف
 باعتبار انه الاعراب المعنوي والاصطلاح في تحقق فيه لانت
 القياس منه مع معرب بغير انزال لكونه لازما هذا حاصل كلام الابن
قوله لانه لا يصح ان يشتق منه لكونه جامدا والاشتقاق من
 الجمادات قبيح كما مر لاجل وداع ما في باب التفرع وعامل الابه
 من الطبيعي ولا يسد الدرع والشيء المبلغ فتدبر **قوله** وهذا ظاهر
 انه قال القائل هو الموصى عبد الغفور قال بعد ما نقل كلام
 الابن ايضا وفيه انه لو جاز ان صيغة من المجاز ان يكونه هم مكانه
 لاصفة حتى يكون القياس ما ذكره يعني لا يجوز الاشتقاق واخذ

الاعراب

واخذ الصنيع من الاعراب العربي الذي هو الاختلاف والحركة والآ
 لاخذ منه العرب بالفتح للمكانة المناسبة بالمقام وود العرب بالكر
 لعدم مناسبة له وانه كالمقياس يقتضيه هذا مراده وود عليه
 المحكي باب العرب بمعنى مختلف الاخر لا بمعنى محل الاختلاف
 اذ لا يعمل الفاعل مكانه الحديث ولا يسمى باسم المكان وهو كلام
 واه جدا كتمثيله لانه العرب كما هو مختلف الاخر فاخرج محل الاختلاف
 ايضا فلا وجه لاخذ الصفة منه وود اسم المكان مع غاية مناسبة
 بالمقام وقال الكارزوني في حاشية شرح الهندى لفظ العرب
 يجوز ان يكون مصدرا ميميا سمي للمبالغة وانه يكونه هم منقول
 وانه يكونه ظرف مكانه لكونه بني كلامه على المعنى المعنوي وود العربي
 والذي ظهر لي يعود الله تبارك ونفع في كل كلام المصدا مراده
 لقوله الاعراب سمي للمعنى الحاصل بالفاضل الذي هو الاختلاف فكذلك
 الصفة المأخوذة منه صفة له في الحقيقة وود اللفظ وح يتبين
 الكسر كالا يخفى **قوله** انتم ان يكون العرب والمبني في تسمية
 لا تشتمل لانها ليست بملود الاسم والفعل والحرف اقول الاعراب
 والبناء قديم متوعد بالاسم والفعل والحرف لانه الحرف
 موضوع على البناء لا عطف له من الاعراب فقد الحرف معها لا يكون
 الاسماء او خطا كالا يخفى واعلم انه كلامه هذا ليس في موقعه
 ومع ذلك لا معنى له اصلا فانه مراد الى اخره هذا بانه وجزاف

وخرافة بحيث لا يتبادر بصرح وبتحيز بعضه من بعض كما لا يخفى على
 اهل البصيرة ذابت الاشتغال به سبحانه الكونه اشتغالا
 بما لا يعنى ولا ينيد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من
 اسلم المرأ ترك ما لا يعنيه **قوله** فما قبل قال المؤلف عليه العطف
 قوله الذى ذك مع غير المركب بطله على معنيته المضموم الى شئ
 آخر كسعمل مع وعلى مجموع المضمومين كيعن منه فالمركب
 بالمعنى الاول ذم في قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد
 كما يقال لاهد الحفائمه ذوج ولجودها ذوج ايضا واعتزل على
 بانه المتبادر من المركب عند المعنى الثانى ولا ينافى في التقرينات
 محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على من يملك انتهى
 كونه بمعنى انه المراد بالمركب هنا المركب الاصطلاحي وهو ما لا
 يدون جزء لفظ على جزء معناه لانه حقيقة في هذا المعنى لا المركب
 اللغوي الذى هو جزء المركب الاصطلاحي لانه مستعمل فيه مجاز
 والتقرينات مقصده من المجاز بل قرينة بعد الامكان وح لا بعد
 التعريف على شئ من المفردات اصلا انما يصدده على المركبات
 الستة الاسنادية والاضافية والتوصيفية والتعددية والمرجية
 والصوتية ثم يخرج بقوله لم يشبه مبنى الاصل التقادى والصرف
 لثابتها ويبقى الاقسام الاربعة داخل في تعريف المركب
 وما صدق له وهذا عكس المراد بعينه والجواب انه المراد بالمركب

بالمركب في التعريف معناه اللغوي لا لغوي بقرينة عدم استفادته
 وقيل من قيس ذكر اصل واداة الجز مساحمة والا وهو الاصح فذبح
قوله فالمتبادر الذى هو الشاركة في الكيف بالمناسبة انى هما اعم
 اعلم ان الشاركة بين الشيئين والاشياء بينهما انه كانه بالنوع يسمى
 مماثلة كما اشتراك الارض والغرس في الجوزية وانه كانه بالعرض
 انه كانه في الكم يسمى سواة كما شارك ذراع من حيثس وذراع
 من ثوب في الطول وانه كانه في الكيف يسمى متبادر كما شارك
 زيد وعمرو في بنوع بكر وانه كانه بالكل يسمى شاملة كما شارك
 العناصر الاربعة في الكرية وانه كانه بالوضع المخصوص يسمى موازنة
 وهوان لا يختلف البعد بينهما كسطح كل واحد من الاقلام وان كان
 بالاطراف يسمى مطابقة كما شارك الاجا ئيم في الاطراف
 فاحفظه فانه لازم الحفظ جدا قوله لتلاجل في تعريف المركب
 المناسب جزا متبادر نحو يوم منذ بمعنى قد بقوله لم يناسب على المراد
 بالمتبادر المتفية عدم المناسبة لمبنى الاصل وهو من قيس ذكر الخصر
 وارادته العام ان المتبادر انما يكونه لفظا ومعنى المناسبة اعم
 منها لانه يتحقق بالمجاورة ايضا كئيم يوم في يوم منذ المناسبة فقد
 ولو اريد الخصر بخصوصه لفظا لم يرد التعريف بمثل يوم منذ كذا ذكر
 سعادته في جاتية شرح الهندى **قوله** ليس الاصل اعم من المبنى من
 وجه بن اخص مطلقا وضافة الا اعم الى الاخص لامية اقول هذا

كذا

اصل مخالف فيه كثيرا فليكن هذا المثال من جهة ذلك وقد عرفت
 نفسه في بحث الاضافة حيث قال الانسب بحسب المعنى انه الاضافة
 في قولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك ببيانها واظهارها من غيرها
 فان عرفت التكلف الاله ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دام
 اليه وكذا كل ربح فالأظهر فيه انه يكون الاضافة بمعنى مراد كل هو ربح
 وصح من المفرد على كل ملح انه متعدد لانه متبادل للمتعدد على سبيل
 البدل انتهى كلامه فتدبر فانه فاع هذا **قوله** ونوجه كلامنا في
 مجال اي يمكنه ان يقال المراد بالبيان بيان المضاف فانه بيان
 المضاف بالمضاف اليه لا الاضافة بالبيان المشهور ولا يخفى
 انه توجيه لا يعيبه بعد تصريحنا في ايراد الاضافة بالبيان كيف
 وقد صرح به الفاضل الهندى في شرحه ايضا ويؤيده كلام **الانسب**
 في خواصه حيث قال معناه مبنى بحسب الاصول ودون العرض **قوله**
 لا حاجة الى قول بغير السلام لانه الخوى لا يسمع اهو باللام امرا
 هذا ما هو من كلامنا في بحث النفس نقلا عن المصنف الامر
 في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
 قال التتاذل في شرح المفتاح الامر في اصطلاح النحاة ما هو
 المفرد باللام لا الصيغ المحفوضة كنه الشرب قال في شرحه هو في
 عرف النحاة عبارة عن الصيغ المحفوضة مثلا فاس **قوله** لم ينقل
 اعتبر العلامة بمجرد الصلاحيية للارباب لانه لا يخص به الفرق بين

الاضافة بالبيان

بين اعتبار المص واعتبار العلامة هذا كله وهو خطأ محض
 لانه لا مدخل لذكر الاستحقاق وعدمه في الفرقة بين الاعتبارين
 المذكورين اصلا بل الفرق واقع الى اعتبار مجرد الصلاحيية وعدمه
 فاعتبر العلامة في تحقق ماهية العرب واتصافه بهذه الصفات
 مجرد الصلاحيية والقابلية للارباب من غير اعتبار شيء آخر فيه
 حاصله الى اعتبار الامكان الذي هو آباء ذوات الاسم
 عنه قبول الارباب بغير وجود الاسباب والشروط واعتبر المص
 مع الصلاحيية المذكورة وجود الاسباب والشروط وانما يقع
 المدافع التي هي العاقل والتركيب وعدم المشابة للمعنى الاصل
 في جميع حاصله الى الامكان الاستعداد الذي هو انتهى الكمال
 والنوجه الى الحصول هذا شرح حقيقة الحال في بيان هذا المقال
قوله بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص وباعتبار
 صلاحية الاستحقاق عند العلامة هذا خطأ كلام منه بلا
 فارق لانه قد عرفت انه ذكر الاستحقاق وعدمه سواء في عدم
 الاعتبار وانه لا مدخل له في الفرق المذكور وذلك لانه استحقاق
 الشيء للشيء فرع صلاحية له فاذا حصلت الصلاحيية حصل
 الاستحقاق فالصلاحية يستلزم الاستحقاق لانه معنى
 الاستحقاق ثبوت الحق للشيء حصوله له وذلك الشيء له وكانه
 المحقق لا يعرف معنى الصلاحيية والاستحقاق ولا الفرق بينهما

الفرق بين اعتبار المص واعتبار العلامة

العلماء في اللغة والنحو

والا لم يقع في هذا المخلط والجمع كما لا يخفى على اهل التمييز **قوله**
 وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالتوق البعيدة
 من الفعل وعند المص الاعراب بالتوق القريبة من الفعل هذا قريب
 الى الصواب لانه العلامة تعتبر بحكم الصلاحيه في كونه الاسم مرفعا عرفا
 وهو معنى التوق وبعده بالنسبة الى مذهب المصلاية اعتبر فيه ما
 يقرب الى الفعل وهو معنى التوق القريبة من الفعل واعلم انه التوق
 كونه اسمي من شانه ان يكون وليس كائني والفعل كونه اسمي من شانه
 ان يكون وهو كائني وفي التوق امكان حصول المنفرد مع عدم الفعل
 امكان حصوله مع وجوده وهذا المعنى هو المتعارف عند المناطقة
 فانهم يقولون الان انه كاتب بالتوق اي يكتب حصوله مع عدم
 والاف كاتبا كاتبا بالفعل حال كونه يكتب **قوله** لم يوجد على
 طريقة المص معرب اصطلاح لم يعرب يعني قد لم يترك الكلمة
 وهي معرفة معناه انها لم يقرب لفظة باجزاء الاعراب عليها وهي
 معرفة اصطلاحا باعتبار صلاحيتها ما له عند العلامة وباعتبار
 الصلاحيه والنهي له عند المص لكثرة لا يتأتى هذا التقى والاشياء
 على مذهب المص لانه لا يخلوا الكلمة على مذهب ماعرب بمحقق
 او مقدر حيث اعتبر في تعريف المص التركيب وعدم المشابهة
 للمبني الاصل فلا يوجد على مذهب معرب لم يعرب اصلا فخرج مذهب
 المص وماله الى المعنى اللغوي وهو تناقض ظاهر وكانه يريد

اريد سلب الاعراب بحسب الذات لانه وصف الاعراب متأخر عن الذات
 المعرب تأخر الصفة عن الذات اذا ديد به بحسب الظاهر لمع تنبس
 ذات المعرب بالاعراب في الظاهر على مذهب ايضا لكثرة التناقض وهو
 سلب الاعراب بحسب الظاهر لا يمنع السارح فيما هو بصدده من التقى
 والاشياء لوجود الاعراب المتقدم في ذات المعرب فلا يندفع التناقض
 به والاول وهو سلب الاعراب بحسب الذات توفيق فلسفي لا يناسب
 النفاة لانه ليس من مبادئ علمهم هذا المحصول ككلوه وهو كالاول
 خطأ محض ايضا يظهر بالتأمل فيما ذكرنا مراد منه انه مذهب المص
 لا يقتضي الاعراب لا لفظا ولا تقديرا بل غاية مذهب اعتبار الصلاحيه
 المعرب هو عراب مع النهي له وذلك لا يستلزم وجود الاعراب
 بالفعل في الاسم المعرب لا لفظا ولا تقديرا بل بالتوق القريبة من
 الفعل كما اعترف به نفسه واذا تقررت لهذا فقد تبين لك صحة التقى
 والاشياء على مذهب المص ايضا غير تناقض في كلامه فقط كما
 لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** بل هو الغرض منه معرفة الهيئات
 التركيبية الهيئية بالفتح والكسر حال انتهى وكيفيته الحاصلة له
 والمراد بها هنا صيغ الابنية والصفة هي الهيئية العارضة للفظ
 باعتبار الحركات والسكنات وتندمج بعض الحروف على البعض
 والابنية هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصصة فاهظة فانه
 لازم الحفظ **قوله** فالاولى انه يقول منه جملة الغرض من علم

امثال هذا من المسامحات فانه تخصيص الشيء بالذكر لا ينافي ما عداه
على انه مقطوع الفرض من علم النحو معرفة احوال او احوال الكلم اعرابا وبناء
الاثر من انهم عرفوه بانه علم باصول يعرف بها احوال اجزاء الكلم
اعرابا وبناء **قوله** اشارة بهذا الى انه لا يمكنه ان يعرف المتعلم
للمعرب اختلاف الاواخر بالتتابع حاصل هذا المقام على وجه يحصل
منه المرام انه الفرض من تدوينه علم النحو الذي هو معرفة احوال
او اجزاء الكلم اعرابا وبناء تعليم المبتدى وارشاد الطالب الذي
لا يعلم بالتعلم ولا بالتتابع ولا بالسهولة اليه فانه العالم به بطريق
من هذه الطرق مستغن عن لعدم الفائق بالنسبة اليه وذلك
يتوقف على معرفة الكلم واقسامها واهوالها فعرف المصالح اولاً
وقسم ثانياً وقسم القسم الى المعرب والمبني ثالثاً وعرف المعرب
بقوله هو المركب الذي لم يثبت مبنى الاصل رابعاً واهواله بعد
تعريفه له وعدل اليه عن تعريف الجواهر وهو قولهم المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل هرباً من الزور الذي يلزم منه وذلك لانه
الفرض من تعريف المعرب بانه ماهية ونصير حقيقة للطالب المذكور
وذلك البياض لا يمكنه ان يكون بالاهوال لانه معرفة حال الشيء
بعد معرفة ذلك الشيء فلو توقف معرفة لزوم الدور وهو باطل
لاستلزام تقدم الشيء على نفسه ووجوده قبل وجوده وهو
محال عقلاً ولهم عرفوا بالاختلاف المذكور والاختلاف حال

وهو المذكور في الدور

حال من احوال المعرب يتوقف معرفة على معرفة المعرب فلو توقف معرفة
المعرب عليه لزم الدور المحال فانه معرفة المحرود يتوقف على معرفة المحرود
يتوقف على معرفة اجزائه فلزم اليه يتوقف معرفة المعرب على معرفة
الاختلاف لكونه جزء من اجزاء تعريفه ويلزم منه المحال فلهذا عدل
المصنف عن تعريفهم الى تعريف اخر وجعل تعريفهم حكماً من احكامه واجاب
عن بعضهم بحسن التعريف على اللفظي وليس بشيء لانه المعرب من الامور
الاصلحية الاعتيادية فلا حقيقة له وراء المفهوم اللفظي المذكور
وبعضهم بانه الاختلاف يجوز ان يكون مستفاداً من عرف اخر او
من كلام مولف في كالتقارن والمحدث واستعار البلفا او من استعمال
العرب ومن العرب فلا يلزم الدور وجواب انه الفرض من تدوين
النحو اغناء الطالب عنه التتابع فتواضاج الطالب الى تتبع الخابج
من الفن لاستفادة شئ من الفن لم يمكنه الفن واذا بالفرض فلم
يمتنع وهو خلاف المفروض على ان قد ذكرنا انه الفرض من تدوينه
هذا الفن تعليم الطالب المبتدى الذي لا يعلم اصطلاح الفن
يوم من الوجوه فتأمل فيه فان خلاصة ما في الشرح والحواشي وان كان
ما فيها لا يجنوا من النواهي **قوله** وهو الذي صرح المصنف بانه عدل
عن المشهور لاجد يعني صرح به في ترجمه على الكافية **قوله** والعجب
من قال قائله المصنف عبد الغفور عرفة نقح له ولنا وسائر المسلمين
قال في خاتمة في كلام طوبى فخر كلام الشارع فيه على وجه غريب

بحث يستلزم المطلوب لكنه غير مناسب لهذه المقام لغزابة وعدم
 الاحتياج اليه وحصول المقصود بدون **قوله** يجعل كبرى لصغرى
 سهمته المحضو صفة صغرى وصفة الصغرى يكونها سهمته المحضو
 لانها من قبيل هذا الكلي على ما هو جزئى له فالحكم فيها سهم بالنسبة
 الى الحكم الكائن في الكبرى لكن في افرادها **قوله** لكونه من الترتيبية
 في الصحاح مرن على السمي يمر به مرونا ومرانة لقوده واستمر
 عليه ويقال مرن يرن على العمل اذا صلبت انتهى كلامه فهو مره باب
 دفن والمراء به الحداثة لانه لازمة فتدبر **قوله** صلى الله تعالى عليه
 وسلم بغير انه امرأ سمع مقالتي فوعاها فادها كما سمعها فرب
 حامل فقيه الى من هو فقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه **قوله**
 رواه الترمذى وغيره عن ابي سعيد وعنه قوله نصره بالاضاد المعجز
 المشددة والمخففة من المضارة وهو الحسن والنفقة والبرائة ومعنا
 الدعاء ارجسته ونفقه وبهاجه وقوله فوعاها اي حفظها واضبطها
 في وعاء قلبه وقوله فرب حامل فقه اي رب حامل علم يحتمله الى هو اعلم
 منه بمعنى فذلك هو التمييز اعلم بالاحكام من الاستناد فتعلموا الشئ
 من هو دوركم ومعه هو فرقكم والمراد التمييز على تعلم العلم وتقليده
 ونشره للناس فالفا تعليلية ورب حرف جر زائد ما بين
 مبتدأ وكلمة الى مع ما يتعلق به خبر والمجدة في موضع التعليل مما قبله
 كانه قبل ما فانه هذه الاداء وهو في فانه فقيه بترقية فانه

هذا هو العلم
 من الكتب

فانه عظمة من جنة التعليل والتعلم ونشر العلم لانه رب عالم يحمل
 العلم الى هو اعلم منه ويجوز انه يكونه لفظا رب مبتدأ مضافا الى ما
 بعده على قول الكوفيين لانه اسم عندهم وقوله ورب حامل فقه ليس
 بتعقبيه بمعنى لا يقدر على تفسير مائة واختلاف الاحكام منه لعدم
 معرفته بوجوهها فاصفها فانه نفيس **قوله** في الخواص في القاموس
 حذف كسحاب ناهية يسابدى **قوله** شأيب غفرته في
 القاموس التوحيب الدفعة من المطرقة من كل شئ وشدة دفعه
 داود ما ينظر من الحرس عشرة حركات وطريقتهما والجمع انتهى كلامه
قوله لانه يجوز انه يكونه الكلام مع المتبع بمعنى يجوز انه يكونه
 كلام المصر مع المتبع لكلام العرب العارف لا اختلاف او افرح لكم
 لا يعرف انواع الاختلاف التي هي المرفوع والمنصوب والمجرور فيطلب
 معرفة المعرب ليميز بينه انواع الاختلاف وغيرها من الاحكام
 النحوية لا يعرف نفس هذا الحكم من النحو وما صلبته انه يتصور
 المعرب بما هو معلوم له من الاختلاف فيكونه وسيلة الى معرفة سائر
 الاحكام النحوية فلا يلزم الدور وهذا منزههم كلامه وانه كانه لا يلزم
 منه كلامه ودد بانه لو كانه الامر كما ذكر يلزم الفرق بينه حكم وحكم
 في الغرض من الغرض من التدوين من غير ضرورة ومنهج بلا لزم اما
 الدور او الترجيح بلا مرجح وذلك يعني في العمدول على انه لا شك
 انه الغرض من التدوين اعطاء الطالب علمه الشئ فاما مجرجه الى

المتبع اولى مما يجوز به اليه مع انه معرفة اختلفت في بعض
الفاظ لا يمكن من المتبع ولهذا دون الفن لمعرفة فلو حصل معرفة
من المتبع على وجه يفيد الطالب فائدة عامة لاستغنى عنه ومن
التقدم لا يخفى وانه لم اعثر على ما هذه اى وانه لم اطع اى على ما
هذه تفسير الحكم بالا ترفاده الحكم في اللغة القضاء وهذه المعنى غير متبادر
هنا على زعمه وقال بعضهم الاظهار ان معنى القضاء هنا اى قضاء
المعرب فيه او عليه او مقتضيه كما يقال حكم المسئلة كذا انتهى كلامه
قوله وقال الرهاوى في حاشية شرح المناد اعلم ان الحكم بطوره
في العرف على اسناد امر الى آخر اى نسبة اليه بالايجاب او بالنسب
وفي اصطلاح الاصولييه على خطاباته تقع المتعلق بافعال
المكلفين بالا قضاء او التخيير وفي اصطلاح المحققين من اهل
المنطق على ادراك ان النسبة واقفة او ليست بواقفة ويسمى
تصديقا انتهى كلامه وقال بعض المحققين في رتبة المدللة في بيان
القضاء الحكم يقال على معاد بالاستزكاء اللفظي الاول اسناد امر
الى اخر ايجابا او سلبا والثاني ادراك ان النسبة واقفة او ليست
بواقفة والثالث خطاباته تقع المتعلق بافعال المكلفين
بالا قضاء او التخيير والرابع اثر الخطاب الثابت به كالدعوى
والحرمة والصحة والفساد وجميع السبب الشرعية على سبب الشرعية
والخامس المعنى اللغوي الذي هو الفصل والبسطة والقطع على الاطلاق

على الاطلاق والسادس بمعنى الحكمة والسابع قضاء القاضي وهو
لمقصود بالذات ههنا انتهى كلامه فتأمل **قوله** وانما اولى ما
في قائمه المصعب عبد الغفور قال خرج به عن حكم العرب باختلاف منو
ومنا ومنى باختلاف العوامل الداهية على المستقيم عنه كقولك
جاؤني ورايت عمرو ومررت بكذا انتهى كلامه فانه اختلاف آخره
ليس بالعوامل الداهية عليه وانما هو باعتبار كونه حكاية عمه المرفوع
والمصوب والمجرور فافهم **قوله** ثم يبيد العوامل بالداهية عليه
بجرح عامل المبتدأ والخبر ورد بآية المراد بالقول التحققة به عاملا
فيه فلا يخرج به المعنوي **قوله** لانه تعلقه باختلاف العوامل يوجب
تعدد الاختلاف فامر على تساوي العامل اللفظي والتقدير
في اللفظ والتقدير وذلك مع عدم حصر العاقل فيهما فانه لانه
التقدير في حكم العرب انه يختلف آخره باختلاف العوامل اختلافا
مثل اختلاف لفظ العرب او تقديره وذلك باطل بالداهية
فهذا معنى كلامه فالصغير لا يختلف واللازم بمعنى مع وعلم
متعلق بالصدر فتأمل **قوله** رايته الباء ايباء ما ليس مختلصا
بكنبه **قوله** رايته ايه ومررت بايه فانه امر مصوب لفظا في
الاول والمجرور لفظا في الثاني فانزاهما متبايناه في التقدير وانه
لم يختلف لفظه فلا بد من التقييد بالخبر **قوله** فتوله ستنى وبجوز
متعلق بالمثل الثاني المقدر حال منه لانه هذا القول الذي هو رايته

مسلمية ومرت مسلمية لانه لا يكونه الامتنى او مجموعا ولا يحتملها
 معاهذ مراده وقال المرح عبد الغفور قوله رأيت مسلمية ومرت
 مسلمية اي مدلول هاتين الصورتين فاذنه ظهر شموله للمنفى
 والمجموع انتهى كلامه وكلاهما ليس شي لظهور كونهما حالين
 مع المثالية باعتبار الصور فانه يحتملها اي رأيت مسلمية
 منفى او مجموعا ومرت مسلمية منفى او مجموعا فلا يتجه ما قيل انه
 لا يصح المثال الا انه يكونه منفى او مجموعا فقدر **قوله** فنقوله مع
 ليس طرفا للتركيب بل هو هال من بعض الاسماء ومع لا ير عليه الايراد
 المذكور وانت خبير بماه الحالية مع انه لا يندفع الايراد المذكور معنى
 اصلا ولا يلزم تركيب المركب وهو باطل بل هو طرف لتو كاهو
 الظاهر قال المرح عبد الغفور فانه قلت التركيب مع العامل
 ابتداء ويجوز ان يكونه مسبوقا بتركيب يتحقق معه عاملان
 مستويان فيتحقق الاختلاف في اهل المركب وفي العوامل واجب
 عنه بانه المراد باختلاف العوامل اختلافهما في العمل كما مر وذلك
 لا يوجد فيما فرض لانه عمل العامل المعنوي ليس الرفع انتهى كلامي
 فلا ير عليه ذلك لا تنافي اثرهما الذي هو الرفع اذ لا يتبع بعد
 العامل المعنوي ابتداء الا المرفوع نحو زيد عمرو جاني اخوه في داره
 وزيد عمرو ضربته في داره وزيد عمرو مرتبه في بيته والذي
 ظهر لي انه لا وجه لهذا السؤال والجواب لانه قوله ابتداء اهتراف

اهتراف عنه ذلك بل لا اصول لسؤال الشارح ايضا وجوابه لانه
 المراد بالاختلاف الحدوث والورود وبالعوامل الجنس والمعنى حكم
 المركب وشانه حدوث صفة آخره بحدوث العامل ووروده عليه
 واذ انقصر هذا فقد علمت انه لا حاجة الى تقييد اختلاف العوامل
 بالعن لئلا ينقض بمثل انه زيد مضر وبه والى ضربت زيد والى
 ضارب زيد والى ضارب زيد ولا يخفى على المصنف انه من كلام المص
 على ما ذكرنا او في اخرى مما ذكره الشارح من التقييدات الخرجة لكثير
 من انواع المركبات فتدبر **قوله** وفيه نظيره وجوب الى ارض الوجود
 سهو ظاهر فاق من عدم ادرك السؤال والجواب يظهر بالتأمل
 فيما اوردنا ولهذا تم تقييد ببيان **قوله** فيه انه اذا قلنا المعنى
 هذا مجرد لا يستلزم ان السؤال بما ذكرنا **قوله** فين يتركب
 المراد باختلاف افرم باختلاف العوامل وقتا ما التا هو المرح
 عبد الغفور ذكره في كلام طويل فادبع اليه **قوله** فين
 المراد استبعاد الاختلاف قائمة المرح عبد الغفور ايضا وكلام
 المحقق معه فافهم **قوله** والذي يقتضيه الحاشية انه المراد انه
 لا يراد كل عالم وشي من مقتضى الظاهر انه سهو منه فلم التاسخ
 لانه مقتضى الحاشية ومنهزمها انه اذا كانت الحركة او الحرف
 بلنظما يتصل له قول الباء الجارة فيه لانه يقصد عليها انها
 حرف يختلف آخر المركب لانه من اللفظ في الاختلاف واذ كان

من غير اختلاف

الامر على ذلك فالأصح ابقاء ما الموصولة على عمومها كما هو شأن
الجنس وماله أي شئ اختلف اهل المغرب به فالتشبيح لكونه جنسا
شاملا للحركات والحروف الاعرابية والبنائية والعامل والمقتضى
والاستناد وغيره وبإضافة الاختلاف إلى اهل المغرب وتقييده
بالصغير يخرج قاعدة الحركة والحروف الاعرابية فالحركات والحروف
البنائية بالإضافة والعامل والمقتضى والاستناد بالسببية
المفروضة من البناء لا في المصادف بها السبب القريب وهو ما لا يكون
بينه وبين السبب واسطة وأما العامل والمقتضى فمن الأسباب
البعيدة لانه العامل سبب المعاني المتضمنة للاعراب والاعراب
سبب الاختلاف فهو علة قريبة للاختلاف فالعامل علة ناقصة
لها فروع ثابته وللجزم من العامل والمقتضى والاعراب علة
علة تامة لانه اعتبارية لانه العلة في الحقيقة المتكلم وما سواه
أسباب والآلات وعلامات دالة على امتداد فتدبر **قوله** لا شعاع
كلمة وبامتناع الابقاء هذا غير لازم لعدم مناسبة بالمقام ذات
العام يقتضي عدم التخصيص كما يدل عليه إلى شئ المذكورة فكذا
له هنا بمعنى انه شرطية فلا يقتضي امتناع الجزاء لا امتناع الشرط
وعلى هذا فلا يرد ما قال فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كانه
أولى ان يقال فاذا اقيمت دلالة اذ على التخييل فتأمل **قوله**
ولكن ان يقول بمعنى ذلك ان نقول يمكن ان يرد على تقدير تحصيل

تخصيص كلمة ما بالحرف والحركة حرف او حركة مخصوصة وهي
الحرف والحركة الثابتة في اهل الاسم العرب او يرد بالحرف حرف
البناء المتعارفة بالحركة في اهل المغرب وح لم يتجه من العوامل ما كانه
على حرف واحد كما لا يخفى **قوله** والاعراب اراد به وصف العرب
وعنونه الحاصل من تركبه مع عدم المشابهة بمعنى الاصل او القابلية
الذاتية الاصلية الوضعية كما مر ما فيه من الاختلاف بين المصنف
والعلامة **قوله** فانه السببية وهي المتقدم بالزاد ليس هذا معنى
السببية المحضة لانه سبب المحض في اللغة ما يتوصل به إلى المقصود
وفي العرف عن يرد إلى الغرض فالغرض اول في الطلب واخر في
السبب وكذا ليس معنى العلة لانه العلة في اللغة ما يتغير به حال
الشيء ومنه سمي المرضي علة لانه يتغير به حال الشيء من القوة
إلى الضعف وفي العرف ما يتغير المعلول عما كانه عليه وقيل ما
يتوقف عليه شيء لكنه هذا المعنى من لوازم العلة فانه العلة متقدمة
على المعلول بالزاد فيكون هذا التفسير باللائم لسبب الزاد
بمعنى العلة **قوله** ومنه قال القائل هو المعنى على القوة قال
في الحاشية فانه قيل يقتضي التعريف بالعلة التامة للاختلاف
فانها سبب قريبة وليس بها الاختلاف قلنا ليس العلة التامة
سببية الا سببية اجزاؤها واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد نعم
لوثبت سبب قريب سوى الاعراب بفتح النقص به انتهى بخلافه وهذا

الاعتبار عليه لانه المجموع من حيث انه مجموع وانه كانه علة تامة يصدق
 عليه تعريف العلة القريبة لكنه لا تأثير له بالفعل في المفعول الذي
 هو الاختلاف وانما التأثير كجزءه الاخير الذي هو الاعراب
 فلا حاجة الى اذنيه بعد اخراج اجزائه كما لا يخفى **قوله** فترجع
 بل تعينه في الاعتبار لا معنى لهذا الترجيح والتعريف الاتكلف
 خلاف الظاهر وارتكاب الامر بالمعبد فالاول ابقائها على
 المعموم واسناد الاخراج الى ما بعد هامة القيود كما لا يخفى
قوله ومنه قال القائل هو الموضع عبد المنصور قال في الحاشية
 قوله خرج حركة نحو غلوي وانه تحول حركة آخر من الاعراب
 الى الكسرة وكذا جهر الجواد كقولهم يفتح واسمها برؤسكم
 وارجلكم بكسر اللام واما ما قيل من ادوات من ثاء التانيث
 وباء النسب وعلامتي التثنية والجمع يتأني الاختلاف بها بانه
 الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة والحرف بخصوصه
 بل اعم منه ومنه التحول من السكون الى الحركة ومنه التحول من عدم
 الدلالة الى الدلالة كلام اسماء الستة ومنه كونه علامة لامر
 الى كونه علامة لامر به كالف المثنى وواو الجمع فانها قبل التركيب
 علامة لهما ولفظا على ومنه علامة الى علامة كياء التثنية والجمع
 فخارج عن مرجوع التعيين الى المعرب لانه ما حقه ثلاث ادوات
 ليس معربا وانه ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية انتهى كلامه

كلامه كما لا يخفى **قوله** ولو قال السارد خرج نحو حركة غلوي لكاف
 ارجح ليس بشي لانه من جملة منحو لانه لا يرد نحو غلوي ما شتم
 على حركة المناسبة من المعربات وبشتم نحو حالي مالي موسلي ومسلماني
 وغير ذلك مما اشتمل على حركة المناسبة فافهم **قوله** لو قيل في تعريف
 الاعراب انه ما في اخر المعرب من حيث انه معرب لنعم التعريف ولا يتجوز عليه
 شي هذا التحصيل الحاصل لانه اذا قيل الاعراب ما في اخر المعرب من
 حيث انه معرب يحتاج الى انه يقال من حرف او حركة ومع يرجع الى ما
 ذكره مع كونه قاصرا عنه في المعنى وانه لم يبيح شي اصلا استقص
 بنوده التنويه والتثنية والجمع وغيرها فانه كل واحد منها شي هو
 استقص بنوده التنويه والتثنية وغيرها فانه كل واحد منها شي هو
 في اخر المعرب من حيث انه معرب فتدبر **قوله** وهذه على القائل
 بالشيء هامة هو الموضع عبد المنصور قال في الحاشية المعاني
 جمع معنى بمعنى ما يتوهم بالشيء وبثابته المعبر وما يقصد بالشيء
 اعم مما ينفع بالشيء فافهم **قوله** والاولى الوجه الاول وجه
 الا نسب بالمقام انه يتعلق قوله ليول بوضع المزمع من نحو الكلام
 لينطبق الغرض على الفعل ويرتبط به ويكون المعنى وضع الاعراب
 لاجل الدلالة على المعاني لا باختلاف المذكور في التعريف والام ينطبق
 الغرض على الفعل ولم يرتبط به **قوله** لا المعنى حينئذ اختلف اخر المعرب
 بالاعراب لاجل الدلالة على المعاني وهذا لا يستدعي اختلاف اخر المعرب

بناما يقتضي وضع الاعراب مطلقا هذا مفهوم كلامه على اللفظ
وجه وانت خبير بانه تعلقه بالاختلاف اولى منه تعلقه بالوضع
لما فيه من البعد واما ما قال من انه الفرض لا ينطبق على الفعل
فلا يكون باعتباريه ومقتضاه فليس كذلك لانه كونه على خلاف
على طريق المسامحة واما هو علة لفعل المتكلم في الحقيقة اي جبر
المتكلم اعرابا مختلفا للدلالة المذكورة قال الفاضل الهندى
انه علة غائية للاختلاف بمعنى باعتبار ما ذكرنا من المسامحة فانهم
قوله اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدعية في الدلالة
ما به الاختلاف قال الفاضل الهندى ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
اختلاف وقال المحمى سعد الله الاول على تقدير انه يكون
الاعراب هو الاختلاف والثاني على انه يكون الاعراب هو الحركات
والحروف فعلم من هذا انه الاسناد ليس باعتبار المدعية بل باعتبار
المدعية كالايجز **قوله** فنقول اذ وضع اللفظ للمعاني بالاختلاف
اي الاعراب ما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف والاولى
بوضع الاعراب في مقابلة البناء وانه يكون الاعراب الاختلاف
لانه البناء عدم الاختلاف قال الفاضل الهندى في شرح الاعراب
عند البعض عبارة عن الاختلاف ويعضده ان الاعراب ضد البناء
والبناء ليس يواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذلك الاعراب
ونما كان انما فهم على تنوع الاعراب الى الرفع والنصب والجر

والجر يعضده ان الاعراب ما به الاختلاف قال الفاضل الهندى ما اختلف
اعرابا انتهى كلامه وقال المحمى سعد الله وذلك ان الاعراب
ثلاثة بالاجماع والاختلاف في شيء واحد فانه من الحركات والحركات
فاجماعهم على كونه الاعراب هو الاختلاف فوجب ان يكون حركات
او حروف اذ كل منهما ثلثة انتهى كلامه فاحفظه **قوله** الا انه اعتبار
المعرب اخذ للمعنى اقرب من اعتبار العكس قال الفاضل الهندى
يقال اعتبرت الشيء وتعاودده اي تدلوه وعلى هذا يكون
المعنوق على صيغة اسم المفعول لانه المعاني متداولة وانه ثبت
الرواية بكسر الواو كسر على الجواز المعنى نحو عينة راضية فيكون
المعنى بك على المعاني المعنوق مظهرها اياها عليه هذا الكلام
وهو يدل على انه بنى جوار الفتح والكسرية على قاعرة الرفع والنصب
وهو المفهوم من كلام الشارح ايضا كونه الشارح الهندى جمع معنى
النقدية حقيقة في الفتح ومجاذ في الكسرية عينة راضية اي راض
صاحبها عنها فهو مريض اسناد ما بنى للفاعل الى المفعول اذ العينة
راضية لراضية فيكون المعنى على هذا ليدل الاعراب على المعاني
المعنوق مظهرها اياها على المعرب والشارح الجامع جمعه حقيقة
في الكسرية ايضا فيكون المعنى على هذا المعاني المنقضية للاعراب
تأخذ الاسم المعرب بعضها عن البعض الاخر والمفهوم من كلام الشارح
الرضى انه لا يتم حيل في رسم المتعاقبة وعلى هذا فلا شك

اصلا ويكفي ان يكون مراد الشارع الجاهل بهذا ايضا وقال الموصي
 عبد الغفور قد جعل الاعتوار ههنا مستادا لتعلق المعاني
 بالاسماء على سبيل المناوئة او مجازا من سلاعة التناوب وكل
 ذلك ممكن لكنه الاصح انه يكون بالكسر بمعنى التناوب كما لا يخفى
 وانما اطيننا فيه الكلام اذادة للطلبنة وتسميد لا زهنا من
قوله وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات اللفاظ فقال في وجه
 تأخير الاعراب الى الاخر لانه الدال على الوصف بعد الموصوف وقال
 الموصي عبد الغفور جعل الشيخ الرضي هذه المعاني صفات للدال
 وهو كونه عرق او فضلة فقال جعل الاعراب في الاخر لانه الدال
 على الوصف بعد الموصوف انتهى كلامه وعبارة الرضي هكذا وانما
 جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم الذي اى كونه
 عرق او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف انتهى كلامه بحرف
فتدبر قوله فهو تقدير بالاضافة اليه ليس بشي من التقدير
 هكذا وانواع اعراب الاسم للمعر: ثلثة دفع ونصب وجر فارتفع
 علامة فاعلية الاسم والنصب علامة مفعولية والجر علامة
 اضافية والاضافة لكونها مفعول النسبة الى صلة بئس شبيها
 تنتفع صفة للطرفية اعني المضاف والمضاف اليه ولما كانه المناسبة
 هنا المضاف اليه فسرهابه بخلافها فيما سبق فانه المناسب
 هناك هو المضاف وانما غير عنه بانتي دونه الاسم بناء على ما

ما مر في بحث الخواص من ان الخبر لا ينفيد لكونه بهتيا فيكون الضروف
 كافية في امر فلا حاجة الى الاخبار عنه لكونه لغزا وقد مر حقيقة هناك
 فادرج اليه ان كنت محنا جالدا **قوله** ودخول لام التقوية الممثلة
 المتأخر عن الفعل لا يجوز امثال هذا كثير في كلام المصنفين وان كان
 لا يجوز اهل العربية الا في المثل المتقدم على الفعل نحو زيد ضربت
 وقوله ان كنتم للرؤيا تقبرون فلا حاجة لتوجيه امثاله الى
 التضمين وبغرم كما لا يخفى **قوله** ينقض بالاسناد والعرب
 يتقدم به المعنى المتقضي للاعراب والمجروح المركب منهما مع العامل
 دخلا في التقويم فكيف يكون العامل سببا فاناله فاجاب بانه لا
 يترجم في العرف من قولنا النار ما به يحصل حرارة الماء الا لتأثير
 نفس الماء ولا مجاورته النار له فانه لا سبب للتقوم سوى
 العامل هذا مفهوم كلامه ومثاله ثبت استقلالية العامل بالعلية
 للتقوم من كلام المصنف لانه من الحصر الدال على انباء الحكم المذكور
 ونفيه عما عداه ويريد به الرد على الموصي عبد الغفور حيث قال
 بتقديم الجار والخبر للاهتمام ودونه الحصر اذ لا مدخل له في التعريف
 فاذ قلت التعريف غير مانع لصرفه على واحد من الاسناد
 وما قام به المعنى المتقضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل
 وهذا الامر المذكور قلت الباء للالة اى ما عداه الة الثاني
 المتكلم واعتقد وانه الة له وانه لم يسمو الة بل يسمو عاملا ومؤثرا

انتهى كلامه والحق هذا اذ كل واحد من الامور المذكورة له مدخل فيه
فلما أصبح الحصر لاسم حيث العربية ولا من حيث العرف وما ذكره
من انه لا يفرق في العرف من قولنا النار ما به يحصل حرارة الماء الا
النار غير علم اذ لكل واحد من الماء والرماد والخطب والدعاء
والمباشر مدخل في اوصول الحرارة الى الماء فتأمل **قوله** فقد غفل
منه قال لم يبال بخروجه لقلته وكأنه يريد به الموضع عبد الغفور حيث
قال المراد بالعام عامل الاسم الذي له ثابته في المعنى فلا يرد النقض
بالبناء في محسبك ذير فتدبر **قوله** هذا معنى ثابته للمفرد قال
الموضع عبد الغفور المفرد في المشهور يطلو على ما يقابل المركب
وعلى ما يقابل الجزئية وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المنفى
والمجموع والمراد ههنا المعنى الاخير بقرينة المقابلة انتهى كلامه
فيراد به في باب الكلمة ما يقابل المركب وفي باب الاعراب
ما ليس منى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة وفي باب المبتدأ
والجزة ما ليس بجمله ولا شبهة وفي باب المنادى ما ليس مضافا
ولا متبها به **قوله** كذا واسطة بين المصروف وغير المصروف
سهو ظاهر اذ لا واسطة بينهما فنقص عليه المعنى في شرح المعنى
بل المراد به هنا المفرد من كل وجه اى ما ليس منى ولا مجموعا ولا من
الاسماء الستة المتعلقة بالمضافة كما اليه آتينا وقيل انها
مستثناة عن الحكم بقرينة ما ياتي بعد من اعرابها وقيل القاعرة

المفرد

القاعرة اعلية وقيل النقية مرملة وان كل المقام مقام الضبط
فلما توجب الحكم على كل فرد فتدبر **قوله** ونقص بين وبين
قال الموضع عبد الغفور الاظهر انه يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واهو
واو ونونه ولا الف ولا تا ولا يظفر خروج من سنود وضربات
ويظفر دخول فلان مع الفلك في معنى انه التعريف المذكور في
الشرح للجمع المكسر ليس بما منع ولا جامع كما لا يخفى **قوله** لكنه يلزم
منه دخوله في المكسرات فيكون اعرابها بالحركات في فظها اذ
لا يلزم منه دخوله فيها انه يكون في حكمه فكيف يتوهم انه يكون
اعرابها بالحركات الثالث مع عدم كونها من افراده بالنوع بل
كالنحس الذي ذكره بقوله لخروجها عن القاعرة بالمصروف
فتأمل **قوله** ليكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدالة
عليه يشير الى قولهم القاعرة مرفوع وما سواه فروع عليه والمنقول
منسوب وما سواه فروع عليه والمضاف اليه مجرود وما سواه
فروع عليه كما انه القاعرة والمنقولة والاضافة صفات اصلية
دالة على الموصوف بها كذا لا ينبغي انه يكون الدال عليها اصل
بالنسبة الى ما عداه من الاعراب التام من فروعها هذا مراده لكنه
نقلين فاسد الجريانه فيما يقابل من الاعراب بالحروف بعينه كما
لا يخفى **قوله** فالاعتراض عليه قال الموضع عبد الغفور **قوله**
اهداه الى الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة المحذرة لا ترا

ابعاض الحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك
 يقتضي الاصلية بحسب الذات لا يكون لها علامة انتهى كلامه **قوله**
 والطلبية المطلوب في القبح الطلبة بكسر اللام ماطلة من شيء
 ووجه لطفه مدافعة المفرد والجمع في اللفظ ومما انفردا في المعنى
 فيكون بينهما الجناس والطباق من انواع البدع **قوله** ولغيرنا
 نكات اخر تركناها له اذ به المعنى عند المنقوص فانه قال قد مر
 على غير المنصرف ولا يخطا ط منه اقسام الاسم المركب بحسبه بالنظر
 وهو بصدد وبيانه اقسام المركب واعرابها ولانه اكثر خلافا
 للاصل من جمع المؤنث السالم ولانه اكثر ارتباطا بالقسامين
 الاولى لانه مقابل للاول ومناسبة الثاني باعتبار الجزاء الاولى
 ومقابل الثاني باعتبار الجزاء الثاني ويكون ذكرها على ترتيب
 ذكر منابقتها انتهى كلامه فتأمل فيما ذكره ليظهر لك الانسب
قوله ولتأمل انه يقول الاهترار ليس لانه علم وسيعلم قبل فيه
 انما لا يعلم انه ليس للعلم فانه العلم بهما علم لعدم الذكر مع قطع عنه
 عدم الاشتراك لانه يستلزم التكرار على انه يحتمل ان يكون
 المعنى لم يذكر المطلوب بسببه حال فهمه وليس المعنى الا العلم وان
 سلم فالمراد انه علم انه كذلك وما سيعلم كانه علم فلا يرد اصله
 انتهى كلامه فتأمل فيه **قوله** انه علم انه الحكم ليس على خصوصيات
 هذه الاسماء بانه انه الحكم على هذه الاسماء بانها معرفة بالاداء

بالاداء والالف والياء ليس على هذه الالفاظ الواقعة في الكافية
 مثلا لانها جزئية وموضوع المسائل يلزم ان يكون كلية فالحكم عليها
 باعتبار عمومها لا باعتبار خصوصها واللام يكتفي بهذا الحكم مسئلة
 من مسائل هذا الفن فتقول المصنوع وانها معرفة بالاداء
 والالف والياء في قرع قرقنا الاسماء الستة المعتلة المضافة
 معرفة بهذه الحروف فلا يمنع الحكم عليها بانها بالالف والياء
 ولا يلغوا قوله بالاداء ولا يكون التقييد بالامثلة عينيا فتدبر
 ووجه **قوله** ووجه ذلك انه اخوك كما يحضر باللفظ به يحضر
 مع الاخ اقول كل لفظ مستعمل لا يخلو امره ان يراد به ما صدق عليه
 مفرده من الافراد نحو الحيوان ياكل ويشرب او نفس مفردة
 وحقيقية مثل الانسان نوع معدول على كثير من اللفظ نفسه
 مثل زيد كلمه وبصرفها من حرف جر واخوك واخواتها
 معرفة بالاداء والالف والياء ففي هذا القسم اللفظ علم على نفسه
 عند سماعه من المتكلم في وسبقه بنفسه عند السمع من
 الجرحاني فيكون في حكم هذا اللفظ وهو معنى قوله يحضر معه
 الاخ وعمى هذا الاجتماع تصحيح هذا التركيب الى شئ من النواوين
 بخلاف المذهب الاخر فانه يحتاج الى التاويل بالاسماء الستة المعتلة
 المضافة لكونها اعلاما جزئية والحكم على الحكم كما امرنا هذا قال
 الفاضل الهندى قيل اللفظ اذا اراد به مجرد اللفظ يكون علما

والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر سماعها بها كما عرفت في دبت
خاتم وكل فرعون موسى فيصبح انه ياذن ابوك افوك الى آخر
بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسما معتلة مضافة
ويكنى به بقدر من مضافا ويكنى ذلك وجه التسمية انتهى
كلامه رحمه الله فاحفظه مع ما ذكرنا فانه مرقى **قوله** ولا حاجة
الى ما قبله اللفظ علم لفظه اذ به الرد على الفاضل الهندى وعبارته
ما ذكرنا قيس هذا وقد ذكرنا فيه من المذهبين في كنه الكلام
فادرج اليه اذ اردت تفسيده **قوله** ومنه الثاني هو الموضع عبد
المنذر قال في الحاشية قوله ومضافة فيه تغيير نظم المتن
حيث اقر قوله مضافة بالواو الى آخره وذلك امالانه جمع قوله
مضافة حاله من الضمير المستتر في الطرف وجمع الطرف عاملا فيه
وج يكون العبادة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخر اوله للتأخر
تغيير المنة لنكتة كالصناعة وهو الموضع وموافقة الاسلوب
السابق الى غير ذلك ولا يخفى انه قوله مضافة يجوز ان يكون
حالا من معول الاعراب المفهوم من المقام والمقدر في نظم الكلام
انتهى كلامه ولا يخفى لفظه هذا البيت عند اهل العراق فالحمل
عليه ارجح واخرى من الحمل على اسمه والنسب كما قال الفاضل
الهندي قوله مضافة اما حال من قوله افوك الى آخره لانه معقول

معقول فعل الاعراب من حيث المعنوي اى اعربوا هذه الاسماء
الحروف المذكورة مضافة واما حال من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي
وجعلها خبرا كانت المحذوفة فنية ما فيه انتهى كلامه رحمه الله وبه
اتفاق كلام هذبة الفاضل على جواز التقديم والتأخير
فلا تنفك الى كلام المحشى اصوله هذه التراجع على ما في اكثر
النسخ واما على ما في بعض النسخ المتمة فلا تراجع فيه لكونه مؤخر
قوله ولا يخفى انه هذا الوجه في غاية المنصف هذه تعليقات
ذكروها بعد الوقوع من الواضع ومناسبات او ورودها بالنبط
القد اعد فلا وجه لتفضيلها بمناسبة اخرى على ما ذكره ضميمنا ايضا
بل باطل لانه الملحوظ اكثر مما ذكر فادركوا وكلنا وانسان
وانثى وانثى واولد وعشرون وسائر القصور الثمانية
وبها يسود كلها المحقة به كما لا يخفى **قوله** انه المبني هو اللفظ
دونه المعنى يرد عليه انه ابناء اللفظ على التقدير باعتبار دلالة
على المعنى لا بنفسه والمبني في الحقيقة هو المعنى دون اللفظ فالاول
هو ما ذكره الساد كالا يخفى **قوله** واما في ما خفى لا ضما فيهما
لانه الجزم بينى عمه **قوله** والا وهم انه يقال بن الاوجه
ما قبل لاختلاف الحرف والتمام فلا يثبت المشابهة معه **قوله**
فالاول وهو حرف بدون اعادة اللام الجادة المثبتة عن

استقلال عليه كل واحد من الابداء والحروف المشابهة المذكورة ولا
يتفق بما ذكره الاصل **قوله** التاء بدل من الالف والالف
للتأنيث يعني انه اصل كلا **كَلَو** وهو اختيار ابن جني وقبل **كَلِي**
وهو اختيار ابن علي الفارسي فقلت الواو والياء الفاضل
كلا للمذكر ثم قلت الالف تأنيثا **المؤنث** فرقا بينهما وذهبت
الالف في اخر علامة للتأنيث فصار كلنا كذكرى وذهب الجرجي
الى انه التاء ذارع للتأنيث والالف اصلية منونة وهو ضعيف
لانه تاء التأنيث لا تقع في الحس ولا بعد الساكنة غير الالف
وانما وقعت ههنا في نحو **عَمْرَانَا** لنسب ثنية المؤنث
بنثنية المذكر وقبل استماع الدقوع في الحس في الحروف الاصلية
فأفهم **قوله** يجب في المظهر انه يكون معرفة قال انه نفع كلنا
المختص به انت اكملها وكلا في هذه الحالة يكتب بالالف على الاكثر
وقيل في حالة الرفع يكتب بالالف وفي حالة النصب والجرب بالياء
قياسا على المثنى كما في حالة الاضافة الى المظهر **قوله** فذلك
اي لا اختلاف في اعراب كلا باختلاف اعتبارين المذكورين
فيه المصير بالضافة الى المصير بقوله فذلك فذلك لما ذكر
ونتيجة لما قبله فلا استندرك اصلا كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر
لانه المصنف ذكر في بحث الجمع في مره انه قوط واحد كاد اسما
فذكر علم بمقتضى اشتراط التذكير مع انه يعني به اشتراط التذكير

التذكير التعبير بجميع المذكور للمعاقل عن التعبير او المتوهم انه اسم
وليس معنى التركيب الاضافي مراد الى هنا كلام المصنف قوله للنقل
خبره في قوله انه قوط وقوله او المتوهم عطف على الفاعل وعرفه
بانه ملحق باخره او مضموم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها
ونون مفتوحة ليدل على انه معه اكثر منه وهذا المعنى هو المراد
بجميع المذكور السالم اصطلاحا وهو ما جمع بالواو والنون
او الياء والنون سواء كان مفردة مذكرا او مؤنثا لما او
تعبير او الاشتراط المذكور لا ينافي لهذا التعبير للمفهوم من التقريب
لانه للقياس من التقريب للمطلق وعليه الاصطلاح فمفهوم
المركب والاصطلاح واحد دلا اعمية بينهما كما تقدمه المحتسب
ولا يدخل في تعريفه شيء من الالفات كما لا يخفى على المتأمل
فارتفع الاشكال قطعا هذا وقيل التقييد بالتذكير والتأنيث
فيهما باعتبار التقلب والمراد ما جمع بالواو والنون او الالف
والتاء مطلقا والاول اولى واحسن فتدبر **قوله** فهذه الالف
كادى في انها لا واحد لها من لفظها **قوله** هذا فلفظ كلام لا
هذه الالفات مفردة موضوعة لتلك المرتبة العدد كما لا يخفى
قوله كما ذكر بعض السادحين وهو الفاضل الهندكس
قال في سره التقدير اي الاعراب التقديرى او تقدير الاعراب
وهذا تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره انتهى

كلامه بخلاف التقسيم السابق فانه باعتبار **طريق** فقط وانه ذكر
 فيه التقدير ايضا بقريته ذكر محله منه وهو قوله فالمرء المنفرد
 الى هنا ولما كان هذا خلاف الظاهر منه وجه لم يلتفت اليه الشارح
 وجعله اشارة الى ما سبق في ضمن الحكم فانهم **قوله** وكانه يعني ذلك
 البعض قد ذكرنا مبني كلامه فلا تقتض عنه **قوله** والثالث ان
 هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال قال المرح عبد الغفور
 قوله شرح في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقدير يرى الله
 اشارة الى تقسيم الاربها فيما سبوه اي في ضمنه ما سبق به تقسيم الا
 فتلاف الى اختلاف لفظه واختلاف تقديره وانما قال ذلك
 ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي المعرفين بكلام المحدثين
 بما اورده وبينه ويتصل لاهو الكلام بسابقه فعلى هذا يكون
 قوله التقدير واللفظي بياناً لمحل التسمية انتهى كلامه فيكون
 تقدير الكلام وحكمه انه يختلف آخره باختلاف العوامل
 لفظاً او تقديرية فالقديرية في كذا واللفظي فيما عداه ويكون
 المذكور بينهما متعدياً بما قبله منوطاً ببعضه ببعض ولا يخفى
 بمرور ولهذا جعله الشارح الهندي تسمية آخر الاعراب
 كما مر آنفاً فتأمل **قوله** اشارة الى ترجيح مبنى ما موصولة
 بمرجح الشاهد قال الفاضل الهندى في قوله التقدير فيما
 تقدير ما مصدرية هيئية اي الاعراب التقديرية او تقدير الاعراب

الاعراب كانه في وقت تقدير بلفظ اعراب على حذف المضافين
 منه ضمير تقدير وانتهى كلامه وقال المحتج بعد الله هذا الكلام
 ناظر الى انه ما مصدرية او موصولة او موصوفة بتقدير المضافين
 احدهما تلفظ والثاني اعراب وذلك لانه لو لم يقدّر المضاف
 اصله لزم انه يكون المتقدر بنفس المرح او لفظ ما التي هي عبارة
 عنه والمتقدر تلفظ الاعراب للمرح فلزم بقدر المضاف الاول
 يلزم انه يكون المتقدر بنفس الاعراب لا تلفظ والمتقدر بلفظ
 لا نفسه والا لزم انه يكون مبنياً ولو لم يقدّر المضاف الثاني
 يلزم انه يكون المتقدر تلفظ المرح والمتقدر تلفظ اعراب
 لا تلفظ انتهى كلامه ففي كل واحد من الافتراوت الثلاثة تقدير
 المضافية فكذا لا اختصار والمعلومية واقيم ضمير المرح
 مقامها واستمر في الفعل مرفوعاً على الفاعلية فتأمل فانه
 لطيف **قوله** ومنهم من طال عليه طريق التزجيج وهو المرح عبد
 المتقدر قال قوله اي في الاسم المرح اشارة الى انه ما ليست
 مصدرية كما قيل وذلك للاختصاص الى مفعول في المعنى اللام انه
 انه لم يقدّر الوقت والى لزوم تقدير المتقدر او الاشتغال
 في الامثلة ولغوات الملازمة لما سبق به بيانه محل الاعراب
 ولانه في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والاكالة
 معناه انه الاعراب اللفظي لاجل ما هو مفاير للمتقدر او الا

شتغال ولا يخفى فإداه انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه من الدقة
 والفارقة التي ليس في كلام المحتج فتدبر **قوله** وليس
 أنه يجعل ما عباره عن الحرف الأخير من المعرب أي الأعراب
 التقديري في الحرف الأخير من المعرب الذي تعدد الأعراب فيه
 وذلك لأنه لا يصح أنه يقال في الحرف الأخير من المعرب بالحرف
 المقدرة أنه تقدر في الأعراب إذا استقل الأعراب لأنه
 نفس الأعراب هذا مراده وفيه نظر لأنه يجوز أنه يقال فيه ذلك
 باعتبار عدم صلاحيته له بالتعذر أو الاستغناء أو النقص
 السكتية فيكونه المعنى الأعراب التقديري كأنه في الحرف
 الأخير من المعرب المتعذر فيه الأعراب أو المستقل سواء كان
 بامتلاء الحرف أو قبل الأعراب أو بعدم صلاحيته لنفس
 الأعراب أو امتناعه عنه النيابة عنه الحركة لما ذكره هذا وأنه كان
 صحيحاً في نفسه لكنه بعيد جداً لأنه الموصوف بالأعراب
 هو ذات الاسم المعرب لا الحرف الأخير منه ولهذا لم يجعل ما عباره
 عن الحرف لما ذكره المحتج من عدم الصحة في الأعراب
 بالحروف المقدرة فتدبر **قوله** الأوج آخر خطا منه
 الأوج في آخر ليس من الأصل والزائد للثاني والزائد
 للثاني مثل العصا والبشرى والمغزى وأنه كان عبارة
 الشافية المقصود ما آخره أن مغزاة كالمصى والرمى

والرمى فإنه يترتب باعتبار الأصلية دون الزائدة أو أراد
 بالأخرى الاسم الأصلي والزائد وأما هنا فالمناصب ما ذكره
 السامع كما لا يخفى قال الحق عبد المنصور قوله في آخره أي
 في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ذلك أنه تقول
 أنه آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد انتهى كلامه
 فالمحتج أراد بما ذكره وقع هذا لا شكان فغرمه ورطة ووقع
 في ورطة أخرى **قوله** قيل لقائل هو الفاضل الهمداني
 رحمه الله فتح قال في شرحه ولا شك أنه تلفظ الأعراب
 في مسامح مبداء الإعلان متعذر وقيل مستغنى كافي عما
 لكنه المؤثر في التقديم في عصا ما بعد الإعلان من التعذر
 وفي مسامح ما قبله من الاستغناء لانه أعراب بالواو ونقله
 بوجوب تقديرها بخلاف عصا فاد أعراب بالحركة ونقله
 بوجوب إبدال الحرف لا الاستكانة ويقدير الحركة انتهى
 كلامه وكأنه يستثيره إلى جواب سؤال مقدم بانه قيل
 ما الفرق بينه باب عصا و باب سلمى فإداه الأعراب
 اللفظي في كل واحد منهما مستغنى عن الإعلان **قوله**
 ذلك أنه يجعل عصا ملحقاً بجبلى وقاض بالقاضى وانت خبيث بانه
 لا وجه لهذا إلا ما في الأحكام لا سواءها في الصلة المرجعية للتقدير
 بينهما وهو التعذر في الأول والاستغناء في الثاني فالأعراب

التقديرى انا لاجل التقدير كافي باب عصا وهو ما كان في اخر ان
سواء كان اصلية او زارة للتأنيث او زارة للذكر او
للتكثير وباب غلوى وهو ما كان مضى الى باب المتكلم واما
اجل الاستغفال كما في باب القاضى وهو كان آخر باب السكور
ما قبلها فالتعريف بقدرى في حالة الرفع والجور استغفالها
على آيا دون النصيب فانه نظير لحنه والياء المنقوطة و
المحذوفة في هذا الباب سواء وباب سلمى وهو كل جمع مذكر
سلم مضى الى باب المتكلم فحذف نونه لاجل الاضافة واجتمع
فيه الواو والياء وسقط احدىهما بالتكوير فقلت واو
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها المناسبة فصا وعرابه
بعد قلب الواو ياء فقد برتيا في حالة الرفع فقط لئلا يواو الذى
هو علامة الرفع بالياء فيفتد الياء المدغم واو في حالة الرفع
دون النصيب والجور فانها المنقوطة في لوجود علامتهما وهد
الياء المدغم فانه الادغام لا يخرج الياء عما كونه علامة لهما كما ذكره
الشاعر رحمه الله **قوله** - ولا يلزم ان يكون العامر يقتضى الحاصل
فيه نظر الجواز انه يكون الحركة الى صولة بالعامر غير الحركة الى صولة
بالمنااسبة حكما وانه المحذوف ناصورا تاملا رأيت اهد ومررت
بأحمد بن الأحمق فيه ما قاله المرح عبد المنصور فان قلت لم لا يجوز
زوال الاول لعمري الثانية قلت لا وجه لزوالهما مع بقاء

بقا سببها مع انه الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وانه العناية
بغير المنااسبة اكثر من غيرها ان لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز
التقدير انتهى كلامه وحاصله بقاء سبب الاول مانع من اعتبار
الثانية والاولى توارى المؤثرين **قوله** على اثر واحد وهم
لا يجوزون ذلك فتأمل **قوله** واما علامة التثنية فاحد الامر
مره الالف والياء على سبيل منع الخلط ومعنى التثنية لتجصل اهدها
الى يقتضى اهدها لا على التبيين والعامر يقتضى اهدها على
التبيين فلا يلزم توارى المتضامين على امر واحد فانه كما
يستحيل توارى المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر واحد كذلك
يستحيل عندكم توارى المؤثرين المستقلين اصطلاحا على واحد
قال المرح عبد المنصور لا يلزم توارى المؤثرين المستقلين على اثر
واحد في صورة التثنية والجمع لانه من علامتهما على الاعراب يستند
الى العامر وهو مؤثر اصطلاحا وعلما على معنى التثنية والجمع مستند
الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى فلا يلزم الاتحاد فانهم **قوله**
ولهذا جعد البعض محض صواب فلا يكتفى به برفق حيث قال في شرحه
انه اشارة الى ان اعلم **قوله** في حالة الجر ايضا تقديرى لان
الكسرية على وهو العامر فلا يكون اثر العامر فهو ما دفع التوهم
اولد الخائف انتهى كلامه وهذا هو الظاهر لكن جمهور الشراح
جعلوه متعلقا بهما وكانهم قصدوا به المقابلة بين السابق واللاحق

في التقييد كما ذكره المحتسب **قوله** فاصول ليس كذلك لانه ذكر ما هو
 الاصل ويعلم ما عده من فروعهم بالمقابلة عليه ووجه التنقيظ ظاهر
 اراد به قوله لا على قاض **قوله** اذ قد يكون ذكر النعم مستدركا
 اي زائلا لان الكاف بمنزلة التاء ايضا فيكون الثاني زائلا ولا زوال
 من الالة من قبل اعادة الخافض لئلا تكون وهم من افعال المثال
 للمثال كالا يحكي **قوله** فيه فحق عليه هذا الكلام يريد به المصحح
 غير المتقدر قال قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرها في الال
 التثنية او بعضها فيما كان المراد اعراب بالحروف ولا في متغير اخرى
 كانت بعدها سواء كان مضافا او لا كما في قوله فحق والمقبول
 المصنوع على قراءة الضب وانما لم ينس ولا في آخره لئلا يقتصر
 النافع بمصطنع النعم ولعملة انما يعمده ايضا لانه بمصدرية
 الاعراب النقطي والتقديرى الثابت للاسم في جهة ذاته لا باعتبار
 عارض وكان البناء في غلامى وسلمى اشرف امتزاجها بالكلية
 ليس عارضة فان قلت لم لم يبد في فيهم انه اعراب
 ينبغي ان يكون بالواو تقديره في هالة الرفع كما في سلمى وانما
 لم يعمده من التقديرى بطر قوله والنقطي فيما عده واجيب عنه
 بان جمله داخل في يا غلامى ونظرا الى الهداية والى اللغة الاخرى
 فيه وهي في وان كانت قسبة نعم بقول الاله كان في التي تحكى في لغة
 الحجاز كقوله زير ومير ومير ومير فانه معرب بقدر اعرابه وجوبا

وجوبا بالاشتغال بحركة الحكاية وكذا في المتن المحكي به جواز
 الحكاية فيه انتهى كلامه فنام فيه فانه من مع الدقة على القواعد
 ولا تفر بعلام المحتسب الخالى عنه القواعد ثم يتجه **قوله** نعم يتجه على
 السادس انه ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجز الحكاية في التثنية
 والجمع اما حكاية التثنية فهي ثابت في كلامهم نحو وعنا من تمر فانت
 في جواب من قال انك تمر فانت فانه اعراب بالياء المقدرة في الالف
 الظاهر من اجل الحكاية لما تلفظ به القائل الاول منع ظهور ما
 التقديرى على من ذكر هذا اللفظ ولا نسأل عن ثبوت فانه ثبوت
 على وقال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لمه قاله الست قرشيا
 ليس بقرشيا حكاية لما تلفظ به القائل الاول فصل في هذا بقدر القسم
 الاول ان الذي هو الاعراب التقديرى لاجل التقدير ايضا معربا بالحركات
 والحروف المقدرة ولم يتعرض للمصنعة وانما الجمع الذي على حد
 التثنية فلا يحكى بلفظه وانما يحكى حكاية وانما يحكى بلفظه
 واي اذا كان منكر نحو ما في ذير وث ورأيت ذيرين ومير
 بزييرت فيقال منور ومنير وابوت وابيت **قوله** لم يذكر
 مثلا لما يكون الاعراب المستقل تقديرها في الال انما قال
 المص لا عرف اهدا ذكر الاعراب التقديرى في المعرب بالحروف
 وهو ثابت في نحو سلمى وكانه عليه انه يذكر هذا القسم ايضا لكنه
 لم يلتفت اليه اما لقلته واما لمروسته بواسطة كلمة مستقلة قال

الرضى ولعله انما لم يمدحها في صالح النعم فصالح النعم
 ورأيت صالح النعم ومررت بصالح النعم من المقدر حرفه لظهور
 عروض الحذف فيه لان الكليتين مستقلتان بخلاف نحو صالح
 فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف واما النقطه في
 في الاهوال الثلث فندد فلت في باب غلامى فلذلك لم يزد بها بالذكر
 وكان عليه ان يمدح المستعمل اعراجه الموقوف عليه دفعا وجزا
 بالسكون نحو جاني زيد ومررت بزيد وانه يقد في قسم المتقدر
 اعراجه مطلقا المحكى في موه زيد وموه زيد وموه زيد لكونه مفعولا
 مقدرا لا اعراجه وهو بالاشتغال محله بحركة الحكاية انتهى كلامه
 وقال بعضهم الاول بالاعراب التقدير في الواو المقنونه يا
 دون الواو المحذوفه لانتفاء الساكنين مما لا يفتد به ولا يجزى
 ننما ما ذكره في الاعتذار عنه مراده الحذف عارض بوسطة كلمة
 مستقلة وانقلب كانت بوسطة يا هو كالجزء منه الكلمة لفظا
 انتهى كلامه وانما هو انما لم يذكر النفي والمجموع الملاقيين كئنا
 بعدها اكتفاء بمسمى لان مراده بيان الاعراب التقديري
 كما يكونه بالحركة يكون بالحرف لا استيفاء الامثلة واللفظة
 اكتفاء بغيره والموقوف عليه بمرضه وسرعة ذواله والمحكى
 لكونه محذوف فان لغة أهل الجاهل فقط ومخففة بالاعلام
 عندهم وانه اعلم باعراض عبارته قوله واما نحو جاني مسمى

مسمى النعم دفعا ففقط هو في حكم مسمى ما فيه بحالة الرفع لان
 حالة النصب والجر منه لفظي لانك تقول رأيت مسمى النعم
 ومررت بمسمى النعم بتحريك الباء بخلاف الجمع فان اعراجه تقديري
 في الاهوال الثلثة كما مر ذكره قوله فاوردته بعضا فاضل
 تلازمه الشارع اذ ربه الموحى عبد المنصور وقد ذكرنا كلامه بطوله
 انما وهو ما هو من كلام الرضى المذكور انما فندم قوله لكن
 لا حاجة لنا الى هذا التأويل وددت بفساد المعنى هنا فلا بد من
 التأويل فتدبر قوله وما يخرج اليه التفضيل السابق للمعرب
بيان المذكر والمؤنث وبيان المنفى والمجموع فينبغي للمفسر ان يذكرها
 متصلا ببيان المصروف قبل الشروع في بحث المرفوعات لتلايق
 انفس الكتب بينهما وما يجب تقديمه على المرفوعات ايضا بحيث
 المعرفة والتكرار لا يحتاج الى معرفتها الصلحة غير المصروف بها
 المبتهد والمجهول ومباهت الحال والنفت في تأخيرهما فلا
 يبيد من المباحث هذا من يوم كلامه وانت خبير به شيئا من
 من الابهام لا يتوقف على تلك الابهام ليداهنهما عبد الطيب
 فان المذكر والمؤنث والمنفى والمجموع والمعرفة والتكرار من
 الاصطلاحات البديهية في الفن فانه صريح اصطلاحات لغوية
 ليس نظرنا من بعضها بهي فاذ وقع شئ منها في اشياء بحيث
 من الابهام فلا يحتاج الى البيان ليداهنهما عندهم وليس انما ليست

يدريه فلا نسلم لزوم تقديمها على بحث المرفوعات لانه توقف الامر
 المذكور على علمها انما هو على سبيل الاجمال دون التفصيل وذلك
 لا يوجب التقديم لحصولها بمجرد التصور في انشاء البحث فلا يجب
 التقديم على ان في تقديمها شعاعا بانه تلك الامور مختصة بالعرب
 دون المبنى وليس كذلك فانها من اهلها ما جميعا كما لا يخفى ولهذا
 اخرها عنهما **قوله** برده على معنى انه معرفة التي قد يكون بالعد
 وقد يكون بالحد وانما يقدم الاقل على الاكثر اذا كان المراد معرفة
 بالعد واما اذا كان المراد معرفة بالحد فتختلف في الاقل والاكثر
 بينهما استبان فيه هذا مراده وفيه نظر لا في لاقية ههنا علة
 لتقديم غير المضرف على المضرف بل سبق الذكر والاقية ووصول
 معرفة المقابل به علة التقديم ههنا سواء كانت المعرفة بالعد او بالحد
 فلا يرد ما ذكره ولا يحتاج الى ان يقال انها تعرف غير المضرف
 على المضرف لانه وجودي والمضرف عددي وان عددي يعرف
 بالمقايضة الى الوجودي **قوله** واعلم انه العرب لا يختص عند القوم
 في المضرف وغير المضرف بل هناك قسم ثالث واسطة بينهما
 وهو العرب بالحرف وجمع المؤنث السالم وذلك بمقتضى تعريفهم فانهم
 عرفوها بالقياس الى الحركة والتنوين فزعموا واسطة لتعريفهم
 بخلاف تعريف المضرف لانه لا واسطة فيه كما لا يخفى قال الشيخ عليه السلام
قوله واكتفى بتعريفه وانما يقع الاكتفاء به لا اختصار العرب

العرب عنده في المضرف وغير المضرف فاذا علم غير المضرف بانه
 ما فيه علتاه علم ان المضرف ما لا يكون كذلك وعرف عنه تعريف
 النجاة المضرف بانه الذي يفعله الحركات الثلاث والتنوين وغير
 المضرف بانه الذي يسبب عنه الجرو والتنوين لشمس الفصح ويكر
 بالفتح وذلك لاستدراجه توقف التي على تعريفها هو المقصود من
 التعريف مثل ما سبق في تعريف العرب وعرف اختصار العرب فيهما
 لخروج العرب بالحرف مثلا عنهما انتهى كلامه وعلى هذا فقوله واما
 عند المضرف فالمضرف وغير المضرف قسمان للمعرب بالحركة لا معنى
 له كما لا يخفى **قوله** كما اذا كانت مطلوبة العرب مختصة عنده فيهما
 على ما قبل هذا القيل هو مراد المعري ما سبق في شرح المفضل
 فلو يكون بين المضرف وغير المضرف واسطة عنده فانه يتأخر
 اي يتأخر بسبب الصرف الذي هو الاعراب الحاصل بالتركيب
 عن الحالة الاصلية التي قبل التركيب اكرمه تأخر غير المضرف
 لانه يصرف بالحركات الثلاث بخلاف غير المضرف **قوله** وقيل
 جاء الصرف بمعنى الزيادة القائل هو الموح عليه السلام قال المضرف
 ما هو زمة الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المضرف
 لاستعماله على زيادة الاعراب اعني علامته وهي الجر والتنوين
 والاضافة بزيادة التكميل ولذا قال له المتكلم الامكن ولما عرى
 مقابله عنه تلك الزيادة سمي غير المضرف انتهى كلامه وقيل

ما هو ذمة الصرف وهو اللب الخالص الى ادنى المصروف
 لخواصه عنه شبه النفس وقيل انه ما هو ذمة التبريد وهو الهوى
 وسمى به الاسم المصروف لما في آخره من التوفيق الذي هو غنة
 في الخيسوم **قوله** ممن هو ذمته يكون التقديم منه تسع على
 المجوز هو المولى عبد المصور عقر الله تعالى قال في الحاشية قوله
 عمل تسع او مئة تسع عمل والا قول وفق بقوله او واحدة منها
 وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع انتهى كلامه
 وهو كلام في غاية المتانة وانه لم ينهم المحنى حقيقة فظن فيه
 بالهواهله وقوله لم يوجد هنا شرط الحذف جهل منه فانه لا شرط
 لحذف التمييز من اسماء العدد سوى العلم به وهو حاصل هنا
 كالا يخفى **قوله** لا وجه لتأخير هذا التفصيل وهو قوله في العمل
 التسع مجموع ما في هذين البيتين الى آخر كلامه عند قول المصنف
 وانواع دفع ونصب وجهه فاذ الانسب ذكره هناك لتقدمه
 في الذكر فيكون الطالب به على بصيرة في غير وجهه انه اكتفى
 في الاول بالاشارة الى انه الخبر هو المجموع وانه المعطف في امثاله
 قبل الربط وانه التفصيل المذكور الى هنا لا في من النزاع بينه وبين
 والفاضل الهندي في صنميه فانه جعله راجعا الى العلة دون
 فردة الشارح بهذا التفصيل مننا فندبر **قوله** والنصوب
 المذكور لم يذكر في القاموس النصوب بهذا المعنى بل قال صفة

صفة قال له اصبت ولم يزد على هذا سبنا فيكون المعنى على هذا
 ما للصرف اصابة او مصوب اللهم الا انه يقال هذا تفسير باللام
 فتدبر **قوله** ولم يذكر الا بيانا يستغنى عنه التبريد قال المصنف عبد
 المصور وانما لم يذكرها ولها معنى يكون غنى عنه التبريد لانه التبريد
 المستفاد منه غير جامع لعدم صدق على ما في عدة تنوع مقامها الا
 بصرفه التكلف بان يقال المراد اجتماعها حقيقة او كما انتهى
 كلامه ولا شك انه هذا العطف من باب المحنى وان كان
 كلامه اقيم **قوله** اذا السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل
 لا يكون عدة للبنا برين قوله عدل ما وقوله وهو عدل لا يكون
 عدة للبنا تناقض ظاهر لان الاول يقتضي عدم التعيين
 والثاني يقتضي التعيين كما لا يخفى بل المراد به كل عدل لكون
 الشيء عدة للشيء لا ينافي ذلك فانه هذه الاسباب معروفة
 معينة عند باب الفقه والتكبير للتفخيم قال الفاضل الهندي
 في شرح قوله من عمل التسع التكبير في مقام العهد اذا الضل التسع
 معروفة معينة لكنه ذكرها للتفخيم انتهى كلامه فيكون كقول نقاد
 انه لا كذب لك فقد كذبت رسل من قبل اي رسل ذود ابا عظيم
 واصحاب اخبار خطير وقال سعد الله في الحاشية هذه العلة ماضية
 معروفة في اذهاب المستغنيين يكتب هذا لفظ سيما في محب
 غير المصروف كقولهم خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واه

انتهى كلامه فقد تلخص ما ذكرنا ان الترتيب في العمل المذكور ليس
للتكبر كما ذكره المحتج لكونه المقام مقام العهد فيكون كل واحدة
من العمل معروفة معينة على وجه عرفة المص في المتن فتأمل
وكذلك السبب وصف ما هو وهو الوصف الاصلي ووجه العارض
وهذا مثل الاول في التناقض وانه المراد بالكون معهودا
فانه المهور في الاول كل عدل وهنا وصف مخصوص وهو
الاصلي لا كل وصف كما هو المهور من التقرينات المذكورة في
المقدمة **قوله** مما احسن ما قاله بعض الشارحين انه الالف واللام
ذاتية وهو الفاضل الهندى قال في شرحه والنود ذاتية رفع على انه
صفة النود بزيادة اللام او بدل منه بحذف الموصوف اى والنود
ذاتية او خبر مبتدأ محذوف اى هي ذاتية والجملة معترضة بزيادة
اللام او صفة النود بحذف الموصول او نصب على انه حال مذكور
او حال من النود لانه فاعل معنى لانه اذا قبل مواعج الصرف كذا
وكذا فكانه قبل يمنع الصرف كذا وكذا والنود ذاتية واما النول
بانها نصب على الحكاية الى الفية نظر انتهى كلامه رحمه الله فانظر
فيما استعمل عليه كلامه من التوازي فانه يفيد الطالب مهارة وهذا
بتشديد ذهنة ولهذا كتبنا بتمامه **قوله** وبينما
للتوازي في الترتيب معنى كونه للمعطف مع الجمع بين المعطوفات
والمعطوف والتوازي في الزمان وصفا وقد يستدل للتوازي

للتوازي في الترتيب استملا لا نحو جازير ثم عمرو وزيد فاضل
ثم عمرو وهذا قد قيل كونه في كلام العرب نجي بجمعة معان
الاول بمعنى المعطف والترتيب كقولهم نقا الله الذرية امنوا ثم
كفروا ثم امنوا والثاني بمعنى قبل كقولهم نقا الله ربكم الله
الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على
العرش اى فعل ذلك قبل استواءه على العرش والثالث بمعنى
مع كقولهم نقا الله من الذين امنوا اى مع ذلك فانه من الذين
امنوا والرابع بمعنى النجى كقولهم نقا الله الذين كفروا بهم
بينه لونه والخامس بمعنى لا يبدأ كقولهم نقا الله اولنا الكفا
الذرية اصطفا من عبادنا **قوله** هذا مما لا يقصد بالزيادة
كلام لا حاصل له لانه الشارح لم يجد ذلك الى متى امره عرفه ارباب
التأليف حتى يقال ان فهمه من عباد الله بعد جدي قالوا
لو فعل ذلك لا يمكن فهمه زيادتهما جميعا بحسب قراية القامش
وهذا كلامه لا اعتبار عليه **قوله** قبل الاولى مانع فانه المع
عبدا المقهور قال قوله والنول بانه كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقر يبيى لا تحقيقى الاظهر انه يقال بد قوله علة
مانع اذ ليس في كلام الناطق ذكر العلة مع ان الظاهر اطلاق
العلة على كل واحد من الامور التسعة حقيقة عند المص بناء على
ذكرناه انتهى كلامه فاجاب عنه المحتج بانه لفظ الوازع المذكور

بما

في صدق البيت جمع مانعة لا جمع مانع فيكون التقديم على مانعة
 ودخل مانع لانه فاعل في صفة جمع فاعل لا فاعل فتدبر **قوله**
 لانه وفي المعرفة القولين الاخيرين اي لا منفعة في معرفتهما
 لعدم الاعتداد بهما عند ادب باب هذا الفن في مبنى القاعة اقول
 بن معرفتهما منفعة بالنسبة الى الطلبة وهي تسمية الازهار
 والتدريب في الفن فلابد من البيانه اقول المثل منع في الشهر
 بينه الجور في عشر زيادة الف الحاف في الاسم المقصور فانها
 تمنع الاسم من الصرف اذا اجامعت سببا آخر مثل اوطا علما
 فانه ممنوع من الصرف العلمية والف الحاف لشيء بها باللف
 الثاني في الزيادة وعدم قبول التاء مادام علما وقيل امرى
 عشق بزيادة مراعاة الاصل في نحو امرى ساجد علمين
 تم تكرا وقيل لك عشق بزيادة التكرار وعدم النظر الى
 تكرار الجمع وعدم النظر في الاعداد به يشبه الاسم الاعجمي الذي
 لا نظيره في كلام العرب مثل ناعيم وسراويل وقال صدر الافاضل
 هما اثنان الحكاية والتركيب مثال الحكاية والعجوة ووزن الفعل
 ومثال التركيب ما عداها من الفعل والمراد بالحكاية انه ينقل
 الاسم الاعجمي العلم الى العربي ويستعمل فيه علما ايضا مثل ابراهيم
 وسهميل وميكائيل وغيرها ووزن الفعل الى الاسم ويستعمل
 علما او صفا كذلك من ضرب وثمر وانقل وانقل وانقل

في باب منع الصرف

واستعمل وتفاعل واحد وافضل واخر ويزيد ويشكر وغير
 ذلك مما في اوله زيادة ولا يقبل التاء من الافعال الماضية والمضارع
 وكذا الامر من هذه الافعال مما لا يشترك فيه الاسم مثل يستخرج
 وانقل وانقل وغيرهما والمراد بالتركيب المعنوي الاستتار في
 فالعدل يستلزم المقدول عنه والوصف الموصوف والثاني
 التذكير والمعرفة الذات والتعيين والجمع كترى الآحاد والتركيب
 المقدر والالف والنون الاصل والزيادة والمراد انه اذا جمع
 شيء من هذه المركبات المعنوية مع الحكاية او بعضها مع بعض
 منع الاسم من الصرف هذا في الحقيقة يرجع الى القول بالعلل
 التسع عشرة لف ونسره ونقيل لمادة فكانه قال السبب
 اثنان الحكاية والتركيب والحكاية اثنان والتركيب سبعة
 فيكون المجموع تسعة باعتبار النشر واثنين باعتبار اللف
 هذا وقال الفتح عبد الغفور من قال اثنان لعله اراه فتم النشر
 وهما الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم
 ففي وزنه النقل من الرصف كالعلم او مع العلمية كبشكر علما ولا يخفى
 انه لا يتناول نحو اوكل علما بن نحو علم ايضا والتركيب ففي
 البراني وقد تكلف في اعتبار التركيب ههنا تكلف لا معنى له
 فلا فارق في امراده انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه من التحير والقصور
 وذلك لانه لم يذكر العجوة في الحكاية مع انه منها وهيل وزد النفس

غير متناول لغيره وكل واعلم علمه مع انه متناول لها بادنى عناية
وهو بجعله اعم منه القياسي وغيره وتحريك اللام في مثل علم لا يحل
بالوزن كونه عارضا بالحكاية وجعل التركيب مكلفا لا معنى له مع
كونه اعتبارا لطيفا مطابقا للواقع ونفس الامر اذ كل واحد من
الامور المذكورة مبنى على اصل وفروع عليه يستلزم ذكره اياه كونه
من الامور الاضافة النسبية المنوطة بغيرها على تعقل الشئ
المتضمنين وهذا هو المعنى بالتركيب كما ذكرنا وانما اطيننا
الكلام في هذا المقام كونه من مطارد الاوهام ومنه الاقدام
قوله كافي سلمات علما اعلم انه في جميع الموث السالم نحو سلمات
اذا سمي به وجعل علما اختلافا في انه منصرف او غير منصرف
فمنه صاحب الكتاب منصرف وعند غيره منصرف وفي اعراب
في ثلثة اقوال الاول وهو اصحها انه يكون وقد بالضم ونصب
وجزم بالكسرة مع التنوين كما كانت قبل العلمية واية ذهب الشيخ
ابن الحاجب والتنوين عندهم للمقابلة لا للتكميل وانما دخلت الكسرة
امالة لم تدخل في مكانه في موضع الجر مفتوحا كان المحررا بام
لنصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم من المذكر اذا اكسرت منه نوع
لا تابع وامالات المقصود بالمنع هو تنوين التكميل عند الاكثر
والجواز ما يمنع بالتبعية ولم يوجد تنوين التكميل يمحذف فيشعب
الجزوا على حكاية اعراب الجمع والتالي هدف التنوين في وفتح

مطلوب
جمع التنوين

وفتح آخر في موضع الجر والنصب نظرا الى التنوين فيه لا تترك
والثالث وهو مذهب الجروانه يكسر بلا تنوين هذا فان قلت
هذا منعت عرفات من الصرف ومنها سبب التثنية والثاني
قلت لا يجوز امره ان يكون ثانيا بالهاء التي في لفظها او بنا مقدم
كافي سعاد والتي في لفظها ليست للثانيات وانما هي مع اللف
التي قبلها علامة جمع الموث ولا يصح تقدير التاء فيها لادفع
التاء لاقتصاصها بالجمع الموث مانعة من تقديرها فبات
انه لا ثانيات فيها فيصرف والذي يخرج في صدره انه لا مانع
منه ان يكون هذه التاء علامة للثانيات ايضا كما انها ما
قبلها علامة للجمع الا يرى انه الواو في ملحون علامة الاعراب
كما انها مع الموث علامة الجمع فبانه الثانيات فيها فيمنع من الصرف
كذا ذكر الحلبى في حاشية المتوسط ومنهم من قال في وجه الجينية
ما يكاد ويطلب عنه القائل به الجينية القائل هو الموث عبد
الغفور قال في الحاشية انما قال ذلك لانه الحكم يضاف الى العلة
حقيقة لا الى ما فيه العلة وارجاع الضمير الى وجود اهد الامريه
منه الملتزمة وما يقوم مقامها صرفه المنساق الى التزم انتهى بحره
وهو كلام في غاية المثانة وانه لم ينهه من هو ضعيف الفطنة
اذ لا يخفى انه المناسب اضافة الحكم الى العلة فترتب هذا الحكم على غير
المصرف انما هو باعتبار اشتماله على التثنية والواحد التي

تقوم مقامها فقول من حيث استعماله الشارح الى ذلك انما جعل
مقابلا لسائر الجينات **قوله** ففيه الدور من حيث انه معرب و
جهة انه غير منصرف فتدبر **قوله** ومنهم من قال فانه غير المنصرف
قال انما ذكر الكسر ههنا مع انتفاء قد علم بقوله غير المنصرف
بالضمة والفتحة لانه اذا اجمع بينه الحكم به فانه اقرب ضبطا ولا
يحتج ان ذلك الحكم لم يظهر في المتن وجمع المذكر السالم عليه للموت
الا اذا اعربا المفعول كاذهابه بعضهم انتهى كلامه واما
على قول من يقول انهما معربان باعرابهما الاصل في وقوع انهما غير
منصرفين على تعريف الص فلا يكون لهذا الحكم سماعا لكل غير منصرف
قوله فالفرعية في الثابت والتعريف وشبهه وهم من اذ كل
واحد من التذكير والتذكير اصل لتقدمه في الواقع والثاني
والتعريف طار عليه فكيف يكون الفرعية فيهما وهيبة وعروض
النسب واللام المطلوع لا ينافي ذلك بل هو عيب المدعى اذا ادعى
انه مطلق الثاني والتعريف فرع لمطلق التذكير والتذكير لان
هذا الفرع من هذا فرع لذلك الفرع من ذلك كما لا يخفى فالأصل
والفرعية بالنسبة الى مدلول اللفظ في الواقع لا بالنسبة الى
اللفظ والا فكل واحد منهما اصل فظا الى الوضع ضروري عدم معرفة
التقدم والتأخر فيه **قوله** فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية
الموقوف على الوقوف عليه والمرجوح على الرجوع قال المصنف عبد القادر

المصنف اعلم انه الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليها بل
تشتملها وغير كفرعية المرجوح للرجوع وفيه انها لا تختص فيما ذكر كل كونه
الاسم منى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه انتهى
كلامه ولتوضيحه انه الفرعية اذا اقيمت على حالها انما تشمل
فرعية الموقوف للموقوف عليه ولا تشمل فرعية المرجوح للمرجوع عليه
وح يخرج الجملة وهذه الفعل من الفرعية لان فرعيتها ما ليس
بهذا المعنى فلا بد من تقييدها باسم كلا المعنيين ويدخل فيها
الجملة ووزن الفعل كحركة الفرعية لا تختص فيما ذكر فانه لكل واحد
من المتن وجمع المذكر السالم وضع الموت السالم الى غير ذلك فرع
بالنسبة الى اصولها فينبغي ان لا يعتبر ويدخل في ذلك كونه لم
يعتبروها ولا يدري وجهه هذا توضيح كلامه رحمه الله ولعل
الوجه فيه عدم ترتيب الحكم على منى من ذلك فانه على منع التعريف
استقرائية بحيث لم يجدوا ترتيب الحكم الاعلى الامور التسعة حكما
بالحضاد الملحق في التسع ويتناولها تأنيدها في منع التعريف
بانه كل واحد منها فرع لاصل فاذا اجمعت في الاسم على ثبات
فقد وجدت فيه فرعيات له فتشابه الفعل من هذه الحيثية فتع
من ذلك الاسم ما منع من الفعل من الجر والتوطين ولم يتقرر
غيرها من المعاني وانه كانه متعملا على هذا البنية المدعى الدليل
فانه الحكم على المتن وانما يردع الدليل وينتفى بانتفاء هذا

والخشي جميع فرعية الموقوف الموقوف عليه شامل لفرعية الموقوف
 للرجح فقال لا حاجة الى التعميم فتدبر فانه المقام حقيق **قوله**
 وليس الفرعية معنى يسمى المرحومية بمعنى الفرعية تشمل المرحومية
 فلا فارق في التعميم وانت خبير انه خطأ محض ان الفرع في
 مقابلة الاصل والاصل يطلق على الرجح بالنسبة الى المرحوم فانه
 الاصل يطلق على عدة معان على الرجح بالنسبة الى المرحوم وعلى
 القاعدة الكلية المنطقية على الجزئيات وعلى الدليل بالنسبة
 الى المدلول وعلى ما يبتنى عليه غير وعلى المحتاج اليه كما يقال الاصل
 في الحيوان الغذاء وعلى ما هو الاصل كما يقال الاصل في الانسان
 العلم اي العلم اولى واخرى بالانسان اسم الجمل وعلى المتفرع عليه
 كالأب بالنسبة الى الابن وعلى الحالة القديمة كقولك الاصل
 في الاشياء الابادة والظواهر في الاشیاء العدم اي
 العدم فيها مقدم على الوجود فاحفظه فانه جدير به **قوله** فلا
 ينجم ان السبب قاصر رد لما قاله الحق عليه السلام من **قوله**
 لانه اصل كل نوع انه لا يكون فيه الزيادة المختص بنوع آخر يفيد
 فرعية قسم واحد منه وزد الفعل ولا يفيد فرعية القسم
 الاخر الذي في اوله احدى الزوايد الأربع لانه لا اختصاص
 بالفعل حيث قابله فقال وزد الفعل شرط انه يختص بالفعل
 كضرب او يكون في اوله زيادة كزيادة فعم الخشي

الخشي لا اختصاص يسمى كلوا التسمية ويفيد فرعية ما **قوله**
 الجواز يعني بمعنى سلب الوجود والامتناع معا اقول الجواز الامتناع
 وهو قد يكون بمعنى سلب الوجود والامتناع معا وهو الامتناع
 الى اصله والمقابل للوجود والامتناع جميعا وقد يكون بمعنى
 سلب الوجود فقط فيتناول المنع وهو الامتناع العام المقيد بجانب
 العدم وقد يكون بمعنى سلب الامتناع فقد فيتناول الواجب
 وهو الامتناع العام المقيد بجانب الوجود وهو المعنى هو المراد
 هنالك انه صرف غير المضرف قد يكون واجبا كما في صورة ضرر
 الشرع الزوت او الشرع التفتق وقد يكون جازيا كما في صورة
 لزوم الزهاف او قصدا لتاسب فتأمل **قوله** والحاجة تندفع
 بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني الظاهر
 الاول هو الصرف على معناه الاصطلاحي الظاهر الثاني
 هو ارجاع الضمير الى غير المضرف لا الى حكمه بمعنى اذا اريد با
 لصرف ما يعم عن الظاهر معناه القوي الذي هو التغيير
 والرفع تندفع الحاجة يحصل المراد الذي هو جعل غير المضرف
 منفردا بمنع هذا الحكم عنه ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى الحكم
 المذكور وانت خبير انه كذلك غاية الركعة **قوله** وهو المذكور
 وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرر قال المولى
 عبد القادر يجوز صرف غير المضرف ولا يجوز عكسه وذلك

لا في الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تحزبها على اصولها
 ولها هذا جزاء قصر المحدث في التعمد دون ما المقصود الا نادرا
 او جذا الكوفيات وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط
 العلمية انتهى كلامه وبعض التعليلات على المنع يجوز صرف
 غير المصروف للضرورة الا ما في اخره الذي الثاني المقصود
 لانه صرفه يؤدي الى حذف ساكنه واقرار ساكنه آخر في موضع
 من غير فائز والآباف افضل منك عند الكوفيين ودليلهم انه
 يسمع مع كثرة وهو ضعيف لانه عدم وجوده لا يدرك على
 عدم جوازه والا على عدم وقوعه وحكي الاصل من امر العرب
 من يصرف جميع ما لا يصرف انتهى كلامه **قوله** هذا البيت
 مما قاله فاطمة روى فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم اخذت
 ترربة من تراب قبره الشريف بعد ما دفنوه فتمتة ثم انشأت
 تقول ماذا على شتم تربة احمد انه لا شتم مدى الزمانه غواليها
 صبت على مصائب لو انهما صبت على الايام صيرت ليا ليا
قوله قيل الطيب من الجنة تقطعا واكرامه صلى الله تعالى كما
 حكى الله لما عرفوا قبره من عبادة النبي من المشايخ الصوفية
 وهم الله تقا كما ينفوخ منه رائحة المسك وهذا المعنى في
 الانبياء من باب الاوح وقيل ان رائحة التراب باعتبار المحبة وكثرة
 المودة فانه تربة الحبيب اطيب من كل طيبة وانفع من كل كحل عند

عند الحبيب **قوله** بالفتح والكر للتعيل الفتح على تقدير اللام و
 الكسر على تقدير الاستيناف والجملة في موضع التعيل **قوله** واخذ
 بناء في الشيء مرأى مع انه اللفظة امرأى يقال ههنا ههنا
 منه باب قطع وصرب وهني بالكر ايضا وهنوه صار هنيئا
 ساقا ومرة العطاء منه باب قطع وامراه ومرى بالكر
 ايضا ومرو صار مرىا لطيفا هيدا قال الفرأيتا في الاتباع
 ههنا في الطعام ومرأى بغير الف اذا افردها قالوا امرأى
 بالالف دعابة للاتباع والمناسبة **قوله** فيصرف مفاعلة لا محالة
 بفتح الميم مصدر ميمي منه الثلاثي اي في منع الصرف وانه كان
 فيه علتان العلمية والثانية فيصرف للمشاكله مستماه
 المصروف الذي هو الباب المعية منه بابه ساير الابواب ولا يلزم
 منه لهذا انه يكون فاعل بنا على ايا ايضا لكنه بني لمشاكله مستما
 فاده الاسم اذا شابه في تمام معناه بيني ويمطى عمله كاسماء ^{فعل}
 واذا شابههم في الاستغناء يبطى عمله كاسم الفاعل اذا شابه
 في القرينة منع منه بعض وجوده الاعراب وهو الكسر وتبعه
 التوزيع في منع الصرف لانه في باب التنظير دون العلمية ويجوز
 ايضا فاصفظة وقس عليه غرم منه اعلام الا وذن فانها كثيرة
قوله واما فزانة اي لفظة فزانة وهو علم النفس علم الجنس
 والحقيقة كاسامة فهو غير منقرب للعلمية والثانية لكنه صرف

ونون لما كلة من سماء **قوله** لكونه علما لنفسه علم خبر وقيل
 علم شخص وقيل ليس يعلم بل اللفظ يتعمق في ذمها السامع
 ابتداء لنفسها لا بالدال عليه فيحكم عليه بذلك المحذور والحق
 انه اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة العلم في جرياته
 احكام الاسم عليه سواء كان مفعلا او مستعملا وقد مر تفصيله في صدر
 الكتاب عند البحث في الكلام وقال الفاضل الرهزي عنه قول
 المصنف الميم واخوك اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون اللفظ
 علما على نفسه ورواه المحقق هناك بانه مزيف ورضي به ههنا
 فقد صح قول القائل مره عاب عيب **قوله** وقرئ قوارير التنا
 فواصل الآي قال المصنف عيب الغفور قد ينظر في غير المصنف
 لتناسب المصنف الذي لا يليه كقولنا قوارير على قراق
 التوبيخ فانه صرف لتناسب او اخر الاي لانها كالقوا في يعتبر
 تناقضا وتجانسا واما اذا قرأ بالالف بلا توبيخ فلا يكون
 نصا فيه لجواز انه يكونه الالف به لامه التوبيخ او للاطلاق كما
 في قوله نقض الظنوننا فافهم **قوله** فتقوله يليه لم يقصد به انما
 التقليل وقيل في تمام العلة في مثال المذكور لانه خبر المصنف
 قد ينصرف لتناسب ما يليه قبله او بعده او غير ذلك فلا يتم
 التقليل به وانه فتدبر **قوله** قبل هذه تمة التوبيخ القائل
 لغو المصنف الغفور قال قوله وما يتبعه مقامها التوبيخ

فتدبره على الحكم لانه بيانه لما يراه في خبر المصنف انتهى كلامه وهذا
 ظاهر غاية الظهور فلا وجه لرواه اصلا فتقوله انه الاسباب كلها
 من تمة الشاهد هو عيب المدعى وقوله فزعم جملة معترضة ولاشأ
 في وقوعها ابنا وقعت مابين لما قبله وقوله ولست اهتم
 ببيانه انها لا تصلح للتعريف ليس بشي لعدم صلاحية علة الى
 هنا كما لا يخفى وقوله قدمت الى هنا بمعنى اخرت بقية كلمة الى
 او بمعنى سبقت فعلى الاول يكون استفاضة تبعية بضميمة بانه
 نسبة الشاهد في قصر الامد مما قبله بالتقديم فيستعاض له
 التقديم ثم يستوفى الفعل وعلى الثاني يكون باب التضمين
 وهو شرب لفظا معنى لفظ اخر فقد يكون الاول اصلا والثاني
 تبعا فيجمل ما لامه فاعل الاول الذي لا يشيخ الى البيانه والتضيق
 به فيقال مثلا قدمت سوفا الى هنا وقد يكون بالعكس فقال
 سبقت مقدة ما الى هنا وهذا كثير في الكلام جدا من هذا **قوله**
 واكثر ما يقع التعم على الابن في القاموس التعم بالتحريك وقد يسكن
 عنبه الابن والاشاة او خاص بالابن والجمع انما وجمع الجمع انا عني
قوله وجمع الجمع اما انه يراد به الكثرة او الضروب المختلفة
 هذا الاينافي سابقا له بالجمع لدى جمع الجمع بمنزلة الاعداد ولدى
 الجمع بل نذكره كما لا يخفى **قوله** ذكر المحقق الرضوي انه العدل اخرج
 الاسم لا الخروج قال الرضوي في ترجمه قوله العدل هو وجه اي خروج

الاسم ولو قال اخرج له اسم او فن معنى المعدل وهو الصريح
 يقال اسم معدول اي مصدر وفن بمعنى بينة والمعدل الانصراف
 والخروج انتهى كلامه ووجه بانه انما فسر بالخروج ليعلم كونه
 صفة فيكونه فرعاً حاصلة فيه كما يقتضيه جملة سبيل المعنى
 فيه اما الاخراج فانما يدل على صفة الاسم ضمنها لا اخرجها فالاول
 اول في فاذ قيل المعدل متعدد الخروج لازم ولا يجوز تفسير
 المتعدى باللائم فكأنه ينبغي ان يقول المعدل اخرج قلنا
 المعدل مصدر الجهر فيكونه المعنى المعدل كونه الاسم معدولاً
 فيكون لهذا ايضا لازماً فانه قيل بالفارقة في العدد ووجه الاخراج
 وجعل المصدر مجهولاً قلنا الفارقة فيه انه يكون المعدل اسماً
 قائم بالاسم فيكون صفة له قائم به بخلاف الاخراج فتدبر
قوله ويجه عليه انه لا شك انه قد يوجد معنى مضمر حاصل
 بالمحاق الباء المصدر الى المنقول يريد ان الصنف قال
 المعدل خروج الاسم ولم يقل المعدولية خروج الاسم مع كونها
 اكثر استعمالاً واول على المقصود الجريانه في الاسماء والخروج
 وعدم احتمال الغير فلم انه المصدر للمعلوم ولا للمجهول لما ذكر
 وكونه خلاف الاصل وانما هي اياه المذكور لا يعينه لوث
 المصدر للمعلوم ووجه المجهول اما اكثر الاستعمال فظاهر لانه
 كونه المصدر بمعنى المنقول ايضا كثير مع كونه اخصر واما كونه

اول على المقصود منه لفظ المصدر فغير علم فانه المصدر يدل
 على المقصود ايضا دلالة ظاهرة بقرينة المقام واما كونه فخر
 الاصل فغير علم ايضا لان كونه المصدر بمعنى المنقول ايضا
 اصل وصيغة فلا يتبرح عليه ما ذكر فتأمل **قوله** فلو يدبر دليل
 اقوال الدليل عليه كونه الفعل معلولاً ومجهولاً فانه من اقوى دلائل
 جريانه المعلوم والمجهول في المصدر لانه تابع فيهما فيختلف باختلافه
 ومعلومية الفعل ومجهوليته باعتبار تعلق علم التكلم بالفاعل
 وعدم تعلقه به فاذ كان الفعل معلولاً كان المصدر ايضا
 معلولاً واذ كان مجهولاً كان المصدر ايضا كذلك فهو دليل
 دائماً على معلومية المصدر ومجهوليته بن معلومية ومجهوليته باعتبار
 المصدر الذي في ضمنه فتدبر **قوله** بن يناد برده اقوالهم غلطه
 لا طائل في ذكرها لانه المصدر كونه من الامور النسبية له تعلق
 بالمتنسب اليه فيكون صفة له بما باعتبار ذلك التعلق وانما كانت
 جريانه تعلقه بالفاعل من جهة المصدر وتعلقه بالمنقول من جهة
 الوقوع فان كان الفاعل معلولاً استداليه الفعل والاسند
 الى المنقول فلا خلاف هذا التعلق لانه من اخرج احدهما من تعريف
 الاخر لكنه هذا لا يدل على عدم انصافهما بالمصدر كالا ليجني **قوله**
 فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل تفريع فانه لما ذكرنا
 انه المصدر اصل وصيغة في المنسبين ولم يقل احد مرأه

العربية انه موضوع لما قام بالشاغل فقط وانه قيام بالفعل
مجاز بل صوابه قيام بهما على سبيل الحقيقة وجز معنى النفس
المجهر ما هو جزء معنى الفعل المعروف هذا باطل بالبداهة
لان ما كان جزءا من الفعل المجهر لصفة المفعول وما كان جزءا
من الفعل المعروف لصفة الفاعل فكيف يكون احدى هاتين
الآخر **قوله** واذا تم هذا حاصل هذا التمهيد انه المصدر
لا يكون مجرولا وقد عرفت بطلانه فتس عليه المهر عليه **قوله**
لولا ان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لا يندفع بهذا
الدفع اذ اد بالاعتراض ما ذكره الرضى من كونه العدل بمعنى الاخراج
اد فوه لمعنى العدل من الخروج وهذا الصرف يقال اسم معدول
اي معدوف عنه بنية واذا بالدفع ما ذكره في جوابه من ان
المصدر مجرول فيكون العدل بمعنى الايضاف والخروج والرضى
قد اعترف بهذا المعنى ايضا لكن الخشني اذا اخرج مذهب
مذهب المذهب فبقاى كونه العدل كما في اللفظة بمعنى الميل
والتمديد ايضا يقال عن اى مال عنه وعدل اليه اى بالية
وعدل الجمال الفحل اى شأه والمعنى الاخير غير مناسب بالمقام
فتعبيه انه يكون بمعنى الميل فيكون المعدول اليه على سبيل
الحذف والابتنافا للمادة معدولة والصفة الاصلية معدولة
عنها والصفة الاخرى معدولة اليها هذا تقرير كلامه على وجه

على وجه يتضمنه قوله كونه العدل هنا بمعنى الميل مما لم يقرب احد
فتدبر **قوله** وقد تنظر ابن الحاجب صاحبنا قد مضى معنى الدر في
صدر الكتاب وكانه يريد بهذا الكلام ترويج ما ذهب اليه من كون
العدل بمعنى الميل مراد ابن الحاجب وليس كذلك كما لا يخفى على
اهل البصيرة النافذة **قوله** فالصفة بالصورة لانه
الصفة قد تطلو على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال
صرف صيغة الماضي هذا غلط كلام من غير مناسبة فانه الصيغة
هى الهيئة العارضة للكلمة من الحركات والسكنات والتقديم
والشأرف كانه ينبغي ان يقول فالصفة بالصورة لانه
اسم وسحر المعدول من الاسماء والتحرير يترجم الصدوق الى الحقيقة
والحكمة فلا حاجة الى ما قيل انه القريب لا يثبت من الصدوق الى
لا فعل منه كذا او الاصل فتأمل **قوله** وانما انزلهم وهو المولود
عبد الغنم قال كانه اذا بالصفة ما يثبت من صورة الحقيقة
والحكمة لانه خروج سحر من سحر ليس خروج صورة الحقيقة
اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورة الحقيقة لانه اللام بمثابة
جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينهما وبين مدلولها
ومع هذا الاشكال باق لانها غير متناهية للصورة الحاصلة
منه والاضافة ولهذا ينبغي القرب الى انه خروج عما هو
صفة من الصفة او استلزام كلمة اخرى منه وفيه انه يلزم

انه يكون يوم الجمعة معدولا مع انه ليس كذلك ولا يرد هذا على
 تقريب المصداق بل مدخل في الصورة الحكيمة لجواز الفصل بينها
 وبين مدلولها بالحرف الذي ويكتم انه يقال انه ذلك الخروج
 غير تام لانه المقدر في حكم المنفرد انتهى كلامه والظاهر ان
 تقسيم الصيغة للصورة الحكيمة والحكيمة كاف في ذلك وانه نحو
 يوم الجمعة غير معدول عن صيغة الاصلية قال الفاضل الهندي
 واما نحو يوم الجمعة في صحت يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم كون
 في داخله في الهيئة لجواز الفصل بالحرف الذي بخلاف لام
 التعريف ولا متضمنه لانه معنى يترجم بتقديرها لا بتفصيل
 يوم الجمعة وكذا ربح متضمنه للحرف ولا معدول واخر معدول
 ولا متضمنه واسم معدول ومتضمن للحرف له قول اللام في
 الهيئة وبناء معنى التعريف بعد المعدل فيجوز المعدل والتفصيل
 عموم وفصوصه وجه انتهى كلامه فتأمل **قوله** في غير ظاهر
 هذا امر اعتباري فرضي وعاليه منع الصوف فلا يقال
 انه ظاهرا وغير ظاهرا كالاكتفى **قوله** وفيه انه صيغة الاسم
 انه كاد بمعنى صورة تعرض الحروف الاصلية فهذه الصفة
 هيئة للضارب اقول لا يخفى فساد هذا التزويد وبطلانه
 لان ما يعرض للحرف الاصلية من الهيئة هو ما يعرض للمادة حال الوضع
 بعينه لانه الوضع انما يرتب المادة والحرف في الوضع لا قبله لعدم
 الاحتياج

الاحتياج اليه ولا يمتنع لتخصيص الحاص والصرف العارضة للحرف
 الاصلية والصرف العارضة للمادة عند الوضع شي واحد وهو الهيئة الى
 للالفاظ عند الوضع وكما توهم ان الوضع رتب الحرف في هذه اول فصل
 لها هيئة تم وضعها للمعنى في فصل لها هيئة اخرى وليس الامر كذلك لان
 فانه المراد بالصيغة الاصلية الخارج عنها الاسم المعدول كما يقتضي اصل
 الوضع وقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها لولا المعدل ككلمات متروكة
 اصل الوضع فيه يقتضي ان يكون على صيغة ثلثة ثلثة ثلثة كما في تكرار
 المعنى المتضمن لتكرار اللفظ ولهذا قيل ان اللفظ يلفظ بكلمة ويرد غيرها
 وليس لها معنى سوى ذلك الغير بخلاف الاشتقاق من الضرب اذ ليس اصله
 انه يكون على صيغة الضرب فظهر الفرق بين المعدل والاشتقاق
قوله فالوجه في اقرم فاسد كاول لانه بناء التام فاسد **قوله** فاقيل
 قائل الموضع على النقص قال قول في حجة عند المعينات القياسية كالمقام قيل
 لم يزل في الخروج لانها حجة لا ظاهرة وفي دخول المعدول في التعريف
 بان انتهى كلامه وهو كلام موافق للشرح فلا وجه لاستبعاده **قوله** وبما
 العمل على هذا الوجه لا يحصل المقصود وان غير ما به المقصود حاصل لانه
 علم كونه علم من العمل التسع او لا ثم عرف هذا التعريف ثانيا فحصل تقدير
 ماهيته واثباته عند التسامع في الجملة وهذا كاف في بيان المقصود كالاكتفى
 فان المقصود من التعريف تصوير ماهية والاعتزاز بها الاعتبار بها
 يحصل فثبتا فذكر **قوله** قد دل كلامه على انه ما اشهر في كتب

يخرج من ذلك محقق مخالف للعلم القطعي اقول المراد بمحقق
 الخروج تحقق الاصل الخارج منه لا تحقق نفس الخروج اذ هو امر اعتباري
 وعالية اعتبار العدل سببا لمنع الصرف فانهم لما اعتبروا العدل
 سببا له في هذه الامثلة اضافوا الى اعتبار الممدول عنه لتحقيق العدل
 حيث وجدوا الممدول عنه محققا في الخارج سموا العدل بتحقيقا لا
 تنسب اليه امر محقق هو الممدول عنه وحيث لم يجدوه كذلك سموه
 تقديرية لا تنسب اليه امر مفروض لتحقيق العدل في كل واحد من
 ظاهره ومع لا وجه لما ذكره المحقق من التطويل **قوله** وبني كلامه
 هو الخروج عما ثبت للمادة اذ اية الصيغة الاصلية مطلقا سواء كانت
 قياسية او غير قياسية كما هو المعتبر في التعريف ليس من التقديرية ايضا
 لكنه كلام السادس فما قال عنه هذا التعميم كما لا يخفى **قوله** وينجى على
 تعريف العدل المعتبر الشاذ على اعتباره بمعنى يرد على تعريفه العدل
 المحقق بالخروج عما هو القياس المعتبر الشاذ لانها خروج عما هو
 القياس فيها على ذلك وهذا ظاهر البطلان لانه التعريف لطلق العدل
 السام للتحقيق والتقديرية وقد مر في السبع انه المعتبر الشاذ
 خارجة عنه على انهم لم يعتبروا في العدل التحقيق الخروج عما هو القياس
 فيه بل انما اعتبروا فيه اصل التحقيق الممدول في الخارج سواء كان قياسي
 او غير قياسي فتدبر **قوله** وينجى على ما ذكره المصنف من تعريف غير المصنف
 بالعدل انه يكون معرفة غير المصنف بذلك التعريف محققا بالمتبع

بالمتبع لا يعرف غير المصنف بما فيه علتاه ولا يعرف غير المصنف
 بالعدل مثلا ما لم يعلم انه ما منع منه الكسر والتزوير وذلك لان
 معرفة المصنف كما يتوقف على معرفة المصنف تفصيلا كذلك يتوقف معرفة
 المصنف على معرفة المصنف اجمالا حتى لا يكون طالبا للجزء المطلق
 وغير المصنف ما انتفى عنه الكسر والتزوير فتوقف معرفة اهلها
 على الاخر ولزم الدور وهذا في وجه غير المتبع واما المتبع فلا يكون عارفا
 بالكسر والتزوير بواسطة المتبع فلو دور بالنسبة اليه كونه المصنف
 لم يفرق بينهما ولم يلتفت الى غير المتبع وما يلزم في هذه الحالة دور
 لانه ذلك لا يلزم في صفاتها في العدل التقديرية لا الحالة لعدم مكانه
 تحصيله بالمتبع فيلزم في مطلق العدل الاتي الحكم على الاصل يستلزم
 الحكم على الاعمال لا وجود العلم الا في صميم الحكم فيكون محكوما عليه
 بتبعية ويدفع هذا الفساد بانه غير المصنف قليل بالنسبة الى المصنف
 فيمكنه تعدده وسرده لتعلم الحكم الغير المتبع لعلوم العرب فان
 معرفة الشيء كما يحصل بالجد يحصل بالعدل فيكون الحد للشيء والعدل
 لغريم هذا منزه عن كلامه وايت خير بانه هذا الكلام مع كونه غير
 واقع في محله غير وارد على المص لا يعرف غير المصنف بما فيه علتاه
 وهذا لا يتوقف الا على تصور غير المصنف اجمالا ولو لم يسمع اسمه
 فقط فلا يلزم شي مما ذكره من الحرافة والزيادة اصلا او نقول
 الكسر والتزوير لكونهما ممدولين يدريهما عند الطلبة لا يتوقف

عليها التعريف او نقول المنصرف وغير المنصرف وامثالهما قد صارت
علما بالعلية فلا يرد منها مضافا الى الوصف فلا يقال **قوله** واما
العلمية فلا تعرف هذا سهو لانه جميع اسباب منع الصرف سوى الغرضية
امور موجودة في كلام العرب لا يتوقف معرفتها على معرفة منع الصرف
وفي بعض النسخ واما العلمية اي علمية هذه الامور لمنع الصرف فلا تعرف
في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف وهذه العبارة الصحيحة كانت
عليه هذه الامور موقوفة على معرفة منع الصرف فانه الصرف ما لم يمنع
منه الاسم لا يظهر عليه هذه الامور لانه مؤثرية المؤثر لا يظهر الا بعد
ظهور الاثر منه وانما ههنا العلمية مجرزة منها كما لا يخفى **قوله** واما العلم
ما ذكر فيه من التفصيل لاصله ايضا لانه العدل التحقيقي مطلقا لا يتوقف
معرفة على معرفة منع الصرف ولهذا قيل في قوله نفع وما كانت انك بغينا
انه مع ذلك منه باعثة اي زائنة فانهم **قوله** الاول تركه بن الاول في ذكره
وقوله انه مشترك بينه وبين جميع الاسباب لاصله لانه الحكم الجاري
بينه العدل وسبب آخر غير الحكم الجاري بينه سائر الاسباب كما لا يخفى
قوله ولهذا بعيد عن العبارة اقتضى في ذلك المراد من خبر العقدة
فانه قال انه وصف بكمال المنطق والتميز به هروجا لتحقيقا كره
سواء بمعنى شئ فيكون الوصف بالتحقق وصفا مجازيا وكذا قوله
تقدير هذا منزه عن كماله وانما ههنا سهو لانه تحقيقا اما مفعول
مفعول مطلق او تمييز وعلى كلا التقديرين فهو صفة الاصل لا غير لانه

لانه المخرج عنه الاصل اعتباري لا تحقيقي كما ذكره الشاعر بقوله واما
اعتبار اخرج الممدول عنه ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا
منع الصرف وكذا قوله فقد يرافقه **قوله** اي القضاة مجيء عشار
ومعنى بخلاف الحق الاخرى سهو ظاهر فانه مراد الشاعر مجيها
منه الكل كما لا يخفى ولادلالة الكلام الشيخ الرضائي على مجيء عشار وعشر
دونه غيرها اصدافا قال قد جاء فعال ومنص في باب العدد منه
واحد الى اربعة اتنا فاجا فعال منه لفظ عشر في قول الشاعر
ولم يرد والكوفون يقسون عليها الى التسعة والتماع منقود
على يستعمل وذه فعال منه واحد الى عشر مع بقاء النسبة هذا كذا
قوله ومنع كونه ثلثة ثلثة موضوعا للوحدات في الوضع التركيبي
لانها موضوعا للمعنى الوصفى ليس شئ لانه يوجب عدم انصرف
اربعا اربعا قال المصنف عبد الفتاح اعلم انه ثلثة مراسما العدد وهي
موضوعات للوحدات لا لالة الوحدات حتى يكونه اوصافا بحسب الال
تستعمل فيما له الواحد مجازا وذلك المجازي للثلاثة ثلثة لما وضع
لفظ ثلث وتثنية لاصلة الصفة اصلية بالقياس الى وصفها
ولفان انه يمنع كونه ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في
المعنى الوصفى انتهى كلامه فقولهم من المحنى انه يمنع كونه ثلثة ثلثة
موضوعا للوحدات حال ارادة المعنى الوصفى فعال انه ليس شئ لانه
يوجب عدم انصرف اربعا اربعا لانه صفة وورد الفعل ليس

كذلك بل مراده كانه المفردات موضوعه موضع الشخصى كذا المركبات
 موضوعه بالوضع النوعى فلما كان يمنع كونه استولى لفظ ثلثة ثلثة
 فى المعنى الوصفى مجازا باعتبار هذا الوضع النوعى والجواب ان كل
 واحد من الحقيقة والمجاز انما يعتبر بالنسبة الى الوضع الشخصى
 الوضع النوعى لان الوضع النوعى لا وجود له فضلا عما به يكون
 اعتبار الحقيقة والمجاز بالنسبة اليه وذلك لانه دلالة اللفاظ المفردة
 على مدلولاتها انما هى بالوضع الشخصى ودلالة ما سواها من بنية
 المفردات وهى المركبات على المعانى انما هى بالمقل لا غير فلا وضع
 بالحقيقة الا الوضع الشخصى المعنى بالنسبة اليه الحقيقة والمجاز والدرج
 وغيرهما من اقسام الالفاظ العربية واما الوضع النوعى المذكور فى
 هيات الالفاظ المفردة والمركبة وانواع المجازى فامر اعتبارها
 باعتبار ضبط انواع الكلام وامتياع بعضها ببعض لا بحقيقى
 والا لا فلتطت الاوضاع بعضها ببعض كما لا يخفى هذا ما ظهر لى
 من الجواب فى هذا المقام بعبود الملك المعلوم والله اعلم بالصواب
 ام الكتاب **قوله** فانه قيل ما يهتدى اليه ليس الا انه اصله اشد تاخر
 او اقل تاخر هذا اضلال فى نفسه واضلا لغيره وجعل باوضاع العلم
 وما خذها فانه اصل المادة فى اخرها يرد على نفسنا هذا المطلق
 ولزم منه انه يكون معنى اخر من كذا اشد تاخر لا غير فن اين يكون
 معناه اقل تاخر مع انه اصل المادة لا يدل عليه وكيف يستقيم هذا

هذا السؤال والجواب ولعمري هذا اضلا بعيد **قوله** بل يؤيد الثالث
 لا يستعمل الا فى غير ما هو من جنس المذكور كلمة غير مراد منه ومنه النسخ
 قال الشيخ عبدالغفور قوله لانه معناه اشد تاخر اى فى معنى من المعانى
 ثم ينتقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فى ما هو من جنس المذكور ولا كما
 لا يخفى يقول جأنى ذى واخر اى رجل اخر لامرأ اخر وامرأة اخر
قوله رابعها العدل هذا من مائة لانه المراد ان تقدير العدل من صورة
 الاضافة كواخر الناس مثلا يوجب هذا الامر الثلثة فى المعدول
 وهو اخر وحيث لم يوجد فيه شئ من ذلك لم يذهب اليه ولم يقدر له
 هذا الاصل لانه لو ذهب اليه لزم عدل اخر كما لزم هذا الامر الثلثة
 كما هو من نوع كلامه فتدبر **قوله** ولا يخفى انه الوجه ضئيف هذا الى
 آخر كلامه من قبيل هذا بانه والالفاظ المهمة التى لا معنى لها لا يكره
 فى سمع حيث صار كلامه مضلة للناس فان كثيرا من الطلبة يكثرون
 عليه فلما منهم انه تحته شيئا من المعانى البدعية بين ذراعى وجهته
 الاسد هذا البيت للفردوق وقامه يامه رأى عارضا ستر
 بيده ذراعى وجهته الاسد العارض السحاب المعترض فى الاق
 واستر من مضارع المتكلم مبنى للمجهول من السور وهو الفرج
 وذراعى الاسد وجهته الاسد ككبابه فى الاق والمضارع يامه رأى
 سحابا محطرا يحبلنى مسرورا يسمه الكوكبين اخبرنى
 لا ينسط واستتر وقيل من استتر بامية والمنادى كخوف اى بانفس

سر رأى السحاب العارض في الأفق بغيره هذب الكوكبين وفلجبر في
 قوله ولا يخفى انه القياس في جمع النكسر الذي جمع ليس جمادات خطأ
 محض اذا القياس هنا ليس بالنسبة الى الجمع بل بالنسبة الى المفعول الذي
 هو جمعا والقياس في جمع فعلوان كان صفة فعل وان كانت اسما
 فعلى وفعلوان قال الفاضل الهندي جمع اوجماعي اوجما وان
 لانه جمع جمعا وجمعا ان كان صفة كان حقه انه يجمع على فعل كجرء على ضمير
 وان كان اسما كان حقه انه يجمع على فعلى او فعلوان كصفر وصحاي
 وصمراوات وما جاء على فعل ثبت انه معدول عنه اذ ما ذكر وبر على
 هذا جميع المجموع الساذة كانب واقوس اذا القياس انباب واقوس
 ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهور فتحمل على استزدود
 العدل انتهى كلامه رحمه الله فتدبر **قوله** لو زاده كرم لوجب كونه اجمع
 واخر ايضا معدول عنه وانت خبير انه هذا غير لازم مما ذكره هنا وانما
 يلزم مما ذكره في صدر الكتاب وهو قوله ولا يخفى انه صيغة المصدر
 ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى غير الاسم خرجت
 المشتقات كلها فتدبر **قوله** فعل اسم جنس كرم وعرف لا عدل فيه
 قال الحوت عبد المنعم فقلوا عرعر الرضوانة وان فعل في كلامهم
 ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة واعلم اما الاول فلا عدل فيه
 منزه كانه اوجما كرم وعرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فعل
 فلا عدل فيه ايضا الا اخر وجه وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما

فاما انه لا يختص بالنداء كمنع في مبالغة طابع اي ذهب في الارض فلا
 عدل فيها واما انه يختص بكونه يافق وهي في المذكر كفعال في الحوت
 نحو فسان فبينها العدل عند النفاة حتى يوسمى بهما مذكرا لا متغايرين
 ونسكون في ذلك بانه الاصل فسا وفتر ما هما بالالف في عدم الاضمار
 بباب واحد وفيه منع الا لا دليل على انه الناقص في الاستعمال معه ولت
 عمه التتابع فيه واما الثالث فانه جمع الشرطية بثبوت فاعل وعدم فعل
 قبل العلمية فنية العدل عنه فاعل اذا ثبت استتم انصرفا كما وداي
 قبيلة وانما حكم بالعدل فيه ككثرة كونه فعل الجامع للشرطية غير متصرف
 في كلامهم فاضطرنا الى تقدير العدل فيه كقسم فانه ثبت قائم وعدم
 قسم قبل العلمية فهو معدول عنه قائم اسم جنس فانه فقد اضر شرطية
 انصرف فاذ ثبت ينبغي على هذا صغر عمر وزفر لانه عمر قبل
 العلمية جمع عمر وزفر قبل العلمية بمعنى السبد قلنا لما سمعنا غير متصرف
 حكمنا بانها معدولة عنه فاعل ولم يتركها بانها منفردة عنه فعل
 الجنس انتهى كلامه واذ انقصر هذا فقد تبين لك ما في كلام المحقق
 من الفساد والخطأ والغلط بحيث لا يكاد يتميز الصحيح من الفاسد
 لا بادرى الحق فيما فضل ولا شكر فيه فانه قد افسد الكلام
 على الناس كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** ويرد عليه ما في القاموس
 يعني المفهوم من كلام الرضوانة عدم المعنى الجنسي لتمام قبل العلمية والمفهوم
 مما في القاموس وجوده فيكون كرم وزفر في وجود المعنى

الخسني له قبل العلمية ويظهر ما ذكره الرضي في السطح الثاني الذي
 هو عدم فعل قبل العلمية وكذا ما ذكره من السؤال والجواب فتأمل
قوله كما تقدم قال المصنف عبد الغفور فان قلت الشرط الاول في
 ما قاله السامع قد يتصور من المعدول عنه مع العدل التقديري
 غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلموا
 جنس وهو مخالف لما هو المشهور من المعدول عنه فاعلموا
 الظاهر الحق هو هذا انتهى كلامه وفيه نظرا له فاعلموا
 موجود في هذه المادة ايضا على ما ذكر في القاموس فاعلموا فانه
 على كلا التقديرين والجواب ما ذكره المحقق من انه لا دليل على اصالته
 بالنسبة الى عمر فتدبر **قوله** فان قلت العدل موجب للبناء سواء
 فاسد لانه العدل وهذه غير موجب للبناء والا لزم ان يكونه جميع
 ما فيه العلم من الاسماء مبنيا وهو باطل بالبداهة بل الموجب له هو
 المشابهة بنزال المبنى على الكسر لقيام مقام الفعل الذي هو الازل
 في البناء وعدله عند بواسطة العلم والوزن قال سمراس في حاشيته
 شرح الهندي قدر في حضارة العدل ليشابه نزل بمعنى انزل في الزنة
 والعدل حتى يبنى على الكسر لا على اعراب ومنه من الضم والفتح
 وحضارة اجتمع فيه ثلث تنجيمات فبان ان الكسر يزول فتجيم
 الصفة والفتحة ويجوز تنجيم الالف انتهى كلامه فتدبر **قوله** فيه انه
 ترديد فاسد لا نأمنون لعل المراد ان ليس فيها شيء من اسباب

اسباب منع الصرف اسباب البناء بعينها كما هو الظاهر من كلام
 السامع فلا بد من المنع والمراد ليس فيها شيء من اسباب البناء الا اليك
 ولا بد قوله انما ليسا موجبه للبناء لما ذكرناه السامع من
 الامور الثلاثة المذكورة موجبة له سواء كانه مباحة او حقيقة و
 يوزن ان الاسم ثلثة اقسام منصرف وغير منصرف ومبنى فان اخص
 في الاسم سببه من الاسباب التسعة انتقل منه الحالة الاولى الى
 الحالة الثانية واذا اخص فيه سبب آخر يلزم ان ينتقل الى الثالثة
 ويبنى سواء كانه في اخص او لا وهذا وانه كانت العلة في المشهور
 هو العدل والوزن كما ذكرنا اننا **قوله** فالصواب اي الصوابات
 يقول وليس في حضارة الالوزنه فقال والوزنه وهذه لا يستقل
 سببا في ايجاب البناء ما لم يرفع بالعدل لعدم حصول المشابهة
 بنزال بمعنى انزال به وانه لما فيه من الوزن والعدل وقد عده في كنه
 المبنى من اسباب البناء وقوع الاسم موقع المبنى كترال فانه موقع
 انزل ومعدول عنه او ما كنهه للواقع موقعه كنجرف فزعم انه يكون
 سبب البناء فيه العدل والوزن لا غير توافقا بينه كلامه والجواب
 انه ما ذكره هنا في وجه البناء طريق وما ذكره هناك طريق آخر
 نفقه عن صاحبه المفضل فلم ينطبق هذا الطريقين على الاخر فلا يوافق
قوله وهو العدل ووزنه الفعل لا مجموع هذا مبني على ما ذكره اننا
 وليس مبني لما عرفت اننا **قوله** اما لو كان نفعه جريا على ما

هو الغالب هذا زيادة لا اصل له لانه لا يلزم منه عدم ذكر العلم هنا
انه يكون بناء العلم قاصدا في المعربات لانه قول المصنف العلم خروج الاسم
عنه صيغة الاصلية فترتيب لفظ العلم الشامل للمعربات والمنبئات
كما لا يخفى على من له ادنى مسكة في العلم **قوله** غاية الابرام اي يكونه
بحيث لا يترك على النزاع المعين بخلاف الصفة فانه معبرة نوعه **قوله**
فانه ههنا الامور وانه دلالة على الذات وبعض الصفة لكنه لم يترك
على بعض صفة تلك الذات ليس بسديد لانهما دلالة على صفة تلك
الذات لكنه دلالة عليها غير معتبرة بكونه المقصود منها الذات
لا غير فانه المقتضى مثلا اسم لصفة له دلالة على الزمان والمكان فقط
دون الزمان والمكان الموصوف بالقتل ولهذا يقتضى الناعل
والمنقول ولا يتعلق به الجار والمجرور ولا يعمل في الظرف بخلاف
سائر المشتقات **قوله** لا تقول الى اخر كلامه مأخوذة من كلام
المؤرخ عبد الغفور ومناقشته معه قد رتبته ذكر كلامه حتى يتبين
المراد فالوجه انه قوله على ذات بهيمة لم يتعينه الا ببعض الصفات
اخذت معها وجه نظر لانه الاوصاف المأخوذة من صفات منته
الى ذات معينة لا تدل على ذات بهيمة بل تدل على الذات
المعينة فانه النقيض المأخوذة من النقيض الذي هو كثرة الماء انما
يدل على الماء الكثير لا على ذات لها كثرة الماء فانه بعيد جدا وكذا
للمصنف يدل على ذات معينة متصفة بالخفا مع انه وصف

وصف ولهذا كان غير المنصرف للوصفية ووزد الفعل الذي
كانه في المكبر فان المصنف لا يكل بالوزن فيما اوله اهدى الزيادة
الازرع فالاولى ان يقال الوصف كونه الاسم دالا على ذات بهيمة لم
يتعينه الا ببعض الصفات المأخوذة منها او بما يقتضيه ذلك الفعل
فان قلت اذا كان المصنف وصفا فكيف يصح منع طلبه بالعلمية
والثابت قلنا هذا امره باب ترسعا ثم حيث لم يفرقوا بين المصنف
والمكبر انتهى كلامه والمحتى قد مر بعض كلامه على بعضه فليطو بذكر
واجاب عنه بما حاصده انه النقيض معناه شئ من الماء كثرة النقيض
والزيادة والنقص وذلك الشئ غير معبر والمصنف بمنزلة الذات
والصفة ولهذا منع طمحه من انصرف بالعلمية والثابت دون
الوصفية والثابت فلا اشكال في التعريف اطلاقا من فانت
في كلام المحتى فليطو والمراد ما ذكرنا **قوله** والذكر في ايضا غير
لازم لانه ليس من الاوصاف المعبرة في منع الصرف والكلام منها
قوله القرب متصفة وذلك لانه النسوق في نفسها متصفة
بالاربعية لا موصوفة بها لعدم الوصف لها في نفس الامر واذا كان
الامر على هذا فلا يجوز ان يقال موصوفة وهو جرم منه فانه النسوق
كما هي متصفة بالاربعية في نفسها فهي موصوفة بها باعتبار اتم
الاستقلاية فانهم يحرمون هذا الوصف عليها ويصفونها بها فيما
بينهم فهي موصوفة ايضا سواء كان الاتصاف باعتبار المطاوعة

والزموم فتدبر **قوله** الاول ان يفيد ايضا بانه لا يكون في العلم
 عند سيبويه وانه لا يكون ذا ثوبا علمية عند الفخري وقال المرح عبد
 الغفور الاول انه يقول ايضا وانه لا يلزم منه اعتبار المتضاد به
 كما تم وكانه تركه لانه يعلم مما ذكر فيها بعد انتهى كلامه وكلام ما هو
 منه من هو م كلامه وهو ما هو منه كلام الشيخ الرضائي فانه ذهب الى ان
 بقاء الوصفية الاصلية في الجملة شرط في غلبة الاسمية بانه يكون
 الغلبة على بعض افراد ذلك الوصف وقال السبكي ايضا قد يترجم
 الظاهر منه كلام المص عدم الاشتراط اليهم تقييد المحبة والتقدير
 بالصفة انتهى كلامه ولهذا اطلق الناضل الهندكي في القول حيث
 قال غلبة الاسمية المعارضة علمية كانت او جنسية لا تعارض اصل
 لانه العارض لا يعتمد به انتهى كلامه لكنه بقي انه اذا كانت الغلبة على
 من العلمية والجنسية كيف يستقيم قول المص فيما بعد ولا يلزم
 باب خاتم لما يلزم من اعتبار المتضاد به في حكم واحد وقد اعتبر
 الوصفية مع العلمية ههنا في حكم الواحد وهو منع الصف من نحو
 اسود بها اللهم الا انه يقال مراد بباب خاتم ما نقل عنه اصلا و
 غلب على غير افراده فاعلم فانه المخلطة ههنا عظيمة **قوله** لتفريق
 علمية اشتراط الوصف اقول التفريق جعلت في تعقيب الشيء لا ههنا
 اليه وابتنى به عليه وقاء التفريق ويقال لها قاء النصيحة والنتيجة
 ايضا هي التي دلت على محذوف هو سبب لما بعد ها سواء كانت

سواء كانه شرطا ومطوقا عليه لهذا قال صاحب الكشاف وقال
 الطيبي قاء النصيحة هي التي يحذف منه المطوق عليه مع كونه سببا
 للمطوق من غير تقدير صرف الشرط فانه لم يحذف المطوق عليه تسمى
 نصيحة بيان كانه سببا للمطوق تسمى قاء السبب والاقاء التقيد
 وان كانه محذوقا ولم يكن سببا لا تسمى نصيحة ايضا بل تفريقية
 وانه كانه المطوق عليه شرطا لا تسمى نصيحة ايضا بل جزائية سواء
 حذف المطوق عليه او لم يحذف انتهى المشهور هو الاول واذا تقرر هذا
 فاعلم ان الثاني في قول المص قلنا **ك** التفريق ما بعد ها على ما قبلها
 اي هي لتفريق صرف ادب على اتصال الوصف ومنع ادق على ادق على
 عدم صمد الغلبة الاسمية ففي كلام تفريفا على اصلها فالاول
على الاول والثاني على الثاني واللام للتعليل اي للدلالة على
 ان ما قبلها علم لما بعد ها لان معنى التعليل بيان علمية بالشيء
 وذكرها فاللام تدل على العلمية ويلزمها السببية والثاني على الزعم
 ويلزمها السببية ايضا فاما مجتمعات في قاعدة السببية هو
 ويسترقاه في قاعدة العلمية والفرعية فبالنظر الى اجتماع يكون
 اللام تأكيد للقاء وبالنظر الى الافتراق يكون ذكر اللام لقاعدة
 علمية ما قبلها لما بعد ها وذكرنا في لقاعدة الفرعية عليه وهذا
 هو المراد من جمعها في محس واحد والا فذكر اهداها كاف في اراء المنصرون
 كما لا يخفى ونحقيق المحل على هذا الوجه مما لا نظير له عندهم من له مسكة يعلم

قاء النصيحة

هذا وقال الفاضل الهندى فان قيل ما وجه اجتماع التفرع
فيل الفاء للنتيجة واللام تدل على ابتناء صرف اربع على الشار
اليه بذلك وهذا الابتناء ان لا شرط المذكور فيصح فاء النتيجة
ولام التعليل هذا كلامه مع وقال المحشى العارزوى المراد بالفاء
التفرع الفاء واللام وتسمية اللام التعليلية فانه كل منهما
تدل على كون السابق علة لما بعده واصل الجواب انه ابتناء صرف
الاربع على كونه الوصف في الاصل شرط الثاني فانه لما ذكرناه الكونه
المذكور شرط في ثابته الوصف فقد تفرع عليه انه صرف الاربع مبنى
على ذلك تأمل فاللام دال على كونه ما سبق علة لما بعده اللام وانما
دال على انه ذكر ما سبق يدل على كونه علة لما بعده اللام اى صرف
الاربع انتهى كلامه يعنى اللام علة في المعنى والفاعلة في الذكر وفي
نظر بظهر فالتامر فيما ذكرنا وقال المولى عبد الغفور الفاضل النتيجة
فبدل علم ترتيب العلم واللام للتعليل فيعيد ترتيب المعلوم فلا يفتى
اخذها مرة الاخر هذا كلامه يعنى ان المصنف لما قال الوصف شرط
انه يكون في الاصل فلا يضره غلبة الائمة فمن هذا العلم بصرف
الاربع وامتناع الاربع التزاما فضا ومعلوم به ضمنا وصار
المذكور قبلها علة لهذا العلم فالفاء لترتيب العلم واللام لترتيب
المعلوم على قبلها هذا هو كلامه وفيه ما فيه بظهر بالتامر فيما
ذكرنا والمحشى لما لم يفرم معنى كلامه لدقته وعرضه تحريفه فقال

فقال ما قال ثم ان قوله الفاء لتفرع عليه اشتراط الوصف بكونه في
الاصل لا مدرك المذكورة لا معنى له هنا اصطلاحا العلمية وانه كانت
وصفا قائما بالعلة وفرع لها لكنه تفرع العلمية غير مراد هنا لا
الكلام غير سوق لبيان العلة حتى يفرع عليه العلمية فلا وجه لتفرع
العلمية على العلة هو هنا كما لا يخفى وانما اطينا الكلام فيه لكونه من
نوابس الابحاث **قوله** وغفل لا شك ان الغافل هو نفسه لا غيره وذلك
ان المصنف لما قال فليكن كك صرف مرتين بنسوق اربع على ما هو
المباراة المفردة في اكثر النسخ قال المولى عبد الغفور نسب النصف
الى الكل لانه صفة الجزئية فتوهم المحشى انه اراد به نسبة العلل الى العلة
وليس كذلك بل مراده انه نسبة الصرف الى مجموع مرتين بنسوق اربع
مجازية فينبى ذكر الكل واداة الجزاء والتقدير صرف اربع في مرتين
بنسوق اربع لكنه نسب الصرف الى الكل مجازا فنصر للمسافة
قوله ولا يظهر بل لا يظهر خلافا ولهذا قد استقر ان الشرع عليه
قوله والى مرتين محشى هو المولى عبد الغفور وامتنع اسود وامتنع اسود
من الصرف فاشارة الى ان صحة هذا التركيب لا بد له من تقدير براما
قبله او بعده والمستفاد من الشرع هو الثاني فنقط فيه زيادة
فان لم يست في الشرع فالجواب من من لا يفرم الفائق من
المخرجه **قوله** على ما في الصريح وهو موافق لما في الصحيح حيث قال
الاسود العظيم من الحيات وفيه سواد والجمع الاسود لانه اسم

ولو كان صفة لجمع على فعل هذا الكلام لكنه المفهوم من الصريح ان العظمة
 راجعة الى السواد بخلاف كلام الصيغ فانه المفهوم منه وجوعها الى الحية
 التي فيه سواد ولم يقيد في المقامس بالسواد بل اطلق فقال والاسود
 الحية العظيمة فالمفهوم منه انه اسم لطلق الحية سواء كان في سواد او لا
 هذا هو المفهوم من ظاهر كلام المصنف **قوله** على هذا لا يشترط في الغلبة
 انه تكون على بعض افراد الجنس الواحد كما شرط الرضى وغيره وعارضه
 السيد شريف رحمه بظاهر كلام المصنف كما ذكرنا سابقا **قوله** بتحسين مصنفه
 لا حاجة اليه فان الاشتقاق قد يكون من الجمار نفسه كما لا يخفى **قوله**
 قيد باللفظي لقابل المعنوي وهم من ذلك المتعارفة حاصلة بالناس وانما
 قيده باللفظي لزيادة الايضاح حيث اشترط في التقابل **قوله**
 ولو سمى به مؤنث في الحال عرفنا في ذلك لغات ذكرناها فيما
 مضى من الحاشية **قوله** واما الناس التي هي جزء الكلمة كجارية وهم
 فانه ناس الجارية ليست جزءا منه بل هي الثانية زيدت لتأكيد معنى
 الجمع ولهذا يجوز اسقاط **قوله** فصار المصنوع وهم منه
 فان عبارة في غاية ما يكون من الفصاحة والبلاغة وانه لم يفرق بين
 المحنى لتصور سوى التصور حتى غفل عن قول المصنف والمعنوي
 كذلك وعنه بيان الشارح هو المراد منه **قوله** جمع الاوسط الى آخر
 القول كالمزيد لا طائل تحته اصلا **قوله** فاذا سمي بلفظ من لفظ
 ابراهيم في القلموس ابراهيم واهرام واهرم واهرم هم مثلثة

مثلثة اليها ايضا واهرم يفتح اليها بلا الف هم المحنى ونصفيه بزيادة
 او بزيادة او بزيادة انتهى كلامه ومثله جبرائيل وجبرائيل وجبرائيل
 وميكائيل وميكائيل وميكائيل وميكائيل وميكائيل وميكائيل
 يفتح الهمزة وحذف الالف لتعريف تكلمهم بالاسماء الابجدية لعدم
 ورودها على اوزان كلامهم فبردت وزها اليها بالقصر فيها **قوله**
 لا يظهر اعتبار هذا النقل من سبب هذا لفظ كلامه من والآدمي
 يقع احد النقل في كل سبب لا لفاضل الهندى ولا غيره وانما المدعى
 نقل الامور الثلاثة المذكورة التي هي الزيادة على الثلاثة وتحركت
 الاوسط والجمعة قال الفاضل الهندى اشترط احد الامور الثلاثة
 ليخرج بثقلها عن الحقة التي من شأنها ان تعارض ثلثه السبب
 فتزاحم تأثير ونقل الاو ليس ظاهر وكذا الجمعة لا تفسد الجمع
 نقبل على العرب هذا كلامه فتأمل فيه **قوله** وانما لم يجعل احد الامور
 الثلاثة شرط تختم تأثير العلمية ماخذ هذا الكلام حاشية المؤلف
 عبد المغيرة وما هذه ترجم الفاضل الهندى فانه قال **قوله** فانه
 حين احد الامور الثلاثة شرط تختم تأثير ثلثها ثلث المعنوي
 دون العلمية فانه الحقة كما تعارض الثانية تعارض العلمية
 ايضا ولو جعله شرط تختم منع القصر لكانت اصوب في العلمية
 سبب قوى بخلاف الاسباب الاخر ولهذا لم يجعل شرط ثلثها ثلث
 الاسباب ويجعل الكثرة الاسمي بها وهذا غير مفيد فلا يحتاج

الى شرط شي من هذه الامور **قوله** مع كل منها شرط في التاثير لقائرا
 انه يقول اجتماع العلمية شرط مع الاسباب الاخر لا ينافي المشروعية
 هنا فالوجه ما ذكرنا من كونها قوية بالنظر الى سائر الاسباب **قوله**
 لانه العلمية يؤثر بدون هذا الشرط هذا يدعي انه ما فهم اصل المراد
 اصلا ان الكلام في العلمية المقادير للتاثير المعنوي وفي مطلق
 العلمية كما لا يخفى **قوله** ومنهم من قال بعدم شرط التاثير لانه
 الكلام فيه فانه الحق عبد الغفور قال فاذقت هذا الفصل يوجب
 التحتم تاثير كل واحد من العلمية والتاثير والتحتم تاثير كل واحد
 المصوبيا التحتم تاثير التاثير قلنا لانه الكلام مسوده لبيان
 شرط التاثير اوله المحتاج الى التقوية هو التاثير لكونه معنويا
 دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلزم البيان الذي ذكره ان ادع
 قد سرح انتهى كلامه **قوله** وليس ينبغي لانه ينبغي له بجملة شرط
 للعلمية في بحثها هذا مبني على عدم فهم اصل المراد كما ذكرنا اذا بحث
 للعلمية قهنا على الاستقلال لعدم ذكرها في الاسباب المذكورة
 حتى يجمع شرطها فتدبر **قوله** في غيرها شروط تلك القائل
 الحق عبد الغفور قال وهم هنا شروط آخر ذكرها المصنف هاهاه وكلا
 ذلك المؤثر منفولا عنه المذكور في الاصل كبر باب بمعنى السحاب لا
 يعني فانه اذا سمي المذكور في وكذا ما نفق فانه في الاصل المذكور لان
 الاصل في القضا ان يكون المجرد من التاثير المذكور وانها لا يكون

ان لا يكون تاثيره بنا وبن غير محتاج اليه كحال فان تاثيره بنا وبن
 الجماعة وهو غير لازم لجودانه يكون تاثيره بالجمع وتاثيرها انه لا يفتب
 استعماله بحسب معناه الجنسي في الذكر ثم ان يتاوى استعماله في
 الذكر والمؤثر تاو اي الصفة ومنه وان غلب استعماله في المؤثر
 فتح الصرف دالح وانه لم يستعمل الا مؤثرا فيه الصرف واجب
 والسفر في شرط الاولين ان التاثير في الاول يسمى طارئة
 وفي الثاني بعارض بنا وبن غير لازم وقد ذال بالعلمية ما عرض
 فلم يبق التاثير والسفر في شرط الثالث انه الحكم للغالب ومما
 ذكرنا ظاهر وهو ترك الشروط المذكورة ومن كلام المحقق باسم لانه
 ناخذ وبسره امرنا يدعيه سوى الخط والمسخ كما هو داه **قوله**
 قبل وكذا الخامس من القائل الحق عبد الغفور قال وكذا الخامس
 فيما خمسة اهرق وبالجمله الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة ساد
 ستة التالاه موضع التا في كلامهم فوه الثلاثة فثبت انه كانت
 بمعنى الجماعة فخذ وفي اللام واصلها ثبتي وان كانت بمعنى وسط
 الحرف فخذ وفي العتق واصلها ثوب انتهى كلامه دح وهو كلام
 فيه في غاية الحسد والقبول وان رده من لا يعرف له بالاصول
 فاضطر بالاحرة الى القول ثم قوله هنا عبارة القوم ولا تقصير لهم
 في البيان واما التقصير من المعترض جهل آهريث طره ان هذا
 الكلام اعترض على القوم وليس كذلك بل هو زيادة بياض لاجمال

كلامهم فانهم انقصوا النيابة على ما يحصل به المقصود وهو الحرف
 الرابع في الرباعي فذكر رحمه الله ان النائب منها في الخامس
 مجموع الرابع والخامس وسمي برافند **قوله** الاولى في الاولى
 في اداء هذا المعنى يتقدم ما صلة فيه وهو ما فؤد من كلام الحق
 عبد الغفور حيث قال الاظهر انه يقال ما صلة فيه حصول الصفة
 في موصوفها ولا يخفى ان التقريب الذي بشرط تأخيرها بالعلمية
 لا يتحقق له ولا يتحقق العلمية بخلاف البواقي فانها تختلف بمقايير
 لتحقق العلمية انتهى كلامه **قوله** فمن قال هرب في على اصطلاح البعض
 او على التجوز لم يأت بشيء يقتضيه فانه هو اننا ضل الهندك
 قال وانما جعل المرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل سببا كما
 جعل البعض لانه فرع التقريب على التنكير اظهره فرع العلمية له
 وهرب في قوله وما في علمية مؤثر في على اصطلاح غيره او على التجوز
 انتهى كلامه ورد عليه الحق عبد الغفور بانه كود تأخير التقريب
 مشروط بتحققه في صفة العلمية او بوجوه في العلم راجع الى انه المؤثر هو
 العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز باعادة العام به
 الخاص وتكلم باصطلاح الغير انتهى كلامه واقتضى الحاشي ان في الرد
 وهو محقق النظر وتأمل بعد **قوله** فليس اعتبار الجملة فيه قطعا هذا
 غلط فالحق عزم من كلام الكارزوني وذلك لانه الفاضل الهندي
 قال في بحث الثاني اعلم انه عند سبويه واكثر النحويين تحرك

تحرك الاوسط لا تأثير له في الجملة فحولك انصرف وهو باكتسح
 وهو الحق انتهى كلامه فقال الكارزوني في الحاشية والانسب ابراه
 في الجملة اي في بحث الجملة دون الثاني فتوهم من الحاشي انه الجملة في
 شتر غير معتبر فايراد الجملة فيها اولى منه تحرك الاوسط فوقع في الخط
 والخط فندبر لان لمكا ابا نوح النبي على السلام وهو يفتح اللام
 وسكون الهمزة **قوله** لو جاز شرطيه في هذا بار سن ذكره قريبا لانه وضع
 الرباعي والخامس على سكون الاوسط لكن في هرو وفيها الوجهة لتقصر
 النطق **قوله** قيل فيه قار الحق عبد الغفور قال يجوز ان يقال
 لانه عرضه التنبية على ما هو الحق عنص مما وقع فيه النزاع من نوع وشتر
 وتقديم انصرف نوع على امتناع شتر لانه انصرف نوع في الف
 لاصل هذا الكتاب اعني الفصل دون عدم انصرف شتر ولانه
 انصرف نوع على ما لا ينبغي انه ينافي في بخلاف امتناع صرف
 شتر فانه ليس بهنق النيابة انتهى كلامه وانما قلنا كلامه بتمام
 ليعطى بطلان ما ذكره الحاشي من الصوفات الفاسقة **قوله** ولا
 يخفى عليك انه منع صرف نحو نوع فهو صاحب الفصل مختلف
 النماة في صرف نحو نوع فاجاز صاحب الفصل الوجهين مع ترجيح
 انصرف استدلالا بانه الجملة مؤثر مع سكون الاوسط كما وجوه
 ورد عليه بانه اعتبارها فيها لترجيح امرنا ثبت لا كونهما
 سببا مؤثرا في منع الصرف والآجاء منع الصرف في نحو لوط ولم يسمع قط

ولهذا اجزم الشيخ الرضوي وعبد القاهر بصرف هب لم يسمع منه
 غير مصرف في كلامهم بخلاف كوهند فذهب **قوله** قلنا بخلاف
 ثلثة افعال تكف عنه الله به قول ما الكاف عليها فلما ذكرها
 وطالما فلا تستغنى المرفوع كالحروف المكسوة **قوله** حتى كاد ان يكون
 مجمعا عليه عندهم هذا كذب صريح وافتراء قبيح بل ما وقع فيه هذا
 الحكم من الكتب اقر في انفس قائل ما رأيت في شيء من الكتب المعتبرة
 سوى شرح المنصّل للفاضل الهندى واقف على انهم السارد في ذلك
 على انه قد اعد العربية اعلية فلا يرد النقص ببعض المواد الجزئية فذهب
قوله وعليه شاهد صدق ثبت وعزير فانها منصرفات
 فينبغي ان يقال جميع اسماء الانبياء عليهم السلام الاتمانية ويذكر
 ثبت وعزير معها لكونها منصرفات بسكونه الا وسط كذبح وانه
 كانا العجيبين لكنهما لم يذكر اسمها باعتبار منصرفها عن الصرف لما فيها
 من العلتين السجدة والعلمية قال القاضي في تفسير قوله تعالى
 وقالت اليهود عزير ابن الله فراعاصم والكسائي ويعقوب عزير
 بالتزويد على انه عزير في محبة عنه بابنه عزير صوف به وهذا في
 القراءة الاخرى اما المنع صرفا للجملة والتقريب اول انشاء التاكيد
 تشبيها للتزويد بحروف اللاب واللات الابن وصف والخبر
 محذوف من عبودنا او صاحبنا وهو مزيف لانه يردى الى تسليم
 النسب وانكار الخبر المقدّر انتهى كلامه وفي تفسير الخدادي

الخدادي فراعاصم والكسائي ويعقوب وقالت اليهود عزير ابن الله
 بالتزويد وقراء الباقون بغير تزويد فز نون قال لانه اسم
 ضيف فوجه انه بصرف وانه كانه انجيبا من نوح وهو ووط
 قال ابو هاشم والمبعد الاختيار بالتزويد لانه ليس بصيغة والكلام
 ناقصا في موضع الخبر وليس بعت وانما يحذف التزويد في النقص
 وميراث التزويد قال لانه اسم انجيب وقال الزهاج يجوز ان يكون
 الخبر محذوف فاقدم عزير به الله معبود على انه يكون ابنه نفتا
 لعزير انتهى كلامه فتأمل **قوله** وكونه هووا اختلافا ينبغي ان يكون
 فيه اختلاف فانه هووا ليس بعزير لان العرب من اولاده بن منه
 اولاد اولاده فيما ذكر فانهم قالوا اولمه تكلم بالعربية بعربيه
 فخطأ ابنه عامر به هوو به عبد الله ابنه رباح به مخدوم به عاد به
 عرض من اسم بناسم به نوح عليه السلام فلا يكون لقوم يتأب
 بجحى كزوج ولهذا قرئ شيخ الخويزين بسبويه في الذكر فانهم **قوله**
 والولد جاندوس وقيل مفرقا وجمعا في القاموس الولد محركة وبا
 الصغى والكسر والفتح واحد وجمع وقد يجمع على اولاد ودولة ودلر
 بكسرهما ودلر بالضم انتهى كلامه **قوله** والاولى العرب اسمعيل
 واولاده بلخي لانه اسمعيل واولاده ليسوا من العرب العاربة
 بل من العرب المستعربة فان العرب العاربة من قريش به عوف
 به هير به انس به الهامع به هير لا كبر به يشجب به يرب

وهذا هو
 حديث العزير

به في طائفة به عامر وهو هو النبي عليه السلام وقد تزوج منهم
 اسمعيل فجاءه اولاد فكثروا فقبلوا على اهلهم بنوهم فاجروهم
 مرة مكة شرفها الله تعالى كما في سير الملوك من كتب التاريخ **قوله**
 وهو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته كلام لغو فانه المعرفة
 ليس مشتركا بين الاسم والصفة بل هو اسم للمجموع من الاسم والصفة
 واطلاقه على الصفة في باب غير المنصرف عنه قيل اطلاق اسم الكل
 على الجزء كما لا يخفى **قوله** والمراد ههنا الصيغة في نظر من المزهوم
 من كلام الشراح وهو اللفظ المقابل للمفرد بقرينة ذكر الصيغة فقال
قوله الاظهر شرفه فانهم وما ذكرهم بعيد عن الفهم ليس بشيء
 لانه قيام الجمع مقام تبيين مع كونه اهم بالفضل يستلزم التاثير
 فهو اولى بالاشتراط من التاثير فتدبر **قوله** فيخرج منه بظاهرهم
 نحو جواهر وجواهر ذلك لانها ليسا على وزنه متاعل ومفاعيل
 على وزن فاعل وفاعل على ما عرف في علم التصريف فوضح الشراح
 ما هو المراد بالتاليين وهو ما كان على احد هذين الوزنين مع قطع
 النظر عن الحروف الاصيلة والزايقة ولهذا يقال المراد بالوزن
 هنا الوزن العروضي والتصريفي فتدبر **قوله** لكنه يريد عليه
 صمى لا كالكالات ايضا على ما وهم قال المعجم عبد المنصور قوله
 وبعد الالف حرف فاد اولها مكسور وثلثة اعراف اولها مكسور
 فلا يرد النقص بصمى وكالات انتهى كلامه وكانه يشير الى

يشير الى انه في عبادة الشارح قصودا حيث قال في الصيغة التي
 بعد الف التكبير حرف فاد متحرك كانه اول ثلثة اعراف او سطرها كنه
 ولم يذكر كسر الحروف الاول منها وهو لازم ايضا وانه كان قد برأ
 و لا ينقص التعريف بصمى وكالات فانه الاول من افراد
 الحمد و لانه مما وقع بعد الف تكبير ثلثة اعراف او سطرها كنه
 واولها مكسور فقد برأ لانه جمع على وزنه مفاعيل على ما بين في
 موضعه في هذا التعريف ولا يخرج عنه بهذا القيد فلا وجه لتركه فوف
 من هروجه كما فعله الفاضل الهندى والشارح الجامى والثالث
 ليس في افراد لانه وانه كان اوله مفتوحا وانه ساكنا لكنه ليس
 مما وقع بعد الف حرفا فاد وثلثة فضلا عنه يخرج من الالف بعد حرف
 واحد وهو التاثير فلا يدخل في التعريف هذا ويمكن ان يكون مراده
 به انه لا يرد النقص بهما على ما ذكره الشارح من التعريف مع قطع
 النظر عن القيد المذكور كما لا يخفى على المتأمل والمختص لا لم يطلع
 على حقيقة الحال وقع في القيل والقال فقال لكنه يريد عليه
 صمى لا كالكالات نظيره انه المراد بالصيغة صيغة التكبير
 والكالات من صيغ جمع الفعلة من المجموع المصححة **قوله** وكانه
 لم يتجاشى من دخول نحو صمى في التعريف هذا جهل منه لانه واجب
 الدخول فيه على ما ذكرنا اتفاقا **قوله** وهو غير منصرف لا محالة لان
 الثابت من اعرافه لانه الف ليس للثابت بل هي منتقلة عن ابناء

المنقلبة عن الصريح التي هي علامة التانيث في المفعول والف التانيث
المقصود لا يكون منقلبة عن شي كالنفس بشري وجبلي وشكري
فأما **قوله** فادبر بالمتنهي لا تنتها وبالجوهر ما فوقه الواحد هذا كلام
لا حاصل له أصلا بل شرك إلى بطلانه قول الكارزوني المنتهي مصدر
بمعنى بمعنى اسم الفاعل واضيف إلى المجموع اضافة الصفة إلى الموصوف
أي شرطه أنه يكون على صيغة المجموع المنتهية والمراد من الجمع الفرد
الكامل وهذا الجمع لكسوفه الجمع المصحح لسلافة واحدة كأنه لم يجمع
انتهى كلامه وقال المولى عبد الغفور منتهى مصدر بمعنى مضاف إلى
الفاعل أي صيغة ينتهي بها المجموع التكسير بمعنى أنه تلك الصيغة
من حيث أنها هي قابلة للتكبير فلا يرد النقص برجال بناء على أنه يحقق
غير قابل للتكبير فانه وزه فقال قابل للتكبير وهذا الجمع حماد على
غيره انتهى كلامه فتأمل **قوله** الاوت كاجع أي الاوت في التعبير
يقال كاجع أي ابن جمع أيمن على أيامين بصفة الماضي المجرى
دون المضارع لأن هذا الجمع قد وجد قديما في الأزمنة الماضية و
المضارع إنما يدل على الحال والاستقبال حقيقة دون الماضي
فيكون دلالة على الماضي مجازا واستعمال الحقيقة أولى منه استعمال
المجاز لكونه أصلا في الاستعمال هذا مراده وجوابه أو لانه أمثال
هذه المجازات شائعة دائمة فيما بينهم فلا يخرج في استعمالها فلو قيل
فيها الحقيقة أولى منها لا صالتها وتأنيا أنه لهذا المجاز أولى منه الحقيقة

من الحقيقة لدلالة بصورة على التجرد والاستمرار بخلاف الحقيقة
فانه إنما يدل على الانقطاع فقط وتأنيا أن لا نسلم أنه استعمال المضارع
ههنا مجاز بل هو حقيقة أيضا لأن جميع أيامه على أيامين مستمر
في الأزمنة الثلاثة فيكون استعمال المضارع ههنا حقيقة أيضا
كالماضي ويرجح بدلالة على الاستمرار التجرد في المفيد لزيادة
العلم هذا الكلام في ههنا شيء وهو أن الأيام جميع أيامه وأيام
جميع أيمن وأيام جميع أيمن ضد اليسار قال القاموس البيه
ضد اليسار وجميع أيمن وأيام وأيامه وأيامه **قوله**
غيرها بمعنى لا ما خذ منه كلام المولى عبد الغفور حيث قال البيان
والغير بمعنى النفي والمضى بلاها بن لا بها كافي قلد كنت بمنزلة
فإن المعنى كنت بلامان بن لا بما لا أنك كنت بمنزلة المال وهو خبر
أقول لقوله شرط أو صفة لقوله صيغة انتهى كلامه ر ع في لطفه قبل
لا لطفه فيه بل هو ذلك هو عن الغفر بيه الاسم والمسمى **قوله**
كما قيل لقائل هو المولى عبد الغفور قال فعله الأول يكون قوله بغير
ههنا مفيد بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مفيد بخلافه انتهى
كلامه بمعنى أن قول المصنف ههنا ما أنه يراد بنفسها أو نفس
النساء فعلى الأول يكون أنها مفيد بحال الوقف والمضى المجمع
شرط صيغة منتهى الجموع هاكونه تلك الصيغة بغيرها منقلبة
عنه فاما التانيث عند الوقف فانها إذا كانت بالهاء تكون

منصرفه واذا كانت منصرفة مع الراء فانصرفها مع التاء من باب
 الاول لا صلتها في هذا المعنى فيكون الجمع مقيداً بانه يكون صيغة
 صيغة منتهى الجموع والصيغة مفترقة بانه تكون بغيرها والراء مقيد
 حصوله بان يكون عند الوقف فالجمع يكون مقيداً في ثابته في منع
 الصرف بانه يكون بغيرها هاء هاء عند الوقف فلا يصرف الراء
 الا على نحو فراده وعلى الثاني يكون المراد بالراء انفساً الثانية
 باعتبار ما يؤول اليه حال الوقف فيكون من قبيل ذكر الشيء ببعض
 احواله ومن قبيل ذكر اللازم واذا الملتزم مجازاً مرسله ولما لم ينهم
 المحنى شيئا منه ذلك فرق في الخط والخط وتثنية بما لا ينبغي
 ذكره كالاكتفى على اهل البصيرة فتأمل **قوله** فيه نرى بغيرها قال
 القائل هو صاحب المتوسط قال وبغيرها وباء النسبة لكاه
 اصوب لتلا يتقضى بمنى فانه على صيغة منتهى الجموع بغيرها
 مع انه منصرف واجب منه بانه يا النسبة الجزى جرى تأ الثانية
 ولذلك فرقا بالياء الواحد والجمع في نحو روي ودوم كافر قوا
 بينهما بالتاء نحو نمر ونمر واذا كاه الباء بمثلة التاء يكون
قوله بغيرها متعلبة مسنياً عنه ذكره فلا حاجة اليه وردّها
 النافض المنهني وتبعه السارد الجامي وهما انه بانه مدنياً ليس
 جمعا لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائماً وانما الجمع مدنياً
 وهو لفظ آخر فلا يتعلق به وجود شرط الجمع وعدمه بمعنى انه كلام

انه كلام في الجمع والمدنياً لفظ مفرد لكونه على المدينة كسرى والنسبة
 اليه مدنياً فلا يكون مما نحو بصدده بخلاف المدنياً جمع مدينة تأمل
قوله وليريد ان الى اخر كلامه خلط وخطب بلامنى فلا ينبغي
 انه يستثنى لعدم جذوة وقد ظهر للمراد بما ذكرنا انما **قوله**
 ولو قال وانما من فرادة اي بحرف التفسير **قوله** ومنهم من غفل قال
 الموح عبد المنصور **قوله** واما فرادة فنصرف قبل بسبب اما للتفصيل
 لعدم التقدير ولا لاستيفان سبق كلام آخر الا انه يقال الاستيفان
 لعدم سببه الاجمال وانما لم يبق فنصرف لانه المنصرف صار اسما
 فيجوز اعتبار اسميته وان المراد نحو فرادة وان المراد اللفظ
 وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية هو
 والثانية فكيف يصح توينه لانا نقول توينه للمناسبة ومشاكله
 المستميح انه يجوز انه لا يكون متوناً انتهى كلامه المفيد غاية هو
 الاقادة فاصار صرف لفظ فرادة وعدم صرفه كما هو القياس
 والقاعق والمحتلى يجوز عدم صرفه بل جعله منصرفاً وجوباً وكفى
 به جهلا به يخلط في امثال هذه الامور الجزئية غفر الله نقى لنا وله
 وسائر المسايير **قوله** وجعله خالاً من ضمير غير المنصرف قال النافض
 الهندي عما حال من ضمير **قوله** غير منصرف وهو المضاف اليه لا يتقدم
 على المضاف الا في غير فانه في حكم لا هب يجوز انما زيد غير ضارب كما يجوز
 انما زيد لا ضارب او منقول عنه وفيه نظر لعدم المدح والرم

او التزم وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو بـ او خبر مبتدأ محذوف
 والجوزة معترضة انتهى كلامه ولا شك ان الرفع اولى لما في الضم على
 الحالية من الايهام باذا متناع صرف فحذف بحال العلمية وليس كذلك
 لامتناع صرفه في حال التذكير ايضا وهذا معنى قول المحقق في تنقيده
 عدم انصرفه مع اطلاقه فتدبر **قوله** وانما كان لا بأس بالتقييد
 لتزويده منزلة نعم العبد صريحا لولم يخفاه لم يعصه يعني ان
 حضاه لا ينصرف سواء كان معرفة او نكرة كما انه صريحا الروي
 رضي لا يعصى الله تعالى سواء خاف منه او لم يخف اهلا لانه تعالى
 وتظيمه كما قبل اهابك اهلا وما بك لهية على وكلمة مؤعيه
 صيبرها ثم قيل بهذا اللفظ حديث شريف وهو المذكور في عامة
 الكتب وقال السيوطي انه كلام امير المؤمنين عليه السلام في الخطبة
 رضي الله تعالى عنه **قوله** وليس كذلك كانه غاف عن قول المصنف
 الجمع شرط صيغة انتهى المجموع من وقع في الجرادة والجراد فانه
 قوله هذا الى اخره مما لا يعتد بشيء منه كما لا يخفى على اهل البصيرة
قوله يومهم انه بين اطلاقه على الكثير والواحد تناقضا من لم يفرق
 التنافي بين الواحد والكثير كيف يفرق التناهي والتباين بين
 الاشياء **قوله** الصنيع هو الاثنى في القاموس الصنيع بفتح الباء هـ
 وسكونها مؤنثة والجمع اصنع وصنعا وصنعا بضمين وبنية
 واحدة ومفصلة والذكر صنعا بالكر واثني صنعا بضمين وبنية

وصنعة والجمع صناعات وصنيع وصنعات بكسرهما وهي جمع كالذي
 انتهى كلامه مع نوع اختصار **قوله** ولوعند بعض كاهر علماء ادم
 بالبعث الاغنى لانه الذي يقول بانصرف من امر بعد التذكير
 ومراده به الرد على المصنف عبد الغفور فانه قال في قوله والاعانات
 بعد التذكير منصرفا للملازمة ممنوعة لجواز ان يكون من امر عينا
 اذا نكر هذا كلامه لكنه ينبغي ان يعلم ان الشارح انما اورد بالملازمة
 في قوله والاعانات بعد التذكير منصرفا للملازمة المستفادة من قوله
 المصنف وما فيه علمية مؤثر ان انكر صرف اذ هي علمية الحكم لا مطلق الملازمة
 ولا شك انها قاعرة كلية مسلمة لم يستثن منها سوى الصفات
 المنقولة على الاختلاف فهي بالنسبة الى ما عداها كلية مسلمة فكانه
 قال كل اسم في علمية مؤثر ان انكر صرف الا من امر به الصفات
 المنقولة على الخلاف بينه شيخ النجاة وتلميذه فيدل فيها حضاه
 وغيرهما بما فيه علمية مؤثر ولا يرد عليه المنع لعدم جواز الاستثناء
 في غير الصفات والاختلاف القاعرة المذكور فظما فصيحا للملازمة
 ويظهر المنع بطلانه جواز ان يكون حضاه من امر عينا هذا
 ولما لم يفرق المحتج شيئا منه ذلك قال في قوله والاعانات بعد التذكير
 منصرفا وادع عند بعض كاهر علماء ان انكر وليس بشيء لما ذكرنا من
 التحقيق **قوله** وقد عرفت الاستثناء عنه وذلك لانه هذا التأويل
 مبني على تسليم ثابث الصنيع وهو غير مسلم كما ذكر **قوله** بل لانه

لا شرط له حق بشرط كلام باطل من شرطه انه يكون في الاصل
 كخضاج او في الحال وفي الاصل كساجد قال الفاضل الهندى وانما
 لم يقل الجمع شرطه انه يكون في الاصل كما قاله في الوصف لا مكانه اعتباره
 مطلقا بارادة الجمع في الحال او في الاصل بخلاف الوصف وفيه انه قوله
 لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك فلا حاجة الى التطويل انتهى كلامه
 فتدبر **قوله** وفيه نظر وهو انه ما ذكر لا يكون وجها للتقديم على
 زعمه بل الوجه له اما انه يكون اقوى لانه عند منصرف الاحالة وانما دفعه
 اوضح لانه جمع في الاصل بخلاف سراويل فانه لا جمعية فيه اصلا ولا يخفى
 انه امثال هذه التزويرات ابطال للحق القويج وترويج للباطل
 ذلك اما من الغرور والتعصيب او من الجهل المركب نفوذ ما انتشأ
 منه ذلك **قوله** ولا حاجة الى تدبر قوله في موارد الاستعمال قال
 الحق عبد القنور قوله وهو الاكثر اى في موارد الاستعمال ومن ذهب
 الاكثر انتهى كلامه عليه شرح الفاضل الهندى فظهر بطلان كلامه فانه
 احد الامرين لازم للاكثر فتدبر **قوله** فيه اى فيه نظر وعاصم
 نظره جهل كما لا يخفى على اهل البصيرة فانه قال الاول سيدي وقيل
 الثاني للممد على ما ذكر في بعض السروج **قوله** لانه الذي انزل
 في الصناعة المبتداه فيها ويقال هو دخیل في بيته فلو ان
 انتسب اليهم ولم يكن منهم **قوله** وفيه ما في بعض السروج يعني
 المتوسط **قوله** فيلزم انه يتخذ شرط وللشرط في الحقيقة الحكيم

الحكيم لهذا من قبيل التصرفات الفاسقة وافساد ما اصله المستوي
 جهلانه وظفينا واذكرك لان العلة في هذا الباب الجمعية وشرطها
 صيغة منتهى الجموع ونحو سراويل في جمعية حكما او تقدير فيكون
 مشروطا بهذا الشرط ولا بد من الاتحاد في شئ من ذلك اذ لا فرق
 بينه وبين صاحب بعد اعتبار الجمعية فيه لانه قول تحت مطلق الجمع
 ولا تعدد الاسباب كما لا يخفى لكنه ايرس هو من هذه الاعتبارات
 الدقيقة والافكار العميقة فانه كلامه دليل قطعي على انه ما فهم
 من اعتبار انهم شيئا بغيره **قوله** ثم ينتقل الى اخره فاسرف
 بغير الفساد كالأول فتدبر **قوله** فلا معنى لجمع سراويل ههنا
 تقديره ما هو ذمه كلام الحق عبد القنور فانظر فيه **قوله** لو قال
 وانه صرف قال الحق عبد القنور لما كان عدم الصرف غايبا
 والصرف مغلوبا كان لفظه اذ في الاول واقعا موقعه وفي الثاني
 واقعا موقعه انما للملكية انتهى كلامه وذلك لان الاستعمال
 في مقطوع الوقوع وانه في مشكوك الوقوع من مجيئ الحسنة واما
 السببية فتدبر **قوله** وفيه ما قبل الى اخره ما هو ذمه ههنا شبه الحق
 عبد القنور وشرح الفاضل الهندى فانظر فيه ما لو فسر ان فيه
 انه المقام لا يساعده هذا التفسير والتسميم وانه كان الجيد وشتم
 لكلامه الكلام في الجمع في صيغة منتهى الجموع وانما اوقفه في هذه
 الورقة كلام الحق عبد القنور فانه قال بعد قوله كل جمع منقوض

تدبر اذا واصل

وكذا الحرف من غير منفرد كفاض اسم امرأة واعين منصرف الى
 لا مقصور كما على فاء الالف في ثابتة لخصتها انتهى كلامه فتدبر
قوله فهو متعلق بمعنى الخدم هو منه بن هو متعلق بمعنى الكاف
 كما في قوله الموع عبد الغفور اذا مراد به امثال الجوارى من الجموع
 المنقضة كالقاضي في هاتين الحالتين لانه امثاله في هاتين
 الحالتين كالقاضي كما لا يخفى فلنا كلامه اخر فتدبر **قوله**
 فيه ان الاعلال في جوار نظر الى نفسه لا شك انه الاعلال مطلقا
 مقدم في الاعتبار والصرف قطعاً لانه لا يتوقف على اعتبار التركيب
 ولهذا يكون في الاول والوسط والاخر ويجوز منع الصرف
 فانه يتوقف على اعتباره كما لا يخفى كما قيل في كونه ليس بغيري قال
 حاشية شرح الرضي ما يقال انه مع الصرف متوقف على اعتبار
 الاعراب الذي يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيب مع غيره والاعراب
 متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيقدم قطعاً فيه
 كما لا يخفى لان الاعلال لا يسكن الحرف الاخير لا يتصور الا بجملة
 الاعراب انتهى كلامه رحمه الله فتدبر **قوله** وفيه انه الصرف
 ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها ليس كذلك بل الصرف حالة اصلية
 للاسم هاضمة بلا واسطة ولهذا لا يحتاج الى سبب وداع في حصوله
 له فلا يكون من احوال الكلمة بعد تمامها كما توهم المحنى ولا ينافر
 عنه الاعلال بن الاعلال ينافر عنه بقتائه عليه وظهوره بخلاف

بمخلاف منع الصرف فانه بواسطة عار عن المشابهة بالفعل فيكون
 من احوال الكلمة بعد تمامها وينافر عنه الصرف بمرتين وعن
 الاعلال بمرتين واحدة اذا لا اعلال لتصح ذات الكلمة ومنع
 الصرف للمباشرة المعارضة المذكور فيعتبر في الاسم الاعراب
 ثم الصرف ثم الاعلال ثم المنع فتدبر فانه من الاسرار المكنونة
قوله وهي لغة قبيحة اي غير فصحة والاولى هي النصيحة علم ان
 الله اهابت الى تقديم الاعلال على منع الصرف فرقتا انه ذهب
 فرقة الى انصرفه بعد الاعلال لا تنافي صيغة منهي الجموع والتنويه
 للمتكلم وهم المحققون واخرى الى امتناعه بعدم بقا الصيغة
 تقدير اذا المتقدم كالمحفوظ والتنويه للعرض عن المحذوف واما
 الذي ذهبوا الى تقديم منع الصرف على الاعلال فيجعلونه متمماً
 اتفاقا وهم فرقتا انه ايضا فرقة يقول في حالة الجر جوار مجذوف
 الياء وفرقة اخرى تقول جوارى بفتحها قبل هذه مذهب
 سيبويه والاول مذهب الاصل فاحفظ فانه من تمام هذا المقام
قوله ومنهم من قال هو الموع عبد الغفور قال بعد اننا والشعر
 ويجوز انه يحتمل الياء المتكلم والاصل مولى بنشد يدا الياء خذفت
 الياء الاولى وزيد الالف للشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة من الجر
 انتهى كلامه وفي الصحاح الموع المعتقد والمعتق وابن العم والناصر
 والجارم **قوله** الفرزدق فلو كانه عبد الله مولى مجومة •

ولكن عند مدلولها **قوله** اما قال مدلولي فنصبه لانه رده
 الى اصله للضرورة وانما لم ينزه لانه جعل بمنزلة غير المعتل الذي
 لا ينصرف انتهى كلامه مختصرا ثم لا يخفى ان معنى البيت هو
 لا مدح وكتابا لمحتى في الحديث انه لا يخفى ما في البيت من التوجيه
 لاحتماله المدح بانه يراد ان عتبة لم تكن سببا لمدح السادات لجرأة
 على هجوم وكلمة عبادة سببا لمدح فكيف ينسب الى هجوم انتهى
 كلامه وليس شيء لا تناقض على انه هجوم لا مدح اي هو عبد المعبود
 التفت الى هجوم **قوله** سواء كانت اسمين او اسما وفعل او فعل
 التزم في التركيب للمعبر الخادج والمعبر هو التركيب المزج لا غير
 لانه هو المراد ههنا فيما بينهم وهو جنس الكلمتين او اكثر كلمة واحدة
 بالعلمية من غير حرفية جزء ولا اسناد ولا تقييد ولا صوت
 فنقولنا جنس كلمتين لتصوير ما هيته هذا المركب المتعارف للافراد
 فادق ما يتصور به هذه الماهية كلمته وقولنا واكثر لانه قال
 نحو سمره رأى فيها علما للبلد وقولنا كلمة واحدة وانما هي
 المركب المستعمل في معناه الجنسي الاصل فانه لا يصير به الكلمات
 كلمة واحدة وقولنا بالعلمية اهتزاز منه النقل الى الجنسية فانه
 وان صادرت بها الكلمة واحدة الا انه غير مراد ههنا لا اشتراط
 بالعلمية وقولنا من غير حرفية جزء لا يخرج من النظم والقصص وضاربه
 وبصري علما فان الحروف لشد اتصالها بالكلمات وتنزلها

وتنزلها منزلة هروفا لا يظهر التركيب بينهما فضلا عن كونه والا
 لم ينحصر التركيب في الستة وقولنا ولا اسناد لا يخرج من ثابطة شرا
 وسر من رأى وضرب زيد وزيد قائم علما لانه الجملة محكمة
 على ما لها من الاعراب والبناء فلا يظهر فيها منع القتر وقولنا
 ولا تقييد لا يخرج من غلام زيد وضارب زيد والجملة الناطقة
 وزيد الطريف وفحة عرس غدا فانها محكمة ايضا على ما لها من
 الاعراب والبناء فلا يتصور فيها منع القتر وقولنا ولا صوت
 لا يخرج من سيبويه ونقطويه ومالويه وعرويه علما فانها
 من المركبات المدودة من البنيات فلا يتصور فيها القتر ومنع
 واذا نقروا هذا فقد عرفت ان الحق المذكور قد انطبق على افراد
 الحدود ومنه نحو بعلبك وحضرت ومعد يكرب وزهر من
 وسام ابرص وغيرها من افراد التركيب المزج العلمي وفهمت
 مراد المائق والسابع بالتركيب هنا واستغنيت عنه الحاشية
 وما فيها من الخط والخط الذي لا يظهر منه المراد اصله **قوله**
 نحو كذا فترتشد يد الصاد المهمة ومعنى البحث الابرة وكانت
 اصله بوقفت ونصر كبتهم اسم صنع وجد ذلك الا بانه عنده
 ولم يعرف له اب نسب اليه وهو الذي ضرب البيت المقدس
 وقتل اليهود واخذ اموالهم واولادهم سبي **قوله** ويرد عليه
 الى اخره هذا السؤال والجواب ما هو من كلام المرح عبد القادر

من غير حرفية جزء

بزعمه فانه قال لا شبهة في انه التركيب الذي يتألف من
 الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف ههنا لا مطلق
 التركيب فصع التفرع بها لا يقال فاذله لا حاجة الى اشتراط بالعلمية
 لانه المركب المجموع كلمة واحدة لا يكون الا علما لاننا لا نسلم الحصة الجزئية
 انه ينتقل الى معنى جنسي وينقل ولا الى معنى علمي ثم ينتقل الى معنى
 جنسي كما اذا ذكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط للتحقق وثبوت
 لا لا شرط انتهى بلامه فيكون من قبيل ذكر العلم وادارة الى ان كذا كذا
 آتيا ولهذا ذكر المصنف المحترقات بطريق السطرية دون التقييد كما
 ذكرنا نحن آتيا وايضا ثبت لم يفرق بين الحسنى مراده ابرز كلامه في
 معرض السؤال والجواب وتكلم الترهات والا باطمين ولم يأت بشيء
 قليل **قوله** ونقول التفرع فيما يخرج المركب من التجميع والضم
 كتب في الحاشية انه اللام لتقوية العمل لا للعلمة يعني اذا كتب التجميع
 مع الضم تركيبا جنسيا وجعل عمدا الشخص فيقال جأت بالجمع الضم
 ورأيت التجميع الضم ومردت بالتجميع الضم وكذا قوله مصري
 بصري فالظاهر انه مراد افراد الحدود وقد خرج بقوله من غير حرفية
 جزء فالاولى ترك هذا التقييد والجواب انه غير خارج منه الحد اذا كان
 بغير اداة التفرع والنسبة وانما الخارج منه التجميع او الضم وهو
 اوضح الاداة فتأمل **قوله** فالوجه الى آخره مناقض لما ذكره قبله وكان
 اداد الا افراد ولا يخفى سخافة **قوله** ولو من التركيب على معنى

معنى سيمي في المبنيات وهو مادرك منه كلتا بنى حقيقة او كذا
 اسميه او فعليه او حرفيه او مخندليه وجعل كلمة واحدة بلا
 نسبة بينهما لا في الحال ولا في الاصل نحوثة عن سبويه وبني
 بيت وحيث يفيض ويغرها مما بني منه الجزء معاً فهذا المركب وان
 كانه مزجياً ايضا لكنه سبويه للمذكور هنا فلا يجوز من احدها
 على الاخر كما انه قد المحنى لانهما صنفتا بنائاً من المرحى كالتربس والمرأة
 من الانثى والمراد من المذكور هنا المرحى الاسمي العلمي المرحى والمراد
 من المذكور هناك المرحى المبني اعم من الاسمي والفعلية والمركبية
 والعلمية كما هو انظر اهرمه تفرعها وامثلةها فكيف يمكن احدها
 على الآخر مع قائلها كية وكيفية واذا عرفت هذا فينبغي ان تعلم انه
 من ذب في قاييم وضرب ذب وعبدانه والجزء الناطق خارج من
 القسمة واسطة بينهما سواء كان علما او لا فانه من النسبة حال
 او مالا فتأمل **قوله** ومنه قال القائل هو المرحى غير المنفرد اخذ
 من شرح الفاضل الهندي فقال قوله ليامه الزوال والاختلال
 او ليتحقق سبب آخر حتى يرتب عليه اثر المنع ووجه المحنى وصفا
 استياد الارز كبا باء يلزم التحكيم والتجميع بل من جملة لا شذوكت
 هذا التعليل بينه وبين ما ذكره من الاسباب فيكون تخصيصه به
 تحكما اي يحوى بلاد بل فالاولى انه يعمل بغير هذا التعليل
 من امر الزوال وحصول الافراد وعدم الاجتماع مع سائر الاسباب

وغيرها والجواب ان التركيب الى العلمية اخرج من غير اذ لا وجود
مطلقا بدونها بخلاف سائر الاسباب فانها تزهد بدونه العلمية
مطلقة فكان التركيب استدعاء خاصا بالعلمية من غير فلهذا علق
استدلالها بالعلمية المذكورة فلو تحكى فيه كما لا يخفى او نقول
هذه تعديلات بعد الوقوع ومنا سبب ذكرها للحفاظ قاعدتهم
واوضاعهم لا تعديلات حقيقة عقيدة حتى يجرى فيها التحكى وغيره
فلا وجه للرد المذكور فتأمل **قوله** على انه لو سمي بيمينك مدنت
كلام لغزلات التركيب مشروطة بالعلمية يتحقق سبب الاخر الذي
لا وجود للتركيب الا به سواء وجد معه سبب اخر او لا فلا اعتبار له لكونه
في درجة السقوط **قوله** فحين قال الحق عبد الغفور المركب الانساني
من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية
عند جماع ولا يبعد ان يحكى بعدم انفرد وانه لم يظهر اثره لفظا
انتهى كلامه ومراده انه يكون غير مصرف بتقدير وجود العنيتين
فيه فيكون كجبل وبشري وسكري لكثرة الاولى انه يحكى بصرف عدم
ظهور الاثر فيه ولانه الاصل في الاسماء القرف فالاولى انه لا يخرج
من الاصل لكونه خيلا في الاستمعة بخلاف جبل واخر انه فانه صيل
فيها فلا يابس بخروجه عنه بمشابهة الفعل بواسطة العنيتين **قوله**
واعلم الى اخره قال المص في المصنوع المركب كل اسم كتب من كلمتين
ليس بينهما نسبة وانما قلت ذلك ليجري المضاف والمضاف اليه

والمضاف اليه والجملة المسمى بها لانه بين هذينها نسبة قبل العلمية
وليس بمبنيات بعد التسمية بهما وكلاهما في المصنوع المبني اما
المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بناءهما بالتركيب واما الجملة فلو
يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانها ممة عوارض الكلمة لا
الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يحكى فلا يطلق عليها
انها معرفة في الظاهر او مبينة لا اشتغال هرفها الاخر بالحركة التي
كانت عليها اعرابية او بناءية او بالسكون الذي كان كذلك لفظا ما
نقد الرضي من كلام المص وبه ظاهر من المحنى وعدم ادراكه معنى الكلام
فقرهم من قوله فلا يطلق عليها انها معرفة في الظاهر او مبينة ان
الجملة بعد التسمية بها معرفة ولا مبينة وليست كذلك اذ لا واسطة
في الاسماء بين المعرب والمبنى فهي مبينة عنز لا حالة كما ذكر
انفايد عليه قوله في الظاهر فتأمل **قوله** لاحتمال انه يكون
مذهب من صرف خمسة قال الحق عبد الغفور انما قال كانه لا
المذكور فيما يمدع به من حكم لما يتضمنه حرفا مطلقا بالنقل
لما يتضمنه بحسب الاصل ومنه الجائز الثاني انه ولد اذهب بمضمونهم
الى انه نحو خمسة عشر علما معرب غير مصرف ومنه هنا ينفع جواب
آخر وهو ان المص واقفهم في منع القرف انتهى كلامه رحمه الله تعالى
فاصطفه لخاصة مما ذكره المحتسب في هذه القول من الخلفيات
التي لا طائل تحتها **قوله** بقي انه لم يذكر فيما بعد انه سيبويه ونظيره

من قبل المبتدأ هذه جبهة خطية والافقون المصير المركبات
 من اسم ورد من كتيبت ليس بينهما نسبة شاملة بادي عنانية
 بانه يحسن الكنهانه اعم من الحقيقة والحكمة كما عرفت السادع هناك
قوله اذا الصوت ليس بكلمة قد عرفت انه كلمة هكها **قوله** يخرج نحو
 خمسة لانه مزوج به اذا المراد منه جزئية الحرف المختار المنفرد
 المسموع مثل النجم والشمس وبصري وضاربة ومعلوم انه نحو
 خمسة ليس كذلك **قوله** لا في الحال ولا في الاصل وذلك لان
 المركب المزجي لم يستعمل قبل العلمية في المعنى الجبسي من يكون به
 جزئية نسبة من هو علم ابتداء بطريقه الاركان من غير فلفظة نسبة
 فيفتقر **قوله** فان قلت هذه الصفة مشتركة كانه عليها يقول
 انما وصف به اشارة الى ان الام في العهد والمعهود ما ذكر سابقا
 في بحث المل من قوله والنون تارة من قبلها الف وبتركيبها
 تكون مشوا يذوق في صفة عظيم المبتدئ فانه اذا نظرت في يتبادر
 الى خاطر من المراد به معنى آخر سوى العهد لما في كلامه من التسمية ليس
 في البينة والمحنة والمنفعة وليس هذا مما ينبغي للمعاني كما لا يخفى
قوله لان اشتراط انتفاء فعلانية على الاو غير ظاهر اعلم
 انه في اللغة الحائفة من النصف فيما اذا الالف والنون فلو افقنا
 البصريتين ليس فيهما دلالة على معنى بصيرانه به فرع الاصل كالصفت
 متوقفا له دلالة على ان فانه لا يكون سببا بانقراده بل

ب في هبت الشابة والى الثابت المردودة والعصير في نحو
 هراء وحبي في منع وفول التاء عليه وقال الكوفيون الاسم الذي
 فيه الالف والنون كعثمان وسكران لا ينصرف اليه العلمية او الصيغة
 والالف والنون للثابتة فعلى المذهب الاول لا يظهر الفرعية في
 السبب وعلى الثاني لا يظهر اشتراط انتفاء فعلانية كذا قيل والجواب
 عمه الاول انه فرع المزجي عليه واشتراط انتفاء فعلانية لحفظ الشابة
 بالنفي الثاني لانه هذا يكون سببا غير اصل يتوقف على الشابة
 المذكور في وعده الثاني بانه سبب لمنع الصرف لانه فرع لما زيد عليه
 واشتراط انتفاء فعلانية لحفظ هذه الفرعية اذ لو دخل عليه
 التاكيد فرع عامه وجه اصلا منه وجه فيضف الشابة بالنفي فقامت
 فانه خلاصة ولا تغتر بخطيات المحتى فانها مما لا طائل من تحته
قوله وامامه القائل هو المصنف عبد الغفور فانه قال في شرح
 قوله لا الاسم الشامل للاسم والصفة ولا الاسم المقابل للقب والكنية
 والمقابل للمهرل والمقابل للظرف واللازم الظرفية بمعنى الاسم خمس
 اطلاقا والكل محتمل والمراد به هنا هو الثاني لا غير وهذا كلام
 في غاية الحسنى والقبول وان كان المحسنى من غاية الاعراض
 والتكول **قوله** لانها كاشادة اي موجوداته في الاسم والصفة
 اذ لا كونه لهما مطلقا **قوله** وجدى وبه طلع انا جدى وظهر
 انا جدى الجدة اول الفتح بمعنى اب الاب واب الام والجدة اجداد

على ما

وجدود وجدودة والجد الثاني بالكسر بمعنى الجهد والاجتهاد
 والجد الثالث بالفتح ايضا بمعنى المظنة والنجت والحظ وهو
 المعاني الثلاثة تقسم هنا وفي الدعاء ولا يتبع والجد منك الجد
 اي لا يتبع ذا الغنى عندك غناه وانما يتبعه العبد في طاعتك وكلمة
 من هنا بمعنى عند وفي حديث الشجرة ما بين رضى الله تعالى عنه كاد
 الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جده فينا اي عظم في اعيننا
 ومنه قوله عز وجل تعالى جد ربنا اي عظمت وفي غناه كذا في الصحاح
 فاحفظه فانه نفيس جدا **قوله** افاض الله تعالى على ربه الى الله
 بفتح عقره الوافي يقال افاض الماء على برة اذا فرغه على شبه
 الغفران بالاء وفي اللطافة والرحمة والازالة استعاره بالكناية
 وذكر الاضافة تخيلا لها والمعنى افاض الله تعالى ربه عقرانه
 لوفى التام الكامل الذي هو كمالا والزال ايضا في غير الكبر
 المزيل للذنس والاشراق وقت البعث والشمس من القبور **قوله**
 هذا بعميد عم الزعم بسجي بن هو اقرب الى الزعم من الاول وهو
 متعبد بقرينة ما بعده وما في الوجه الاول من الثاني بغير اعتبار
 الواحدة والتعدد الوجه الثاني انه كاد مرافقا مشروط
 السابقة ولهذا انقصر الفاضل الهندى كلامه عليه فتدبر
 وحذف كانه بعد انه شايع بربريه اصلاح كلامه السابق حيث قال
 قوله او كانا في صفة وليس المعنى كذلك بل المعنى اوصفة خاصة وفيه

وفيه عطف على مولى عاملين مختلفين والمجروح مقدم مشرق الدار
 ذبه والجرح عسرو وهو جاز وقد اعترف بنفسه في ترجمه وذهب
 هنا الى تقدير كانه هربا منه وهو غير محتاج اليه على النسخة المشهورة
 كما لا يخفى وفي بعض النسخ وما فيه الالف والنون كانه سما
 فشرط العلمية اوصفة فاشقا ففلا في عطف على مولى
 عاملين مختلفين لانه عطف صفة على مولى كاد وعطف فاشقا
 ففلا على مولى انه وليس فيه شرط العطف وكانه مبنى هنا على
 هذه النسخة ولهذا احتج الى تقدير كاد وعطف على مولى
 والموح عبد المغفور فتدبر **قوله** من قيل انه خير اخير يقال
 الناس مجزيون باعمالهم انه خير اخير وان شئت فقل
 الحديث الشريف انا عند ظن عبدي انه خير اخير وانه شئت فقل
 ويجوز في امثاله اربعة اوجه من الاعراب على ما سباني في محله انه
 الله تعالى ولم يجعلوا مفسيل العطف على عاملين مختلفين لعدم
 كمن شرط اي على مولى عاملين مختلفين كما مر انفا وعدم تحقق
 شرط انما هو على النسخة الثانية دون الاولى فافهم **قوله** ولما
 العطف بكلمة او قبل الصواب الواو بدل اولاد الالف والنون
 بوجهه في الاسم والصفة واجيب بانه التردد ليس باعتبار نفس
 الطبيعة بل باعتبار فردها والفرق لا يكون الا في احدهما ويمكن
 انه يجاب بان كلمة او هنا التسوية ووجه التردد قوله فانه يمكن

على الاوزان الثلاثة كحركات وعتبات وسمانه **قوله** ولا نظر في اصل
 وضع الصيغة فيه نظرا له منهم من جواز اجتماعهما مثل خشيان
 وخشي وخشيانه من الخشية ويحكم بالانصراف في التوصلات والتفاريق
 لكنه نادر **قوله** واما بالنظر الى الوضع في الهمم فيه نظرا له القياس
 بالنظر الى الوضع يقتضي انه يكون له مؤنث اما فعلى او فعلاية لانه
 صفة والاصل في وضع الصفات الفرق بين المذكر والمؤنث باهدهما
 والالف في الفرق اغلب من التاء في فعلاية لانه فعلاية فعلى اكثر
 من فعلاون فعلاية في كلامهم يختلفون من الصفات لكنه هذا لا يمكن
 في الانصراف وعدمه ما لم يعلم وجود اهدهما بيقين ولهذا اختلف
 في رد حمود ورسكزات وعرايت وانما يختص هذا التفسير لك
 فساد بقية كلام المحقق في **قوله** الاولى في انه غير منصرف هذا
 من جهة تفرقة الفاسق وتكرية الكاسدة نفوذ بالله تعالى
 من الجرس وعوائده فانه كلام السادع في غاية الحسد والقبول عنده
 له عقل سليم وطبع مستقيم واما قوله فلا يحصل له باطل فانه له
 محصلا اي محصن وهو بياض جهة الاختلاف على مقتضى الشرطين
 وقوله الاولى في انه غير منصرف بين البطلان والاختلاف
 لا يكون في حالة واحدة شي واحد كما لا يخفى وقوله لانه لا يثنى
 في انه اهدهما انه اراد اهدهما على التبيين فهو باطل وان اراد
 اهدهما لا على التبيين فلا ينافي الاختلاف بينهما وهو عين

عنه الاختلاف الواقع فيما وقوله وغاية التكلف ان المعنى
 اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف مع دكا كنه باطل ايضا
 لان الاختلاف في الوقوع لا في الدفع فتأمل **قوله** فان قلت كيف
 استنبه حال استعمالهم على هؤلاء الاعلام قال في اكتشاف فاذ قلت
 كيف تقول في الله وهو انصرف ام لا قلت اقيس على اخوانه
 من باب اعني نحو عطارد وسكران وغير ذلك فلا صرفه انتهى كلامه
 وقال السبكي في الحاشية كل فعلاية فعل بكسر العين فانه غير
 منصرف فان قلت هو مستقوص بند ما فانه فعلاية من غير
 وهو غير منصرف المحي مؤنثة ندمي كسرى واما الذي هو منصرف
 مؤنثة ندماة وهو من المناداة في الشرب بمعنى النديم فلا يرد
 فعلاية من فعل بالكسر لا غير منصرف وما ذكره المزدوني من انه الصفة
 من خشي خشيانه وخشيانه فعارض بقول الجوهري ان الصفة
 منه خشيانه وخشي فانه دمج قياسا على الصفات المذكورة
 هذا الباب على انه لو صح كانه نادرا فلا يلحق به الزعم في الصرف
 بل بالاعم الاغلب في منه انتهى كلامه **قوله** كانه لم يجد من مستغلا
 فيما نقل عن العرب الا مقرفا باللام اقول قد ورد في بعض النسخ
 منكرا فانه بنى خيفة سموت بالمجد يابو الاكرم من اياه وانت غث
 الدري لازل رحمانا ولهذا قيل المختص بالله تعالى هو المعروف
 دون المنكر وقبل ندمه نعتهم وكفرهم والله تعالى اعلم **قوله** حتى

لو استغنى الاختلاف المحض لاهتم به يستغنى على وجه يستلزم الاختلاف
 في كونه قارنًا بالكارز وفي حاشية شرح الهندك قوله دون كونه
 فيه أنه جعل الاختلاف في الشرط سببًا لعدم الاختلاف في كونه
 وندمان وهذا غير صحيح فإنه لو اتفق الشرط انما هو استثناء
 فعلية أو وجود فعلية فلا تنافي في امتناع كونه وصرفته
 كمنقح ويكمنه يقال معناه أنه لا اختلاف في الشرط على اختلاف
 في كونه دون كونه ليس على اختلاف في كونه على عدم
 الاختلاف فيه والحاصل أنه دون طرف لم يمتنع الكلام وما يلزم
 منه انتهى كلامه فاحفظ فإنه جدير بالحفظ وأما كلام المحامي
 فلما حصل كمالا يعني على أهل البصيرة **قوله** فلوله بصرفه
 عن الظاهر للفنا ذكر الشرط قال الفاضل الهندى الاضافة هنا
 من قبيل اضافة العام الى الخاص فتكون بمعنى التزم بمخرج النسبة
 والتعلق لا للاختصاص والا لا يفيد الجزاء انتهى كلامه وذلك لانه
 يصير المعنى هكذا الوزن المختص بالنفس شرطه أنه يختص بالنفس
 ولا يعني أنه هذه العبارة بعيدة عن الافادة ومراد السارد بقوله
 وهو كونه الاسم على وزنه يعدمه او ذات النفس هو هذا المعنى
 بعينه اعني كونه الاضافة لمخرج التعلق دون الاختصاص لانه
 يلغو ذكر الاختصاص بعده فيكون الكلام مفيدًا **قوله**
 لكنه لا يعني أنه قوله يعدمه او ذات النفس فاصرف في هذا التزم

التزم غير متجه لانه الفرض صرف اضافة عن الاختصاص كما ذكرنا
 يفيد الكلام وصيت حصص هذا الفرض فلو بان بزيادة النسبة الى
 النفس ونقول المعنى يكون بعده من اوزان النفس فلا تعارله بمزيد
 الاختصاص بالنفس فتدبر **قوله** لانه لو لم يكن مصدرًا لهذا
 شروع منه في النص فانت الفارقة كما هو راجح والا فلو كان مصدرًا
 وهو انما بالمفعول الحاصل من ترتيب الحروف المعبر عنه بالهيئة
 والصفة والصورة والوزن وغيرها **قوله** كما وهم بعض قال
 المرح عبد الغفور **قوله** وهو كونه الاسم على وزنه يعدمه او ذات
 النفس واكاد له زيادة نسبة الى النفس اولًا فالاضافة في قوله
 وزن النفس محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة واللام ينجح
 الى قوله فشرطه ان يختص بالنفس ولكن انما نحن علمها وقوله فشرطه
 على شرط التحقق لا على الاشتراط لانه السببية ليست للفرعية
 ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالنفس انتهى كلامه والمعنى على
 هذا الوزن الذي له زيادة نسبة الى النفس شرط التحقق له وحصوله
 فيه في نفس الامر لا اختصاص به او المعنى الوزن المختص بالنفس في
 زعمنا شرط هذا الاختصاص تحققة وجرته في نفس الامر فاذ احصل
 هذا الاختصاص حصل الوزن واذ احصل الوزن حصل الفرعية واذ
 حصلت الفرعية حصل الثابت واذ احصل الثابت حصل منع الفرض
 في الاسم بحسب استعمال هذا غاية ما ظهر في توجيه كلامه رحمه الله تعالى

ولا يخفى ما فيه من الدقة فان العلة ما لم يكن مستوفيا لشروط لم يؤثر
 فتدبر **قوله** المنقول من الفعل مستعار في الاسم ليس المراد بالاستعارة
 هنا معناه المصطلح اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بواسطة
 القرينة لعلاقة المشابهة ومعناه اللغوي اعني مطلقه المجاز كما لا يخفى
 بل معناه انه كاستعاره في عدم الاصلية لما فيه من اعتبار النقل
 وتحقيق المقام على وجه يتضح منه المرام انه اللفظ اما غير منقول
 عنه معناه الاصل او منقول عنه فالاول المحفوظ الغير المنقول والثاني
 انه النقل فيه اما انه يكون على سبيل المناسبة او لا وعلى كلا التقديرين
 اما يتخصص اولا فالاول من النسبة تخص العلم المنقول والثاني
 منه العلم المرجح والثاني في الميزان المتخصص انه يتركب فيه معناه
 الاصلية عنه درجة الاعتبار والملاحظة اولا والاول اما ينظر طائفة
 مخصوصة اولا فالاول المنقول العرفي الجنسي الخاص والثاني المنقول
 العرفي الجنسي العام والقيم الثاني وهو ما لم يترك فيه عنه درجة
 الاعتبار المجاز وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بواسطة القرينة
 لعلاقة فان كانت العلاقة المشابهة فاستعاره والا فمجاز مرسل
 هذا انما هو التسميم فالحقيقة ثلثة اقسام اقلية وعرفية خاصة
 وعرفية عامة والمجاز ينقسم بعنبر في مقابلة كل واحدة منها
 والعلم ينقسم قسم اخر منه الحقيقة المنقولة خارج عنه ههنا الاقسام
 ونقدنا انما يكون من القسم الاول من الحقيقة الذي هو اصل اللغة

المتفردة والتسميمية الاخيرين ان نقل العلم عنهما غير مهور ولا يعتبر
 المجاز في مقابلة هذا التسميم لعدم اعتبار المعنى الجنسي فيه الذي هو شرط
 المجاز اذ انه ينضمه وصفاته الاوصاف كما نرى من قوله لا يجري فيه الا
 استعاره في تضمينه معنى الجواز فاذا انقضى هذا فقد تبين لك
 انه الاوزان المختصة بالفعل المنقولة عنه منه قيل الا علوم الشخصية
 فلا يجري فيها الاستعاره بل هي من الحقيقة بالمنقولة فاحفظه فان
 من المهمات الاربعة للمحفظ **قوله** على ذلك انه يجوز كتمت فريد
 الاختصاص فيكون المعنى وزد الفعل به يخص بالفعل اختصاصا
 مثل اختصاص شتر فناء منه الاختصاص بالنسبة الى هذا المقام
 هذا مراده وبإني عنه انه الاختصاص غير مراد بالنسبة الى المقام ولا
 بالنسبة الى غير بل المراد به بقاء الفاعلة الكلية التي تنفذ الاصطلاح
 عليه فكأنه قال وزد الفعل كل لفظ يخص بالفعل يجب اصل الوضع
 او ما كان في اوله زيادة كزيادة الفعل اذ لا يجيء في العلم عنه
 خصوص المثال اذ قواعد العلم واصطلاحها كلها لا هيبة فتشمل
 جميع المواد الجزئية على ان العلاقة الواقعة في كلامه لا معنى له اصلا
 فانها لو لم تكن شتمه اختصاصا بالفعل وماعده لا اختصاصا
 وذلك بين البطلان فتدبر **قوله** او التفسير هو رفع التفسير
 يعني جوابه ومنه شتمه الازدس **قوله** وقد غلب على القبيلة يعني
 قبيلة بلعيس **قوله** او شتمه يعني المهرق وسكود الدواب بها

وفتح الزا المرحمة وسكود استبرم المعجزة وكسر اللام قبل الباء المحبة التامة
 اسم بيت المقدس بالعبرانية يذكره الحق ببارك ونقاه هذا الاسم
 في الانجيل كثيرا **قوله** وهو الذي لفته في العمل بالفتح والتكود
 معز الجبل والجمع الادعمال والوعول **قوله** بمعنى لاسه بالكسر
 والسكون خلقه الدبر **قوله** منه دأل يقال يدال ولا كخ يمنع
 منها اذا شئ شيا ضمينا ونشيطا او عدا ومتقاربا كما في
 الناموس **قوله** كما قيل في تيمس تيمس بمعنى اذا سمع احد **قوله**
 ودبل اسم دويبة في الناموس الذي يفتح الدان وكسر الميم في الملا نظر
 له وقد تفتح الميم في ايمه اوى والذئب ودويبة كاجه عرس **قوله**
 وقيل منقول منه دأل بمعنى اسرع اى عدا عدا ومتقاربا كما ذكرنا
 اننا فعلنا الاول غير منصرف وعلى هذا منصرف **قوله** وان كان نفس
 الفعل الى معنى اسم الجنس فيدركا قيل وقال في الحديث السرف
 نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النير والقالب وكثرة السؤال
 واصناعة المال ففيل انهما فعلاوه نفلا الى اسم الجنس اعني القول
 اى نهى عن القول الكثير المتعلق باحوال الناس وارجيف الاحباد
 لكنه ليس بجى بل هما منصرفات القول وفروعه لا يقال قال
 قول وقوله وقالا وقالة وقيل وقيلة ومقال ومقالة فهو اسم جنس
 اصلى كالا يخفى **قوله** هذا لا يصلح وجها للتقيد بالبناء المنقول
 ليس لى لانه ماصح توجيهها الافتصاص يصلح توجيهها التقيد

للتقيد المذكور لانه لا يختصا من وجه التقيد فتأمل **قوله**
 بشرط نفس اللفظ من الفعل الى الاسم واستدل في ذلك بقول الشاعر
 انا ابن جلا وطلاع الشايبه متى اصنع العمامة ترفوفى فانه جلا
 غير منوثة وغير منصرف للمعية ووزنه الفعل مع انه مبنى للفعل
 وغير مختص بالفعل كضرب المبنى للفاعل ولا زيادة في اوله فعلم
 انه مجرد الفعل عن الفعل كاف في منع الصرف مع استقاء الامر بين
 ودرجانه كانه علماء هو يحكى مع الضمير فلا يتغير عما صله والا فله
 صفة لمصرف مقدراى انا ابن رطل جلاى انكنا امر او جلا
 الامر اى كنفها **قوله** كما قيل قال المتن عبد المنصور قوله او يكون
 غير مختص حصه به بقرينة المقابلة ولعل وجهه انه الشق الاول
 اولى بالثابت والظاهر انه اول المعجزة والى النسبة بين التقية
 العموم من وجه لا فخرهما في شتم واحد واجتماعهما في توبيخ واحد
 ونحوه يخرج معلوما ومجربولا وامرا وناعدا وتبعدا واقتضا
 وانفس واستبرف العجى انتهى كلامه رحمه الله تعالى وهو كلام
 في غاية الحسنة والقبول وقوله لانه المختص الذي في اوله زيادة كزيا
 دة لا يحتاج الى اشتراط عدم قبوله التاء وكلام تام لقولنا
 عدم احتياجه الى اشتراط المذكور هو عين ذلك الاشتراط فتأمل
قوله مجاز عنى بمعنى مبالغة وزد الفعل محل للزيادة مجاز
 عنى وهو اسناد الفعل وتسميه الى ما ليس به غير ما هو له بعلقة

وذلك لان اللفظ عبارة عن الهيئة العارضة للمادة بسبب التركيب
والترتيب وهو معنى مقدر على امر مضمون عقلي لا وجود له
في حد ذاته وانما يعقل بتبعية الموزون فلا اول له فضلا عن
الزيادة فيه نسبة الزيادة اليه مجاز عقلي لانه نسبة الى غير ما هو له
وهو الموزون والعلاقة الى الابد والمخلبة والعزينة امتناع قيام الزيادة
عقل من مجتنبك جاءت في اليك هذا وكذا انه تريد بالوزن الموزون
او تنزله منزلة الموزون فتجمل نسبة الزيادة اليه حقيقة والتنزيل
المذكور مجاز لغوي بواسطة تشبيه المعقول بالمحسوس او اطلاق
اسم الى على المحل فتدبر **قوله** او اول ما كان على وزنه الفعل قال
الفاضل الهندى فانه قبل اول امر هي الزيادة فيتحقق الطرف والمطرف
قبل بينهما عموم وفصوص والاعم يصلح طرفا لا يفتق او المراد اول
حروفه الاصول او يقال في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اى
قريبة او هو حقيقة انتهى كلامه مع فتاخر فيه فانه لطيف **قوله**
كافى هرق امر غير امره ارف يقال ارفى الما يرفق ارفق اذا صبه
واهرق يهرق اهرقا يهرق اهرقا والامر على الاول ارفق وهرق
بقلب المصنف هاء وعلى الثاني والثالث اهرق والنقد يختلف
والاصح المصنف والهاذا برة او منقلبة منها **قوله** ولو تصرف
في الوزر بما يجزى عن الوزر بنى الزيادة لم يضره قال المولى عبد قله
مره ورفق حتى تغية ذلك الحرف لم يضر الوزر كمرق وهرق

وهرق مره ارفق ما ضيا وارق امرا وكذا لو تصرف فيه مع بنى الزيادة
سواء كانه بالحدف كبيع او بالقلب كاعطى او بالادغام كاند
او بالرد الى ما كانه كما اذا سميت بفعل محذوف المعية واللام هه
الجزم والوقف فالك ترو المحذوف لان التقوط للجزم والوقف
المجازى مجاز لا يكون في الاسماء فتقول في لم ينزل واحشى سمين
جا يفتول واحشى انتهى كلامه مع وانما كتبناه بنامه لانه من الغوايه
المجيلة **قوله** لعدم اصابة الوصف لعدم قبوله التافيا **قوله**
وما ينضى منه العجب قال المولى عبد القدر في بعض وجوه شرط
عند الشرط نظر لما قرره انه الشرط يثبت باسبب لا بالشرط
وقد يدفع به بعض اشراط هذا الشرط للحكم باستناع امر وانصرف
بمعن ولا يخفى انه هذا لا شرط سبب للحكم المذكور انتهى كلامه
بعبارة وليس فيه شئ مما ذكره من الخطيات وهذا كلام في غاية
الدقة والمثانة واظهر ان المحنى ما فهم منه شيئا حيث قال المراد
بالشرط هنا الشرط التحوي وليس هنا شرط تحوي اصلا لانه عبارة
عن جعل الاول سببا والثاني سببا لشيء مما دون الشرط
وانت حيرة ليس في كلام المصنف من ذلك اذا قرره هذا فاعلم
انه الفاضل الهندى قال بعد قول المص ومرة ثمة اى لاجل شرط
عدم قبول التافيا استنع امر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول
التاء وزوج وجود الشرط عند وجود الشرط وفي بعض وجوه

الشرط علة للشرط نظر انتهى كلامه وقرر دالكارز وفيه
الحاشية ولم يجب عنه شيء واحاب عنه المولى عبد الغفور بانه جعل شرط
هذا الشرط علة للحكم المذكور وتحقيقه انه الورود لما كانه علة للحكم هو
والزيادة المذكور شرطه موصلا بآية الى التاثير في الحكم جعل المص
هنا وهو الشرط علة لوجود الشرط واستفاء علة لاستثناء محتمل
بجعل ما توقف عليه العلة في ثابته علة فتا من فانه مما لم يطلع
بغري **قوله** يؤول بمفهوم المسمى المنكر تكبير العلم اما بانه يرد واحد
من المسموعة ويعلم ذلك بادخال رب او كل الامم القريبة عليه او
بتوصيفه بالنكر بانه يقال هذا زيد ورأيت زيدا اخرى هذا سمي
بزيد ورأيت شخصا اخر سمي به واما بانه يرد به الصفة التي
استعمل بها صاحبه مثل انه يرد بالخاتم الجواد وبغيره من المطلق
وبموسى الحق فيقال رأيت خاتماى جوادا او لكل من عرفه من سمي اى
لكل مطلق محقق **قوله** كما خلق قال الموصى عبد الغفور قوله بانه يؤول
العلم بانه من الجماعة المسماة به اى بمفهوم صالح لانه يرد به واحد
من الجماعة انتهى كلامه ولا يخفى صحة هذا الكلام وبطلان المحتمل
فثامن **قوله** وما يجبا به يثبت عليه الى اخر كلامه باطن اذ لا واسطة
بين المعرفة والنكر من لا يصير هذا نكرا حقيقة بل هو يصير
نكرا حقيقة وبيان ذلك ان التخلق قد يغيب على الاعلام في
الاستعمال ويرتفع عنها التعبد فيراد بالاسم العلم واحد غير معين

معينه وهو العلم المنكر فيصير نكرا حقيقة بغلبة الاستعمال كانت
التعريف قد يغلب على النكرات فيصير النكر مفرقا حقيقة بغلبة استعمال
كذلك ويقال لهذا المعنى بالقبلة وهو كثير في كلامهم كما سورد في
ومن لفظة الجلالة فتدبر **قوله** لو اردت يوصف غير مشهور به بال
ايضا اذ معنى التاويل بالوصف المشهور بغلبة ذلك الوصف على الاسم
في الاستعمال لا غير والا فلا تاويل هنا اصلا بالنسبة الى اهل اللشاه
والقبلة انما تكون في المشهور ودبرهم كما لا يخفى **قوله** ولا يخفى
عليك انه كلام المصنف متعلق الى اخره هذا من قبيل تفصيل المص
اذ لا يؤول شيء من الاغلق اذ لا غلق في الاستثناء ولا في تأخير
التعريف فثامن **قوله** مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مال
هذا الكلام قول باطن وذيق وضلا واضلا لا يترك الله في جميع
فانه قد افسد العلوم على الناس لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم قوله لا يقدر على تصور امثال هذه المطالبة بالحقيقة فقلنا
منه تصورهما للناس واهل المعرفة والتمييز في هذا الزمان اقل
في القليل ومنه الامر من قبل ومنه بعد واذ تقر هذا فاعلم يا اخي
ان قول المصنف من باب الاستثناء المكرر الزام الى المصدر الذي
هو المستثنى منه دون العجز الذي هو الاستثناء ويجوز في الاستثناء
المكرر العطف وتركه على ما عرف في موضع وكانه المصنوع العطف
هنا غير بالاسلوب وهذا الاستثناء مفرغ ايضا فيكون تدبره

العلمية لا تجمع سببا ممد الاسباب المذكورة في حمار تأثيرها الآ
اسباب الذي هي شرط فيه وهو اربعة الثابت بالتأ واللجة والتركيب
والالف والثوب فان العلمية شرط في هذه الاربعة فاخرجها عن عموم
المستثنى من المنفي بالاستثناء الاول وقد بقي فيه شيئا مما يدور فيه
العلمية بدو الشرطية فاخرجها بقوله الا العدل ووزنه الفعل وهذا
لهذا الاستثناء الثاني وقد استثنى من المستثنى من المنفي العام عالم
يخرج بالاستثناء الاول اعني العدل ووزن الفعل وهذا معنى قول
الشيخ الرضي والفاضل الهندي والشمس الجامي انه استثناء ما بقي
من الاستثناء الاول والى من انه المستثنى من المنفي من مجموع الاسباب
السبعة فاخرج منه اربعة بالاستثناء الاول والثاني بالاستثناء الثاني
فما مجموع المخرج ستة وهو ما فيه تأثير للعلمية ونقيض لثمة منفية
تحت المستثنى من وهي اربعة والجمع والثالث بالالف مما لا تأثير للعلمية
فيه هذا ولما لم يفرم المحقق شيئا مما ذكرنا قال الا العدل ووزن الفعل
استثنى من هذا المذهب الذي هو مال الكلام ولا يخفى على من له ادنى
مكة بالفتا انه لا مال لهذا الكلام فانه يتحرر بظاهره انه استثناء
من مذهب الاستثناء الاول وبطلانه ظاهر **قوله** ولو قال
لا تجمع مؤثر الى آخره فاسد ايضا لانه مرفق ببناء الفاسد على الفاسد
فانه لو لم يكن الاستثناء الثاني من مذهب الاستثناء الاول
وقد عرفت فانه والا فلا فرق بينه وبين هذه العبارة وعبارة المصنف

المصنف فاقبه الاحصارية والاولى **قوله** كما انه لو قال الاما هي
شرط فيه والعدل ووزن الفعل هذا صحيح وما في كلام المؤلف
عبد القدر فانه قال ولو جعل المص قوله العدل ووزنه الفعل مطلقا
على قوله ما هي شرط فيه لكانه اظهر دلالة واحصر عبارة وليس التكنة
في النص اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغاية
الاستدراك انتهى كلامه **قوله** وليس المراد الى آخره ودع على المؤلف
عبد القدر فانه قال استثناء بعد نقيض المستثنى من الاستثناء
الاول فلم يفرم بقدر الاستثناء منه امر واحد بلو عاطف لثمة
الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المعقيد ونظير
ذلك ما يقال في توجيه الفرق بين من جنس واحد اذا كان متعلقين
بفعل واحد بلو عاطف انتهى كلامه وهذا كلام لا اعتبار عليه غير
انه قوله بلو عاطف غير لازم لما ذكرنا من انه العطف وتركه جائزا
فيه وسوء المستثنى فيهما مستثنى من ظاهر فاذن كلام المحقق الى آخر
القول لغو باطل كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** في اختلاف
النماء الثاني هو الموضع عبد القدر فانظر في كلامه **قوله** لا يخفى
سماعة هذا التوجيه التسمية القباضة من سمح سماعة فهو سمح وسمح
اي فيج من باجسه والجمع سماع ككرام **قوله** ومع ذلك يشير
الى ما في كتب المعاني من ان النقي وار استثناء من طرف النقص لا يجمع
النقي بعده فلا يقال ما زعم الاكاتب لا شاعر ولا نكرة مثل ذلك كثير

في كلام المصنفين **قوله** الشرطية ممنوعة جهرية وعامة فالت
الشرطية المذكورة مسلمة بانها في الشارعية من بانها في الخويعين
فانه العلمية بعد ذلك والها لا تعتبر اصلا لعدم بناء اثرها بالتعارف
فانقطعت بالكلية بخلاف الوصف فانه لما الى اوصافه في حال العلمية
ولهذا يفتن عليه اللامح لما الى الصفة الاصلية واعتبار ابعاد زوالها
عند شيخ الخويعين فلا انقطاع له في النزيه فتدبر **قوله**
الا ان يقال الى آخره انت غير انه هذا مما يدل على اعتبار العلمية
بعد زوالها لا على عدم الاعتبار كما لا يخفى **قوله** ومن هذا علم
الى آخره جمل في ضمن جمل لان هذا القول مستثنى من هذه الناحية
فلا يرد به السؤال عليها فتأمل **قوله** وفيه نظر جمل آخر منه لما
ذكرنا من انه مستثنى من هذه الناحية **قوله** فيل وانه كانت مجتمعة
قال الحق عبد الغفور غفر الله تعالى **قوله** لم يبق فيه سبب وان كانت
الاربعة مجتمعة كما في اذريجه انه انتهى كلامه فانه في اربعة من الاسباب
التي فيها شرط العلمية الالف والنون والجمجمة والتركيب والثاني
لانه اسم يدرج بالجمجمة **قوله** فاصمت غلط لا معدول فما لا يدل عليه
ولهذا لم يبق به احد والذي المهم في هذا المقام انه غير علم الاصل
لا من التسمية كما نرى في تسمى **قوله** ولا يرفع للتعريف
بما نرى في وزن الفرج فانه معدول عما كان معه اللام والواو
او من انتهى كلامه **قوله** فان قلت دفع الشبهة بشرط الى قوله ولا يلزم

ولا يلزم باب خاتم **قوله** وكونه الرابع عنده قول الاضغى قول
الازهرى في شرح التوضيح لاجه هشام فيسوي يفتي نحو اهرى بعد التذكير
عنه منصرف للوزن والزيادة وعمود الوصف الاصل بناء على انه الزيل
العامة كالذي لم يزل وفاته الاضغى في الخواص في كتابه يسوي
فقال بصرفه بناء على انه الصفة اذا زالت لا تعود ورواية زوال
الصفة كان المانع وهو العلمية وانزال المانع رجعت الصفة وذكر
اجه مالك في شرح الكافية انه الاضغى وضع عنه مخالفة يسوي ورافقه
في كتابه الاوسط وانه اكثر المصنفين لاجه كونه الامثلة وذكر
موافقة اولي لانها آخر قوله انتهى كلام الازهرى **قوله** حال قال
الفاصل الهندي عما حال مره معنى الممانعة اي ما يمانى اهرى حال كونه علما
او تمييزا على نحو على التفرع منها زيل اي في علم من اهرى ولا يتعلق
قوله علما بقوله خالف لفساد المعنى انتهى كلامه وقال سعدانه في
الى سبعة خالف يسوي الاضغى فيما يمانى اهرى حال كونه علما فعلى تقدير
الممانعة لا قيد للممانعة فيلزم انه يكون الخلاف حال العلمية وليس
كذلك انتهى كلامه ومنه تبين بطول اعراب المحتى قطعا **قوله**
ينبغي انه يفسر هذا غير لازم لانه افسر من خارج من القاعرة المذكورة
لكونه عربيا في معنى الوصفية فلا حاجة لاضافة الى قيد آخر لكونه مستثنى
منها معنى فتأمل **قوله** وموجب الى آخره كانه هاهنا كما لا يخفى
فلا ينبغي التقييد **قوله** الاولى انه يقول امثال هذه الامور من

من المسامحات الشائعة فلا يتكلم فيها انما اولى وليس باولى **قوله**
 مع اعتبار صفة القول الاسم اما انه يكون موضوعا للمعنى وهذه من غير اعتبار
 الوصف فيه سواء كان ذلك المعنى قائما بذاته او لا كالرطب والخرق
 والضرب والقتل ولهما مع اعتبار الوصف فيه كالأمر والأمر والاضاءة
 والنقار ولهما ايضا مع عدم اعتبار الوصف فيه كاسماء الزمان
 والمكان والآلة وبعبارة اخرى الاسم اما ان يكون موضوعا للذات
 فقط كالقول والوصف فقط كالضرب ولهما مع اعتبار
 واحد منهما كالضارب ولهما مع عدم اعتبار كل واحد منهما كالقتل
 فانه موضوع للذات والصفة مع سقوط الصفة فيه من درجة الاعتبار
 ولهذا لا يتعلق بشئ من الظروف فتدبر **قوله** ينحى عليه انه العلمية
 والوصفية ليستا متضادتين في هذا الحكم قول المراد بالتضاد
 هنا التباين والتنافي بالحملة كما هو المناسب بالتضاد
 المصطلح الذي هو قسم من الاقسام المتقابل اذ لا تقابل بين الخاص
 والعام بهذا المعنى لا في نفسهما ولا في دلالة ولا في الادادة بل
 بمعنى التباين وهو عدم اجتماعهما في محض واحد في زمان واحد ولا اعتبار
 فلا يرد ما قال المحقق هنا والكادوني في حاشيته شرح الهندس
 لا منافاة بين العلمية الى الية الوصفية الزائدة الاصلية فانه معناه
 انها كانت في الاصل وصفا فليزمن سببويه استلزام من خاتم من الضروف
 قطعنا ايضا اجتماع الضدين في زمان واحد محال وهذا ليس

ليس كذا من اولى في الاعتبار هذا كله قد تدر **قوله** وما ينفي
 منه العجب قال الحق عبد الغفور **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد منع
 شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع العرف اللفظ وهو
 واحد بالذات ولا في منع صرف احدى هاتين الوصفية والعلمية لتقدم
 المنع انتهى كلامه بمعنى المحذور في اعتبار المتضاد به في منع الصرف
 انما هو في اعتبارها في منع صرف لفظ واحد شخصي فانه الذي يرد على
 سببويه واما اعتبارها في منع صرف اللفظ المتعددة المتحدة با
 النوع او في منع صرف اللفظ الواحد في هاتين وان كان ذلك
 الاعتبار مع سبب آخر فهو محذور في عدم وجوده عليه ولما لم يفرم
 المحقق شيئا مما ذكرنا قال لا يجتنى على احد انه ليس في شئ مما ذكره اعتبار
 المتضاد به معا جميعا اعتبر من عدم يعتبر من عدم فتدبر
 تقتضي العجب من كلامه **قوله** استعار للحركة الاعرابية بمعنى
 استعمال الكسر بلاق هنا انما هو على سبيل الاستعار للحركة الا
 عرابية لما بينهما من التشاكل الصوري وذلك لانه الكسر بلاق
 القاب البناء فتدبر في الاعراب المجازا بخلاف الكسر بالتأ
 فانها مشتركة بينهما فيكون استعمالها في كل واحد منهما حقيقة
 اصطلاحية فتدبر في قول علي نظائره **قوله** فهو بمنزلة صرف تفرع
 فانه بل هو منصرف اذ لا فرق بين اللام الزائدة وبزمن في رفع
 هذا الحكم كما لا يجتنى **قوله** فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا

ثم التفتي وبصفايم ذكرت معهما صح الاثبات وهذا تقسيم للدليل
 على المدعى بانه يقال ليس المرفوعات جمع المرفوعة لانه موصوفه الاسم
 الى اخره ما ذكره السادح وبصح الاثبات وانقسم الدليل الواحد
 على الحكمين بحيث ينتم بكل قسم منهما ذلك الحكم هذا مراده على الظن
 وبه وليس بشئ لانه كل واحد من الحكم المنبسط والمنفرد لا ينتم الا لجمع ما ذكره
 السادح من الدليل وذلك في قوله لانه الى قوله كالمصادفات وهو قياس
 افتراضى بآدى عنابة بانه يقال المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
 لانه مرفوع صفة للاسم المذكر الذي لا يمتنع وصفه المذكر الذك
 لا يمتنع بجمع هذا الجمع مطرعا فالمرفوع بجمع هذا الجمع مطرعا فتدبر **قوله**
 وهذا وجه دقيق بن هو من قبيل توضيح الراضيات كالا يخفى **قوله**
 والايام الخايات مجاز من منه بن هو حقيقة لانه الخايات
 هنا بمعنى الماضيات والمآذات اسناد الضرور الى الزمان حقيقة
 شائعة واسناده الى غير لا يبعد انه يكون مجازا قال الله تعالى
 وان من امة الا خلونا فيها تذر والقرون نحو الى هي الماضى وقوله لانه
 خلونا المكاه بنصب المكاه بمعنى مات او مضى اهله وتخليته المكاه
 بالموت او المضى ليس خال المكاه والايام بن قال فيها ممة الاله وغير
 من آخر وخط وخط منه وذلك لعدم الفرق بين الخلوة والتخية فانه
 الخلوة بمعنى الفراغ وعدم الشاغل حال الزمان والمكاه حقيقة يقال خلوة
 الزمان من الاله وخط الدار من الاله لا ينس والزماد الخالى والمكاه الى الخالى

الخالى الفاعل من الشئ والتخية حال الفاعل وفعله كالهو المفعول من
 كتب اللغة والاستدلال بهذا على كونه الايام الخايات مجازا من شئ
 المعنى لا يختلف معانها كما ذكرنا فتدبر **قوله** دلالة الجمع على واحد
 وقال المتعبد الغفور - دلالة الجمع على الجنس لا على فرد وهذا انشأ
 بتمام التعريف كالا يخفى **قوله** والكلام بجنس المرجع وتقدر بالبند
 الى بجنس انه يكون بيان المرجع الضمير وتقدر بالبند المرفوعات
 الى هذه المرفوعات او تقدير مبتدأ الى المرفوعات هذه او تقدير
 هو مبتدأ ما بعده خبر ولا يخفى به من وعزم فهم من هذه الكلام
 اقول المرفوعات خبر مبتدأ محذوف الى هذا بجنس المرفوعات او مبتدأ
 محذوف الجزاء المرفوعات هذه الامور الالوية او الخبر هو قوله ما
 اشتمل واللام فيه للجنس واسم موصول ويكتفى به من المعهود **قوله**
 وانزاعه دفع ونصب وجر ونقطة هو ضمير الفصل موقوف وقف
 الاسماء الغير المركبة فلا يحتاج الى المرجع او راجع الى المرفوعات
 باعتبار الثاني او الى المرفوع الدال عليه المرفوعات باعتبار الثالث
 وفيه هو راجع الى المرفوعات نفسها وتزكية ضمير باعتبار الخبر
 فانه الضمير الواقع به المذكر والمؤنث مجوز في الوجهين وعلى هذا
 يكونه التعريف للجنس المرفوع من صيغة الجمع فاحفظه فانه غريب
قوله نفس المرفوع المذكور لا فروع لا يخفى وكما ذكره هذه المصارف
 وكما مراد فانه دأبهم تعريف الماهية في ضمن المرفوع المذكور لا تعريفها

في ضمنه الجمع الدال على الافراد والمفرد **قوله** الكلام مبنى على عدم
 التفرع من منه فانه انصاف الاسم بالرفع اكثر منه انصاف المدلول به بن
 انصاف المدلول به مجاز بواسطة الدال فتدبر **قوله** ومن اللذان
 والذين قبل اللذان والذين من الموصولات وكذا اللتان
 واللتين وتان وتين للمؤنث منها وذات وذات من اسماء
 الاشارة مرهات كسائر المنقيات لزوا من شبه الحرف بالثنية فانه
 فانه الثنية والجمع من خواص الاسماء ودو الافعال والحروف وح يكون
 اعربها بالحروف لفظا وقبل المبنيات كسائر الافراد لتقام علة
 البناء فيها كما في المفرد والجمع وهو مشابهة الحرف في الاحتياج اذ كل
 واحد منهما صيغة مرتجلة لتلك الحالات وليس ثنية حقيقة لانه
 شرط الثنية قول التاكيد وهن الاسماء مدونة للتعريف وتكون
 ثنية حقيقة بل وضع على الرفع ما على صورة المنى المرفوع الى حالة الجر
 والصب ما على صورة المنى المحمور والمنصوب وح يكونه اعربها محلا
 وهذا هو المشهور وعليه المص لكونه قال الزجاء دعوى انه كل واحد منهما
 صيغة موضوعة لتلك الحالات مع ظهور الاختلاف فيها غير مسموعة
 اذا عرب ما اختلف آخره باختلاف العواس وهو الحق الحق بالقبول
 فاحفظ فانه خلاصة الكلام في هذا المقام **قوله** تقريباً
 استطراداً لما استعمل على علامة الفاعل حقيقة **قوله** لا يتركب
 قايماً بوجه لا يرد به الاشكال اصلاً تأمل فان قلت هذا السؤال غير

غير وارد لانه المدعى اصالة الفاعل مطلقاً لا بالنسبة الى المبتدأ فقط
 كما لا يخفى **قوله** ليس من الخبر والاشارة فليس فاسداً ذلك واحد من
 الحكم والاسناد شاملاً لهما والتمثيل الصحيح هو الثاني تدبر **قوله** ومن
 حكم فان الموح على المفرد فله الا بالمشق حقيقة وهكذا فانه المصدر
 العامل في قوله مع الفعل انتهى كلامه وانما علم المشق لا ينتقص
 المحصر بالمصدر العامل فانه اسند الى الفاعل وليس يثنى حقيقة بن
 حكماً لانه في قوله مع الفعل فانه قولك العجني ضرباً زيداً عمرو
 في قوله انه ضرب زيداً عمرو ولما لم يترجم المحنى ذلك على الفعنة
 والفاقر اوجاهت فانه كما لا يخفى **قوله** اي باق غالباً لا وجه له
 التقييد لانه التواضع وان كانت واحدة على المبتدأ والخبر لكونه لا ينفك
 لهما المبتدأ والخبر في تلك الحالة اصطلاحاً ونحو جيبك درهم لا ينفك
 التقدم لكونه الحروف كالجزم المبتدأ تأمل **قوله** فان قلت
 لا وجه لهذا السؤال والجواب لما تر في الفاعل **قوله** فان قلت
 لم يبين بعموم كلمة ما اقول قد عمل به لك ما فهمت وللم يعلم به
 صح التعميم المذكور فتدبر **قوله** لا بد اولاً ان يثبت على انه المراد بالاسناد
 هنا مجرد ثبوت شيء بشيئ سواء تعلوه به ادرك وقوعه او ادرك
 عدم وقوعه او طلب او انشاء هذا الكلام ناقص به وجهه الاول
 مزوج اسناد شبه الفعل والشرط عنه لعدم احتماله للوقوع والادفع
 ففوقه لا يدرك وعدمه والا لكان محققاً للصرف والكذب فيكون

قضية وليس كذلك والثاني انه قوله سواء الى اخره تفسير لما قبله وليس
 بصحيح لعدم موافقته له في العموم لما ذكرنا والكلام النام هنا ما ذكره
 المولى المحقق عبد الغفور عن غفر الله نفسه له وناولنا سائر المسلمين
 من الخوارج بالاسناد هم هنا النسبة سواء كانت تامة او ناقصة جزئية كانت
 او انشائية مثبتة او منفية كحقيقة او مفروضة انتهى كلامه فاحفظ
 فانه مدار الكلام هنا ولا تغتر بما ذكره المحقق من الهذيان **قوله** ففي
 ما قام زير سلب الوقوع لا سلب الاسناد اعلم انه الاسناد والايجاب
 والسلب والابقاع والانتزاع والاثبات والنفي والحكم افعال متقدمة
 اضافية يوصف بها المتكلم والنسبة والطرفان من الكلام باعتبار
 مختلفة والنسبة التامة والوقوع واللا وقوع والاثبات والانتزاع و
 الحكم امور هائلة بتلك الافعال لازمة لها لزوم الانكسار للكسر
 فيكون انه متلازميه وجودا وعدما فيلتقي كل واحد منهما بانتفاء
 الاخر بحكم التلازم فنقول للمحقق ففي ما قام زير سلب الوقوع لا سلب
 الايقاع كلام باطل قطعا وكذا قوله وفيه قام زير فرض الوقوع
 لا فرض الايقاع لما ذكرنا من التلازم وفيه يظهر بطلان فرضه بظهور
 بيننا كما لا يخفى **قوله** وانا الجواب انه التقييد بالاصالة وانه كان
 لا يخص بالاسناد النصب بل يعمه وشبهه لكنه فصل التقييد بكونه
 اصل الباب ومعرفة ما عداه بالمقابلة عليه فتدبر **قوله** وثالثا
 حاصل هذا الكلام انه النسبة على نوعيه اهلها وهو المشهور

المشهور بتبعه هذه الاشياء لما سطرنا في الاسناد والاعراب بواسطة هذه
 المعاني وانا نبيها وهو غير المشهور بتبعه اسناد هذه الاشياء من المعاني
 فانه من المعاني اصل في هذه الامور وينبغي الاسناد الكافي فيها هذا
 مراده وهو صحيح لانه هذه المعاني وسائط للاسناد المذكور لكنه لا فارق
 تقيد بها في بيانه من النسبة كافي الاولى لانه لا يثبت عليها شيء كما يثبت
 على النسبة الاولى فلم يثبت حاصل كلام مؤنث فتدبر **قوله** فنافته من
 قال وهو المولى عبد الغفور فانه قال قوله بقرينة ذكر النواع بعد ما لا يخفى
 بعد ما عدا الترتيب انتهى كلامه **قوله** اذا اسناد الاخيرها باطل فانه
 في كل واحد منها اسناد بالواسطة كما ذكرنا فتدبر **قوله** وجعله حالا
 قال المص عبد الغفور جملة قدم حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى
 احد الامرين المستفاد من لفظه او انتهى كلامه وجوز الفاضل لم يترك
 الامر به ورجح الكارذون الحالية فتدبر **قوله** ودع المص قال
 المص عبد الغفور ولما لا اسناد بحسب الدلالة اللغوية كانت
 ذكر قوله ودم عليه لدفع قولهم الذهول عن الضمير المستتر فيه وانه مال
 المص في السمع انتهى كلامه فتدبر حتى يسهل عليك فهم كلام المحقق
قوله كما ذهب اليه الشارح اولاد ادب الفاضل الهندي ويقول
 عزم المص وهو محقق نظر ونامن يظهر بمطالعة شرحيهما **قوله** انما
 احتاج اليه الشارح الى هذا القول من قبل الهذيان ولا ارتباط له
 بالسمع كما لا يخفى على اهل البصيرة وتعبه باصلاح امثال هذه الهذيان

مزيداً آخر **قوله** وهو مزج الخوف بغير الخوف والضمير يعود اليه
دوره الاصل فتدبر **قوله** وهذا اندفع انه امتناع ضرب غلوه زيد لا يصير
دليلاً على انه الاصل تقدم الفاعل وانت خبره ما ذكره لا بد على
ثبوت الاصل المذكور على تقدير امتناع ضرب غلوه زيد وانما يدرك
على جواز الاضمار قبل الذكر في المفعول على مذهب الاحقن وانه حتى
لتقدم رتبة كالفاعل فلا يندفع به ذلك بل يتقوى به المنع الذي
اوردته المولى عبد الغفور وهو انه لا يخفى انه امتناع المثال المذكور
وانه ترتيب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه ثبوت على تقدير
تساويهما في المرتبة ايضاً فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه
انتهى كلامه والجواب ان المصطلح يستدل بالجواز والامتناع المذكور
على اثبات الاصل المذكور بل لا مفر بالعكس فانه استدلال بالاصل
المذكور على جواز المثال الاول وامتناع الثاني استدلالاً ايضاً
وهو الاستدلال بالمعلول على المعلقة لا استدلالاً بالمتبعض وهو الاستدلال
بالمعلقة على المعلول بشهادته اذ قال اللوم عليه على انه يكون **انه يكون**
المعنى للمعنى على تقدير الثاني امرية وانه لم يذكرهما صريحاً وهما تقدم
رتبة الفاعل وتأخر رتبة المفعول وعلى هذا يكونه كل من لا يلبس
مستتر على معلوله فتأمل **قوله** لكنه توجه هذا يدل على انه ما فهم
بالمراد بالمعنى والدليل في هذا المقام اصله كما لا يخفى على اهل البصيرة
فانه على كونه الاولى اصلاً في الفاعل والدليل عليه جواز المثال الاول

الاول وامتناع الثاني على ما يدل ظاهر عبارة الحق فيكون المعنى
على هذا الاصل في الفاعل الاولى وبفعله انه لم يمنع ما في الجواز المثال
الاول وامتناع المثال الثاني فيجوز المثال الاول نص في الاستدلال
على الاصل المذكور وانما النزاع في الثاني كما مر آنفاً فتدبر **قوله** فيرفع
الضمير الى احد الامريتين من الفعل والفاعل **قوله** ولا يخفى انه هذا
التكلف مما يحتاج اليه في الترتيب وهم منه كما لا يخفى **قوله** وليس كما
اللام دليلنا يا قال المولى عبد الغفور **قوله** يدل على ذلك اسكانه
اباً في ضربت اي دلالة اية كما انه السابق دل على دلالة لم ويدف
ايضاً تلك الدلالة وضع الاعراب في الفعل بعد الفاعل نحو يضربان
ويضربونه وتقرير بين انتهى كلامه وهو لم يفل اسكانه اللام دليل
ثامه عليه بل مفهوم كلامه انه اسكانه لوجعل دليله على اصالة وفي الفاعل
فعله لكاد دليل اية مما اذا السابق وهو قوله كالجز دليل لم وذلك
لانه كونه كالجز علة لشدة الاتصال وشدة الاتصال علة للمولى
واسكانه اللوم فكونه كالجز يدل على اصالة الاولى دلالة المؤثر على
الامر واسكانه اللوم يدل عليه دلالة الامر على المؤثر فتدبر **قوله**
التقديم الرتبة هو التقديم بالنوع القريبة من الفعل قال المولى
عبد الغفور تقدم الشيء على الشيء رتبة كونه شيء بحالة مقتضية للتقدم
سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم فيكون في حكم التقديم لانه ثبوت
السبب في نوع ثبوت السبب فيكون من قبل وضع السبب موضع

في السبق

السبب انتهى كلامه ولا يخفى بطلان كلام المحقق في **قوله** واعلم انه قسم
السبق والتقدم خمسة على رأي الحكماء ستة على رأي المتكلمين الاول
السبق بالعلية وهو سبق المنزلة الذهب على الزمرد ومعلومه سبق حركة
الاصبع على حركة الخاتم والثاني السابق بالطبع وهو كونه الشيء بحيث
يحتاج اليه شيء آخر ولا يكونه مؤثرا في سبق الواحد على الاخرين
والثالث السابق بالزمان وهو انه يكونه السابق قبل اللاحق فلية
لا يحتاج القبل فيها مع البعد كسبق الاب على الابن والرابع السابق
بالترتبة وهو انه يكونه الترتبة معتبر في الترتبة اما ان يكونه هسية
كسبق الامام على المأموم او عقلي كسبق الجنس على الفص في تركيب
النوع والخامس السابق بالشرف كسبق العالم على المتعلم والسادس
بالذات كسبق بعض اجزاء الزمادة على البعض وهذا الذي زاده
المتكلمون **قوله** لا مطلقا الى اخره باطل وجمل بينهما جواز الاضداد
قبل الذكر مطلقا لوروده في استعارهم **قوله** لانه الموافق للعرف
لا يخفى فزاره هذا التفسير ودكا كنه بطلانه فندبر **قوله** انه اراد
لا بالوضع له الجواب انا فاختار السابق الاول من الترتيد ونمى انما
الدلائل به فان المجاز وان كان يصدق عليه انه مراد لا بالوضع
لكنه له في دلالة على معناه تبيينه اذ عانى ووضع نوعي كنه يمكنه
اضافة المعنى اليه بخلاف القرينة فانه ليس بهنر المشابة في الدلالة كما
لا يخفى فندبر **قوله** مما اورده الفاضل الهندي حيث قال وكاد

وكاد يكتفب السبقوا واذا اتقى القرينة ان الاعراب من القرينة فذكر
مستدرك اللهم الا انه يقال الاعراب موضوع الدلالة على النافع وكبح
فلا يسمي قرينة هذا كلامه فندبر **قوله** اذ ليس تشبهة شيئا هذا
جمل وجنود منه فيظهر مراد في ثامن فيما ذكرنا من كلام الفاضل
الهندي **قوله** صرح به الفاضل الهندي هذا ايضا جمل من فاند
الفاضل الهندي لم يصرح به بذكره على سبيل الحكاية وشار الى مرده
لكنه ما فهمه المحقق لما فيه من الاغلاق فانه القرينة في صريح التقديم
على النقص واجبة ايضا ودعوى جواز هذا التقديم بلا قرينة غير
مسموعة بل لانه فيها من نفس صحيح من يوفق به فندبر **قوله** لغو
لا فارق فيه كلام لغو لا فارق فيه ان الحكم في الجزاء على الجميع فلا يتم
بدونه فندبر **قوله** ما ضرب احد من الجماعة المحفظة سؤل المص
عبد المفسر بناء على الظاهر واما اذا قل العالم بالبعض بالقرينة
المقابلة فلا كلام في صحة المصريح **قوله** لا يصح فيه انه يقال
اقول المثال كاذب في نفسه فضا ومنه عدم صحة المقولية بخلاف
المثال الاول فانه صحيح باه يكون المراد به اهل قرية او بلد او محل
او طائفة كحفصة بحيث لا يبقى احد منهم الا ضرب ذب فلا يبقى احد
ليكونه ذب مضروبا له قطعاً اللهم الا ان يقال انه مجزأ با احتمال
بحيث مقتضى التركيب كاف في ذلك كما هو المذهب من شرح الباب
للسيد عبد الله وعلى هذا يصح المحصر في المثالين غير المحصر

في المثال الثاني ان العالي لا يكتفي بهذا ثم ان القصر في مثل ما ضرب به
 الامر ويجوز ان يكون حقيقيا وادافيا وكل واحد منهما متقنيا
 وادافيا وكل واحد منهما قصر لصفة على الموصوف وقصر الموصوف
 على الصفة فيكون الاقسام ثمانية خاصة من ضرب الاثنين في الاربع
 وعليك باستخراج الامثلة **قوله** وكان دعا الشارح الى هذه عبارة
 المنة ان يكون على مذهب السكاكي هذا الى اخر كلامه فلفظ وضبط منه
 فانه الشارح انما حمل عبارة المنة على مذهب الجرجوري لا على مذهب السكاكي
 ولهذا قيد بشرط التوسط ولو حمل على مذهب السكاكي كما احتج اليه
 وكيف يمكن عليه مع عدم اهتمامه كما لا يخفى **قوله** وفيه بحث حاصل
 ترجيح لمذهب الشيخ الرضوي من ان زبد جملة اسمية لا فعلية فيقدر
 الفعل فيه مؤخر لا مقدما ليكون جملة اسمية فيطابق الجواب والسؤال
 في الاسمية ودفع التعديم فيه بقلة الحذف وبادة السائل عالم بصدد
 الفعل جاهل بخصوص من صدور عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب
 المطابق لسؤال ما فيه تعيينه الفاعل لا ما ذكر فيه المبتدأ وعليه
 الجملة فانه ذلك مقصود في الجملة الاسمية وبادة الفعل مرصوع
 وعند الوضع يوفق بالفاعل كما يوفق عند الوضع المسند اليه
 بالخبر وبادة السائل غير متردد في الحكم وزبد قائم بفيد فتوى الحكم
 بتكرار الاسناد فتو يطابق السؤال في المعنى فندبر **قوله** ولا يظهر
 جمع طغ لان الملقح هو الفحل والملقحة ايضا الفحل لانها صفة جارية

جارية على الرجح الذي لم يوثق سما على وهو الذي تفتح السحاب قال
 انه تعالى وارسلنا الرياح لواقح ولا يقال ملقحات والالغاح
 بانفارسي آتت ذكره **قوله** وتعلقه بيكية المقدة مما ياباه
 سيقية الشعر وهذا الفاضل الرندي تعلقه بهما والذي ظهر لي
 انه الجار والمجرور في الموضعين متعلقان بالفعل خاصة معلقة ولا يجوز
 تعلقه بشي من الموضعين وذلك لانه ما جرى على السابلية من
 الاوصاف لكونها معلقة بالفتور ابتداء لا تعلق بشي آخر غير لعدم
 احتياج اليه لبداية معلقة من المحتاج الى التعليل في هذا المقام انما هو
 الفعل لا غير والمعنى بيكية الفنادع والمخبط لاجل الخضومة والا
 مملوك فامر فيه هذه التماس فانه الحق الحقيق بالقبول وانه كانه محالنا
 لما عليه الفحول **قوله** وبهذا ظهر وجه تسميته ووجهه فانه كلام شاذ
 في غاية ما يكون وانه ما ذكره تسياب بن علي عدم تمام كلام الشارح كما لا يخفى
قوله فيصلي جوبا بالمرتد ما قول كما يجوز ان يكون مترددا ويجوز ان يكون
 عاديا بالقيام وبعده وبان تجاهد فلا يتعين التاكيد في الجواب
 على انه المتردد قد ينز منزلة خالي الذهن فيعاس مع معاملته **قوله**
 لكنه ينبغي ان يحذف الفاعل به غير المصدر من رده عليه صاحب الجملة
 الاركاب بانه سبب ان تقيمه الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر لا
 يلزمه الفاعل بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف فقط
قوله ولا يذهب عليك الى اخره باطل ايضا فانه ولي الفاعل

وانه كانه اصلا في مطلقه العامل بكمه ولي شبه النفس هناك يعلم
 بالمقايضة على النفس في باد مجتوف التنازع فانه ويعلم هربا
 في الشبه بالمقايضة كذلك ولهذا قيل بكمه زاده يكون المراد بالضمير
 العامل به بطريق تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع
قوله منقوض بمن اقام او قاعدة است فيه انه كلام الشارح
 في المنفصل الواقع بعد الافتراضية المثال واما المنفصل الغير الواقع
 بعد الافتراضية ساكت عنه فلا ينفصل اللهم الا انه يقال انه كلامه في مطلقه
 المنفصل وح ينقض بمن اقام او قاعدة است او انما او انتم او زيد
 او الزيد او الزيد و فانه فيه تنازع عام امكانه قطعه على المذهب
 اما عند الكسائي في الحذف والاضمار في الاول واما عند غيره فبا
 الاضمار فيه فتدبر **قوله** فينقض به هذا المبدأ ايضا لا شرط كونه
 رافعا لظاهره ولم يوجد هنا ولا عزوفاته قواعد العربية اعمية لا
 كلية فخرج بعض الجزاي عنهما لا يخل بها على انه في انتفاءه
 نظر الجواز انه براد بان ظاهره في قوله رافعة لظاهره مطلقه الموقوف
 فيشمل الاسم الظاهر والظهير مطلقا كما اعترف به في هناك
 فتدبر ولما ايقنا انه نعم هناك قول الشارح او ما يجري مجراه بحيث
 يشتمل الظهير مطلقا سواء كان هاديا او مستلزما به فنقول المراد
 بالجراد مجرى الظاهر هاديا لا كفاء في الكلام لا الاستقلال
 في اللفظ والكتابة فتأمل **قوله** يمكنه قطعه بذكر المتنازع فيه

١٠١
 فيه بانه يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لكن العرب لم تستعمل كذلك
 واما الاستعمال في منه عندكم ما ضرب واكرم الا انا او زير فالكل
 يوافق الكسائي في حذف الناع من الاول ولم يلاحظ الشارح في قوله
 واما على مذهب غيرهما فتدبر قطعه وكان قول المحشي ومعنى قوله جواب
 عنه فتدبر **قوله** عند اعمال الاول سم هو منه لانه الاول واجب اللفظ
 في هذه الصور واما العمل الثاني فنقط صرح به في الباب وشرحه **قوله**
 وانظروا هذه جزم الاسماء استة اي اسم واحد منها لا مشترك بينهما
 وليس هي من اظاهره فلا لا يخفى **قوله** ولا يخفى ان يلزم انه يخرج
 المثال المذكور عن بحث التنازع وهو كذلك لانه التنازع المذكور
 في النوع هو التنازع في الاسم الواحد بشهادة الانعام واما التنازع
 في الاسمين او الاسماء فهو خارج عنه واما يعلم بالمقايضة عليه فظهر
 جهل المحشي وعلم النوع عبد المنور فظهر **قوله** مع مساواة
 العاملين في النوع كانه تحريف من فلهم الشارح واصله ولم يقر
 ومساواة العاملين في النوع فلا ينقض بمن زيد بضرب
 ومكرم عمرو فتدبر **قوله** كما في نعم وهو زيد قال المصنف عبد المنور
 اعلم انه الفرض من التفسير ان كان مختصرا في دفع الالتباس وازالة
 الحيرة كما في ضمير الساتر وضمير نعم وهو زيد ورتبه وهو فلا نزاع
 في جواز الاضمار قبل الذكر لانه المفترق في كونه مرجعا وانه لم يكن
 مستحصرا فيه بل كانه مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فظهر

منه منع وان كان في العرف لا يفسر لا يتغير لكنه مرجع فلا يزود
 الحيرة به ومنهم من جرد في العرف كما في ما نحن فيه فقالوا ان هذا في المثال
 اشيع منه الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وانه
 لم يكن نصا فيه انتهى كلامه فاحفظه لتخلص من غلطية الخشي وهذا به فان
 كلامه مأخوذ منه هذا الكلام بطريق السخ والخلف كما لا يخفى **قوله**
 ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العرف وغيرهما في اشتراط
 خفض النفي ولهذا لم يكرر في العرف ايضا **قوله** ولا متناع التكرار
 ومنه غير اضطرار ليس بجي فانه التكرار جائز بل واقع في كلامهم بلا اضطراب
 كما لا يخفى **قوله** ونقص ما اكرم الا انا الى آخره واجب عنه بانه
 المصدر بمنزلة الجامد فلا يلزم شي من النافع والمفعول واما غير فليس
 منه باب الحذف نسبيا بل من باب تقدير النافع وهو جائز بخلاف
 التنازع فانه منه باب الحذف نسبيا وذلك لا يجوز في النافع فيه
 سؤال وجوب مذكور في هاشية مولى عبد الغفور فارجع اليه **قوله**
 بل يضمن مذكور لا يجرس منه بل يضمن فيه على وفق الظاهر ايضا فان
 المضمر في قولك رجل هرج لفظ هو وفي هجرج لفظ هي وكذا
 غيرهما من النسبة والجمع فتدبر **قوله** من غير خفض النفي في الفضلة هذا
 جنوده منه والا فلا اضمار قبل الذكر في المفعول لا يجوز سواء كان تقسيم محضا
 او لا **قوله** الاولى على الاستعمال المختار جنوده منه ايضا والا فالذهب
 المختار والتميز المختار والاستعمال المختار هنا بمعنى واحد ولا اولوية لواحد

لواحد منها الا يجب اتفاق المقام والنسب بالمقام هذا ذكر المذهب
 المذكور سابقا كما لا يخفى **قوله** لا يحتاج الى بيان سبب الضواب يقول
 كونه المختار عدم الحذف لا يمتنع بغير الامالة فلم يعلل بعدم التوهم فتدبر
قوله في الهنكي عبارة الهنكي هكذا واضمرت المفعول على الفعل
 المختار لئلا يتوهم بالحذف انه الثاني غير متوجه الى المذكور وانه اضمار
 ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضمن
 في الفعل الثاني حكما فلا يحتاج مع امكانه اضماره انتهى كلامه يعني لا يجوز
 الحذف مع امكانه الاضمار للتوهم المذكور وهذا كلام لا اعتبار عليه فظهر
 بطريق كلام الخشي وزاد به **قوله** مستثنى من الحذف والاضمار
 جميعا هو من هو مستثنى من عموم الاحوال اي اضمرت في جميع الاحوال
 الاحوال المنع المانع او في جميع الاوقات الا وقت منع المانع ويقال
 لهذا استثناء من عموم الاحوال فاحفظ **قوله** وبني منها غير لازم
 كلام باطل ايضا بل كل واحد منها لازم عند خصوص التركيب فلا بد
 هناك صحة التنازع في المفعول الثاني من احدى التاويلين اما قوله
 المفعول الاول انما استصفا بالانطلاق واما جملة بمعنى كل واحد
 فتدبر **قوله** السؤال والجواب ليس بجي اقول ما فهمت شيئا منه
 السؤال والجواب فكيف حكمت عليها بما حكمت وذلك لانه السائل
 يقول البيت ليس منه باب اعمال الفعل الاول فكيف يستدل عليه
 والا يلزم من كلام الشاعر على الوجه المرجوح وهو هذا المفعول

من الفعل الثاني وهو لازم الاضمار على القول المختار عند الفريين
فاجاب بانه حذف المفعول هنا الضرورة الشعر وزوم الاضمار على القول
المختار انما هو في صحة الكلام فلا يضطر بالاستدلال به على اولوية اعمال
الفعل الاول فاهنظم ولا تنفت الى كلام المحكي فانه هداية باطن يظهر
بالنأمل فيما ذكرنا **قوله** فيكون الطيب الذي هو عينه مستلزما لها
بمعنى لما كان السعي مستلزما للكفاية والطيب بمعنى ما فيكون مستلزما
لها ايضا لكون الطيب هنا متقي وما قبله مثبت وشاهد كلمة لو اذا افلحة
في الكلام جعل النفي مثبتا والمثبت متقيا لفصل المناقاة بعد دخولها
بين عدم السعي وانتفاء الكفاية وثبوت الطيب هذا مراده وانه لم
يف به عبادة وفيه نظرا لانه اذا اراد ان السعي مستلزما للكفاية قبل
دخول لو فظلاله ظاهر وانه اراد ان مستلزما لها بعد دخولها
فهو باطن ايضا لانه استلزام الشرط للجزاء بعد لو انما هو على تقدير
فرض وقوع الشرط في الماضي وهو منتف في قطعا فينتفي الجزاء
بانتفاء ولهذا يقال انها لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول وعلى هذا
فلا يكون حصول السعي مستلزما لحصول الكفاية بل يكون انتفاء سببا
لا انتفاء فلا يكون الطيب الذي بمعنى السعي مستلزما للكفاية ايضا
على انه كون الطيب عي السعي محل نظر ايضا اذا اظهر ان الطيب
مبدء السعي لا عينه فانه كثيرا ما يحصل الطيب ولا يحصل السعي كما لا يخفى
ولو كان عينه يحصل بقوله فتدبر **قوله** ويحكم دفع المناقاة الى آخر

مظن
كلمة لو اذا افلحة

الى آخر القول هداية باطن تارة من الجرح تحقيقه مفاهيم الكلام والادعاء
فادفع المناقاة هناك كونه بين النفي والاثبات كدق الحديد البارد
ولهذا لم يندرج على وجه فوق في الحنط والحنط والهداية فلم يحصل
سوى لوك الشا **قوله** وفيه وهم منه فادفع الفصل بين الفعل والفعل
ما رتب واقع في السعة والضرورة لنفوق الفصل في العمل كما لا يخفى
مع انه المعطوف ليس باجتنبي من المعطوف عليه **قوله** بله والحمد ربي
باطن لا يخفى بطلانه والصواب انه يقول لما كان كلامه السابق
شعرا بانه سعيه لطول المجدا مستدرك بقوله ويحكم ما سعى لمجد
موش فتدبر **قوله** ومنه اناس من ذكر اذاد عبد المنعم فانه ذكر
في وجه الاستدراك حاشية طويلة مستندة على التزوير والطايف
لكنه اظن ان المحكي لم يفهم منها شيئا ولهذا قال ما قال **قوله** فهو الذي
يستدعي كنة فيه انت النكته انما تكون فيما هو خلاف الاصل
لا فيما هو خلاف العادة ولا شك انه الاصل في هذه الامور كونها
ايما مستقلة الفصل وث الرص هو محل النكته فتدبر
قوله الا قصر مفعول عام في ان العام وان كان شاملا لشيء
الفعل كونه لا يفهم من اطلاقه في هذا المقام الا الفعل كونه اصلا
في العمل فلا بد لزم التبع من التعبير المذكور **قوله** فهو من تخفيض
اللفظ ينسب منه وهم منه فانه هذه الامور خارجة عن الترتيب
بقوله رافيم هو مقامه اذا المراد بالاقامة الذكر في موضع والا ف

بصفة لا محالة الذكر فقط كالا لا يخفى فهو تخصيص في الكلام فافهم
قوله وفي اقامة المفعول الى اخر القول كلام لغوي باطل لا ينبغي ان
يلتفت اليه لظهور بطلانه فانه مقام الفاعل والمفعول هو ما بعد
الفعل سواء كان الفعل معلوما او مجهولا عند النحويين فلو وجب
لقوله مقام الفاعل هو ما بعد الفعل المعروف ومقام المفعول
هو ما بعد الفعل المجهول اذ لو كان كذلك لم يكن للمفعول
الواقع بعد الفاعل مقام فتدبر **قوله** كذا قيل قاله الفاضل الهندي
والمراد عبد القدر فانه قال لا بد بالعلم اشتراط صاذا او اراد
بالشخصية ويجوز تقدير المفعول الى فعلين يمتثل وكقولها
انتهى كلامه وهذا كلام في غاية المتانة فقطر الحصى فاصبر كما
لا يخفى نعم يجوز ان يكون مذكرا بطريق التمثيل وقوله وبعد لم
يجب مقتضاه كلام المتن الجواب ان كلام المتن تام واما
المنقضا في نظر كذا فان المصنف الشرط فيما هو الاصل لا مكانه
دفعه من اعاده الى المقابلة والقرينة واقضاه المقام وعلم
السامع لعدم مكانه فانه تغيير الصيغة فيما عدا الفعل مستبعد فانقص
في ابيات على ما هو اصلها ابا هو دأبه وقوله وفي المراد بصيغة
الفعل صيغة الفاعل وبقوله الى فعلين يمتثل صيغة المفعول
فكانه قال شرطه ان يغير الصيغة المبينة للفاعل الى الصيغة المبينة
للمفعول والاضافة في الموضوعين للمراتبة وعلى هذا يشمل

بشئ من بيان الشرط الاسم واسم لكه لتغيير على هذا الجواز
الى النهاية والتعريف ليشملها فتدبر **قوله** لم يرد به افعال القلوب
سمو منه بل المراد به افعال القلوب خاصة اذ كونه المفعول
مسند ومسند اليه من خواصها فقط وقوله جواز المتأخرات
ذلك اي وقوع المفعول الثاني منه باعلت موقع الفاعل
فانهم قالوا لا شتاع في كون الشيء واحدا مسندا اليه بالنسبة
الى الشيء واما الاستتاع بالنسبة الى شيء واحد قوله فيتنقص
اقول لا تنقص اذ هو جار في الفعل عند المتأخرين ففي الاسم من باب
الاولى كقولهم قايم ذبوا والقايم معلوم ذبوا وزيد معلوم اياه
قايم فافهم **قوله** على انه فيه نظر اذ المحال كون الاسم الواحد مسندا
ومسندا اليه باسنادين ناميين لا كونه مسندا اليه باسنادين
ناميين كالا لا يخفى **قوله** لو اكتفى اي لو اكتفى به ككفي لكه بينه
ارشاد المصنف ودفع الدوامة وابنا سا الحيرة **قوله** قبل
لم يقع الثاني ايضا قال المصنف عبد القادر قوله ولا يقع اي لا يقع
وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والاكتاف الانشائية بقوله
لم يقع وانه لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باعلت لانه
الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل انتهى كلام
دعاه الله تعالى **قوله** قبل مع الكلام ايضا لا يقع لانه ليس من
ضروريات الفعل فلا يشبهه الفاعل فلا يقع مقامه وكذا

المفعول معه **قوله** لولا نزل باضرا وضير المصدر في الآيات
 الثلاث أي نزل هو ويجزى هو ونجى هو أي التنزيل والجزاء هو
 والنجاة ونجى على صيغة الماضي المحمولى من باب التفعيل لكنه سكون آخر
 كتحقيقا فتدبر **قوله** تناقض قول لا منافاة بينهما لا كل واحد
 من المفعولين في باب أعطيت مفعول به فيجوز إقامته مقام الفاعل
 الآلة الأولى مناسبة بالفاعل من الثاني ولهذا كان أولى
 بالإقامة مقام الفاعل من الثاني هذا وقوله إذا قد يكونه تقييد
 باطن إذا لا ارتباطا له بما قبله كما لا يخفى **قوله** وهذا يقتضي
 ذكر الموحى عند النفور تخفيف هذا المحنى في كلام طوبى فإذا كان المحنى
 أنه يقتضي إخراج فلم يتبدر فوقع في الخلط كما هو دأبه فانه إذا رقت
 تحقيقه فارجع إلى كلامه رحمه الله نقشا في ما يهلك إلى المرام
 وعلى هذا القول إنما يجوز أمثاله في مقام أداة الإيهام على السمع
 ويستغنى عن ذلك مقام مقال فتدبر **قوله** الأوجه خرافة باطلة
 ظاهرة بادية فاس **قوله** فقام وجه الشامل أنه يجوز أنه يكون
 الأصل إشارة إلى القسم الأول من المبتدأ أي لا يخفى أنه الظاهر
 في هذا الباب هو القسم الأول والثاني راجع إليه بالافرق فيكون
 إشارة إلى تصويب ما ذكره التأويل والاقتصار وأنه يكون
 إشارة إلى القسم الثاني منه أي لا يخفى أنه الظاهر ثابت على ما هو الأصل
 في هذا القسم فيكون إشارة إلى تخطئه ما فتدبر **قوله** كما في ضيق

ضيق ثم البئر قال الفاضل الهندكي أعلم أنه التجريد يقتضي سبق
 الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق ثم الركبة
 وسجادة الذي صغر جسم البغوض وكبر جسم النين انتهى كلامه علم
 الظاهر أنه يكون ضيق على صيغة الماضي كما هو فتدبر **قوله** حتى
 يؤل إلى السلب الكلي تفصيلا في شرح الفاضل الهندكي فارجع إليه
 فانه قد ذكر في هذا المحنى لطائف غريبة وقضايا عجيبه رحمه الله
قوله والأوجه هذا ما أخذ من كلام المولى عبد المنور بطريق
 السمع والسمع فانه قال وكما إذا بالفاعل المنطوق ما يكونه مؤثرا
 في المعنى وذلك لانه الظاهر أنه المؤثر لنظام مؤثر معنى وكما
 أنه يقول أيضا أنه الحرف الذائبة كالمعروف وأنه التجريد أعظم منه أنه
 يكون حقيقيا أو حكما انتهى والظاهر أنه مال المنبيبه وقد
 الحقيقة المذكورة واحد فتدبر **قوله** فمن قال امتناع الاجتماع
 بينه قائم الموحى عند النفور فانه قال كلمة أو هنا للاتصال
 الحقيقي ومنه قال أنها لمنع الخلود والجمع لم يأت بشيء لأن
 أسماء الاجتماع التسمية بينهما وأما امتناع اجتماعها ذلك
 ثبت كما به بالاستقرار انتهى كلامه وكما به يفرض للفاضل الهندكي
 فانه قال كلمة أو لتفصيل الحد وحيث يتناول حدود الحدود
 كلا التسميتين أو لمنع الخلود والجمع وليس كذلك أو التشكيك
 فلا ينافي التعريف انتهى كلامه فتدبر المحنى بما ذهب إليه الفاضل

الهندي وبعده ما ذهب اليه المؤلف عبد الغفور والحق معه كما لا يخفى في
قوله واسم النعم وبه يستحق هذا القسم الثاني من المبتدأ فانه
دويد زيدا مبتدأ والضمير المستكن في فاعله سادس الخبر هو
ويسر من الصفة المذكورة اللهم الا انه يقال انه يعرب كالنعم فلا
يكون مبتدأ وهذا الوجه يراه جازما **قوله** الا انه يقال لم يفت
اليه السادح بناء على ظهوره لا بناء على ما ذكر من المحل **قوله** ان يكون
له عامل اي عامل لفظي له لا يكون مناقضا لقوله ولا يكونه لفظيا
قوله ونعم ما قال هذا ليس من البيت بل جملة معترضة بينه يقول
ومفعوله ذكر الممدوح والبيت هو قوله غير ما سوف على زمره يقتضي
بالهم والحرية اي انت غير ما سوف اي لا تتأسف على من هذا الزمان
فهي جملة اسمية قائمة مقام الانشائية **قوله** فانه يأتي لذلك
بمعنى الاصل في ضمير الفصل انه يكونه لقصر الخبر على المبتدأ وقد يكونه
لقصر المبتدأ على في الخبر على خلاف الاصل **قوله** فيه نظر قول
الاختصاص وفيما ذكر من مسئلة الكحل باطن فانه من النجاة هو عمل
الرفع والنصب باسم التفضيل مطلقا كخبر برجل افضل من ابره
وانا اعلم منك زيدا مطلقا وكسي منك للفقر الشيا هذا
وقيل يتعدى باللام في الافعال المتعدية لواحد كزيد ادعى منك
للعلم وايدل منك للمعروف او بالباء مثل زيد اعرف منك بالخبر وايدل
منك بالنقطة وفي المتعدية لا شين يفتي الى الاول منها باللام وتبقى

وتبقى الثاني منه بابه او بمن مقتدر برل عليه اسم التفضيل نحو انا اعلم منك
زيد مطلقا وكسي لعمرو ثوبا اي مطلقا واكسوه ثوبا فاحفظه
فانه محال لانه وبه ظهر بطلان كلام المحكي عنه فانه قوله ايدل
الخبر وقوله ايدل منك عند الناس انما يجوز فيه الوجهان
بل شبهة فانهم قالوا اذا طاب الوصف ما بسع مغر او جها
مكسر او كاد الوصف مما يستوي في المزمع ويخرج جازية الوجهين
نحو انا قايم زيد واقيام ارجال واجبت الزيادة فانه الجنب
مما يستوي في المزمع ويخرج فلا انتفاء من اصله في كلامه
المصنف اقتصاره على ما هو الاشهر والاكثر كاهدا به في
ذكر المزمع دون غيره فثالث **قوله** لانه بقي صفة رافعة
لمضمون مستند وبه ظهر من تفسير الظاهر هنا بالنقطة
وذلك لانه يحتمل الظاهر والضمير مطلقا بادنى
عناية فلا ينافي السؤال بالصفة الرافعة للضمير المستتر
في المثال المذكور ولا بد هنا من هذا التفسير ليس
التعريف منه فيكون جامعا لفرده هذا لكنه ينبغي
انه يعلم ان هذا التعريف على مذهب المصنف خاصة فانه
ذكر في الامالي ان الصفة ترفع الضمير المنفصل اصلا
وهي الاجماع على ذلك ورده عليه بانك مذهب الكوفيين
دون البصريين فاحفظه وتدبر **قوله** ليس على ظاهرهم

بمعنى انه الضمير راجع الى الصفة المذكورة مع ملاحظة القيد
 الاول دون الثاني اذ لو كان راجعا اليهما مع ملاحظة القيد
 لزم منه انه يجوز في الصفة الرافعة للظاهر الامر انه وهو باطل
 اذ بعد دفعها له لا يجوز ان تكون خبرا عنه والام يمكن رافعة
 هذا مراده واطنه وهما منه اذ اللازم على ذلك التقدير هو ان
 الوجه بين الصفة الرافعة للظاهر انه طالقت ما بعد
 في الافراد والافوجه واحد وهو دفع الضمير **قوله** او
 الظاهر وهو المعنى المطلوب ولا شك انه هذا المعنى لا يخص
 الا بوجوه الضمير الى الصفة المذكورة مع ملاحظة القيد
 معا ولا لا احتمل المعنى المراد كما لا يخفى بن الضمير المذكور على ظاهره
 وانما شبه بالنفس المذكور على معبودية الموضع فتدبر **قوله**
 ولا يخفى انه الاوضح الاخصر وهم منه فان كلنا العبادتين
 متساويان هنا ويتبع الاول بكونه الكلام فيه وبكونه هو
 مستر بمطابقة الطرفين فتدبر **قوله** والاربع الفصل امر
 الفصل من فلا يشكل في التعريف على انه يجوز ان يتعلق به
 الهنئ بحذف اسم او فعلا او ارغبات رغب عنه الهنئ
 او ترغبه عنه الهنئ فتدبر **قوله** لعدم ما يتخصص باطل لان
 الاستفهام مرجحة لخصصا كما سياتي على انه يكون من قبيل
 امر ذاتا بفتدبر **قوله** مع نفيها كونهما مستد باطلا اذ لا يلزم

ان لا يلزم من تخصيص احد الاستعمالين بالذكر عدم جواز الآخر اصلا
 بل يجوز الآخر ايضا وانما يستعمل على الاول وجب
 المطابقة في التانيث كما لا يخفى **قوله** يجب تقديم قائم لنفسه الا
 استفهام سهو منه والام يجوز ان يكون قائم وهو جائز بالاتفاق فاذنه
 فليجوز قائم زير فلا وجوب في احدهما بل هما على سوا كما لا يخفى
 وذلك لان الاستفهام متعلق بالنسبة دون احد الطرفين فلا
 فرق بين المتقدم والتأخر فتدبر **قوله** فثامن وجه التام
 انه قوله زيرا قائم حجة مستقلة بالا فادة فيجاز وقوع الا
 استفهام في صدرها كما هو حقه بخلاف زيرا قائم فانه لا يكون
 لعدم وقوع الاستفهام في صدر الكلام كذا ثبت مكتوبا في
 بعض النسخ المتعلقة بهذه الحاشية واطنه وهما اذا استفهام
 لا يدخل بين الجند والخبر سواء كان الخبر مفردا او جملة فكل
 واحد من المثالين سواء في عدم الجواز فتدبر **قوله** قل
 القائل هو الولي عبد الغفور قال رحمه الله تعالى ذلك
 انه يقول هو المرفوع المجرد لانه ذكر اسم المرفوع فلا
 يصدق التعريف على ضمير زير لانه ليس مرفوعا بالمعنى
 المذكور وهذا الوجه اسلم منه بتقديم الاسم لان المراد ان كان
 الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا
 مع انه مصرح فيما بعد بخلافه وذلك القصة التبعية عنهما

بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير
 عنه بالاسم مع بقا ربطه فان ربط يضرب الى زير ليس
 بمعنى هو هو و ربط الاسم الذي قيم مقامه الى زير
 بمعنى هو هو نعم بقا امر الجملة اللهم الا انه يراد بالاسم ككنى
 لفظ بقدر واحد او يصح التعبير عنه بالاسم انتهى
 كلامه رحمه الله وانما ذكرناه بطوله ليعلم به ما في
 كلام المحقق من الهذيان وانما وقع الموضع العظيم عند النفور
 في هذه الغرغرة من قبل السارح الفاضل حيث قبل المجرد
 بالاسم وهي انه الجملة خارجة عن التعريف وليس كذلك
 بل الجملة داخلة فيه ولهذا قال المجرد انما يسمى المجرد عن العواصم
 النقطية لاجل الاستناد الى الغير وانما ذكر الجملة فيما بعد
 فليس كقولنا خارجة عن التعريف بل لذكر احكامها بعد صحة وقوعها
 خبرا كما لا يخفى و قد قال الفاضل المنكي حيث لم يبق المجرد يسمى
 وابناه على عمومه ليس هو المزمع والمجوز في كلامه رحمه الله سالما عنه
 الغرغرة المذكورة فتدبر **قوله** وسيصرح السارح فيما بعد في
 ذكر المجرد **قوله** ينسج كلامه قال الموضع عند النفور **قوله** اي ما يقع به
 الاستناد اشارة الى ان الباء متعلقة بالابتناء المضمين بالاستناد
 لا يتعدى نفسه فلا حاجة الى الباء انتهى كلامه والله اعلم
 الاستناد معنى الحكم ولهذا عده بالباء فالعنى الخبر هو اللفظ المجرد عن

عن بعض النقطية المحكوم به وان شئت هذا قد ثبت ان بيا المحقق
 خارج عن القصد فتدبر **قوله** الاقر بان يراد السند الى المجرد او يجعل
 الضمير راجعا الى المجرد اذ يراد بالمجرد في الموضعين المجرد الجارى على المبتدأ
 روجه الجارى على الخبر ومعنى قوله الموضعين السارح فلا ينفى من
 كلامه مؤنثه وقوله والاولى جعل الباء للملابسة لا معنى له فضلا
 عما لا يولى اذ معنى لقوله الخبر هو اللفظ المجرد السند بالمبتدأ
 وقوله لا يخفى انه الالتباس لا يندفع بالتعبير عنه معنى الى بالباء
 فاشعر عدم فهم المراد السارح فان مراده انه لو قال الموضع المستند
 في تعريف الخبر ايضا لزم من اتحاد اللفظ اتحاد المعنى فتدبر
 اللفظ بذكر الباء ليعلم من تغيير اللفظ تغيير المعنى فتدبر
 الالتباس ويجعل الفرق وانما ذكر مراده قوله اليه في تعريف المبتدأ
 فاعلم السند وفي تعريف الخبر متعلق به فلا يندفع به الالتباس
 اصلا لعدم الفرق بينهما في اللفظ والحظ فتدبر **قوله** في الم
 امر الى شيئا ما هو ذمه كلام الموضع العظيم عند النفور فانه قال
 قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما
 يخرج به يضرب في يضرب ويتركه فيه انه ضارب في زير
 ضارب ابوح يخرج عنه ايضا لانه مستند الى فاعله لا الى المبتدأ
 مع انه خبر القسم الا انه يقال انه الخبر هو مجموع اسم الفاعل
 وفاعله لا اسم الفاعل وهذا كله لما لم يكن المجموع قابلا

للأعرب أحرى الأعرب على الجزأ القابل للأعرب أو يقال
المراد بالاستناد إلى المبتدأ اعلم مودان يكون استناد إلى المبتدأ
أنفسه كما في زيد جسم أو إلى ضمير أو إلى متعلقه وفيه نظر
لأنه ضاروب بالمبتدأ إلى شيء أصلاً لأنه الاستناد هو النسبة
الثامة ونسبة ضاروب إلى فاعله ليست ثامة ولأنه يصدق
على يضرب في زيد يضرب أبوع ويضرب في زيد يضرب
ويضرب في زيد أبوع يضرب مع أنها ليست أخباراً الزيد انتهى
كلامه وإنما كبتناه بطوله لكن في قوله **قوله** فلا يحل عبارة
السادع على أنه تجريد الخبر للاستناد إلى شيء عام فيه وسمي
بالابتداء هذه العبارة غير موجودة لا في المتن ولا في الترح
ولا في الحواشي بن هو وهم عرفه له ووجه غرضه وقوله فلا يحل
أنه تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر من التجريد متفرع على
هذا الوجه دخل السادع حيث عرفنا الابتداء بتجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليستند إلى شيء أو ليستند إلى شيء والتجريد
أمر مشترك بين المبتدأ والخبر شامل لتجريد كليهما فيلزم أن يكون
تجريد الخبر للاستناد إلى شيء عاملاً فيه أيضاً فإنه التعريف
الصحيح أنه يقال الابتداء بتجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية
كما ذكره ووجه تجريد الاسم لتلاويح خبر الخبر أيضاً والجواب
أنه المراد بالمعنى المعبر عنه بالابتداء هو مجموع تجريد المبتدأ والخبر

والخبر التام بهما المشترك بينهما لا تجريد أحدهما كما توهمه ولهذا
عرفوه في عامة الكتب بتجريد الاسم لتلاويح خبره وما نقله عنه
الرضي وهم منه أيضاً فإنه قال وأما العاقبة في المبتدأ فقال البصريون
لقد ابتداء وفتروه بتجريد الاسم عن العوامل للاستناد انتهى كلامه
فتدبر حتى يظهر لك الصفة من السقامة **قوله** للجمع بين الأصول
الثلاثة قال المصنف عبد الغفور قوله وقد يكون المبتدأ نكرة إنما
لم يقدم عليه موضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أن
المناصب للأصل الذي مرته النفاستين لم يزلما لا نشأ ربيته وبينه
الأصلية الأخرى وهما تعريف المبتدأ وأفراد الخبر المفهومين
منه لنظرة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله قد يكون الخبر
جدة وتلاويح تقديم ما يستند إلى على المبتدأ عليه كما يظهر عند
التفصيل انتهى كلامه وهو كلام صريح أفاده الخ لا يحل فتدبر **قوله**
ألا يندفع به والجواب أنه التقديم لكونه أقوى أحوال المبتدأ لا يثبت
الناحية بخلاف خبره من أحوال فإنه ليس بهن الثابتة في النوع
فلا بأس بتأخير على أنه المصداق بهن الصنيع تجديداً لا أسلوب
والتفاني في العبارة فتدبر **قوله** فلا يرد أنه مزبلة ادخل السورق
على ادخل سواق في قوله لا شراك غير ظاهر قبل الزق بين ذي
اللام في هذا الباب ويبيح الجرم عنها أنه مجرد فيفيد أنه ذلك
الاسم ببعض من جملة فعلى اشترب ثم اشترب شيئاً من الثمر وذلك

يفيد انه المراد هو ما هيته المجردة عن النكبة والبعضية كمن
 البعضية ستفاء من القرينة كالشر في ترك الشرب التمر مثلا
 فالجدة وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى واحد وبالنظر الى
 انفسها مخالفتا فمن تجاوز وصف المرف من هذا الجنس بالجنس
 هذا كونه لا ماسا كاد كرم المحمي به عدم الفرق بينهما بالمقام كما لا يخفى
قوله قد يندم هذا ومنه والا فالاشتراك لا يندم بالمخصصات
 ولو ضمنت اليه التخصيص ولهذا قيل لا يصح تعريف الفرد لانه غاية
 ما يقال فيه مثلا انه رجل في بدو كذا طوبى القامة كبر الهمامة صغير
 الجنة عريض النجدة حافظ النوار في محلة كذا ومن المعلوم انه ذلك
 فيما يفيد صورة تساوية له لجواز الاشتراك في هذه الامور بل
 التعريف عما يكون له الماهية من حيث هي فتدبر **قوله** قيل لا معنى
 القائل هو المثل العظيم غير مغفورة عنه له ولنا ولكل المسببه
 اجمعين ذكرهم في حاشية طوية مع لطائف وعجائب لا غير رأيت
 ولا اذ سمعت ولا غطرت على قلب بشر ولولا فان الاطالة سا
 كتبتها وقد رأيت في بعض الحديث شيئا مما يتعلق بجم هذا
 المقام وهو انه العرب اعتبروا التعريف والتخصيص في المبتدأ
 لنكته تزج في بعض المواضع وحكم النجاة باصرا والحكم لتلك
 النكته وانه لم تظهر في بعض المواضع طر الباب وعلى هذا
 يندفع السؤال والجواب والله اعلم بالصواب **قوله** يرد عليه

عليه قد مر انه تخصيص الخبر في تعريف المص بالخبر المفرد باطل قطعا
 فلا يرد ما ذكره فتدبر **قوله** وحصرها في سبع فان في المعنى
 والحق انها تسع والذي اهلوا الجملة الاستثنائية والجملة المنذ
 اليها نحو ما جاء في اهد الا زيد خير منه ويجوز بالواو ايضا ونحو
 نسمع بالمعرب خير منه اذ تراه وفيه نظر لرجوعها الى المفرد بالرفع
 فان الاول استثناء مفرغ حال من التكرار او صفة له ما جاء في
 اهد خير منه زيد والثانية في تاو من المصدر اي سماعتك به خير
 منه لغناء والخصة في الجملة المحضة من غير تاو وبتدبر **قوله**
 واسترد النجوى الذين ظلموا من قبيل الكوفى البرغيت يجوز
 فيه ثلثة اوجه كاهو المشهور والنجوى الكرم الخفي ومنه
 المناجاة **قوله** والا فالظرفية جملة يودهم ظاهر كلامه انه
 يندد الظرف بالجملة دائما وليس كذلك بل تقدير الجملة مذهب
 البصرية وتقدير المفرد مذهب الكوفية لهذا عند النحويين
 وعند المنسريه الخلاف بالعكس ذكره في نسخة وقال
 ابيه هشام في المعنى في تقدير الظرف اذا وقع خبرا بقدر فعل
 ماض ان كانه المراد بالخبر المضي واسم فاعل ايضا وانه كانه المراد
 الحال او الاستقبال يندد والمضارع وقد غفلت هذا كلامه
 وقد قيل انه المقدم ان كانه من الامور الثابتة يندد واسم والا
 يندد بالفعل ولهذا قيل الجملة الاسمية يدل على الدوام والنبوت

هذا هو الظرف في المناجاة والمنسريه

عندنا الا ان خبرها ظرف فانها غير ظاهرة الدلالة عليه
 بن تحتمل النبوت والتجديد بحسب تقدير حاصل او حصل
 فاحفظه فانه مما لا بد منه **قوله** ولك ان تقول اقول بن
 لم يذكر الظرفية والشرعية لكونها راجعتين الى احدى المذكورتين
 بالافره **قوله** فلا بد بالتشويق لانه شبه مضاف مثل يا خبرا
 منه ذير فيكون منصوبا منصونا منه لكنه بنى على النسخ بعض
 اللغات وهي لغة البغداديين فانهم لا يفرقون في لزوم
 البناء الاسم لا يبيح المفرد وشبه المضاف وعليه خرج قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم لا مانع اعطيت ولا معطي
 لا منعت ولا راد لما قضيت **قوله** وجعل عابره خبرا بعيد من
 رعاية المعنى وقال المولى عبد الغفور انه خبر لا وليس
 متعلقا باسمه والا لنصب شبهه بالمضاف هذا الكلام
 وعليه الفاضل الحنكي **قوله** كل وجهه هو موثرها
قوله لا يخفى انه نعم الرهن من قبيل ومنع الظاهر موضع
 المضمرة هذا على القول بان المخصوص مبتدأ مؤخر وما
 قبله خبر مقدم عليه والتقدير زيد نعم الرهن واما على
 القول الآخر وهو ان يكون المخصوص خبرا مبتدأ محذوف
 اي نعم الرهن هو زيد فلا يكون من هذا القبيل كما لا يخفى
قوله فلا معنى لجمله مما لا يتم من ان القسم هو انهم قد
 قد

قوله جاز في مقام التعظيم مطلقا قال المولى عبد الغفور وضع الظاهر موضع
 الضمير ان كان في معنى التحقير جاز قياسا والا فليس بوجه يجوز في الشعر
 بشرط ان يكون بلفظ الاول وعندنا افضل يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى
 انه الذي آمنوا وعملوا الصالحات انا لنرفع اجرهم من امره على ان لا يضع
 اجرهم انتم كلوا فاحفظه فان كلام المحقق قلنا واضطررنا كما لا يخفى
قوله الاول عليه مبتدأ وهم من ان القسم شامل لما ذكره من المثالب
 كما لا يخفى **قوله** ومن العجايب ما وقع لبعضهم اذ ادعوا المولى عبد الغفور
 فانه ذكرهم من قوله غفرته فادعوا بطلانها بالبارك الله في اسمه فانه
 ذلك انه ظرف الزمارة لا يقع خبرا عنه الجثة فلو يقال زيد في اليوم وزيد
 في اليوم بخلاف المكان فانه يجوز وقوعه خبرا عن الجثة بخلاف اما ملك
 وزيد فخلعت وذلك لانه الزمارة لا يختلف باختلاف احوال الذات
 بخلاف المكان واما المعاني فيجوز وقوع كل واحد منها خبرا عنهما نحو
 الضرب في الدار والصوم في النصد ونحو المهلول البسطة متابة بالمعنى
 من حيث الاختلاف فلا يتقضى به القاعق المذكور في المشهور
 وتقضى ذلك في شرح الرضى **قوله** فالظاهر اننا وبن وهم من لما
 ذكرنا انقسام مذهب الفريقين **قوله** ذلك مبتدأ والنفس العام
 خبره او ذلك النفس مبتدأ والعام خبره والا وانه نقول ذلك النفس
 عام الا نادرا وليس قوله كالخول خبرا لعدم استقامة المعنى فتدبر
قوله هذا منقوض بمن زيد في الدار اربع او ما في الدار اربع وهم من

والا فلا ينقص شي من ذلك فانه في الدار ان كانه خبر مقدما و ابو
 مبتدأ مؤخر والجملة خبر عن زيد فلا يكونه فيما نحو فيه والذات كانت
 عاملا في ابوع لاعتمادها على المبتدأ فلا يكونه جملة ايضا لقيام مقام
 الخبر الذي هو حاصل كما اعترف به واما في صورة النفي والاستفهام
 نحو زيد ما في الدار ابوع وزيد في الدار ابوع فهذا جملته ويرد به النقص
 لكنه معلوم ما تقدم فهو بمنزلة المستثنى من هذا الحكم فلا ينقص
 اصلا على انه الاستفهام لا يدل على بية المبتدأ والخبر فتدبر **قوله**
 قيل اتفق النحاة على ذلك قال الموصي عبد الغفور عرفة نقلا قولهم
 الظرف لا بد له من متعلق محقق لانه كلمة في في نحو زيد في الدار
 للظرفية والظرفية نسبة لا تقتضي الاخر فالظرف فاما الظرف
 فمدلولها واما المظروف فزير ولا حاجة الى اعتبار امر آخر فادق
 هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس
 الا بهو هو فننا لا نسلم انه الحكم فيه ليس الا بهو هو اذ لا بد لذلك
 من دليين مع انه تقدير عام لا يصح الحكم بهو هو الا بتاويل انتهى
 كلامه ووجه انه نفي والمحذوب انه الظرف في الحقيقة عبارة عما الجار
 والمجرور والجار والمجرور لا بد له من متعلق عام فيه لا بهو هو والمجرور
 من صيغة لا قضا معاني الاقصر الى الاسماء لا لا قضا الذوات
 حتى يكون كلمة في في المثال المذكور لجمع نسبة الذات الى الذات بل هي في
 نسبة فعل في افعال زير الى الدار صراحة ويلزمها نسبة الذات

مقتضى الظرف
 مباح

الذات التماسا كما في سائر حروف الجز فتدبر **قوله** نحو قال بين سيبويه
 فتدبر عقل انظارها بالافضل اية اخذت خالصة لانه هذا المذهب معروفا الى
 سيبويه ودون غيره كما في كتب النحاة **قوله** لكم في قوله وهذا مذهب
 سيبويه خطأ اقل لا ضار فيه فانه سيبويه يجوز الابتداء باسمه و
 الاستفهام والشرط مطلقا والمصنف يتبع فيها القريب فتدبر
قوله مردود برجن افضل منه ابوع وقيل انه عام في الرفع كما مر **قوله**
 كذا قيل كانه يريد به الفاضل الهندى والتردد عليه بنما للمولى عبد الغفور
 حيث قال الفاضل في قول المصنف او كان الخبر ففعله اي فعلا اصطلاحيا
 مفعلا لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو الذي لا يقوم به حيث يجوز
 فيه يقوم به الزيدان لعدم التمسك بالفاعل لا يكونه الا واحد لانه
 الخبر في جملة صوري لا فعل صوري بخلاف زيد قام فانه الخبر في فعل
 صوري لا جملة صوري ان الصيغة المستكنة في اعتباري لا ضروري ولذا
 جعل ابن في اية زيد خبرا مفعولا مع انه فيه ضمير مستكن فاعرف انتهى
 كلامه مختصرا ورد عليه الموصي عبد الغفور وتبعه المحقق في ذلك
 انه صدقا وان كذا فتدبر **قوله** فلوصل مذهب الكتاب على عدم
 الوجوب في صورة المثني والجمع نحو الزيدان فاما والزيد ومن
 فاعلم انما هو على الفاضل الهندى لانه اخذ لعدم تقدم مادة
 الوجوب في كلمة اذ الشارح اجمعه واهب التقدري في هذه الصورة
 ايضا الرد على الفاضل ولا يخفى انه المحو مع اذ لا تنفك الى هذا

السبب عندنا مع الاستدلال لا اعتبارا خبرا ذكرنا وخلاف الاصل قد يترتب
قوله وفيه نظر قول الشيخ الرضائي علم الله لا يقع من جهة مقتضيات
الصدر خبرا مفردا انه كلمة الاستفهام نحو من زيد والمضاف اليها
نحو غلوم من زيد انتهى كلامه فيكون المحجب لصدور الخبر المفرد مختص
في الاستفهام على دأبه فاذا دل المحشى بنقضة بما قام به زيد وليس بشيء
لجوز ما زيد قايما بالافتقار فتدبر **قوله** لم يقل المصنف والخبر الخبر
ولم يشرنا في المنعولة بالخبر ليس من قول فريم كل رجل ضيعة لا يفتني
فقد هذا النقص ان المنعولة شاعل من المنعولة سواء فتر بالخبر اوله
يفسر فانه على تقديره من صيغة مبتدأ مؤخره قوله فريم كل رجل
خبر مقدم عليه يصح ان يقال في المبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر والضمير
عائد الى الرجل فقط لا الى مجموع الخبر كما هو في المحشى وانما وقع في
هذا الوجه كلام المؤلف عبد الغفور حيث قال انما لم يجعل الخبر الفعل
المفرد والمنعولة من باب منعولة المعلوم معاملة لعدم طرده في مثل
غلوم رجم مثله اذا جعلت مثله مبتدأ انتهى كلامه فتوهم المحشى
انه المنعولة بضمير بالخبر لم يشمن ما ذكره في **قوله** وقد يقال
الى قوله اشار الى ذكرنا منه كلام المؤلف عبد الغفور والمراد بالمال
في كلامه رحمه الله وقت منعولة ظرف الذي هو الخبر الحقيقي والمعلوم
من ظرف الذي هو الخبر المجازي لا الخبر والمنعولة في مثل على الله
متوهم كما لا يخفى ثم هذا الكلام من المحشى مناف لما ذكره اولا فتدبر

قوله لما كان الخبر عن انه لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ هذا الكلام
باطل بظاهره وبما عليه ان يقول لما كان انه لكونها حرفا لا يصلح ان يكون
مبتدأ اذا اشار الى صوره بقوله الواقعة مع اسمها وخبرها لما لا
بالفرد مبتدأ ثم قوله ولم يتعرض لاصلاح خبره منه وقوله ثم نقول
باطل ايضا اذ ليس الغرض الاخبار عن معنى انه الذي هو التحقيق وحده
حتى يكون كلام المصنف على ظاهره من المراد هو الاخبار عن المفعول المسبوك
عن انه ومنه قولها كما لا يخفى **قوله** قبل الثاني هو المولى عبد الغفور
قال يجب تقديم الخبر بشرط ان يكون انه ما بعد ما هو انما انك
خارج فتر صدق فانه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس لانه
الجملة النامة لا تقع بينه اما وفاتها انتهى كلامه وظاهرا من هذا النص
بأنه لم يتقدم عليها شيء مما يزيل الالتباس والا ففني كثير من المواضع
لا يجب تقديم الخبر عليها كما يبدوا ولو لا وما النافية وغيرها **قوله**
خرجت فاذا السبع حاضر كقوله في انه هذه الاكسروالفتح فعلى الاول
كلام تام مفيد وعلى الثاني ناقص يحتاج الى تقدير الخبر اخرجت
وقت حضور السبع موجود فيكونه اذا مضى فاما الجملة كقوله مقطعا
يتم فيفع الصادقية صدقهم **قوله** قلت اعتبر في كل منها ضمير قلت
التحقيق في ايمان هذا ان يكون الضمير والتثنية والجمع راجعا الى
ذلك الشيء باعتبار ابعاضه فهو هذا الشيء هل هو ابيض والابيض
الابيض الاسود وكان قلوب الطير وطبا وبابا لري وكرها

العتاب والخلف البالي أي هذا الشيء بعضه علو وبعضه حافض
 والشيء الابن بعضه أبيض وبعضه أسود وكأنه قلب بطير
 البانينة عند ذكر العتاب بعضه ركب كالعتاب في الحرف وبعضه
 باليس كالخلف البالي وهو أدرك التمر في علب التينة والجمع
 وتقصير هذا المحل في حاشية المرح عبد الغفور فأرجع إليه **قوله**
 في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل هذا غير لازم لأنه كل واحد من
 الخبر عنه والخبر هنا متعدد فيقسم الخبر على ذلك العدد ولا يلزم
 الحلو كالإيجاف في نعمتين يلزم الحلو فيما لم يتعد الخبر عنه فهو كل حلو
 حافض وقد عرفت توجيهه **قوله** هذا هو اللام بالحكم باستناع
 تعدد الفاعل بمعنى استناع تعدد الفاعل بغير انقطاع يوم استناع
 تعدد الخبر كذلك قرئ المص هذا الوجه بقوله وقد يتعد الخبر دونه
 الفاعل وأورد عليه قول الشاعر **كثرة طرحت بصولجته**
فلتفتن رجلا رجلا فإنه الفاعل بتعدده ظاهر وجيب
 بأنه أحد المتفوقين لرجل وهو على أنه المجموع حال سمة جهة المعنى
 أي متعاقبة من جاء النعم فوجافها أي بجمعها وقرآن الكتاب
 بابا أي مترتبا ثم قول النصب إلى الرفع وحذف ضمير الجمع وسند
 الفعل إليه للتخفيف فيكون بمنزلة اسم واحد وذلك أنه القبول أنه
 بتقدير الفاء التعقيبية أو المضاف إلى **رجل رجلا** أو **رجل بعد رجل**
 أو الثاني صفة للاول على حد قوله **قوله** كما قال عاقب غيبت ناهية

ناهية. وجاهل جاهل بلفظه مرذوقا. هذا الذي ترك الأهم
 هاتين. وصير العالم التمرير ذنوبيا. فثا من فيه فانه من اللطائف
 العربية كما لا يخفى **قوله** ولوقيل بتقدير افعاله تعالى يعني بوقلنا
 أنه افعاله تعالى معللة بتعليل لوجه لا يفتي بجناية كما يقول
 ابن راعتزال مكان ذلك وسيد ان يضمنه لبدء في مثال
 المذكور معنى الشرط بأنه تقول غرضه تعالى من الانعام والافضل
 العلوم العباد كونه منعم ومتفضل فيكونه صدق النعمة منه تعالى
 علة لوجود نعمته علة لعلمنا بأنه من الله تعالى فيكونه الاول
 علة للثاني بهذا الاعتبار وحينئذ وقوع الزمخشري في هذا
 الاشكال غفلة منه عن قاعق الاعتزال هذا مراده وانما خبر
 بأنه سنة فقيس الافعال لا ماس لها بهذا الاشكال وأنه
 المذكور انما يفيد الحكم والاضا د بأنه من الله تعالى كما ذكره الشاعر
 فتدبر **قوله** ومن لم يثبت له ذلك كانه ودعي الشيخ الرضائي حيث
 قال هو الموصول انه يكون بهما كما ومن وانما جازاه لا يكون
 بهما كما في قوله تعالى انه الذي فتنوا المؤمنين والمؤمنات
 لأنه راجع في معنى الشك والافراد أيت عز ذلك فتدبر **قوله**
 في لا يختص لفاضل هذا الفاضل الهندى فإنه قال بتقدير لغيره
 في كلام المص يقتضى الحصر وهو مقتضى باما والذي يقتضى معنى
 شرط من الاسماء وعارضة المرح عبد الغفور في ذلك ثم ارتضاه

واجاب عنه بانه المراد انه لا يكون ذلك انحصاراً بواسطة كلمات
الشرط فانظر فيه قوله فالاولى به بافرا الضمير لانه العايد الى
المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد يجوز ان يكون
قائم ولا يقال غائبان كما ذكره الفاضل الهندي قوله فانه
ذلك كل واحد من السؤال والجواب ليس بشئ لانه الغرض من عدم
اعتبار اضافة كل لكونها غير مقصودة بل انما هي بما يخرج الا
حاطة والسؤال وجهها موصوفة معنى حتى يلزم من الوصف
على الموصوفى ووجه اللفظي بل المراد بالموصوفة في قول المصنف
او انكره الموصوفة لفظاً ولم يعتبر اضافة كل بما ذكرنا وفيه
انه يشكل هذا اجنبية منه وخطبه للكلام فثابته انه علم وذلك
لانه المدعى انه الجملة الشرطية منه تيسر الاختيار ووجه الانشائي
حيث دخل عليها ما يخرجها عنه الاختيارية الى الانشائية امتنع
دخول الفاء عليها لغوات المشابهة بالشرطية الاصلية لانه
الشرطية لا تقبل الانشائية ولا تغير انشاء ووجه قوله
الاستفهام ونحو غيرها اصله من يشكل الكلام بمنزلة كانت
الشمس طالعة فانها موجودة كما زعمه فاجاب عنه بما حاصده
الخط والخط ايضا ولم يرد ان امثاله من التوهمات الباطنة
مضنة للناس وزنج وضلوا واضلوا لبارك الله في عباده
قوله ويخرج عليه ايضا كلام فاسد ايضا ان الملازمة المذكورة

المذكورة غير مسلمة لجواز تقدم المانع فلا يلزم منه انتفاء البعض
في باب كانت وعلقت انتفاء سائر المانع فيها كما لا يخفى فلا حاجة
الى ذكره من الاطالة وانه كما له وجه ايضا قوله في التسهيل
فيل ما ذكره غير موجود في التسهيل قاله من رآه فادرج اليه قوله
بغير ربه المانع بالاتفاق متضمن لبيانه الاختلاف في الكلام
مهم لا معنى له عند التحقيق اذ الاختلاف المهم الواقع في هذا
الحروف مبني على ذكر الاتفاق ونحو فكيف يكون الاتفاق تابعاً
للاختلاف حتى لا يكون له وجه لكنه امثال هذه الا باطن في كلام
غير عزيز كما لا يخفى على هذه قوله قيل لا يجب حذف اصل هذا
التيقن او رده الفاضل الهندي ورده فادرج اليه قوله
وعلى الاول في الكلام حذف مضاف واحد فالاستقديري على الاول
مثال المبتدأ المحذوف جواز مثل المبتدأ المحذوف في مقول
المستتر وعلى الثاني مثال حذف المبتدأ جواز مثل حذف
المبتدأ في مقول المستتر فعلى كلا التقديرين في هذا الكلام
يسمع محذوفات اربع قبل الخبر وثلاث بعده وانما اوردنا مع ظهور
ليظهر ما في كلام المحكي من المذبذبة والنصرفات الفاسدة
كما لا يخفى على من له ادنى مسكة في لغة قوله لكننا لم نجد في كتب
اللغة المستتر بمعنى المبصر للملوك توهم انه المبصر في عبادة هو
اشد من صفة كالتفة للمستتر وليس كذلك بل هو صفة هو

مقيرة له كالرفع والمستهل بمعنى الطالب للهلل هذا هو المفهوم
منه شرح الفاضل الهندى لكنه بهذا المعنى ايضا غير موجود في كتب
اللفظ وكأنه مأخوذة من الاستعمال بطريق القياس ثم صار عرفا بينهم
ومثله كثير في كلام العلماء **قوله** فاستعمل هذا غير مناسب بل المناسب
ما ذكرناه من انه المستهل بمعنى الطالب للهلل فيما بينهم على ان
يكونه التسمية للطلب ويجوز ان يكون بمعنى المتكلم اي يقول المتكلم
المبصر للهلل الرفع صوت عند رؤية الهلال والله اعلم فتدبر
قوله وفي بعض الموصى اذ به حاشية المولى المعظم عبد الغفور
قال الاستهلون ما هو نوبون وبأقل كردن وكلاهما مستقيم انتهى
كلامه يشير الى انه المستهل يجوز ان يكون بمعنى المبصر للهلال
مأخوذة من المعنى الاول وبمعنى المتكلم الرفع لصوت عند التكلم مأخوذة
من المعنى الثاني وكأنه اطلع على استعمال الاستهل بمعنى رؤية
الهلال في كتب اللغة الفارسية كالصاخر ونحوه واخر من العرف
واستعمال العلماء كما ذكرنا انما هذا قول المحشى اشارة
الى استعمال اللفظ المشترك في المعنيين ليس شىء كما لا يخفى
قوله فالاولى ان يقال هذا يؤيد الاحتمال الاول ويؤيد
الاحتمال الاخير تسمية الشىء بالاشارة والحكم عليه بالهلائية تكون
من مهورا فيما بينهم متفرقة في ذهنهم بذكر الاشكال والتميز
الحال مما لا حاجة اليه بالنسبة الى المستهلين وانما عرفهم بتعيينه

تعيينه ذلك المهور بالاشارة بسوء بواله ويقضونه حواشيهم وذلك
بقتضى ان يقال الهلال هذا اللهم الا ان يقال الحكم بالهلائية غير ممكن
لعدم وجود الحكم عليه ان الحكم على الشىء فرع وجوده فكيف يكون
الشيء المحكوم بالهلائية معصوما عنهم فيقال الحكم والعهد بالنظر
الى الوجود السابق واما الوجود واما الوجود واما الوجود المطلوب الوجود
الوجود واما السابق وهما متغايران بالشخص فلا يكون مهورا
وبجواب الوجود الوجود عينة الوجودات الوجود في الذهب
فلا يكون مهورا لا محالة فيقال العرب تقول هذا الهلال عند تعيينه
المخوف وحين يرتفع النزاع فتدبر **قوله** ويجوز ان يحتمل طرف
مكانه فيه نظرا لصرح الكا وروى انه لا يجوز ان يكونه طرف مكانه
على هذا التقدير لانه يلزم اضافة الى الجملة وظروف المكان
لا تضاف الى الجملة في ما صرح به الرضى وهو كلمة حيث فقط هذا
مفهوم كلام **قوله** ثم كلمة الفاء قال المولى عبد الغفور انما المعطف
حاصل على المعنى اي خرجت ففاجأت وقيل هو ب الشرط ولعله اريد
به لزوم ما بعدها لما قبلها اي ففاجأت السبع لازمة لخروجي
وقيل ذائق وفيه انه لا يجوز حذفها انتهى كلامه **قوله** يقال عليه
قال المولى عبد الغفور قوله في تركيب الاظهر بحسب اللفظ انه يقال
في خبره والارزق ملو الجملة عه العايد بحسب الظاهر لانه ضمير في ضمير
وعزم دمج الى الجزاء انما قلنا بحسب الظاهر لانه اللفظ يناد

من الخبر الى كونه واقفا في التركيب فيغني عننا التفسير انتهى كلامه
يعني انه ضمير في موضع وانه كما رجعا الى الخبر لكمة الذهب ينتقل
منه الى التركيب فكما ان الضمير عايد الى التركيب فلا يلزم خلوا الصلة
عنه العايد هذا وانما معنى قوله في خبر فانه قد يجوز الخبر وجوبا
في كل خبر التزم في موضع غير فاما الخبر الاول عام والثاني خاص
والخاص مغاير للعام فلا يلزم اتحاد الطرفين والمغزوف كما تقرر
المحلى **قوله** القاطبة الاولى قاصر ودبابة القاطبة
المذكور في مذهب الاكرمية وعندهم خبر المبتدأ بعد لولا لا يكون
الاغما ولا يجوز التقييد بل لا يصح والامثلة الدالة على خصوص
الخبر ما اوله عندهم ويؤيد كلام ارضي حيث قال المبتدأ الذي
بعد لولا محذوف الخبر وجوبا عند البصريين وقال الفر اللطيف
الرافعة للتوسم الذي بعدها لا اختصاصها بالاسماء كسائر المضافين
وقال الكسائي في الاسم بعدها فاعل لفعل مقدم فاعلموه التعليل
ولم يفيد بالعموم فدل على انه واجب للعموم عندهم وعلى هذا يكون
تقييد القاضى الامم البيضاوى في اللب وغيره الخبر بالعموم خطأ
ناشبا من عدم الفرقة بين المذهبين اللهم الا انه يقال انه اختيار
تغير مذهب الجمهور لتوقر دلائله وكثر خواصه فتدبر **قوله**
معين المصدر في الخطب ما يكونه الامير حينئذ اي فيما بين المصدرية
دونه غير اي خطب اوقات ما يكونه الامير قائم في من الوقت الخطب

الخطب وقاما مجازا كما في زمانها صائغ وليد قائم ويؤيد هذا
التقدير انه يسمع الخطب ما يكونه الامير برفع المحقق برفع اليوم كذا
في شرح ارضي **قوله** الاولى متعلقه انظر في عبارة الشرح كما يجوز
وكانه دأى فستخرج من نسخ الشرح **قوله** اذهبه خالصة عنه
معنى شرط قال المتع عبد الغفور سمي مد قوله بها شرط واذا كانت
اذنه ظرفية لما فيه اسمها راجحة معنى شرط وهي لا تستلزم كما في قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض اذ هي هذا الكلام **قوله** يقال
وهو استفادة المحصر قال المتع عبد الغفور قوله اذ المعنى ما اضر
زيد الا قايما لا يخفى انه استفادة المحصر على هذا التقدير غير
ظاهر انتهى كلامهم وهماء يعني على تقدير كونه مبتدأ بلا خبر
لكونه استفادة المحصر ليس على هذا التقدير بل هو لازم لاصل
الكلام اذ معنى قوله هم ضمير في زيد قائما كل ضرب واقع سمي
على زيد حاص في حال القيام بناء على انه اضافة المصدر الى
معمولاته يفيد الاستغناء والتعمول وهذا يفيد المحصر فانه
في معنى ما اضر زيد الا قايما هذا هو المستفاد منه كلام الكار
زوني وهو في غاية ما يكونه كونه اظهر ان مراده بقوله
ضمير في زيد قائما مبتدأ بلا خبر غير هذا بل مراده انه هذا الكلام
سئل على المسند اليه والمسند وغيرهما من المنطقات التي
يفتضيهما الكلام وينبغي بها فيكون كلاما تاما مفيدا غير محتاج

الى شئ آخر فكانه قال ضربت زيدا قائما فتدبر قوله كأنه قيل
زيد وضعفه وكمر وضعفه وقيل التقدير كل رجل مكرود هو
وضيعة على انه يكون وضعفه معطوفة على ضم الخبر ومثله
قوله في الترتيب جمع كل شئ في مرتبة فتدبر قوله ومن يمكن
عليه الشارة الى ما ذكرناه قيل هذا قوله **قوله** شبه قال الموضع غير المغفور
قوله من المرفوعة اشارة الى انه قوله خبره واخواتها مبتداء
مخدوف الخبر وذلك بقرينة ما سبقه فتدبر قوله هو المستند ابتداء
كلامه ويجوز ان يكون المستند خبره وقوله هو ضمير لفص وانما
لم يقل ومنها لانه في بيانه خبر المبتداء فلم يقصص بما هو
يكون بابا على حرق انتهى كلامه فاحفظه لتخلص مما ذكره
الحكمي من التصرفات البائدة **قوله** والاخوات بمعنى
الاشبه قال الموضع غير المغفور مستعمل في الاخوات للوشاه
والنظامين بينهما من التقارب والتماثل كما بينه الاخوات
انتهى كلامه فيكون فيه استعارة تخيلية بقرينة والقرينة
الاضافة الى الضمير كما لا يخفى **قوله** اي خبر واحد من انه
واخواتها لا يخفى فصار هذا التصرف وبطلانه على غنى فضل
عن زكي اذا المعرف حينئذ خبر واحد من تلك الحروف فانه كان
ذلك الواحد معينا فهو ظاهر البطلان لا خفا من التعريف
حينئذ ويغنى وانه كان غير معيته فكذلك اذا تعريف المجهول

مستند خبره

المجهول بالكل وايضا يلزم على كلا التقديرين ان يكون التعريف
بفرد واحد من هذا الباب والتعريف انما هو ما هيته الباب دونه
فرد واحد منه كما لا يخفى فانه لا بد من تقدير مضاف اي خبره
واخواتها ويجوز قوله ان واخواتها مجازا عن الباب كما قد مر
عبد المغفور فتأمل **قوله** بعد دخوله افراد الضمير يعني على زعمه
انه المعرف خبر واحد من هذه الحروف وقد عرفنا بطلانه **قوله**
لا على المستدوي آخر ولهم من ان المستدوي يكون من الامور النسبية
الاضافية لا يتم مقصور به وانه مقصور على اخر فالدخول عليه
يستلزم الدخول على شئ آخر بالضرورة تنبيها لاقتضاء
فتدبر قوله كانه معني عرفي للدخول ولهم من ايضا ان شئ منهما
ليس معنى للدخول لا عرفيا ولا اصطلاحيا من احكامه ونزاهته
المرتبة عليه كما لا يخفى قال الموضع غير المغفور قوله لا يراد
الاشبه باللفظ او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فالنائب
معانيها على معانيها فانه تأكيد الحكم مستلزم على المحكوم عليه
وعلى كل تقدير لا يستغنى التعريف بمن انه زيد بفتح ايم
ويجوز المبتداء الذي معناه ان المكفوفة بما عن العمل وبعد ان
المخففة الملتفات انتهى كلامه وبه ظهر بطلان كلامه الى اخر القول
فتدبر قوله فلو حابه لتقيده بالحبيثة المذكورة وانما لا يكون
مدخولا به من الحبيثة كما لا يخفى **قوله** يعني عن هذه الجواب

هذا الجواب للفاضل الهندى رحمه الله وهو اسمه مما ذكره الشارع
 رحمه الله لظهور هذا وبعد ذلك كما لا يخفى وما ذكره من الاستدراك
 غير مسلم ان قوله بعد وفولها تأكيد وبما له لقوله هو السند الى الامم
 وقوله المحشى انه لهذا الجواب يحتاج فيه الى تكلف بعيد لانه المنبأ
 من السند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف كلام لقوله
 عندهم انه ادنى ممارسة فى الفقه واما القول بانه المراد بالسند
 الاسم المسند فلا يعرف لانه هو وانما رأيت فى بعض الحواشى
 وهو ايضا اسمه مما ذكره الشارع لقربه الى الغرض لسهولة وبعد
 ذلك لغرضه حيث لا ينتقل اليه فى التعريف **قوله** وهو مسند
 الى الفاعل لا الى اسمائه واجيب بانه المراد بالسند هو المسند الى
 اسمائه او ضمير او سبب لانه التام للعدد ووجه الجنبى فيمن
 يكون زيدا قائم وان زيدا قام او يقوم وان زيدا قام ابوم
 او يقوم ابوم او قائم ابوم فلا يخرج منه شئ فتدبر **قوله** وقوف
 معرفة خبره على اسم امثال هذه التوقيفات لا تنافى فى التعريف
 لظهورها وشهرتها عند ارباب الصناعة كما لا يخفى **قوله**
 ويحكم انه يقال وهم منه اذا انقصا من لقوله وارم كامر خبر
 المبتدأ بالجملة فكيف تنبيه به قوله كما انه الخبر الجملة فى المبتدأ
 بيته بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المرفوع وهم ايضا كما ذكرنا فى محل
قوله لا يخفى انهم القول كلام ظاهر لا ضما فيه لكنه باطل

باطل باسحق ناشى من عدم المحارسة فى العلم وعدم معرفة التوفيق
 بيته كلام العلماء وتنزيه وثاوية فينكم بجر وطب وبابى غنى
 منه انه علم وليس كذلك بل هو من قبيل الاوهام والخيالات الفاسدة
 كما ضفنا الاوهام التأسيسية من سؤ المزاج نسأل الله التوفيق
 والسداد فى المبدأ والمعاد **قوله** وبهذه البيته ضار ما قبل قال
 المحشى بعد النقص قوله الا فى تقديم هذه العبارة ان يقال الا فى
 التقديم لانه استثناء وجوب التثنية ووجه التثنية ببيان يكونه
 مشتركاً بين التثنية والتثنية والقول برجوع الضمير الى المتكلم
 بعيد انتهى كلامه وقد سبقه الفاضل الهندى قدس سره ووجه
 بانه امر كامر خبر المبتدأ فى جميع الاوضاع المذكورة الا فى هذه
 الصفة حيث يفرق بانه فى جواز امتناع هذا الكلام فكانه قال
 وارم كامر فى جميع ما ذكره الا فى امر هذا فاودده بالاضافة
 اشار الى اصله فى هذه الامور والا فلا حاجة اليها والاستثناء
 على هذا الوجه لا ينافى استنادهما فى وجه التثنية كما لا يخفى ولما لم
 يفرم المحشى شيئا من ذلك قال ما كان **قوله** فيه انه يلزم وهم منه
 ان المسمى انه خبره اذا كانه ظرفاً فهو جازى التقديم سواء كانه
 واجبا او لا لانه يجب تقديمه اذا كانه ظرفاً كما توههم فاودر ان
 الخبر انظر لا يتضمن ماله صدر الكلام فكيف يجب تقديمه
قوله فيه بحث ما ذكره الشارع من وجوب تقديم الخبر اذا كانه

الاسم مكرر مذكور في شرح الرضي وشرح الباب وشرح التتبع وغيرها
 فاذا ذكر بكونه قوله ليس حكمه الاجواز التقديم وهما منه وما نقله من راس
 الاعجاز اذ اطلق انه وهم منه ايضا اذ نقض احد اليه التقتاذا في
 في المطول عنه الشيخ عبد القاهر في شرح قول الاعشى **انه يجلا**
وان مرقح . وانه في التركيب اذ مضوا **تمت** . انه قال لو
 لو بسقط انه لم يكن الحذف اولم يجز لانها الخاصة له والمتكفلة
 بشانه والمترجمة عنه ولم يذكر اننا نفتح الابداء بالتركيب بكونه
 مشهور بوجوب تقديم الخبر الظرف عند نكارة الاسم فتأتى
 فنقول المصنف الا اذا كانه ظرفا قاصدا في خيرة المقصود
 انما هو في نظره لاني قول المصنف كما لا يخفى **قوله** قدر العرف
 باللام الى آخر القول مقصوف فانه لا يخفى فاده على هذا
 البصيرة بادي ثامن **قوله** فيه الى آخر القول وهم منه فاذا كتب
 القوة قد اطبقت على ان كلمة لا النفي صفة الجنس لا النفي نفسه سواء
 استلزم نفي تلك الصفة نفي موصوفها في الخارج كما في لا اله
 الا الله او لم يستلزم كما في لا ربه في الدار فتدبر **قوله** وفيه نظر
 وهم ايضا ان المراد ان الظرفية بعد حصولها لا تنقيد بالظرف
 والحال من غير دكاكة في الكلام لانها لا تقبل الحصول والكود
 والزيادة والنقصان اصلها كما لا يخفى **قوله** فتدبرك بيان
 نوعي الخبر كانه اسم من اسم خيرة انما النوعية لا ينافي في المحل

الشمول لصورة المقدم فتدبر **قوله** لانه النفي يقتضي نفيا
 قال المرح عبد القادر قوله لدلالة النفي عليه لانه النفي يقتضي
 نفيا ولما لم يكن هنا قرينة الخصوص من على العموم او لانه النفي
 رفع الوجود وفيه انه النفي المستفاد منه لا دفع الوجود الربط
 سواء كانه الربط للوجود او غير انتهى كلامه وهو ما في كلام
 المحتج بنوع منج واذ تأملت فيه جملته انما من وجهه فاسد
 فتدبر **قوله** وانا وضحت ان قال به السيد الشريف في شرح
 الارشاد ناقلا عن الزمخشري انه السيد في باب التوحيد
 انه المرفوع بعد الاله هو الخبر وكلمة الا يقول لفظا والاصل فيه
 الله الله ثم الاله الله عدل عنه الاول الى الثاني لارادة المحرر
 والتخصيص على نحو المنطوقه زيد ثم ادبنا بضمير بانبات
 الالهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي وكسره
 حرف الاستثناء فعيل لا اله الا الله بتصریح النفي والاشياء
 انتهى كلامه فيمن المستثنى خبرا ولم يقدّر فيه شيئا فصار كلاما
 تاما وقد ذكرنا تفصيله في الرسالة المسكية وان اعرفه هذا
 فقد ظهر لك بطوره كلام المحتج وفاد تقديم وفهمه فتدبر
قوله فليعلم انه قول النحاة بالتقديم لدفع لفظي وهو انه يطلب
 خبرا لا يحتاج اليه المعنى اقول المرفوع منه كلامهم انه تقدير الخبر
 هنا ليس لدفع لفظي فقط لانهم قالوا الاسم المستثنى بالواو

في لاله الا الله ويجزم لا يصح ان يكون خبرا بـ هو بدل عن محل لاله
والجزم محذوف اي لاله موجود الا الله او في الوجود الا الله وذلك
لانه معرفة ولا هذه لا تعلم في المعارف ولانه لا يجزم عنه الفاعل
بالخاص ولانه المستثنى منه مذکور فلا يصح جمعه خبرا عنه لانه
اخرجه بدل عن المعارف وجمعه خبرا على عدمها لانه الخبر مضاف
قائمة بالخبر عنه فقد روافيه لفظا موجود نصحي لهذا التركيب
وردة الاعتقاد المشركية القائلية بتعدد الالهة في الوجود
ولم يقدر والفظ ممكنه مع انه تقي الامكانه يستلزم نفي الوجود
منه غير عكس لانه القرينة وهي نفس الجنس انما تدل على الوجود
دونه الامكانه ولانه التوحيد هو شيئا وجوده نقا ونفي غيره
لا يبيانه امكانه نقا وعدم امكانه غيره فاحفظه فانه من الحكمة
التي منه اوتيتها فقد اوتى خبرا كبيرا **قوله** وزيف المصنف
انه الظاهر لا وجه لهذا التزييف لانه لا يلزم منه كونه المعنى علم
اشعار كونه كلمة لا نائية عنه حتى تكون اسم فعل لم لا يجوز
ان يكون قولهم استغنى الاله والمان بياننا محصل معنى قولهم
لا اله والمان من غير تقدير شي فندبر **قوله** ولم يلتفت
الشاعر الى تزييفه لانه يجوز ان يكونه لانه نائية عنه استغنى كناية
باعتباره ادعوا ويكونه فاعل الفعل الضمير اليهم المميز بالانفصال
الذي بعدهم ولا يخفى شيئا فانه هذا الكلام اذ لو كان كذلك

كذلك ليقول لا اله والمان لا بالشبهة اذ لا وجه لحذفه حينئذ كما لا يخفى
بما تألم يلتفت اليه لما ذكرنا آنفا **قوله** ومنه قال قائم الموع عبد الغفور
حيث قال قوله اي عمل ليس المستفاد منه المثال ومنه قوله المشبه شيئا
ليس لانه مشبهها ليس يشعر بكونها عاملية عملها وبصية اجراء
حكمها عليها ذلك انه تقول الضمير راجع الى التسمية المحب لغيره ليس
انتهى بحرم دعه انه وصح ذلك صحيح وكانه المحسن ما فهمه حتى اخذ
في التصرفات الفاسقة اذ انت خبير بان لا يفهم عن ابن بحر اضافة
الاسم الى ما ولا بدوه ملاحظة قول المشبه شيئا ليس وكذا قوله انه
التشبيه واقع من غير شذوذ فاسد ايضا اذ الشذوذ كما كان في
العمل يكونه في تشبيهه كما لا يخفى **قوله** ومنه قال قائم الموع عبد الغفور
قوله فيقتصر على مودة اسماع قالوا وهو شعر هذا الكلام ولا
صل هذا البيانه **قوله** اي من اعرض عنه نيران الحرب فلوز والي
عنها اضافة النيران الى الحرب منه قيل اضافة المشبه الى المشبه
اي الحرب التي كالنيران في الشدة والايام ومكة من شرطية وصلة
فصل الشرط وقوله فانما ابيه فيس على البحر المحذوف فابح مقامه ليس
بحر حقيقة وقوله لا يترجى الى حال من المبتدأ اي هو صفة نيرانه
الحرب فليقتصد فاني لا اصدد عنها لاني اجهل حال كون غير
بادع ولا صدد عنها لانه عارضي اذا فعلت عظيم فاحفظه **قوله**
فجعلت اعرفه عدم المفارقة والمعنى حينئذ انه اجهل غير بارح

فيكون كونه لا عاطفة على الجبة فيستند الخبر بالعطف ولا يخفى بعده **قوله**
لجواز انه يكون متعلقا لظرف مرفوعا فيكون مبتدأ وخبر لكنه ينافي
نطاق المبتدأ وتفسيره في حاشية الموضع عبد الغفور **قوله** هذا
التعريف مبني على الفقرة عما ذكر في تعريف الفاعل هذا غير معلوم
لجواز انه يكون تخريرا لاجل التذكير والتأكيد لا احتمال الفقرة
عما ذكر في تعريف الفاعل بسبب طول العهد فلا يلزم منه ذكر
ثانيا الفقرة كما لا يخفى **قوله** فلا يبطن طرف تعريف علم المفعولية
سهو منه فانه كونه العلم بمعنى العلامة مطرد ومنعكس وانما يرد
التنقض على طرف المنصوبات بخوارق بمثلما فانه مشترك على علم
المفعولية وهو الكسوف وليس من المنصوبات بل من المجزئات رتبة
مجرد بحرف الجر التي هي ابناء لكنه احتماله على علم المفعولية ليس حيث
انه مجرد فلا تنقض وانما احتج الى التقييد به من الحيثية لاستواء
صور في الجزاء والنصب في التلطف واشتركا كما جاز في قولهم يقيدها من
الحيثية لم يتميزت المعلومات المشتركة بعضها من بعض فيقع الاختلاف
في طرف التعريفات هذا وقوله بل مجردت بزيد سهو منه ايضا انه هو
ليس من المنصوبات في شيء كما لا يخفى وقوله لا مع قيد الحيثية كونه لا
سهو منه فلم ينسخ فتدبر **قوله** ولا يخفى انه اي التعريف المذكور
يتحقق بمفعول مالم يسم فاعدا لا يخفى انه هذا مع كونه غير واقع
موقف سهو منه ايضا او مفعول مالم يسم فاعدا ليس من المنصوبات بل

مطابق
منصوبات

بسهو منه مرفوعات كما مر فتدبر **قوله** فيه نظر الى طرف القول
مع كونه غير واقع موقف فلفظ كلامه من باطن كما لا يخفى على اهل البصيرة
فانه يريد التقليد بالعلماء في البنية فلا يقدر عليه فيقع في
الهداية كما هو دأبه قال السيد الشريف ان فعل يفتح انما مصدر
فعل يفتح وبكرها هو لا ترتب على المعنى المصدر الذي
هو تأثير والمفعول المعلوم هو الذي يدل على مفعول ففعله
الجاري هو عليه مجردا عن الزمان سواء كان تأثيرا او تأثيرا فتدبر
قوله فانه قلت صحة الملاحة المفعول على الضرب مترا على انه لفظ
المفعول ما اخذ من الفعل المفعول الذي هو المصدر سواء كان
تأثيرا كالضرب او تأثيرا كالانكار وهو يقع على المفعول المعلوم
لغة ان المرد من فعل فاعل اياه صحة او نفاذ به والاستناد اليه
بحسب اللغة نحو زيد ضارب ومضروب وقائم وميت وطوي
الى غير ذلك فيشمل جميع المصادر اللازمة والمتعدية المعلوم
والجهولة لا التأثير والابقاع فقط كما يشعر به ذكر الفعل وعلى
البيان اصطلاحا وان اعرفت هذا فقد ظهر لك بطوره سؤال
المحتش وجوابه فتدبر **قوله** قد دفعه واضح قال الموضع عبد الغفور
نقار انه يقول انه المفعول المعلوم لو كان مفعولا لفاعل الفعل
المذكور لكان مفعولا ما يعبر به ذلك الفعل ويخرج ويخرج على قول
انه فعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة تكون بينه وبين

أحد المتسببه وعلى الثاني أنه المصدر يكون محذوف ذلك الفعل
فيكون مفعولاً به لا مفعول حقيقة وأنه لذلك المفعول مصدر فيكون
مفعولاً بفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وأنه فاعل الفعل المذكور
قد يكون قابلاً للحكم بالنسبة إلى ذلك الفعل كما هو موافق لظلال الفلا
طوله هذا الكلام وكلام المحكي يترتب لهذا وجوب ظاهر مما ذكره
المراد بفعل الفاعل إياه فتدبر **قوله** فادققت إذا صح إطلاق
المفعول به صح إطلاق المفعول المطلق بالضرورة فانه المفعول الخاص
على شيء يستلزم إطلاقه العام عليه إذا لا وجود للعام إلا في ضمن
الخاص فصدق صدقه فكيف لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا
بعد التقييد بشيء من الأمور المذكورة والجواب أنه ليس هنا عام
وخاص حتى يلزم من صدق الخاص صدق العام بل الفاعل الخفية
أمر متباينة الحقيقة واحدة تحت لفظ المفعول الاصطلاحي
فهو الصادق على كل واحد منها لا المفعول المطلق أذهب عن
الفاعل أنواع مخصوصة متباينة متحدة بالمفعول المقترنة لها
وهي لفظ الإطلاق وية وله وفيه ومع فلفظ الإطلاق في
المفعول المطلق ليس التسمي بل هو التخصيص كما في التمييز فلا يلزم
من صحة إطلاق المفعول به صحة إطلاق المفعول المطلق بل لا يجوز
كما لا يخفى يقول الشارح سمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول
على ما يتدبر في المفعول المفعول فانه الذي صح إطلاقه على

صلى الله عليه وسلم
بني أمية لطيف

على المفعول المطلق بلا قيد ودون غيرهم إذ المفعول المطلق والمفعول
المفعول شيء واحد وهو الفعل أعني المصدر ولهذا جرينا الكلام
في المفعول المطلق ودون المفعول المفعول فتدبر **قوله** وأما أطننا
في الكلام لتخلص من غلطيات المحكي وخرافة **قوله** ليس ما فقد
الفاعل بل ما فقد التكلم حيث تلفظ به وتفصيله في المتوسط وحاشية
المحك عبد المفعول **قوله** لكنه لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضرب
ضرب شديد ونحن إذ الفعل المذكور أعني المفعول والمفعول والاعم
المتنوع والمتنوعة وجب يصدره على ضرب شديد في قولك ضرب
ضرب شديد وأمثلة إذا اسم ما فقد فاعل فعل مذكور بمضاه وليس
منه إذا المفعول المطلق في شيء فيجوز التفرغ بدخول الأغيار فيه
فلا يكون مانعاً والجواب أنه المراد بالذكر أنه يكون واقفاً بعد
الفعل المذكور جارياً عليه بطريق التأكيد لم يرد أو البيانه لفرعه
والذكر لعدده وظاهر أنه قولك ضرب شديد وأنه كان مذكوراً
بعد فقد الذي بمضاه لكنه ليس جارياً عليه بطريقه من هذه النظم
فلا يكون داخل في التفرغ كما لا يخفى ويمكنه أن يقال أنه ضرب
شديد في قولك ضرب شديد وأمثلة ليس ما فقد فاعل
فعل مذكور إذ المعنى ضربى واقع على سبيل السدة والخشونة
لا على سبيل اللطف واللين أو ضربى من قبيل الضروب الشريفة
الكاشنة في الواقع فيكون في الحقيقة من قبيل ضربى واقع على زيد

والحق أن هذا هو المراد إذا خرج من اللفظ وهو المصداق
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد فتدبر
قوله وتحقق الكلام هنا إلى آخر القول من قبيل الهداية والتقرات
النافذة فتدبر في الالتفات إليه والتفرض له كما لا يخفى على أهل
البصيرة **قوله** لا يبعد أنه يكون متعلقا بذكر وانت خبير أنه بعيد
استد البعد أن لا معنى لقوله أنه الفعل المذكور بمعنى ذلك الاسم من المعنى
المراد أنه الفعل المذكور كقوله أو ملوس بمعنى ذلك الاسم لا شتماله
على معناه فتدبر **قوله** غفل إذا خرج عما ذكرناه الفعل نعم الاسم
أقول ليس هذا سببا على انفعلة عما ذكرناه التعميم من معنى على أنه عامل
المفعول المعلوم إذا كان مشتقا كما هو الغالب سواء كان مفعولا أو
نحو ضربت زيدا ضربا وزيد ضارب عمرو ضربا ففني كون
ذلك العامل بمعنى ذلك الاسم إنما هو هذا الاشتغال وهذا الإتيان
اتحادهما فهو ما فيما إذا كان العامل مشتقا منه نحو العجبني ضرب
زيد ضرب الجملاد النص كما لا يخفى فتدبر **قوله** والمراد بالاشتغال
العامل إلى آخر القول هذيان غريب جدا لا يكاد وقوعه عملة أدنى
مسان بالشخصي الشخصي الكلي لا الشخصي الجزئي إذا لا يخص
الجزئية في أسماء الأجناس إلا بالعلمية وبالاشارة أو بلام العهد
الحادثي دونه تأوه حرق فتدبر **قوله** ولم يذكر القعود كخص صابما
بعد الاضطجاع قال الموق عبد الغفور قد يفرجه بين القعود والجلوس

والجلوس بانه القعود للقيام والجلوس الشا من انتهى كلامه ورج
يكونه مقابل القعود القيام ومقابل الجلوس النوم فيكونه قد
جلوسا مفعولا مطلقا النوع أي قدت قعودا كالجلوس في
السرولة والليانة أو منه باب تقدير العامل من حيث كاهن ههنا
سبويه أي قدت واضطجعت وجلست جلوسا فتدبر **قوله**
ولا يخفى أنه مثال للمقابر بحسب الباب ليس بشيء إذا المراد بالمقابر
المقابر النوعية كالنمل والارباعي مثلا لا المقابر بحسب أفراد
نوع واحد كما لا يخفى **قوله** وانظروا مع سبويه قال النول عند
الغفور الأصغر عدم التقدير وأنه التقدير لا يجري في مثله
نظرا لا بضرورة شيئا أي ضار قبله انتهى كلامه وفي كلام المحشي
نقريض لهذا كما لا يخفى **قوله** هو منه قبيل ضربته أنواعا من الضرب
قال الموق عبد الغفور قوله أنه دل على بعض أنواعها أو كلها سواء
كان النوع مفعولا أو فاعلا أو بفعوله وسواء كان مفعولا أو فاعلا
مع ذكر مفعولها نحو عمل عملا أو بدونه نحو عمل صالحا أو منه
لام العهد أو منه الصيغة نحو ضربته وضربتني أو منه المادة الدالة
على الحدث نحو دجج القهقري أو غير الدالة عليه مع الصدور عليه
نحو ضربته أنواعا وكل الضرب أو بعضها ونحو ضربت أي الضرب
وقد مت خبر مقدم فاة أيا اسم التفضيل بعض أيضا فاست
أيه ذلك أنه تقول إنما صفناه لصدور مقدم أي قدمت

قد وما فيه مقدم وضرب الضرب أي الذي ينبغي
 أنه يسأل عنه بأنه أي ضرب هو انتهى كلامه المفيد غاية الفائدة
 ولهذا كتبه بطوله وقال الكارزوني التحقيرة قوله ضرب مقدم
 منه قبل مجرد قطيعة انتهى كلامه فتدبر فإنه لطيف **قوله** وخبرهم
 تفضيل فيه ثلثة الاحتمالات الاول انه يكونه افعول التفضيل اصل
 اخير خذت هزلة على صرف القياس لكن في الاستعمال
 والثاني انه يكونه مصدر من خاد يخير خيراً والثالث ان يكون
 صفة مشبهة مخففة من خير بالتشديد كسيد وميت في
 سيد وميت بالتشديد ايضا وفي القاموس غارته تعالى
 لك في الامر اي جعل لك فيه الخير وهو اخير منك خبير منك واذا
 اردت التفضيل قلت فلان خير من الناس بالهاء وفلان خيرهم
 بتركانا وفلان الخبير منه المراد بانه انتهى كلامه قوله اذا اردت
 التفضيل يعني على تدبر هذا المفسر وادار التفضيل مجاز في
 التذكير والثاني مطلقا كما هو ظاهر من الامثلة فتدبر
 لا يخفى ترك الشارع هنا المطفئ لسانها القرينة الشياء والتبني
 ولم ينهم المحكي ذلك فقال ما قال **قوله** الصوب قال المصنف
 عبد القصور فتدبر على الشيخ الرضائي قال الذي ارى انه هذه المصادر
 وامثالها اذا بيته فاعلموا ومنعوا بالاضافة او بحرف الخبر ولم
 يقصد به بيان النوع وجب حذف تراصها قياسا وان لم يبين

ضل
 فمما تفضل

يبينه لم يجب وذلك من صيغة الله وكتاب الله وسبحانه وليك
 وسبحك وسبحك اي بقوله وهذا اما انصاف من قولهم
 حيث قرع فليس على المصدر بل مفعول به على حين المصدر بمعنى
 المفعول ويجوز ان يكونه الاضافة في قرع ببيان النوع اي قرع
 الذي ينبغي له كما في قوله تعالى قد مكر ومكرهم انتهى كلامه فتأمل
 فيه فإنه ماخذ كلام المحكي ذكره بطريقه الشيخ ليقظه انه قد رآه
 وليس كذلك وما ذكره المحكي هو المشهور وعليه صاحب المقصد
 واللباب واجبه ذلك ويخرج من قول المحكي الصوب ليس بصوب
 كما لا يخفى فتدبر **قوله** لا حاجة وهم منه اذ لو لم يرد البيان يراه
 فيه فلا يجب الحذف لغوات المحصر المذكور الذي قصده بوجوب
 الحذف وكذا الحال اذا كانه مثبتا ولم يكن بعد النفي المذكور فتدبر
قوله انما هو كانه السراج والمخمسية تخبروا في اعراب قوله
 راض على اسم فقال الفاضل الهندي داخل كل واحد منهما وقد
 اشار صفة للنفي منه وجعل المذكور صفة للنفي فتدبر
 منه المحكي انه مبني على انه الصفة الواضحة لا يصح ان يكونه تابعة
 لموصوفيه وليس كذلك بل اشار الى انه المذكور صفة لكل واحد
 منهما كما ذكره الفاضل الهندي وقال الشيخ عبد القصور قيل انه صفة
 للنفي ولا يظهر انه يقال انه صفة لكل من النفي ومعنى النقل هذا
 والذي ظهر لي انه صفة لاحدهما لا على التبيين فإنه الضمير العائد

الى المتعاطفين بكلمة او واجب الافراد مثل زيد وعمرو قائم فلا حاجة
 الى شيء من التثنية او بل اصلا فاحفظه فانه واجب الحفظ وقد مر منه
 في قوله وقد ينضم المبتدأ معنى الشرط **قوله** وقيل **قوله** المبحر عبد
 الغفور لا يكون خبرا عنه بلوثا وبل وبالفق قد مر المحنى منه
 صدق الشريف على مثل بازيد الا امير بالرفع مع انه ليس به فردا للمحدود
 وهو ظاهر البطولة يظهر بادي في **قوله** وفي نظر الى آخر القول
 وهم من اقدم في كلام المبحر عبد الغفور فانظر في **قوله** والا حصر
 الا بوضع لا يخفى ان قوله بعد مبتدأ لا بد ان يرجع الى المصدر الثالث
 وما ذكره يردح رجوعه الى الصورة الاخيرة فيفسد الكلام فتدبر
قوله فيه انه وهم من اذا ذكره الشارح من الاشتراك لا يوجب
 الجمع البتة حتى يرد عليه نظائر من يجوز فتدبر **قوله** بمعنى استقيم
 الاسترا بلفظ واليام بالياء المنشاة التجنية البرية نفسه
 واصله الاستراية للملازمة كبغلة البريد البريد في الاصل
 اسم للبغلة المرتبة في المراحل لركوب رسول السلطان وعلامتها
 قطع ذنبها ولهذا قيل بريد دم اي مقطوع الذنب ثم صار
 اسما للرسول نفسه ثم المسافة التي تسير فيها وهي التي عرفت
 فتدبر **قوله** قيل القرينة على حذف العامل قال المبحر عبد الغفور
 انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي
 ينتقل اليه منه الى غاية وقيام مقام عامه لهذا كلامه

يقوم وقال المحنى القرينة على الحدق مما تعبر به المفعول المطلوب
 فانه تعينه في شخصه ونوعه وجنس وصفه قرينة على هذا عامه
 فثا ملقيه وانظر هل يفهم هذه الخواص من لفظة القرينة ام لا
 ولو قال القرينة عليه كونه مصدرا منصوبا لكانه اولى كما لا يخفى
قوله او المصدر المتعبد بالحال لهذا من تخافة العقل وعدم
 الادراك انه مضمومة الجملة اي شيء هو فانه مضمومة الجملة عبارة
 عن النسبة التامة الحاصلة بينه الاسم والاسم والاسم والفعل
 كما مر في صدر الكتاب فكيف يكون المصدر المتعبد بالحال مضمومة
 بالجملة في نحو اصحب زيد اسرورا فاما انه ينفعك او تنفع **قوله**
 ومضمومة الجملة في محبة الخاطب زيدا حال السرور وما بعد التزويد
 مفصّل لا مضمومة هذه الجملة وهو صيغة الخاطب فقط او صيغة
 زيد فقط وبغز ذلك من التعلقات خارج عنه كما لا يخفى فلا يكون
 مضمومة الجملة الا ان مصدره يضاف الى الفاعل والمفعول كما ذكره
 الشارح رحمه الله فتدبر **قوله** وغرض الشيء ارفاعه
 اي الغرض من الشيء ما كانه اثر الفاعل ذلك الشيء ولهذا سمي
 الغرض اثر ذلك الشيء بواسطة الفاعل لهذا نحوى كلامه
 ولا يخفى فاده والصواب انه يقول غرض الفاعل من الفعل
 ما يرتب عليه من الاثر والغاية فانه ما يرتب على الفعل له كما
 اقدم الفاعل لاجل يسمى غرضا بالنسبة الى الفاعل والاشي

مظهر
 الغرض والغاية والاشي

اثر غاية بالنسبة الى الفعل فالأثر والغاية اعم من الغرض وسمى غاية
 الشيء اثره لانها تحصى بعد ذلك الشيء كالأثر الحاصل بعد المؤثر
 فتدبر **قوله** وهينئذ نقول هذا من قبيل بناء الفاعل على الفاعل
 فانه المفعول لا يكونه بالترديد كما لا يخفى **قوله** واما اقتصرنا
 الى آخر القول كلوم فاسد بطلب الحقيقة من شرح الفاضل الهندك
 وحاشية الموضع عبد الغفور واما اقتصرنا على المذكور
 فله سبيل للفهم على المبتدئ واعتماد على المذكور في الشرح
 او لغرض آخر **قوله** وهو لا يقتضي انه لا يجب الحذف من حيث اذا
 التفتيس شرط لوجوب الحذف حتى اذا قبل فسد والوافق منا
 وفاء لا يجب الحذف ذكره في المتن وسط وعزم **قوله** برود عليه خط
 باطل لا يفرق اذا المعنى لانه يشبه بما ناب عنه امر كما ذكر الموضع
 عبد الغفور اذا التقدير في المثال المذكور مررت بزيد فاذا ابيحت
 صوتا مثل صوت حماد فحذف الفعل وجي بحرف الجر وهو على فاعله
 وعدل المصدر الذي هو المفعول المطلق حقيقة من الضم الى الرفع
 وامتنع مع الجاز والجرور فصار الحاصل صوت مثل صوت حماد
 ثم حذف مثل وناب عنه المضاف اليه فصا صررت بزيد فاذا له
 صوت صوت حماد فقبل لذلك التناوب انه مفعول مطلق مجازي ولذا
 يفيد النوعية دونه التأكيد ويجوز فيه الرفع على الوصفية او البدئية
 ولما لم يفرق المحكي شيئا منه ذلك وقع في الخط والخط لما تراء

لما تراء **قوله** برود عليه واخذت انه خارج من المفعول المطلق لانه
 القيودات خيرة هذه العبارة من قبيل الالفاظ المملة ان
 ما لا يخرج من القيود الواقعة في تعريف الشيء لا يخرج من حقيقة
 ذلك الشيء بالضرورة فانه قوام الحقيقة بمفاهيم القيود المذكورة
 في التعريف فاذا لم يخرج الشيء من مذهب القيود فلا يخرج من مذهب
 الحقيقة فكيف يكون هذا المثال خارجا من المفعول المطلق لانه قيد
 كما يوضح ظاهر عبارته وكما مراده انه خارج منه من غير ذكر القيود وهو
 فاسد ايضا كما لا يخفى **قوله** والاوجه الى قوله واما بناء اعراض خط
 من غير فارق يظهر بالشامل في كلام الموضع عبد الغفور غفر الله تعالى
 وبنادى كسميه **قوله** الاوجه انه اهترز عن مثل صوت حماد بصوت
 زير هذا من جملة هذا باناته اذا الظاهر انه يقتديره صوت حماد
 مشابه او مقاربه او ملاصق بصوت زير ويحكيه مما وقع بعد
 الجملة كما لا يخفى فلا يحسن به الاهترز عما وقع بعد الفهم وانه جعلت
 الطرف خيرا بناء على الظاهر وجعلت الباء زائفة فيرجع الى ما ذكره
 السادس فتدبر **قوله** او بناو به بمنكر اسم مفعول من الافعال
 وانه اردت الاطلاع حقيقة الكلام في هذا المقام فانظر في حاشية
 الموضع عبد الغفور يظهر لك حقيقة الحال فانه في كلامه خطا
قوله وقيل قال الموضع عبد الغفور قوله لا محتمل لها عزم اي
 لا احتمال للجملة من المصاد غير محتمل مصدر مبني وعزم سنو

انتهى كلامه وهذا هو الحق لا شبهة فيه ان المخبر يفتح الميم مصدر
 ميم لا غير فانه الاحتمال لكونه لازما لا يثنى منه المنفرد واما
 المحتمل بكون الميم فلا اسم فاعل وفتح الميم فيه من غلطات القوام
 وهذا الذي توهمه المحشي دونه مشهور فندبر **قوله** ينبغي
 انه يكون خلاف سبويه في النظم السابعة جارية وفيما بين
 اقول خلاف سبويه وهو كونه المصدر منصوبا بمضمونه الجملة
 لا شتمه على الفعل الفاعل انما هو في النظم الاول وهو ما ذكر
 للتشبيه ووجه غرض من الاقسام لكنه قال ان يرضى لا يمتنع في بحر
 ما هو تاخير لنفسه من المصادق انه يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه
 لثباتها على الافعال الناصبة وتاديتها معانيها كما قلنا في بحر
 لزيم صوت صوت حار فلا يكون منصوبا باللازم الاضمار
 انتهى كلامه فندبر فانه خلاف مذهب الجمهور وكما انما هو
 من مذهب سبويه في النظم الاول بالقياس عليه **قوله** ونحو نقول
 الى آخر معناه ظاهر لكنه غلط كما لا يخفى اذ لم يسبق
 فيما ذكر من المثال لفظ بمعنى المصدر حتى يكون المصدر تأكيدا
 لفظيا له فمليك بعلوم اشاد فانه كاف في البيات **قوله**
 وفيه الى آخر القول غلط ظاهر لا يخفى على احد فلا ينبغي التقييد
قوله وشارف غلط على رد في رد وشارف ولا يخفى وكما
 ومما لفت للشرح وفي بعض النسخ فيه رد على من قال المراد ما يكون

ما يكون مثنى للتكثيرا وليس به وانه هذا الزيادة وهو القوب
 فندبر **قوله** مع هذا التقيد ينتقض بضرب من الابر
 الى آخر كلامه جهل منه واذ هو من قوله بن للتكثير والتكثير فانه
 اهتزاز من مثال ما اوردته نقضا عليه فانه المثنى في حقيقة
 والتكثير والتكثير فانه المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يرد منه
 الانواع المختلفة وبعد هذه الازالة لا يمكنه ان يكون بحجزة التكثير
 والتكثير فندبر وما نقده عنه الرضي انه قيد الاضافة بكونه لائبا
 النوع ما وجدناه في شرحه ولا حاجة اليه كما ذكرناه **قوله** ومنه
 عليه مراده قال الموقع عبد الغفور قال المعنى انما سمي به لانه اوقع
 الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا انما سمي به لانه اتى
 الفعل به والصحة به وقد سمي به لانه سبب لوجود الفعل لانه
 المحقق من سباب وجود الحال انتهى كلامه وهذا كلام في غاية
 الحسنة والقبول وانه لم يفهم المحشي من سوى الفضول وقال
 الكارزوني البأ في المفعول به لا يجوز ان يكون للتقدمة لكونه
 مستقيا بنفسه ولانه الذي فعل هو المفعول المطلق ولا رائق
 لما ذكرنا من انما لا سببية لانه المفعول له ولا يؤول لانه لا يست
 شيئا من المعاني فانهم انما اذروا للفرقة بينه وبين المفعول
 المطلق والتسمية مجازية انتهى كلامه اقول لا بد لدفع هذه الشبهة
 من نوع بسط في الكلام حتى يخص منه غاية المرام وهو انه فعل

ينفع فعله كمنع يمنع منعاً يمنع إلى المفعول به إلى الأول وهو واسطة
والإثبات بواسطة الباء يقال فعله زيد القرب بعمره وفعلته به
القرب أي وقعته عليه قال الله تعالى وما أدري ما يفعلن
ولا يكمن فالمفعول الأول مصدره والمفعول الثاني متعلقه ذلك
المطلوب فالمصدر مفعول والمتعلق مفعول به فالبا للتعدي
كما لا يخفى والجار والمجرور نائبان على والضمير عام إلى الموصول
أنه كانه مترافاً باللام والآفة إلى الموصوف المقدر أي سم مفعول به
وقد يحذف الجار ويستقل به الضمير ويرفع به تدسماً هذا
فالمفعول به في اللغة ما فعلن به فعل حتى وفي اصطلاح النحاة
ما وقع عليه فعل النافع على أنه يكون هـ أو معنى فالمراد بالرفع
المتعلق المفعول الذي لا يفتقر الفعل به وإنه لا يتعلق بحسب
أدكل الأفعال ليست واقعة على مفعولها هـ مثل على زيد
فاضداداً وراية واددة وشافهة وفاطمة وما ضربته والتعلق
المعنى هو الذي يشمل الجميع فوجب حمل عليه وهو الفاعل وبه
المتعدي وغير المتعدي من الأفعال وذلك أنه الفعل المتعدي
هو الذي له متعلق يتوقف تعقله عليه وما كانه متعدياً إلا بما
عبار هذا المتعلق وهو الذي يستحق مفعولاً به ألا ترى أنك
لو قطعت النظر عنه كانت الأفعال كلها سواء في عدم التعدي
ولو قدرت الجميع كذلك كانت كلها متعدياً فهذا الفارق بين

بين المتعدي وغير المتعدي على التحقيق وفي هذا المتعلق المفعول به
لأنه وقع الفعل به أو متعلق به كما ذكره المصنف في الإيضاح ^{حفظ}
فانه سم اسرار الفقه **قوله** على سبيل المسامحة أنت خير من لا مسامحة
في هذا الاطلاق ولا يجازي بن اطلاق الاسم على هذه المفعوليات
حقيقة عندكم وأنه لفظ الاسم مرد في حد وجميع ما هو مراد فام
اللفظ كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغير ذلك فتدبر
بمخبر في اطلاق الاسم في تعريف المعلوم فاسد كما ذكرنا آنفاً
قوله على ما هو الجواز المشهور فيما بينهم فاسد أيضاً فانهم
يجزونه صفات المدلولات المطابقة على دوالها حقيقة لا مجازاً
كما مر **قوله** لا يقال قال الموصوف عبد المفعول له انه نقول لا حاجة
إلى ذكر الاسم لأنهم يجزونه صفات المدلولات المطابقة على
دوالها كما مرو في مناقبة لالة الاسماء الاستفهام منقول يكون
مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها ^{بشرط} المطابقة
بل من صفات مدلولاتها التضمنية هذا الكلام قول المحشي بلنا
نقول إشارة إلى الجواب فتدبر **قوله** فانه الدلالة على معنى
الشرط والاستفهام طارئة محل نظر وتأمل إذا دلالة عليها
وضعية فكيف يكون طارئة أنه في الاستفهام فتدبر **قوله** معنى
أرباب اللغة يقولون الصواب أرباب الفقه **قوله** لكنه نتيجة ذهبت
بزيد واعلم أنه هذا القول بجملتها سنجيف كالذي قبله ولا اعتبار

على شئ منه وانما الاعتماد على ذكر المعنى المعظم عبد الغفور في
الحاشية عن نفسه له ولنا والمسلمية فتدبر **قوله** وفي نظر لا وجه
لهذا النظر لانه الشا في انما هو بحسب الظاهر ود الحقيقه كما
ذكر الشيخ الرضوي على انه التخصيص يستلزم الاهتمام بالذكر كما
لا يخفى انريد مكنة تقدير الاستفهام فيه فلا يلزم لجواز انه يريد به
لا يلزم الجبرد وانه اسئوال فتدبر **قوله** الجبرد على انه ذكر العدد
لا يفيد المحذور قد يفهم بغيره المقام ولا يرد على المصنف
شئ اسمه الاغراء نحو العهد العهد اي الزمة والاختصاص نحو
انا افهم كذا ايها الرجل ونحو العزب اقرى الناس للضيف
ونحو آل فلان كرماء وانما معار العرب فصحاء ومنه قوله
عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث اي اخصى واعنى
والدم نحو الحمرة الحمرة اي مدح والزم نحو مرتب بريد الناس
اي ازم والترم نحو مرتب المسكين اي تترحم لانه الاول جامع
عنده الى باب التحذير نحو الطريقة الطريقة اي انقذ وما عده
الى باب النداء ولهذا لم يفرغ من الشئ الرضوي ههنا فذاض
هذه المفعول به وجوب اربعة كما ذكره المصنف وعليه صاحب
اللباب فقد صاحب اللب سبعة وهم من لا لا يخفى **قوله**
لكنه نتيجة لا يخفى انه المندوب في حكم المنادى عند المصنف فسيما
آخر وهم ظاهر فتدبر **قوله** فعلى الاول الواو للعطف قال

قال المصنف عبد الغفور رحمه الله الواو اما للعطف ومعناه الحق
على القرار من نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر ومعناه ولسان عن انتهى
كلامه ولا يخفى ما في الكلام المحتمل من القصد فتدبر **قوله** انكر
سبويه وجوب الحذف فيه اقول الخطاب في الآية الكريمة للنفاي
اي انتهوا عنه التثنية واقصدوا امر اخبركم وهذا مذهب
سبويه وعند الكافي خبر كاه المقدق اي يحكم لانها خبركم
وعند الفراء صفة مصدر محذوف اي انتهوا عنها خبركم ومنه
انتهوا امر قاصدا اي انته عنه هذا الامر واقصدوا امر قاصدا
اي وسطا **قوله** وفي نظر قال المصنف عبد الغفور قتل ما
نقض مجاز التشبيه بمجهله صلوح النداء ولا يخفى عليك انه
القول بانه نقض غير صالح للسند بسبب مع انه القول بالتشبيه
بغير مناسب فالاولى انه يقال المراد كونه نقض في مسؤل الاجابة
انتهى كلامه فاحفظ لتأخر من الخطبات التي ذكرها المحقق
قوله انهم لم يبعدوا كلمة واو من حروف النداء ولهذا افرده
بالتعريف ثم قال واخص بدو حكمه حكم المنادى في الاعراب
وابناء وعليه جرى صاحب اللباب واللب **قوله** فايها فدر
صاحب الطب فتدبر يا كلامه فاسد يظهر بادي في تأمل في الترخيم
قوله او المحرف من منه يظهر بادي في تأمل في الترخيم ايضا
قوله وينجيه من منه ايضا اذ لا يلزم منه امتكانه اعتبار شئ

اعتبار كما لا يلزم منه وجه التسمية التسمية فتدبر **قوله** الا في الله
 جمل من ايضا اذا اصد بالله عند البصرة تحذف منه حرف النداء
 وعوض عن الهمزة المشددة فصار اللهم وعند الكوفية اصد بالله
 ائنا بالخيزاء قصدنا بالخيزاء تحذف منه حرف النداء ووصل الهم
 بالهاء بعد حذف الهمزة منه لكن في الاستعمال فصار اللهم
 فالحرف مقدر عند التزيين فيكون حاله كحال سائر المنادى
 المحذوف من الحرف كما لا يخفى وكان قد علم انه الحرف لما كان لازم
 المحذف في الاعمال اغلب لوجود عوض انتقل الحكم الى الاصل الذي
 هو الفعل وليس كذلك اذا المنع كالمحذوف وانه عوض ألف
 شئ كما لا يخفى **قوله** هذا انما يتم الى اخر القول جمل من ايضا
 بآذك الله تعالى الحقيقة فانه قد علم على الناس **قوله**
 فلا بد ان يكون المنع عند جزئي الجملة اعني الفعل والفاعل
 مقدر وهو انا وانما لم يستتر فيه لعدم امكان الجوده وفيه ما
 فيه فتدبر **قوله** واد عليه انه اسم الفعل لا بضم فيه ضمير التكلم
 هذا ما هو ذمه كلام الموح عبد الغفور بطريقه المسخ فانه قال
 دة مذهبا في على بآه اسم الفعل لا يكون اقرب من حرفيه والهمزة
 منه ادوات النداء اقرب منه ذلك وبما اسم الفعل لا يستتر فيه
 ضمير التكلم وبانه لو جاء اسم فعل لتم الكلام بدونه المنادى
 لكونه جملة واجب عنه الاول بانه ادوات النداء لكن يستعمل

استعمالها جمل من ايضا لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترفيع وعنه الثاني
 بانه قد استتر في كخوف بمعنى انضمير ضمير التكلم وعنه الثالث
 قد يعرف من الجملة ما لا يستقل به كالجملة الشلية والقيمة انتهى
 كلامه رحمه الله فاحفظه فانه مما عليه التقوين في هذا المقام **قوله**
 اي يجب ان يبنى قال الموح عبد الغفور قوله يبنى على ما يرفع اي
 بالضرورة لا بالامكانه العام لا يقال ينتقض هذا الحكم بالعلم
 الموصوف بآه مضاف الى علم آخر لانه ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
 انتهى كلامه رحمه الله وهو ما أخذ كلام المحقق كما لا يخفى **قوله** في قول
 قال عبد الغفور عن غفرته بقطاله القلة في حرف الله باعتبار المحل
 فانه محلها اشارة المفرد والمعرفة والمستغنى عنه في حال النصب
 فانها الله المضاف وشبهه والتكرير والقلة يجب التحسين
 والاستعمال وفيه خدشة كما لا يخفى ولهذا كتبنا كلام الموح عبد
 الغفور بتمامه للايقاع المستند في الغلط **قوله** اما قبل النداء
 الى اخر الحاشية منه قبل هذا بانه كما لا يخفى على اهل البصيرة لا يترك
 الله في **قوله** في قصر النظر الى الموح عبد الغفور قوله التي
 يرفع المنادى في غير صورة النداء معناه منه قبل ارضعت هذه
 المرأة هذا الشاب انتهى كلامه فيكون منه فيس حكاية الحاشية
 كما لا يخفى **قوله** وذلك انه يجوز انضمير راجعا الى ذات المنادى
 المرفوع من قوله ويبنى فيكونه مرجع الضمير المستتر في يرفع سافا

هكنا كما في قوله تعالى اعدوا له اقرب للتقوى ولا يخفى بطلوه
 لسبب المرجع فيسند صراحة لاحكاما اذ المنوى كالمستوفى في الحكم
 على ما مر في صدر الكتاب **قوله** عطف بحسب المعنى فانه قيل الفعل
 المسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور كذا ذكره
 الشيخ عبد الغفور فاحفظه لثامه من غلطيات المحققين **قوله** ويجيء
 عليه انه مما يرفع الرفع المنوي لا يخفى بطلوه اذ المنوي ليس مما يرفع
 في الاسماء بل في الافعال ولا كلام فيها كما لا يخفى **قوله** هذا امر
 لا انشياء له الى اخر القول تقر في فاسد وكلام كاسد ناسخ منه
 سواء التزم وعدم المعرفة بالاخبارات واققتنا المقامات وتزوير
 الكلمات وقد حقق الشيخ عبد الغفور في الحاشية في كلام طويل
 تركناه حذف الاطالة فانظر فيه تجد المرام بالتمام **قوله** ويمكن ان
 يكون علة البناء عرض الحاجة للمنادى لا يخفى بطلوه اذ المنادى
 بعد ما سبق مساده كان الخطاب صار نصا في الخطاب فلم يبق
 له حاجة الى شيء اخر يرد به على الخطاب كما لا يخفى **قوله** وتلك
 الحاجة وانه فقدت في العلم من قبل من العلم فيه كغيره من الاسماء
 اذ الاسماء الظاهر كلها غائبة لا يدل شيء منها على الخطاب
 الا بواسطة حرف النداء وبعد ذلك الحرف عليها كلها تجري مجرى
 الضمير المصنوع للخطاب فلا فرق فيه بين العلم وغيره كما لا يخفى
 وفيه وهم من قد تقرر **قوله** قلت بر لام التعمين وهم من ايضا

وسمى عليها غائبة

ايضا لان معنى التعمين في المستفاد كما لا يخفى بر هو لام التعمين
 كما ذكره النكاح ذوى ايضا متعلقه بالعمد المنفصلة لضعفه بالاضمار
 عنه العمل **قوله** فما قيل قال الشيخ عبد الغفور واجب بانه محض واحد
 من اللامية لام الاستفان او بانه قوله يا عبيد الله مرة تامة القاء
 وقد يجاب عنه لام التهديد ايضا بانه قيل انتهى كلامه يعني انه قوله
 يا عبيد الله اذ اجعل منه تامة قاعرق الضب لا يبقى هناك شيء
 النكرة فيسند يصح قوله وينصب ما سواها اذ التقدير انه المرفوع
 المعرفة يعني على الضم والمستفاد يخفى باللام والذكر ينصب
 ويكونه المنادى المنعجب منه والمهتد مسكونا عنه لقلة ما هذا
 مراده لكنه بآي عمه ذلك اضافة سوى الى ضمير التثنية كما لا يخفى
 اللهم الا انه يقال هذا باعتبار المعنى المحصل مع قطع النظر عن
 الاضافة فتدبر ولما لم يفرق المحقق ما ذكرناه حمله على النفقة
 وانما قل اجماعا خاتمة كما لا يخفى **قوله** وفيه انه بآي عمه هذا
 التوجيه حاصلة الجهر بحقيقة الاعتبار وطائفة الاشارات
 كما مر آنفا فانه نداء الحاضر جازم بن واقع لزيادة الاقباليات
 او الاضمار او التنبيه نحو ذلك من الاعتبار والنكات
 والاشارات كما لا يخفى **قوله** فيمكن بالمقصود وهم من ان المعنى
 على تقدير الحاجة انه المنادى يعني على الفتح لا جمل الحاد الالف
 باخره حال كونه فايها عنه اللام او مجرد عنها ولا شك في صحة

هذا التقييد ويجوز ان يكون عطفا على يفتح فكأنه قال وبينى المذكر
 على الفتح لاجل الالف ودرجته في اللام ح لتأثيرها في الالف فتدبر
قوله فيه انه الى آخر القول ولهم منه ايضا فانه قوله وينصب اسما
 شاملا للمنصوب لفظا وتندبره وحلوه في المنصوب محلا غير مراد
 لعدم تأثير الحرف فيه وبقي القسم من الاخر انه فلا يرشئ ما ذكره
 اصلا فتدبر **قوله** وذكر من الامثال له في هذه ماشاء قال الحق عبد
 الغفور قوله يا طاعا جيلدا انه لم يستبرأ عنه انه على موصوفه
 لم يفتح عمله وانه اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوفه من فكونه
 نكرة من بارحبه صلى الله عليه وآله يعرفه بيمين المنقوت المذكور
 والمقدر بكم بغير ههنا شئ وهوانه طاعا جيلدا زانه يكون معرفة
 ولهذا يوصف بالمعرفة نحو يا طاعا جيلدا نظير فكيف يصح انه
 يكون موصوفه اللهم الا انه يقال انه الوصف لما وقع موقع الموصوف
 لم تمنع قلة تعريفه انتهى كلامه وتحقيقه هذا المحل يقتضي نزع بسط
 في الكلام وهوانه المضاعفة قد تحققت بالفتحة المحذورة يا جيلدا
 ويا جيلدا لا ينسى ويا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ويا رجلا في الدار
 وبالفتحة المخرجة عند البعض نحو يا رجلا صالحا ويا رجلا ظاهرا ويا
 طاعا جيلدا ويا رجلا في الدار وبانه يكون انشأ مطروفا على الاول
 نحو يا ثلثة وثلثه هم رجل او مراد به جماعة معدودة بهذه العدد
 او متعلقا به نحو يا ثلثة رجالا فالتعريف الاول والثالث بعبارة

بيناه عند فهم بالقصد ولهذا يكون انه شبه مضاف بمحذوف التاني
 فانه لا يميته عندهم بل هو نكرة ولهذا لا يجوز ان يكون شبه المضاف
 فلو قال كاني والفرقا فانهما يجوز انهما التقييد فيه ايضا وان يكون
 شبه المضاف حتى يجوز ان يكون رابعا بالنصب لعمية شبه مضاف
 بتاويل بارحبه رابعا فتدبره عندها بغير الفتحة المحذورة والفتحة
 المخرجة في حصول المضادة بهما وعلى هذا فلا اشكال في نحو يا طاعا
 جيلدا فكونه شبه مضاف باعتبار الموصوف المقدر ان يكون كيا او يا ويا
 طاعا جيلدا ولهذا عمل النصب في الاسم الذي يوصى لاعتداده عليه
 وقيل منصوب على نزع الحافض اي طاعا موصى وقيل اعتداده
 الوصف ههنا على حرف النداء وقيل على اللام المقطرة لانهم قالوا
 تعريف التاني بالالف واللام المقدر فيكون يا طاعا جيلدا في تقدير
 يا ايها الطالع جيلدا واذ ادخل اللام الموصول على الصفة لا يشترط
 في عدم الاعتماد على شئ آخر وعلى هذه الاقوال الثلاثة يكون المضاعفة
 باعتبار اللام ودون الموصوف كما لا يخفى ولا في كونه معينا للوصف
 بالمعرفة نحو يا طاعا جيلدا السريع كونه شبه المضاف باهرى الاعتبارات
 المذكورة وانما الاشكال فيه على قول الجمهور حيث لم يعتبر والتقييد
 فيه كونه مخرجا من جعله نكرة محضة فورد عليهم الاشكال بتوصيفه
 بالمعرفة وصعب تقدير الموصوف واعتبره في الموصوف بالجملة
 مع كونه موصوفا بالنكرة وعدم جواز توصيفه بالمعرفة وهذا غريب

يا طاعا جيلدا

جدا اذا لا شك في اولية العكس واجاب الكارزوني عنه نقلا
عنه الارشاد للفاضل الهندى بانه التعيين في الموصوف بالجملة
ضرورى لانه المقصود من الموصوف مع امتناع اعتبار الترتيب
في الوصف لكونه جملة او ظرفا ولهذا لا يجوز توصيف بالمعرفة ثانيا
لكنهم التوسيف بالمعرفة بعد تقدم التوصيف بما هو في حكم
المتكرف من الجملة والظرف واما وجه وصفه بالجملة او الظرف فلان
المقصود من الموصوف دود الوصف فاعتبر تعريف الموصوف لتعريف
التعيين بالبناء مع تكرار الوصف لهذا الضرورة وهي مفقودة
في من يارجل صالى لا مكانه تعريف الوصف فيه بانه يقصد بقرين
المعينة ويقال يارجل الصالح هذا هو الفرق بين قولنا يا حافظا
لا ينسى وبارجل صالى هذا هو تحقيق الكلام على وجه يخص منه
المزمع وعليه يحفظه فانه سر الفوق ولما لم ينهم المحتجب من شيئا
وقع في الخلط والخط ولا يخفى بطول كلامه جدا فندبر **قوله**
يا فحلة قال الشاعر الا يا فحلة من ذات عرقه عليل ورحمة الله
السلام في هذا البيت شاهد ان الاشارة الى المضاف وانما في
هذا تقديم المظوف على المظوف عليه في ضرورة التمر وذا
عرقه اسم مفعول **قوله** فانه ذكره في الموصوف عبد العففر قوله
وتوابع المنادى المبني لم يقيده بقوله غير المبهم الذي هو في المتوسط
اعتمادا على ما سبكه انتهى كلامه وكذا قال غير من ظهر ان حاصل

حاصل كلامه الوهم لا غير **قوله** قال الموصوف عبد العففر
قوله لانه توابع المنادى العرب غير البديل والمقطوف الا في حكمها
انتهى كلامه وانما استثنائهما من توابع العرب لانهما بينات
على التبع اذا كانا مغربين مع فنيين مع اعراب المتبوع نحو يا عبد الله
اسد اذ القبا به ويا عبد الله وعسروا اذ انبىا على الفهم فقد
قالوا لفظ المتبوع في التبعية لانه التبعية في المحل ليس تبعية
حقيقية وعليه الفاضل الهندى هذا وجه الاستثناء والمحتجب
تقران تبعيتهما في المحل فاجري الحكم على العموم وتكرره فندبر
وقوله لم يسمعوه حكمه الضمير راجع الى الله فانه قال وتوابع المنادى
العرب تايده لفظ فقط دود محله سواء كان لفظ مفعول او
مجرور نحو يا عبد الله ورجلا صالى ويا زيدا وعسروا ولم يحلوا
على محله كافي اعجب من زيدا وعسروا فانهم في الابد الى
تقييد المبني قال الموصوف عبد العففر قوله وقيدنا المبني على ما يرفع
هذا القيد من فادى الحكم فانه الرفع لا يقدر في توابع المستغاث
بالالف قبل وكذا ان ينصور الرفع في توابع العلم الموصوف باجن
اذا كانه مفتوحا وذلك انه نقول انه اللام في المبني للمعرب الى ما
ينهم من قوله ويبني على ما يرفع فلا حاجة الى التقييد انتهى كلامه
وقال الفاضل الهندى وتوابع المنادى غير المستغاث بالالف
فانه مبني على التبع لا يرفع توابعه وغير المبهم فانه صفة لزم الرفع

كما سيجي وهذا القيد احتراز عن فواعل المنادي العرب فانها
اذ كانت غير المبدل والمقطوع بجزءي اللام فهي منصوبة لا غير
انتهى كلامه فاحفظه كي تخلص عن غلطيات المحتسبي في ان
عدم الجواب المذكور لا سيدعي التخصيص اقول بل بسببه في الجملة
وذلك كاف فيه فانه المصنف لما اراد ان يحكم على جميع التوزيع بالحكم
الاخر ولم يتسرع ذلك لعدم جريانه في الكل كماه ذلك باعنا
على التخصيص المذكور ففصله ليمتاز عند الطالب كما استباز **قوله**
لم يتبع الاصحى فانه قال لا يوصف المنادي المقصود شبهه بالضمير
وارتفاع الصفة وانتصابه في مثل يا زيدا العالم والعالم على الاختصاص
اي هو العالم او اعني العالم سيجي تمام في تمام المحتسبي **قوله**
ولم يتبع الاكثرية في حين التاكيد اللفظي المبدل قال ابو علي
الناسي والزمخشري وصاحب الباب انه زبر الثاني في يازيد
زبر بدل منه الاول وقال سيبويه عطف بيانه والظاهر انه تاكيد
لفظي لوجوب افادة المبدل وعطف البيانه ما لا ينبغي الاول
ووجه قولهم انه باب السند لا يجري فيه التجوز فلا يحتاج الى
التاكيد كذا نقله الكارزوني عن بعض شيوخ الباب **قوله**
فانه يدل على انه المسئلة خلافية سهو منه اذ لا خلاف في ان
التاكيد المعنوي يسوغ فيه الامارة واللفظي كذلك عند البعض
العرب فاطلوا المصنف لتاكيد بناء على هذه الاستعمالات الاقل ولم

ولم يلتفت اما يقابله من الاستعمال الاكثر وهو انه يكون في حكم الاولى
اعرابا وبناء وطرد للباب ولا خلاف فيه من النجاة في جواز الوجهين
فتدبر **قوله** ار مبنى على النقلة جهل منه بظهور باننا من فيما ذكرنا
قوله حيث لم يبق قد بينا في محله فانظر في **قوله** ينبغي ان يثبت
بتونسوي لفظه انه وان المصنف غير المقدر ولم يقل المصنف
المعرف باللام مع انه احصر لشيء ما منع الاستقلال وهو امتناع
دخول باعليه ولينخرج عنه نحو يا محمد والله تسمية الرفع فيه انتهى
كلامه رحمه الله تعالى وهو ما هذا كلام المحتسبي فتدبر **قوله** هذا
من غوامض النحو وهم منه لعدم فرق بينه الفاعل وغيره وانما
الغرض في عدم بيانه هذه الصفة مع انها قد ثبتت في نحو
لا رجل ظرف وذلك لانه النفي متوجه الى الصفة حقيقة دون
السند فافتراقه فتدبر **قوله** قاصروهم من ايضا لانه
المقدّم شامل للمحل ايضا فلا يخرج منه مثل يا هؤلاء العاقلة
لانه فيه ضمما مقدرا قال المصنف عبد الغفور **قوله** الظاهر والمقدّم
مثل يا فتي ويا هؤلاء فانه ضمما تقديرية مفروضة كما ذهب
اليه الشيخ الرضوي والظاهر انه يقال انه هؤلاء ضمما محليا لانه
لو وقع موقعه معرب مفرد معرفة لضمي كما انه له ضمما محليا
لانه لو وقع موقعه مضاف لكاه منصوبا انتهى كلامه رحمه الله وهذا
الذي اوقع المحتسبي في الوهم فتدبر **قوله** اوله اول ما يمكن

تقبل فاسد بظهور بالشام قوله فيه معنى المنادى المضاف بالاضافة
اللفظية وشبه المضاف يكونانه منصوبين حال مباشر الحرف
اياها فينبغي للجنس انه لا يختار فيهما الرفع حال وقوعهما تابيعين
للمعرف المبني بكونهما في حكم المنادى المستقل الواجب نصب المنفرد
يازير والاضارب الرهن وبازير والخبر مفعول مع انه يجوز فيها الوقف
على التفضيل المذكور وحاصله التقضي الاجمال للربيل المذكور الحكم منه
في معنى الصور والجراب انه المضاف اللفظي وشبه المضاف فيهما اعتبارا
اعتبار المرفوع واعتبار الاضافة فاعتبر الاول في الثاني والثاني
في الاول عملا بعملا الشبهتين فتدبر قوله بمعنى علما الى آخر القول
تفسيره في هاشية المعنى عبد الغفور واصد في شرح الرضوي فانظر
فيهما انه اردت الاطلاع على حقيقة الحال هنا فاد كلام المحشي
لما فيه من الخلط لا يفيد شيئا معتد به قوله عطف امرين
على معرولي عام واحد هذا اذا كانه عطف المرفوع واما اذا كانت
عطف الجملة على الجملة كما هو الظاهر فلا يكون كذلك بل يكون
منه قبل عطف مجموع العامل ومعموليه على مجموع العامل ومعموليه
لا نقف على الحكم بينهما قبل العطف بخلاف الاول فانه انقضاء
الحكم بينهما انما يكون بعد العطف فالعطف على الاول يدرك
على اشتراك المعطوف عليه والمعطوف في الحكم لا عراب وعلى
الثاني يدل على اشتراكهما في الحكم فقط اعني تفصيل نواحي المنادى

المنادى المبني اذا التقدير نواحي المنادى المرفوع المعرفة على قسمين
معرفة ومضافة فالنواحي المعرفة ترفع وتنصب والنواحي المضافة
نصب فقط فتدبر قوله وفي نظر وجهين باطن بظهور بادى ثامن
في يازير منه مفيد قوله المتبادر ما هو الا على الثاني
انه يقول الاطلاق يقتضي الاحكام قوله فيه انه اذا لم يخبر به
المعرف باللام منادى باطن اذا عدم الجواز لا ينافي الارادة
فمنه لا يسمونه ولا يعني من جوع قوله ولا يذهب عليك
الى اخر القول باطن ايضا بل هذا البحث والذي قبله من تمامات
المنادى المرفوع المعرفة اخرها الى هنا لتوقف الاول على ذكر
النواحي واختصاص الثاني بمعنى الاحكام تذكرها هنا بمنزلة
الاستثناء مما قبله فتدبر قوله يعني انه الكلام على سبيل التمثيل
حاصل الاشكال للفواصل الهندية وهما انه تعالى وهو انه شرط
هنا لا يستلزم الجزاء لانه العام يستلزم الخاص فاجاب
بانه في الكلام هذا اي اذا نودي بالمعرف باللام قبل فيه كلام
يتوسطه لفظة اي من ياربها الرهن او مجازا اذا المراد بقوله
يا ربها الرهن اللفظ فيكونه عاما لنفسه والعلم قد ياول بالوصف
الذي اشتهر به صاحبه كما في قوله من لكل فرعون مولى فيكون
المراد بقوله يا ربها الرهن الكلام المذكور فيحصل الاستلزام
والارتباط والشارح وهما انه الجزاء على التمثيل فاستلزم عنه

عنه التكلف ولكن انه يقول انه الشرط لما اقتضى الجزاء العلم فاقضى
 الجزاء الخاص لا وجود للعلم الا في ضمنه الخاص فلا حاجة الى التكلف
 اصولا كما لا يخفى على العظمه **قوله** ومه فتنه الناظر قال الحق عبد الغفور
 في قول الحق واذا نودي المرقى باللوم فيه نداء مثنى العلم وجمعه المرقى به
 باللوم يحذف اللوم لا بالتوسط فيقال في الزيادة والترديد
 يا زيدا ويا زيروده وقد يجاب بانه اللوم فيها مجر نفصا التعريف
 الزايل منها بالتكثير للتعريف فيخرج جاد بقوله المرقى باللوم انتهى
 كلامه فاحفظه فانه هو المرقى في هذا المقام ولا تغتر بكونه محشي
 فانه هذيان لا طائل تحته كما يدري عليه ظاهر عبارة **قوله** عند غيرنا
 قال الحق عبد الغفور اي موصوفة وقال الاصفى هي موصولة حذف
 صدر صلتها وجوبا بالنسبة التخفيف للمنادي ويؤديه كثرة وقوعها
 موصولة ونزق وقوعها موصوفة وانما لم ينصب مع انها مشبهة
 بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بنى على الضم انتهى كلامه رحمه الله
 فاحفظه فانه هو المرقى هنا كما ذكر الشيخ ارضى عن قوله لانها لو كانت
 موصولة يصح يا ايها النجم او الصنع باطل بالبداهة اذ لا مانع
 منه صحة كما لا يخفى **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم فندبر
قوله فيه رد على الاصفى باطل اذ النكته هاضمة على التقديم به
 كما لا يخفى **قوله** ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستفاد باللام
 باطر ايضا فانه المحققين ذكره جواز نصب فيه نحو يا زير وعمره

وعمره فندبر **قوله** ومنهم من قال قال الحق عبد الغفور قوله لانها
 تدبر منادى معرب اندفع بتقدير المنادى ما يقال انه تابع المعرب
 فندبر في الوجهان فانه زيدا قائم وعمره بالرفع والنصب
 وقد يدفع ايضا بجمع التثنية في معرب الموقر فندبر في الحكم
 بالمثل المذكور لانه عمره في بسبب ما للمعرب واحد فانه زيدا
 باعتبار تعدد اعراب معرباته لا معرب واحد وفيه انه للمرقى باللوم
 ايضا اعرابه اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى
 فيكون منصوب المحل انتهى كلامه فاحفظه فانه مفيد وقوله
 وفيه جواب ما ذكره في آخر كلامه **قوله** هذا اشار الى ثلثة احكام
 قال الحق عبد الغفور اخصر هذا اللفظ با شياء كما افقست سماه
 سميانه با شياء منها قطع لفظه في النداء ونزق وهذا الجار منه
 مع بقا اتم فيه نحو انه لا فاعلة اي بانه وحذف حرف النداء
 منه بقوله الميمية في اخر نبر كما باسمه تعالى نحو اللهم وقدر
 في اخر ما نحو اللهم ما لا يوصف الله عند سبويه كما لا يوصف
 الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فلان يا فلانة ويا زيدا
 اي كثير التثنية ولا يقال قل رجب نوماه في غير النداء ونحو اللهم
 فاطر السموات محمدا عن علي بن ابي طالب اي يا فاطر السموات
 انتهى كلامه فاحفظه فانه مفيد جدا **قوله** وتخصيص بالحكم الاخر
 تعريف للمفاضل الصدى حيث قال فخر بن بك لا مشاع التوسط

فيه لانه يا يستنزه النور وها للتبني وهذا لشارة الحنية
والله تعالى متعال عنه ذلك كله ولو سلم جوازهم على التجوز كما في ذلك
الله ذاتي كانه محمول على اي طرف للباب ولانه لا لها صارت جزءا للكل
بالعلمية وكانت في الاصل موضعا غير في الفاضل من جهة الترتيب
بالجبرية فلم يعتبر بخلاف الترتيب وفيه انه يجب ان يقال
بالتناس بعد العلمية وفيه انه علمية لا يجب مجز الاصل بخلاف
يا الله انتهى كلامه رحمه الله تعالى من فاد كلام الفاضل فاضل
الكلام **قوله** وكذا انه يحتمل هذا منقوض بما ذكره الفاضل الهندي
انما قد تدر **قوله** فيجب الحذف منقوض بما ورد في بعض الاشعار
من قوله يا اللهم يا اللهم مكررا **قوله** ولم ينو امره شذوذ اقل
وهم منه بن بوا منه وكانه فوهي انه التوصل بالشد محض من اليب
وكبر كذلك بن هو جاز في غير ارضا كما لا يخفى على اهل البصيرة
قوله هذا يكون تمامه يقال فيه ان السيد الشريف انه لم ينو
مع كونه معرلا لا مضاف حذف من المضاف اليه اذا صله ياتي
عدى ياتي عدى فحذف المضاف اليه من المضاف بعد حذف
الحرف منه واخر ما اضيف اليه الاول ليكون كالمعوض منه فيكون
الثاني ايضا مضافا الى المذكور ههنا كلامه وقال السيد ركنه
الديب العلوي في الكبير نيم الثاني يحتمل وجوها ادها الله يكون
منادى مستأنفا كانه في ياتي عدى الا انه حذف حرف النداء

لند اسم الثاني دلالة الاولى على الثاني انه يكون عطف بياض له
او بدلالة الثالث انه يكون تأكيد الرابع انه يكون انيا عا الى
انه يكون باه نمار فعل هذا ما قبله واما ما قاله المحقق فلم يقل
احد بل هو تصرف منه عند نفسه فتدبر **قوله** انه شتم لاشتم فرفه
يزرع ما قال الكارزوني انه معناه اب خربل انتم مرنا العبيد
قوله واما باسمي الى اخر القول هذا باه باطل راضل شي من ذلك
كما لا يخفى على المتبحر كعب النور فكم على بصيرة في **قوله** في غير ياتي
وهو تصغير لاسمه واصل بيتا فحذف منه الالف للقلوب عنه يا
المتكلم وبقي ياتي والشيخ الرضي اما في ياتي واصلا ياتي
فليس بشاذ كما شذ يا غنوم لاجتماع الياء به وقد يضي في الشذ
ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء
للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة ركب الحكم ورتبها ورد في النذرة
الحذف والقلب في غير الشذ وكلمة الحذف في الفواصل والتوافق
ليس ينادي طلب لا ذودا و انتهى كلامه رحمه الله تعالى **قوله** وعلى
التقديرية تقييد العبارة وجوب الهاء في الوقف جهن منه كما يظهر
بار في ثامن **قوله** الا حصر الاوضح جهن منه ايضا **قوله** ابا صند
الا بدال الى آخر جهن وجنوده ايضا اذا بدال هناك كونه متضمنا
لمعنى القلب لا يقتضي كونه مدخول الياء متروكا قد تدر **قوله**
لو كان اعتبار الاختصاص من غير السيد ركنه الذي العلوي رحمه الله

الاقتصار بالنسبة الى المضاف والمضاف اليه كما هو مقتضى ظاهر
 عبارة المتن ووجه الشارح باعتبار في المضاف اليه فقط فورد
 عليه ما ذكره المحقق ولا شك انه لا يحصى عنه فالجواب انه لا يستدري
 الشارح حفظا كما لا يخفى **قوله** انباء لا تناسب الكسر لاداء عليها
 جهل محض والله كانه تنزيه ملبى اذ من المستلزم المشهور انه الكسر
 والياء متجانسا مطلقا سواء كان كسرا او اداءا عليها وعلى ما قبلها
 وانما المستلزم متطابق وعباد في جميع حاضته الى الجرح المحض
قوله الا حصر تصرف فاسد بلبس كما لا يخفى **قوله** والا وضوح
 انه الجواز فيه وفي غيره معتد بالقصور فاسد بغيره بالثامن في
 المتمة والشرح **قوله** ولكن انه يجعل اللام للوقفة الى آخر القول
 تصرف بارد لا فاصل له وتحقيقه في حاشية المتن عبد الغفور
 فادرج اليه **قوله** لم يثبت القاموس وبعده معنى التلوي المجردة ولم
 منه لعدم تدبر كلامه حق التدبر **قوله** واورد عليه مخبر ودم
 وفي غيرهما اسم الاسماء المحذوفة الاعجاز تخفيفا والجواب
 انه المحذف في هذه الاسماء واجب بخلاف المنادى فانه المحذف
 فيه جائز لا واجب كما لا يخفى **قوله** ومرة يثبت لذلك وهم منه
 اذ المعنى في الترفيع مطلقا كذا وشرط ترفيع المنادى منه كذا
 ولا يشاعة في ذلك كما لا يخفى فلا وجه للتخمين عليه **قوله** للثلاثة
 المدنية الى آخر القول هذا بانه باطن راصد له يظهر بالشارح

بالثامن الصاد **قوله** فتدبر غفل قال المص عبد الغفور قوله ولزيادة
 على الثلاثة لم يلزم نقض الاسم الذي في حكم العرب وانما قد ناهيه
 لجواز النقض فيما ليس في حكم العرب انما رده واما مخبر فالحذف
 فيه شاذ لا يعيب به انتهى كلامه اذ بالاسم الذي في حكم العرب
 المنادى المنفى ولما لم يفرق المحقق بينه وبين غيره في الخط والخط فندبر
قوله يوقف بالهاء يعني اذ ردهم الاسم الملبس بالياء ثم وقف
 عليه بالهاء وقد يوقف عليه بالسكوت ايضا وبالف الاشياء عند
 الاطراءه . ففي قبل التوقف يا ضياء . ولا يكاد موقف منك
 الوداع . فتدبر فامد في كلامه قصود **قوله** فخرج نحو عصب
 يقال يوم عصب اي شديد ذبوت في الصاد والياء لا المعنى
 بل المجرى التكميل والتوسعة للابنية اذ هو والعصب بمعنى واحد
 فتدبر **قوله** وفي نظر هذا النظر فامر على كلامه ووجه كلامه الترميم
 فانهم قالوا ولحق الا الى امة مع الالف التي قبلها كالحباء والباء ومعلوم
 انه هذا لا يستعمل ما ذكره فتدبر **قوله** ولما انه تربد باخر هذا
 ما ذكره الشارح بينه فتدبر **قوله** والمراد تصرف فاسد كما لا يخفى
قوله ولكن انه فاعل فيهما تصرف فاسد ايضا اذ الغرض من
 هذا الاشتراط بقاء الاسم بعد المحذف على ثلاثة اعراف لتلك
 اقسامه ابنية العرب ومعلوم انه يكون بعد المحذف لا يبقى كذلك
 فلا يثبت كونه اكثر من اربعة اعراف في الاصل كما لا يخفى **قوله** واما

انه يجعل يرد جميع اسماء ذل الموصى به الغفور لم يحذف زيادتا بنون
 جميع اسماء لانها غير ثابتة الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم كمنور
 انتهى كلامه فتأمل فيه فانه ظاهر كلام المحقق فاسد كما لا يخفى
قوله لا يوحذف في الجزاء والتقيد بالشرط هذا باده الاصل له
 اذ هذا التقدير منه يباد المحقق معنى الشرط والجزاء لا تقيد
 كما لا يخفى **قوله** فن قال هذا اختراع منه عن نفسه بغير اذنه له
 شيئا من العلم والافراد كرم شئ لم يقل به احد **قوله** مع انه المحذف
 لا بعلة موجبة وذلك لانه التزجيم كما مر حذف هذا المنادى
 تخفيفا لا لعملة اخرى فمزم وما هذا شأنه لا يكون في الحكم الثاني
 واجيب باده المحذوف هنا لعملة قياسية مطروحة وهي التخفيف
 فيعلم في حكم الثابت كما المحذوف في لعملة الموجبة من يرد ودم
 هذا وتفصيل الحق كما هو حقه في حاشية المتن المعظم عبد الغفور
 فارجع اليه فانه كلام المحقق لا يكاد يفهم منه المرام **قوله** ومنه
 قال القائل هو الموصى به الغفور فانه يجوز في التأخير ان تكون
 نصيحة وعاطفة وهو في غاية ما يكون وقول المحقق في الفاء
 للنتيجة رودة النصيحة وهم منه اذ فاء النصيحة والنتيجة و
 التزجيم واحد عند التحقيق وقد ذكرناه في صدر الحاشية عند
 قول المحقق شرطه ان يكون في الاصل فلا نقطع الغلبة **قوله**
 لا وجه لايبراد المنسوب في مباحث المنادى اقول وجه ايرادها

76
 فيها اشتراكهما في بعض الامور كالاغراب والبناء وجواز استعمال
 صيغة اهدهما في الآخر وعدم جواز حذف الحرف منهما كما سيأتى
 واشتركا في العامر ووجوب حذفه ووجود معنى الدعاء والا
 فتصاهر فيهما ولهذا يستعمل اللفظ الموضوع لاهد في الآخر
 فوازيه مختص بالندبة ويازيه مشترك فيهما وقد يستعمل
 وا في النداء المحقق وهو قبيح كما ذكره الرضي في شرحه **قوله**
 المتبادر قال الفاضل العنقدي في شرحه فانه قيل لم يذكر المص
 المتخج منه نحو راويله وواصبناه وواصبناه ونحو ذلك
 خبر هو داخل في التخيخ لاجله فلا حاجة الى ذكره على مذهب انتهى
 كلامه رحمه الله فتأمل الثالث رحمه الله وجودا وعدما اشار
 الى هذا التعميم ولما لم يفهم المحقق ذلك قال ما قال فانهم **قوله**
 فيه ودعى لعملة التقنان التي جهرل منه وسفاهة فانه
 التقنان التي ممة جود وقول الباء بعد الاختصاص من علم
 المقصود والمقصود عليه عبارة القرني الاكثر استعمالا وهو لما
 على المقصود اما مجازا مشهورا في العرف العام بانه يحذف الاختصاص
 عبارة عن التمييز ان تخصيص شئ باخر في نوع تمييز الاخر واما
 بطريق التضمين بمعنى التمييز والاخراد مع بلاطة المعاني
 ويكون **قوله** ويقد المتضمن في صفة اخرى
 فيقال في تخصص **قوله** ويقد المتضمن في صفة اخرى
 فيقال في تخصص بها محض صفا بآها بكم

بوجه
 وهو دليل على المقصود

هذا هو السهم في كتبهم فاحفظه ولا تغتر بما ذكره المحلى
 فانه مبذور وسفاهة لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** يسود
 هذا امثال هذه الكلمات يدل على الجهل والجنون والسفاهة
 كما لا يخفى **قوله** شبه بذلك على هذا نذبة المضاف الى مخاطب
 بخلاف المنادى فانه لا يجوز يا غلامك لما فيه من الجمع المتناهي
 قال الشيخ السيد دكنه الدين العلوي قدس سره في الوافية
 اعلم انه جميع الاسماء المضافة باذنه يكونه منامى الالم
 الى صنف الخطاب فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع التخصيص
 لانه المعلوم منه حيث انه منادى مخاطب وغير مخاطب مره
 مضاف الى الخطاب لوجود تغايرهما انتهى كلامه رحمه الله تعالى
 فتدبره فانه لطيف جدا **قوله** اي دائما لا يخفى فاهذا
 التفسير اذا لا نحاذل الى عبارة عنه كونه شئ ما صدق في
 الواقع لا امرية متغايرية بالمفهوم او كونه الامرية المتغايرية
 عند العقول صادقا على شئ الواحد في الواقع سواء كان ذلك
 الصفة دائما كصفة الانشاء والناطقة على ما اختارها من الافراد
 وكمصنفات الباري سبحانه وتعالى او غير دائم كصفة منافع
 لفظية والظرف على الذات الخارجية المستخفة المينة فانه
 دوام الظرف لها غير لازمة لجواز الزوال عنها ببعض الموارد
 كالجنون وغلبة السفاهة والعمى والقميم وغير ذلك فلا يكون

فلا يكون صدقهما على شئ الخارجى بايجابه وام الذات بل بدوام الوصف
 كما لا يخفى **قوله** اي في الجملة بمعنى في بعض الاوقات اذ العنق مقاب
 الدوام كما انه الامكانه مقاب الضرورة وهن في الجملات الاربعة
 المعبرقة في القضايا الموصلة المذكورة في المظنونة لا يخفى انه
 مغاير المضاف للمضاف اليه لا ينفى كما زعم وما ذكره من انهما
 في الامثلة البيانية وهم من عدم صدقهما على ذات واحدة في الواقع
 وهو شرط كما ذكرنا فانه الخاتم والعقصة في قولك فانه فطنة لا ينفى
 على ذات واحدة في الواقع لاستلزام ذلك صدق كل واحد منهما على
 الاخر وهو مستلزم ههنا فتأمل **قوله** ومنه غريب اقوال لا غريبة
 فيه لجواز انه يكون مراد به انه الجمجمة بالضم عظم الرأس الذي فيه
 الدماغ في الاصل ثم اطلقه على القدر منه الخشب مجازا المشابهة
 اياه ثم غلب الاستعمال في وصا حتمية عرفية اذ الخشب بالعرفية
 مجازات في الاصل كما بينته في موضع **قوله** الاويع الامتار ناعم
 اسم الجنس فكذلك قدرة الناضل الهندى لكثرة تقديره شارح اوله
 وذلك لانه الاستثناء مفرغ وهو انما يتم على تقديره اي يجوز
 حذف حرف النداء منه المنادى في كل وقت الا وقت كونه مقارنا
 مع اسم الجنس بخلاف تقدير الناضل الهندى فانه يحتاج الى تقدير
 مضاف اي يجوز حذف حرف النداء منه المنادى في كل حال **الاعل**
 مقارنته لاسم الجنس فتدبر **قوله** الاصح ان يغري قال الشيخ

يوسف عبري وقيل عربي واعتبر في علمه بأنه لو كان عربيا لصرّف
 اذ ليس في الآرامية وقد بدفع بأنه يجوز ان يكون معدولا عنه
 يوسف بكسر السين انتهى كلامه فعلى الاول يكون غير مصرّف للجمّة
 والعلامة وعلى الثاني للعلامة والعدل وفي الناموس يوسف
 وقد يهمل ويثبت بينهما الكريمن الكريمن الكريمن انتهى كلامه
 وهو يبرأ الحديث الشريف الكريمن الكريمن الكريمن يوسف
 به يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم وفي تفسيرناضي يوسف
 عبري ولو كان عربيا لصرّف وقيل يفتح التبع وكسر على التقلب
 لا على أنه مضارع بل المفعول أو الفاعل منه آسف لانه الشهرت
 شهدت بجمّة انتهى كلامه قوله على التقلب به يعني انه العرب
 اذا وجدت لفظا مستعملا بينهم كثر في الاستعمال فلفظت به وتغيرت
 بانواع التغيرات كأنها تلتب به **قوله** والاصح شمس كضرب
 مجرولا لانه خطأ منه لانه العلم قلنا ليس مفعولا عنه انفع من
 الاسم الذي هو شمس انها وكقولنا الدية كلمة عبرية اوله ليدل على النسخ
 كما هو المخرج من كلام المصنف عبد الغفور في كتاب غير المصنف عند قوله
 كثر وضرب قد بر **قوله** ينبغي ان يذكر ابي جبر من اي الاصل
 يظهر بالناس في كلام المصنف عبد الغفور غفرا له ولنا ولسان
 السليمانية **قوله** مفعول لا يستدوي تفصيلا في خاشية المصنف
 عبد الغفور **قوله** فـ هـ بطل المفعول الى آخر القول كلام ظاهر

ظاهر كنه لا معنى له عند التخصيص غفرا له **قوله** وفي المصنف عبد
 الغفور اما انه يرد بقوله مفعول المفعول به او مفعول المفعول
 فعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والام يمكن
 التعريف بانفا لصدقه على يوم الجمعة في قوله يوم الجمعة مما فيه
 وعلى الثاني لا يختصر ولا يابس بالتعريف مع عدم المورد فالشأ
 منه المواضع الاربعة لانه يجب مخرج افراده عنه منها هذا الكلام
 وفي بحث لانه لا يجوز ان يرد به المفعول به كما هو الظاهر للبار
 مع ارادة التعميم في التعريف بانه يرجع ضمير هو الى مفعول الاضمار
 المخرج من المحدث كما هو الاصله بالمقام فلا حاجة الى تخصيص
 الاسم على التقدير الاول ايضا كما لا يخفى هذا اذا اريد بالتعريف
 التعميم واما اذا اريد به التخصيص باصرا بالباب كما هو الظاهر فلا يرد
 منه التخصيص في المصنف فند **قوله** والناس اما النسخ فساد
 لا اصل له لانه شرط والشرطية بمعنى واحد ولا نقل في شيء منها
 كما لا يخفى **قوله** الاول الى آخر القول فساد ايضا لاصل به يظهر
 بالناس **قوله** وجعل صفة لكل منهما هذا باد وما كتبه عليه في العاش
 منه اريد به نظير التنازع لا حقيقة هذا باد آخر كما لا يخفى **قوله**
 بانه يكون مضافا اليه لمفعول المفعول تفصيلا في خاشية المصنف عبد
 الغفور فانظر فيه **قوله** لا يجوز قوله بالمفعولية من منه كما هو الظاهر
 المتبادر **قوله** فيه انه خرج من منه ايضا بظاهر باد في تامل وتفصيل

في المصنف عبد الغفور
 في المصنف عبد الغفور

الحق في حاشية المصحح عبد الغفور **قوله** لا يخفى انه خرج خبر كانه الاول
عدم اهرازه وهل التعريف على المطلوع فانه المضمرة على شريطة التفسير
واما كانه فمما مر في مقام المفعول به الا انه اعلم منه ومنه فلا بأس بدخول
الغيرية وتفصيله في الوافية فانظر فيه **قوله** وله وجه آخر هذا هو
مراد الشارح دونه الاول فتدبر **قوله** جمع ضمير نصب الى قوله وفيه
رد لا يخفى سخافة وبطلان على المستبعد لبيان المعنى وقوله فيه رد
تفصيله في حاشية المصحح عبد الغفور **قوله** فانه الامس هذا من قبل
المباحث المشهورة فلا ينبغي له ظهور المراد **قوله** يحتمل امرين
قال الفاضل الهندى قدس سره ويختار ارفع بالابتداء اي يكون مبتدئا
وبالجملة عن العوامل اللفظية من ان الية انتهى كلامه فاحفظه **قوله**
فلا يبرهنه قد افرسهم من ان التجرده هنا قطعي بن على سبيل الاحتمال
فلا يستدعي الاسناد بمعنى انه الاسم الواقع في مظان الاحتمال يحتمل
التجرده عن العوامل اللفظية في الظاهر بناء على عدم دخول الشيء
منها عليه ويحتمل عدم التجرد لاحتمال انه يكون فيه عامل مقدر بغيرية
الفعل المبني فاحتمال التجرد بغيرية الرفع واحتمال عدم بغيرية
النصب فياز فيه الوجهان بناء على وجود القرينة فيكون وجه تحت
بغيرية الرفع بالسلامة عند الحذف فاخير رفعه بالابتداء فجعل
مبتدئا وخبرا واعتبر الاسناد بينهما كما هو ظاهر كلامهم
وهذا معنى قول الشارح انه تجرده عن العوامل اللفظية يعني رفعه

رفع بالابتداء ويخرج عنه عدم قرينة علاقته بالسلامة عند الحذف
وبه ظهر بطلان نظر المحنى ايضا فتدبر **قوله** وهو ما زاد على مصحح
النصب قال المصحح عبد الغفور اريد بالترجيح تقوية جانب النصب
سواء كان مع وجوبه او اختياره على الرفع وسواء له وقبل القرينة
بالترجيح لانه القرينة الصحيحة للنصب موجودة في مثل يرفع ضربته لانه
استثناء مفعول القرينة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لا يصلح
ضمير خلافه واجبا الى اختيار الرفع لم يخرج الى هذا البعد وفيه بعد
انتهى كلامه ومعنى انه الشارح ومع ايراد القرينة المرجحة ما يعم
الوجوب والرجحان والمساواة ويستدل لا يميزها اختيار الرفع مع وجود
قرينة وجوب النصب والمساواة كما اريد في ظاهر كلامه وكذا لا يبرهن
استدراك شي من كلام المصنف كما انه المحنى والمعنى انه دفع الاسم
المذكور بخبره عند عدم القرينة المقوية للنصب وكذا يختار فيه
عند وجود شي من تلك القرينة اذا كانت قرينة الرفع اقوى منها
فاحفظه فانه المعنى في هذا المقام ان ما ذكره المحنى فلا يميز كما
لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** متعلقه بخبره وهم من هو متعلقه
بمخرج الاول دونه الثاني فتدبر **قوله** الاخصر الاوضح وهو ايضا
ان لا يخفى انه عبارة المعنى اوضح منه وانيد **قوله** قلت وهم ايضا اذ مراد
القائى بالانشاء ما لا وجود له في الواقع وهذه الجملة الاولى كذلك
فتدبر **قوله** وفي هذا مناقشة في المثال وهو ليس من ادب المختصين

ثم الظاهر انه الجمله حاله زماي ما احده زيد والحال محم ويضربه
والمثال الواضح له من احده زيد وانه اصرح فندبر قوله لانه
ليس بعد الاستفهام هذا لزيادة او قه فيه كلام الموصى عبد الغفور
حيث قال بخناد الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود واما
اذا كان الاسم المحدود مفعول من زيد اضربه كان حكمه حكمه من كاصرح
به الشيخ الرضوي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام كانا من ثم لم لو قال
او مع الاستفهام لم يقع لما ذكره قد شترج انتهى كلامه فندبر حتى
لا تقع فيما وقع فيه المحتج **قوله** صرح به الرضوي اصله فانه قال
الاسماء المنضمه للاستفهام من هن تدفع على فعلية فاعلموا المنطق
به ويقع متى زيد اضربه ومتى زيد خرج فالرفع في معنى زيد اضربه
اقبح التبيين به ويجوز معنى زيد خارج وانما جاز بدو وقع متى زيد قائم
لانما يقع معه وانه كان المنضمه للاستفهام هو الاسم المحدود
فرفعه اولى نحو ايهم ضربه كما في زيد ضربه انتهى كلامه مختصر فندبر
وانظر فيه هل يجز ما ذكره المحتج **قوله** ما يدرك عليه كلام النجاة الى
آخر القول تصرف فاسد لا اصل له وما غرر الى النجاة وصاحب
المفتاح والرضي كذب عليهم بشهادة كتبه لا يبارك الله في ضم
وتفصيل ذلك يستدعي طول الكلام فاقصرنا على التنبيه **قوله**
قد تباعدنا الى آخر القول لزيادة ظاهره كالا يخفى على المستبصر وكانه
يسير الى ما في شرح النفاض الهندي من التقدير والتقدير وهو

وهو لا ينافي فندبر الشارح بل هذا اولى من السابق فندبر **قوله**
ومر قال قال الشيخ المعظم عبد الغفور قوله وعند حرف البس
بالصفة عطف على قوله في الامر وانما الى بلفظ الخوف للفرق بين
تحققه البس وتوهمه فانه الاول انما يكونه عند تساوي الاحتمالات
ورفعه واجب وفي الثاني عند رجحان البعض ورفع مختار كما فيها
المحتمل فيه وذلك لانه اللفظ اذا اريد به كونه خبرا وصفه فانه الاول
انه يحمل على الخبر لما فيه من الغايه التامة انتهى كلامه دم فانظر
في كلام هذا النفاض وما اشتمل عليه التوهم والطائف مع النص
والبداهة في اللفظ وانظر في جرس هذا الجاهل الذي يدب الجمل
من العلم والضلالة من الهداية كيف حرفه ووقع في القبح والقال
وتجرب في تيه الضلال فلم يكن سفيح شكور وكاد عبأ مفنود
قوله ثم اعلم الى اخره لزيادة لا يلتفت اليه اذا لاهاته لازمة
لظاهر من مجموع هذا الكلام دفعه او بطلت كما يشهد به الزوده
لكنه في صريح النص اظهر وهذا لا يقتضي اختيار النص لضعفه
فندبر **قوله** ولا حاجة الى آخر القول اذ به الرد على الشراح القائلين
بنفاذ المعنى على تقدير كونه المفترضة في حالة الرفع لا يراه مفنود
المعنى المقصود الذي هو كونه كل شئ مخلوقا لله لا يقتدر معلوم
في ذاته وصفاته ولا شك ان باطن وهذا ياد لا محصل لها صلوا
عليه فانظر عبارته والحكم ما ذكره فندبر فانه الحق يعلموا ولا يعلمون

قوله لم يجره قول هذا اعتبار لطيف ظاهر والشاهد على اعتبارهم
زيد قام بهتيرة صغرى وكبرى فلا وجه لأنكار فتدبر **قوله**
ليس إلا أى ليس فيه وجه سوى التشديد عند غير الخليل وأما عن
يجوز فيه الوجهاء التشديد والتخفيف فتدبر ليس إلا منقطع
عما جرح فتدبر **قوله** أما هرون التخصيص فلا تناقض
قال الشيخ الرضى لا شك أنه التخصيص والرضى والاستفهام
والنفي والشرط والتمنى ما لا يلبق بالنصب فكانه التماس الاختصاص
الحروف الدلالة عليها بالأفعال الآلة بعضها بفتح على ذلك
الأصل منه الاختصاص بحروف التخصيص بعضها اختصت بالآلية
كلية ولفظ بعضها استعملت في التبيين مع أوليتها بالآلية
كألا للرضى وكذا أنه الشرطية فاد المرفوع في تخاريف امرئ هلك
يجوز عن الألف والفاء أنه يكون مبتدأ أو المستشهد وجوب
النصب في أنه زيد خبرية والأزبد نصرة في العرض انتهى كلامه مع
فاحفظه فإنه لازم هذا كى فتدبر عن غلطيات الحاشية **قوله**
وما استخرجته لزيادة لا يعيها به ازجها التخصيص كثير
فليكون محضها بالصفة المندرجة أو الفاعلية المندرجة كثير
وأما على أنه مبتدأ صيغة الابتداء بالتركيب على الإفادة كما مر في موضع
قوله وتكملة المقام لزيد طويلا طويلا في تحققة في حاشية
المفرد عبد المفقور فاد طرفه والخو ما ذكره الشارح فتدبر وقال

وقال الكاذب وفى انما اورد المعنى هذا المثال مع ظهوره ليس في
هذا الباب ردة على السبقي حيث جدد النصب فيه بناء على جعل المصدر
قائما مقام الفاعل والخار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول
كما في زيد هبت عليه أى زيد اذهب الزهاب به وهو مردود عليه لانه
لا يميل الفاعل فكيف يتدبر باذ هبت ولانه لا يحسن ان يقع
المصدر مقام الفاعل الا انه يكون محضاً وما اجاز سيبويه
محمداً في وقعه بالاسناد الى المصدر فحول على انه يكون المقصود
أى قيم القيام الذى يتوقع ولانه المفعول به اذ كانه مفعولاً
لا يقام غيره مقام الفاعل فتأمل فيه فإنه نفسى في بطلان جميع
كلامه حتى ما ذكره من التأويل لعلام الشيخ الرضى فاد مراده
باختصاص المصدر **قوله** انه يكون مقيداً بقيدية الاسناد
اليه من ضرب ضرب شديد لا ما ذكره من الاختصاص بالفعل
كما لا يخفى **قوله** وفيه قال المفرد عبد المفقور قوله الرفع واجب بالابتداء
كذا ذكره المصنف في شرحه وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعاً باذهب
المقتضى لرعاية الاستفهام فيوافق منابذة ذكره في شرح المفرد
هذا الكلام يعنى انه الاستفهام اولى بالفعل منه بالاسم فلا يمتدحه
فيه الرفع **قوله** فكيف يكون الرفع واجباً بالابتداء ودون الثانية
بالفعل المقسم أى اذهب زيد اذهب به فتدبر **قوله** يريد المصنف الى قول
فلا يتوقف صحيح المعنى كونه اطلاقاً بل لا يفتقر كونه بيناً بنفسه ومنه

الى اخر القول هذيانه فاسد يظهر بالتأمل لاهل البصيرة **قوله** كانه ذكر
 ذلك الى اخر القول هذيانه باطل لا ينبغي التقييد به لكونه معيانيا
 لا يشارك الله في سميه **قوله** انه اراد نفيه الى اخر القول هذيانه ايضا
 لا ينبغي التقييد به لكونه بلا فارق معتد بها **قوله** انما هو بالنسبة
 الى المستدعي الغير العارف بمعارف اعمال ما بعد النفا فيما قبلها قال
 الشيخ عبد الغفور لا يمنع النفا بحسب الظاهر **قوله** في هذا الباب لا
 ما بعد ها قد عمل فيما قبلها كقولها تشا ودبلك فكبر وقيل جواب
 لا ما المقدره ولهذه الممنوع العمل فيما قبلها اي واما دبل فكبر ولا
 يخفى **قوله** برب محسن هذا الفاء يعني الفاء اذا كانت
 جزائية فلا تعمل ما بعد ها فيما قبلها كمرزق الفاء واذا كانت ذرية
 او غير ذرية فعملها لغرض من الاعراض كالفاء الاخرى في جواب
 اما جاز عن ما بعد ها فيما قبلها كقولها تعالى فاما اليتيم فلا
 تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة دبل فحدث فاحفظه فان
 مرهم **قوله** اشار الى اخر القول منع كلام بلا فارق وتحقيقه في هاتبة
 الشيخ عبد الغفور فانظر في نفس المرام تمام **قوله** هذا اظهر من
 منه بل الاول اظهر وانما في ظاهره الثالث غنى فاته وجه كونها
 للتفسير هو انه اجله والاحباب والايجاب يتضمنه الوجوب الذي
 هو الحكم فتدبر **قوله** يعني انه قوله الى اخر القول كلام محفوظ ولا فارق
 في تحليده وتفسيره مع ظاهر المراد وتحقيقه هي بين الاختصار في آية

في هاتبة الموع عبد الغفور **قوله** ولهذا لا يذكر المحذر لا يخفى بطلان
 هذا التعليل بل القول باسرح من كثر ما ذكره في هذا الباب
 يظهر بالتأمل في الشرح وهاتبة الموع عبد الغفور وسنشير
 اليه انه شال الله مقع شال الله مقع التيسر فيما جرت به
 المقادير ومنوذه من تحريف المحر باطل وتليسه على الناس بالجهل
 والتزوير **قوله** وقيل في قبيل اطلوه هم الحال على المحل قال الشيخ
 عبد الغفور **قوله** عمل فيه الضب اشار الى انه اطلوه المحل على اللفظ
 باعتبار انه محل لا اثر العامل هذا كلامه فتأمل فيه ليظهر لك بطلان
 كلام المحكي في اول الوهدة **قوله** لا يقال الى اخره فاسد يظهر بادي
 ثام **قوله** هذا بظاهرهم جهل ظاهر فاشهر عدم الفردية بينه اعمال
 والمسلوك وما يعرف في هذا الباب فتدبر **قوله** هذا ممنوع وهم منه
 والحمد ما ذكره السادس فتدبر **قوله** وكذا تقدير انق بضمها
 معنى التبعيد عدم محبة تقدير انق مما ذكره شيخ الرضوي وتلقت
 الشرح منه بالقبول وقال الشيخ عبد الغفور يمكنه ان يضمه
 في انق معنى التبعيد فيكونه التقدير انق مبعدا لنفسك منه
 الاسد ولا يخفى ان في تقدير انق مع تفهينه معنى التبعيد تأكيد
 ليس في تقدير بقد هذا كلام وهو الصواب اذ يقال انقبت ذيدا
 بمعنى بعدت ذيدا او حدثت به وحفظته او حفظته على ما يشهد به
 عبارة القاموس وغيره ويؤيد قولنا في سورة النور ومريم يطع الله

بكنهه

ورسوله وكبريائه ويتفه فاولئك هم الفاعلون فاصدق بقيد
 فحذف من الباء المحذرة والهاء ضمير مفعول وارجع الى الله تعالى على
 الاصح وما قيل ان للسكر ضعف في الجار يرد في سترح ان في
 دلالته من المحنى ذلك رده عليه ووقع في الهذيان كما لا يخفى
قوله ولعمري الناظر فيه في هذا المقام كلام قال المولى عبد الغنى
 قوله فانه المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه فيقال
 لانه نفسك محذرة من لا محذرة فكيف يصح القول بانه المعنى بعد
 مما يؤذيك اللهم الا ان يقال انه انتفاء الشخص من نفسه والمحذرة
 منها ليس الا بقاءها الشخص في انفرادها المحذرة من في الحقيقة
 هو انفرادها وهي محذرة في المان فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى
 هذا الكلام وهذا الكلام في غاية المتانة والعجب من جهة المحنى ان كيف
 رده من هذا الكلام مع انه مال كلام بعينه ولعمري ان هذا الا
 مناقضة لنفسه وهو ما يتصور صدور عن العقل واعلم ان
 السارح الفاضل دح انما وقع في هذا الدرر من قبل ان يخرج كلامه
 وقد رقبه مكاد ان يفسد بما اخرج عن النظم الثاني
 من التحذير فهو رقيب هذا الاشكال النصب المختص به ولو شئى
 على ظاهر كلامه لما توجه عليه شئى وكاد كلامه في غاية الحسنة والقبول
 لكنه تبع في ذلك بغير من السارح به فلهذا منزهه لفظا اتق
 لازم فلا يقال اتقيت ذبا فلا يستقيم المعنى وقد مر توجيهه

اتقنا قوله ولما علم الى آخره هذا ياد لا يمسأ كما لا يخفى فلو تطلوب
 الكلام قوله صدابه فيه لانه الضمير الراجع الى السفاطينية بكلمة
 او يجب اخراجه فلا يقال ذبا وعسروا فاما به بنينا قائم
 وقدر جمع اشار الى هاهنا ضمير المتنى وهو غير صحيح الا ان يقدر
 مضاف الى في احد هما كما مر في بحث الجذر المتضمن معنى الشرط
قوله وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث بمعنى الذكر
 في محرم سترح والمذكور في كلام المتدبر اعلم منها **قوله** والاكاد
 للزمانه زمانه الى اخر القول كلام فاسحق عنه الجمل المركب اذا المراد
 بطب يرمي الجملة بترده وانما من عند الله تعالى بتعظيم آياه في
 الشرع وذلك بجذره ان يكون واقعا في يوم الجمعة وغيره من الايام
 فلهذا يرمي ان يكون للزمانه زمان وما ذكر من السؤال البطل
 فاسحق من عدم فهم قول سارح فانه راد فانه فعل لا محالة
 لكنه ليس بمذكور بمعنى المراد بالفعل المذكور ما قصد ايقاعه فيه
 بحيث يستقيد به ويجرى فيه في الاستعمال لا مطلقا الفعل كما لا يخفى
قوله اعترض عليه قال المولى المعظم عبد الغنى عن الله تعالى
 له ولنا والمسلمية قوله فلو اعتبر في القرب قيد الحبيبة الى اخره
 فيه فامل ان لا يرد به قوله ما فعل فيه فعل مذكور ما نسب اليه الفعل
 بكلمة في لم ينجح الى اعتبار قيد الحبيبة ولا يرد به معناه المحقق
 لا يجدى في فهم الحبيبة نعم لانه هذا المعنى بصير قيد له وهو

جمل
 ٢٠

لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكثرة في نعم بصير قريبا منه اعتبارا
 انتهى كلامه ومع ذلك قد هذا الفاضل حيث سلا سبيلو بديعا
 في حق عبارة المنة فاعنا يا راسا عمة تكلفا وقد ضفي هذا على
 ان رحمة الفاضل به فاستعانوا بالاخراج من شهرت يوم الجمعة
 عمة التعريف بقيد الحيثية ولم يظهر لهم انه لا يجذبهم نعمالعدم
 الاحتياج اليه وعدم فائدة كما ذكر ذلك الفاضل واما المحشى
 فانه بمنزل عمة وراى امثال هذه الدقايق ولم ذكره من التقوين
 فلهذا زيادة وخلف لا طائل تحته عقراته تناوله وسائر المسمية
قوله لا يحق ان قيد الحيثية معتبر في الموضع عبد العفد قد
 يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شئ ولم يقصد به الاحتراز
 عما يخرج به القيد الصريح هذا كلامه يعني بمقتضى صفة قيد الحيثية
 لا يكون شئ من المنة لغو بهذا الاعتبار ومنه ظهر بطلان كلام
 القادر والحاشية ايضا قد بتر **قوله** ولا يحتاج الى ان يقال
 في الموضع عبد العفد جبر القيد راجعا الى المكاد والالوجب
 انه يقول انه كانت وما كانت اضافة الظروف الى المكاد ببيان
 لم يوجب الجملة الواقعة خبرا الى عائد لانه عائد المبين عائد المبين
 هذا كلامه فاحفظه كي تخلص من غلطيات المحتش **قوله** فكل اسم مكاد
 ينصب بما اشتق منه او مراد منه ولا ينصب المكاد بغير ما اشتق
 منه او مراد منه قال الفاضل الهندي وحمل على الجهات الست في النصب

في النصب لنقط مكانه وما بمناء اذ كانه النصب مضافا في اضافة
 معنى الاستقرار نحو جئت مجلسك وفي مقامك ووضعت ^{منك} _{منك}
 الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا الجري هذا كلامه وقد ل
 الموضع عبد العفد ينبغي ان يحمل عليها ايضا لقاد بالمسوح كالفرسخ
 والميل والبريد ونحوها فانها منصوبة انشا فالمشابهة لها في
 الاشتغال فاد تقييده ابتداء الفرسخ مثلا لا يخلص من مضاده
 موضع بل يتحول ابتداء وانها لو كتول الخلف قد ما والبريد
 شمالا ولنقط مكانه بشرط انه يكون في عامه معنى الاستقرار
 فلا يقال كتبت المصحف مكانك ويقال جئت مكانك فاد ما في
 اوله مع زائفة انه كانه مستقاه حيث بمعنى الاستقرار والكون
 ينصب به وبما انتصب به المكاد المختص وهو دخلت وسكن
 ونزلت وانه لم يكن كذلك فلا ينصب لهما ينصب به المكاد
 المخصوص هذا كلامه فاحفظه من تخلص من غلطيات المحتش
قوله في جئت وهو انه يضاف دخلت القادسية يستعمل بما يضاف
 كلمة في مثل وادم ورفاه فاد معنى اديم دخلت ومعنى وكلمة
 في ودر الاول زائفة لتجسيمه للنقط والتاكيد اى ادم ورفاه
 ومنه دخلت في الدار وهذا يد على انه منقول في لا منقول به
 وهو الصحيح **قوله** هذا لا يفتح على كسبه وهم من اشتغال العام
 على الخاص يصح ذلك كليا فاد منه دخل الدار يصح انه يقول

دخلت المحلة اوله ينه او البلد كما لا يخفى وهكذا ذكر من المثال
 فتدبر **قوله** فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب وكذا دخلت الدار فنزل
 اشارع لا يصح انه يقول الدخول في الدار دخلت البلد محل نظر
 وتأم من كما لا يخفى **قوله** فيه انه تقرن المفعول بعرف حكمه الى
 آخر القول وهم منه فاد المراد من تعريبه اني بقدر ما هيته وبيانها
 ليرتب على ترتيبه والجمع عنه حكم قاسم انه كما به يقبل التفسير
 والا فيكون للجمع عنه الحكم فقط وانت خبير انه لا وجه لا يرد هذا
 الكلام في بيانه محذرات قود التعريف اصلا فتدبر **قوله**
 ويكذب جهل منه وعناد فاد الحق عبد الغفور لم يتبع صحة هذا
 التركيب فكيف يكتبه امتناعه بن قال فانه قلت كيف يحصل
 التاديب بالتعريب ويترتب عليه اتمامها بحسب الذات قلنا اذ
 ترتب ما ينضمه التاديب اعني التاديب قال الشيخ الرضي العدة
 الحاصلة التاديب واما نصب التاديب فلتضمنه العدة الحقيقية
 ومشاركته له في الحدث والفاعل والزمان ولو صرحت بالعدة
 الحقيقية لم ينصب عند النجاة الى هذا الكلام الحق عبد الغفور
 وهو موجود في شرح الرضي فاذا ذكر المحكي لا يكون الا جهلا وغيا
 كما قلنا **قوله** لا فائز لقوله ظاهر افول فائزته دفع احتمال التاويل
 اي خالف هذا القائل خلافا لا الى صحة التعريب بحيث لا يمكن
 تاويله وارجاعه الى قوله نظر بوجه وقوته فيفيد زيادة التأكيد

قوله فاد

التأكيد في المعنى **قوله** والاظهر انه يتدبر بخالف التعريب هذا
 القائل خلافا قال الكرماني قدس سره خلافا بحد في وجهه اهدا
 انه يكون مصدر الفعل محذوف اي خالف في ذلك خلافا ولا يمنع
 منه ذلك وجود اللام لانها متعلقة بمحذوف كما في سقيا له
 والتقدير بخالف خلافا في اذني له والسائل انه يكون هالا
 والتقدير بقول ذلك مخالفه وحذف القول كثير هذا كلامه
 فاحفظه فانه غريب **قوله** فيه انه التعريب لا يدخل في المفعول
 المطلوب الى آخر القول هذا به باطل لا طائل في ذكره كما لا يخفى
 على اهل البصيرة **قوله** مبني على الفقرة جهل منه بن مبني على
 النذرة بمحذوف هذه الحروف **قوله** لبس من نحو هينتك للسود
 يمكنه ان يكون هذا خلافا في الفعل انه اريد بالسود مقاب
 البياض وبالفعل المعنى القائم بالغير بحيث يقع نسبة اليه
 او في العيية انه اريد به الشيء الاسود فلا حاجة الى التعميم فتدبر
 على انه امثال هذه الامثلة بغير تنويع في كل واحد كما لا يخفى
قوله اشار الى انه المصفاة الواضحة والاضمر وهم منه اذ هذه
 العبارة مشهورة فيما بينهم ولا اختصاص لها بالمص بل اشار
 الى المحصر المعنى كما لا يخفى **قوله** فالعبارة الاضحية القرض لا مثا
 هذا جهل وجهل فانه هذه العبارة في هذا الباب كالمجموع فيما
 بينهم ومع ما في البداعة فالتمس بحجة اصطلاحاتهم في عدم

المفعول

التفسير كما لا يخفى **قوله** لا حاجة الى هذا وهم من الاولاد ذلك لتوهم
 السامع انه المراد بالانحياز في الزمان هو الاتحاد في كمية الزمان
 بانه يتحد زمانها في المبدأ والمنتهى كما في ضربته ناديا ولا شك
 انه هذا غير مراد فلزم التقييم **قوله** ومنه السواد وهم من اذهوب
 النيا والتي يرجع الى صديق الاستناد الى المصدر ان المراد بالكائن
 المصدر لا غير **قوله** لا يقتصر الاهتزاز هذا بانه يارد لرمال له اذا
 المراد تمييز المفعول مع عما بعد الحرف المشاركة للدوا في العطف
 المناسبة بينهما فاكثر من لئلا يتسبب بخلاف ما لا يمنع بينك
 اصلا ولا مناسبة بينه وبينه قوله المفعول مع حتى يحتاج الى الا
 حترار والتميز عنه ولهذا في الاهتزاز بما بعد النفا وكقول
 واما الواقع بعد مع نحو جاني زير مع عسرو فقد خارج بذكر الواو
 ايضا ان لا يقول له المفعول مع كما لا يخفى فتوهم هو مذكور بعد الواو
 خرج به سائر المعاني وبما بعد غير الواو من حروف العطف وما
 بعد لنظام وقوله المصاحبة مفعول فعل خرج به نحو زير مع عسرو
 اخراكي وكقول رطل وضيمته لعدم الفص في التركيب ونحو جاني
 زير وكقول قبلة او بعده لعدم المصاحبة ونحو جاني زير وعسرو
 لعدم ارادة المصاحبة ونحو جاني زير وعسرو مع ان المراد بما
 المصاحبة ما يستفاد من الواو لا غير هكذا ينبغي ان يحرك هذا الكلام
قوله اتفاق النخاة على انه ضرب زير وعسرو مفعول العطف

هذا هو المراد
 الدوا والضمير

العطف لا غير كذا في له الفاضل الهند في نزهة وقال اللوح عبد
 القدر شرط بعضهم كونه المفعول فاعلا نظر الى انه مفعول في قوله
 ضرب زير وعسرو مفعول اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
 بنحو صبيك وزير ادوم فانه الكاف في المعنى مفعول اذا المعنى
 بكفئك وزير ادوم فانه الكلام وبعد النيا والتي فالمناقضة
 في المثال ليس به دأب المصاحبة **قوله** ادوم بالفتن ما يدل على
 الحدوث الى اخر القول حفظ كلام مع فريد المرام فليكن بهلام
 الشاذ في تنجوسه الا وهام **قوله** واجاب عنه وقال الحق عليه السلام
 اي تساوى الماء والخشب في العلوية ليس لهما ارفع من الآخر
 على هذا يوجد المشاركة بينهما في الفص فتدبر **قوله** ويشهد
 له سرور والنيل وضحك زير وطلع الشمس ويجوز ان يراد
 معنى مجازي شامس لهما كالاخذ ولا نكشاف فتدبر **قوله**
 قبل ان اعتبار الدهق في المكاه خلاف الشهادة قال الحق عبد
 القدر قوله او مكاه واحد الشهادة لا كفاية بوجه الزمان
 وفي نظر اذ وحق المكاه هنا مشهور عند علم ايضا مطرقة
 في كتبهم والمراد انه المرفوع في مثل سرور وزير وحق الزمان
 وفي مثل لو تركت الناقة وفصيلتها لضمها وحق المكاه
 ويلزم الاول وحق المكاه والثاني وحق الزمان في الجملة بطريق
 جرى العادة وهذا القدر كاف من اللازمة ههنا ولا حاجة

الى التلزم المعنى كما لا يخفى فانه في غنى عما ذكره المحقق
 من التطويل والخلط **قوله** او اسم فاعل نصب الاسم عطفا على انظروا
 اي انه كانه الفعل انظروا او معنويا اسم فاعل ووجه عزمه بانه في الوجه
 العطف والنصب بالمفعولية من رويدها واخاه وهيهات
 عمرو واباه فانه اسم الفعل وانه كانه عاملا معنويا على ما ذكره
 الرضي في بحث الحال الا انه يجوز في معوله الوجه انه والمعرفان
 ان كل الفعل معنويا وجاز العطف بتعريف العطف نحو ما زيدا
 وعمرو اي اي شيء حصل له ما رآه لم يجر تقييده بالنصب نحو ما لك
 وزيدا وما شئتكم وعمرو اي اي شيء نفع معهما فلم يجر التلزم
 في معوله العام المعنوي مطلقا فيرد عليه النقص باسم الفعل
 كما مر هذا مرده وهو وهم وتخيير لانه العام المعنوي
 مطلقا مختلف في عندهم في جواز الوجهين وعدمه فخرج المصنف
 بعد الجواز وقيل بالجواز وتقصيده في شرح الرضي **قوله**
 هل الجواز في كل موضع على معنى بعيد الى آخر القول وهم باطل ايضا
 ان الجواز هو الامكان اعم منه الخاص والعام فاشارة في الاول
 الى الاول لانه جواز الوجهين لا يكون الا به ولهذا **قوله** اي لم
 يجب ولم يمنع بسلب الضرورة من الطرفين وفي الثاني
 الى الثاني لانه كاف في جواز الوجه الواحد ولهذا **قوله** في
 بعدهم الامتناع وثانيا بالامتناع الشارح الى الامكان المعنى

المعنى المتبادر بحاجب الوجه تاريخ وبحاجب المعنى افرى وقد مر تصديده
 في بحث غير المصروف عند قوله ويجوز صرفه **قوله** جملة مفعول معه وهم
 لا حاصله فتدبر **قوله** خارج عن التقييد يعني تقييد المفعول با
 او تقييد المفعول معه باعتبار كونه فعل انظروا ومعنويا لانه من التواضع
 وهي خارجة عن هذه التقييدات كما مر ولا يخفى سخافة هذا السؤال
 والجناب ان العطف هنا ليس بتعريف بل محتمل وهذا كاف للذكر ولو
 سلم فذكرنا ما يعنى هنا على سبيل الاستطارة كما لا يخفى **قوله** في بحث
 البحث ليس بشيء لانه لا يوجب خلاف المقصود كما لا يخفى **قوله** تكلف
 في بيانه المعنى وهم باطل بغير ما بدى في تأمل والمحمود ذكره الثاني
قوله لكنه بكل نحو ما زيدا والتمسك باللفظ والابتكاف والجهل
 قادم وذلك انه الحال وصف لصاحبها وقد لما علمها وهذا ليس
 شيئا منها انما هو قيد لزامة العام فاجزى مجرى النظر فظانك
 فلو جاء زيد وقت طلوع الشمس ولهذا لم ينسفر الى ضمير المايد
 الى الذي الحال كالنظر وقد يتعد رتبة بانه هذا بيانه للامر هيئته
 الفاعل والمفعول بمعنى زامة الفعل العام فيه وقد ستم في الكلام
 التعبير عن المزمع باللام فطاه هيئته المزمع ولا يخفى معناه لانه
 زامة الفعل ليس هيئته لزيد الا بانه يقول بما يجمعه هيئته فتدبر
قوله وايضا هي اعم منه لانه يدوم للفاعل ويكونه كاللازم قبل
 الحال سبعة اقسام متقلبة ومؤكدة ومتداخلة ومترتبة

يخرج

يخرج

ان الاشارة حقيقة للفعل والظرف يدل على الفعل معنى فيكون
 الفاعل منصوباً لا لفظياً والقول بانه الضمير فاعل الظرف محال
 لا حقيقة فانه قلت له في حكم الملتصق كما قد اشرع والآلة
 الفاعل في زيد ضرب قائما منصوباً قلنا فرق بينه الصورة بين
 فاعل الظرف معنوي لعدم العامل لفظاً بخلاف فاعل الفعل
 فانه لفظي حكى بكونه العامل فيه لفظياً كما في الحديث الهندي
 انما هو قال الكارزوني في الحديث الهندي قوله هم هذا زير قائما
 حال في زير وهو مفعول معنى والعامل فيه اما اسم الاشارة او مرد
 التنبية اي ستر الى زير وانه عليه قائما فاصحاب المفصل
 بحكمة حرسم بالله تعالى اوقات عمره ناصب الحال في قوله تعالى
 هذا يعني شيخا فقلت ما في حرف التنبية او اسم الاشارة من معنى
 الفعل وفيه نظر لانه المنبئ عليه انما هو مصمودة الجملة لازير وحده
 اذا المعنى ستر الى زير قائما فالاولى ان يقال التقدير هذا ستر
 اليه قائما بكونه الضمير هو ذوالحال ولو جازع الا عمره زير ير عليه
 انه يجب ان يكون عامل الحال دونها متحدا وليس كذلك الى هنا
 كلام الكارزوني وفيه نظر لانه زير في المثال المذكور بعد الاشارة
 اليه والتنبية عليه مفعول محقق للفعل المستنبط من الحرف وقائما
 حال منه لانه استبناظ احد الفعلين واعتباره بسقط اعتبار الآخر
 واعتباره ما في الكلام من النسبة الاصلية لعدم الاحتياج اليه فكيف

فكيف يكون المنبئ عليه مصمودة الجملة ولا يكون عامل الحال دونها
 متحدا هذا ومنه فزهراته كلام المحتسب من لا معنى له فقام **قوله**
 فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قال الكار
 زوني المراد من معنى الفعل الظروف والجار والمجرور واسما لا فاعلا
 ونحوهما ما يفهم من معنى الفعل ولا يجوز حروف الفعل ويقابله
 شبه الفعل وهو ما يفهم من الفعل بكونه مرفوعه كاسم الفاعل
 ونحو هذا هو الاستعمال الشائع وقد يطلو شبه الفعل على
 القليلية كما فعله المص في بحث الفاعل وقد يطلو شبه الفعل
 ايضا عليه ما كما فعله في بحث حروف الجر هذا كلامه رحمه الله فقد
 تلخص من انه اسما لا فاعلا من قبل الفعل المنصوب وبعبارة الشارح
 لا تاتي عنه لكنه الاولى انه يحمل من قبل شبه الفعل لجرها بجرها في
 العمل ويترك اشارة قوله وهو من تركيبه كما تركه الفاضل الهندي
 رحمه الله **قوله** وخالفهم الرضوي حيث جعل الخبر عاملا في الحال دون
 التمتي والترجيح عندنا بانها ليسا مفيديه بل المفيد هو الخبر
 فهو العامل ودر عليه النوع عبرة المفرد بانك اذا قلت ليت ابني
 واجع فقير وجعلت فقيرا فقيد الخبر كانه المعنى ليت ابني واجع وهو
 فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تميت ابني وان كان فقيرا راجعا
 وهو الموقر **قوله** فلا تقابل الاستفاد ليس شي اذا استفاد
 مع نقص النفي بالاولا لانها نصير النفي ايجابا ففني قوله ما جاء في حين

الأول كما جاني الرهان ركبهم ولو سلم فالتقارب بينه كونه النكر
 مضمية غناء المعرفة لاستغراقها وبه كونه مضمولة بالآفاته
 الاستغراق في الثاني غير مقصود بل هو شرط لوقوع الحال بعد الآفاته
 لتقارب صحيح في كل حال **قوله** بر حالها أي بر حال النكر هي الواقعة
 بعد الآفاته النكر **قوله** هي ذات الحال كما هو ظاهر عبارة
 الشرح وقال الشيخ عبد الغفور ههنا عبارة الباب ولم يغيرها
 السادس رحمه الله عنه أصلها وهي أنه صاحب الحال لا يكون النكر
 موصوفة أو مضمية غناء المعرفة لاستغراقها أو بعد الانقضاء
 للشيء أو مقدما عليه الحال فقال شارحه **قوله** بعد الآفاته وقوله مقدما عليه
 تنازع في لفظ الحال ولا يخفى أنه لا بد فيه من اعتبار عايد ليصح وقوع
 الظرف صفة لقوله نكر والتقديم بعد الآفاته الحال عنها ولو قال
 أو قبل الآفاته سالما عنه التمسك بهذا ما فقد الموضع عبد الغفور
 مختصرا لكني نظرت في الباب وشرحه فما وجدت التزام ذلك
 وكانها وقعت في بعض النسخ فتدبر **قوله** والظاهر أنه سهو قد ذكرنا
 ما يجزئ عنه **قوله** ويحكمه **قوله** وأما ههنا زيادة لاطن تحت
 بظربا في تأمل فيما ذكرنا **قوله** وتامه قال في الموضع عبد الغفور
 فتدبر المصنف قال إنما هو التكرار هنا لانه لا تقع ما بعد لها
 عما قبلها فلا يصح أن يكون الحال صفة لها لا نقطاعها عما قبلها
 ثم قال وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الآفاته الحال ودوره

مخرج الحال بعد الآفاته

ودوره المحنى بأنه كذب بل شك لانه الصفة النكرة لا تقع بعد الآفاته
 أقول مراد المصنف بالصفة التي لا تقع بعد الآفاته أقول مراد المصنف بالصفة
 التي لا تقع بعد لها هي الصفة المفردة وأما الصفة الجمدة فقد عرفت
 المصنف ويخرج أنها تقع بعد الآفاته على ما تقدمت في **قوله** المصنف
 وعليه خرج **قوله** مقتضى وما أهلكنا مرة فخرج الآفاته منه ودوره ويكون
 فيه الدوام كما أكد لصوق الصفة بالموصوفه نحو ما رأيت هذا الآفاته
 وزير خبره فالنظر والرد كلاهما ناسخ عنه فله التأمل كما لا يخفى
قوله الحال المشتركة إلى آخر القول كلام لغوي ينتج له كما لا يخفى
 على أهل البصيرة **قوله** فيه إلى آخره لا جدوى له كالأول فتدبر
قوله ينبغي إلى آخره مما لا طائل تحته أيضا أو قد في ما قاله المصنف
 عبد الغفور أنه هذا التباس لولا أنه محذور الوجه التقديم والآن
 التكرار مخصوصة لتحملة التباس هذا كلامه وهو أنه تقديم الحال
 هنا واجب لدفع القبح مع الالتباس المذكور فانه مجيء الحال على النكر
 المحضة قبيح بكونها في معنى المبند والخبر على ما ذكره صاحب الضم
 وغيره لكنه إذا كانت النكر مخصوصة بشيء مما لا مودع المذكور لا يلزم
 القبح لا غناها عن المعرفة فلا يلزم التقديم لغوات هذا العلة
 المرجية للتقديم فاقول **قوله** لهذا التعليل فانه لانه الحال إنما
 فاعل ومفعول وكل منهما محصور بالكم المتقدم فيكون يلزم
 القبح قلست لعم القبح بالنسبة إلى الحكم الثاني ودوره

فتأمل فاقه تعليلات المسائل النحوية مناسبات بعد الوقوع لا على
 عقلية موجبة للحكم حتى يرد عليه النقص المذكور **قوله** بمعنى فيما لا يخلو
 حديثه من خبره الدال على الحدث هنا التشبيه فانه يدل على حدث
 مشترك بينه وبينه والمشيء كونه لا يدل على خصوصية ذلك
 الحدث بل الدال على خصوصية الحال ولذلك التزموا انه على كل حال
 صاحبه عند اختلاؤه وانه لزم تقدمه على العامل الضعيف للتأخير
 الالتباس حالاً واحداً بحال الآخر كخبر قائماً كخبر وقاعد وبكر
 يوم الجمعة بكسر ياء التثنية وهذا ليس اطيب منه وطبا الى غير
 ذلك **قوله** كونه مدار المخالفة الى اخر القول ليس بشيء فتنبه له
قوله فيه نظر يعني العامل المنفرد اذا كان ظرفاً او متبوعاً من الجار
 والمجرور كخبر تقديم انظر في عليه كقوله تعالى كل يوم هو في شأن
 وخبر يوم الجمعة عندك واكمل يوم كذا مؤبداً واما اذا كانت غير
 من معنى الاشارة والتبعية والتشبيه وغيرهما فلا يجوز التقديم
 انما فاكراً ذكره ارضى ولم يلتفت اليه كونه مخالفاً لظاهر كلامه
 فافهم **قوله** فالاسباب الاوضح للاصدق فتدبر **قوله** الا اذا كان
 المضاف قال الموحى عبد الغفور يستثنى منه ما اذا كان المضاف
 جزءاً للمضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم
 في كونه على قدر نحو يتحرك ما شياً زير ويتبعه ابراهيم هنيئاً
 فاصفاداً في معنى المحتى قصور **قوله** نفق قول الموحى عبد الغفور

الغفور قيل لا يرد كونه كجاء زيد لانه الفاعل من حيث انه مستداليه
 محذوف عن الفعل وانه امتنع تقديمه بما رضى الالتباس بالمبتدأ وقيل
 انما امتنع تقديمها على صاحبها المجرور لانه كذا يحى الحال من المجرور
 ولم يسمع من المصنف تقديمها عليه فلو جاز لوقع **قوله** فلو كان قائماً
 بالمبالغة في فاعل غير معلوم قال ابو حنيفة الثاني في كافة وان كان
 للثابت في الاصل كونه ليس فيها معنى الثابت اذا كانت حالاً
 لكونها منقولة الى معنى كل وجميع كفاية وعامة عاين
 الى معنى كل وجميع فلا يفرق لنا بعد الفعل لكونها بمنزلة سائر
 اجزائها فاذا قلت قام الناس كافة او عامة او قاطبة فلا يدل
 بشيء من هذه الالفاظ على الثابت كما لا يدل كل ولا جميع عليه
 فصارت كناية الذات في عدم اعتبار الثابت فيها كذا ذكره
 المفتي اجماع الكمال في فروع **قوله** واما كونه الثاني نكلاً للفرد
 الاول للترجاج والثاني للترجيح والثالث لبعض الناس
 غير معلوم **قوله** لا زنة الى الية ولهذا خطي الترجيح في قوله في
 خطبة الفصيح بحط بكافة الابواب فطأوه ابراهيم هشام في
 معنى اللبيب بانها لازمة الضب على الحالية ودر عليه بقوله عمر
 رضيت الله تعالى عنه في كتابه قد جعلت لآل كأكلة على كافة بيت
 المال كل عام ما في ثقلان ذهب فلو وجب للخطبة فتدبر **قوله**
 افول وهم ظاهر اذ الرجل وهو لا يصلح للحالية ولو سلم فغير

منفردة بن المقصور هو الثاني والاول نوبة لذكره ونهيد
ولمذا سميت موطنة ولوسم فافظا هرا لنتف الحال كما لا يخفى
قوله فيه وهم من لانه المص قال كل ما دل على هيئة صوح انه تقع
حالا ولا يخفى انه الدلالة تستلزم الوضع كما مر في صدر الكتاب
فما نزل كل ما وضع له هيئة صوح وقوعه حالا واذا كان اللفظ
موضوعا له هيئة يكون الغرض منه وضع الدلالة على تلك الهيئة
فالدلالة تدل على الوضع والوضع على الغرض فلا حاجة الى قيد آخر
بعد ذكر الدلالة بخلاف ما ذكره في بحث النعت فانه لما ذكر
الوضع فيه لزم انه بذكر المعنى الرض هو متعلق الوضع ان الوضع
لكونه نسبة بجهة تشبيهه يحتاج الى ذكر المتشبيه و ذكر الغرض
فيما بينهما لزيادة التوضيح فان العبارة بجهة واحد قد يراد
لم يأت البسر بمعنى الصائر بسرا فان الموضع غير المقصور جهة
قوله ولا حاجة الى انه تاوول البسر بالبسر هذا اذا كان لفظ
هذا اشارة الى العقل لانه البسر هو العقل كما لا يدل عليه اتفاق
وما اذا كان اشارة الى التمر كما هو ظاهر فتاويلها بالاضيق
وبغير التضييق او المدرك وبغير المدرك هذا كلام وجه الله حفظ
كي تستغنى عما ذكر المحقق من التعليق بل وقار **قوله** الاظهر
وهي منه اذا المراد انه مطلق الصير كما عدم بالنسبة الى المظهر
فدبر **قوله** فيه انه فليكنه ح حالا مقتضى هذا يدل على انه الحال

الحال المقتضى تكونه في الماضي كما يكونه في المستقبل نحو مررت بـ
بين صفر صائداً من صائداً غداً لكنه كونه في الماضي
ناو ر قبس والناو مالا فكره **قوله** يقال هذا المثال مصنوع
وهو من المثال غير مراد سواء كان مصنوعاً او غير مصنوع بل المراد
النقص لما ذكره ابو علي الفارسي من ان العامل في بـ اسم الاشارة
بانه لو كان كذلك لزم انه لا يصح محي هذا الحال فيما اذا وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه كالمثال المذكور وذلك بخبر
معلوم بن الظاهر وقوعه قال في شرح الباب عامر الحال
مقتضى فلو كان هذا عاملاً في الحال لتقيدت الاشارة بالبصرية
فوجب ان يقال هذا الكلام الا في الحالة البصرية كما ان المجيء
في قولك جاني ذبوا كما لم يكن الا في حال الركوب وقد يستعمل
هذا الكلام في غير حال البصرية كما هو ظاهر فبطل كونه اسم الاشارة
عاملاً في الحال واذا بطل ذلك يمتنع انه يكون العامل فيه اطيع
قوله وكذا المضادع المنفي ذكر المضادع المنفي هنا مطلقاً
بل وقار بن ابيات الخلو في المحنة والبيئة كما لا يخفى لا بركة الله
في صنعه **قوله** ويشترط في المضادع المنفي قيد المنب سـ
او مـ الناصح والصواب انه يقول يشترط في المضادع الواقع
حالا مطلقاً لا استقباه كما قال غيره قال سعد الدين
الفتاوى في رده انه متفق في الطول المراد بالمنفي هنا المنفي

بما لا دونه لولاها حرف استقبال ويستتر في الجملة الواقعة
 حالاً خلفها حرف استقبال كاسميه وسوف ونوح ونحوها
 وذلك لانه حرف الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا
 لانه لفظ يركب في قولنا بجي زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال
 بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمانه التكلم لكن تم استيفوا
 بقدر الجملة الحالية بعلامة الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
 في الجملة فتدبر **قوله** لانه الدليل مقرر للشيء ومؤكده يعني ان
 الحال المؤكدة اما التقدير مضمومة الخبر وتأكيده واما الاستدلال
 على مضمومة على سبيل منع الخلو كما ذكره المصنف عبد الغفور **قوله**
 قال المحقق الثقلاني في المطول في اول بحث الحال الحال على
 ضربين مؤكدة يؤول في التقدير مضمومة الجملة الاسمية على راء
 ومضمومة الجملة مطلقاً على راء آخر والحق الحال التي ليست
 مما ثبتت تارة ويؤول اخرى كثيراً ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضاً
 فتمه يستتر في المؤكدة كونهما بعد جملة اسمية لزمه انه يجعلها قسماً
 آخر غير المؤكدة والمستقلة ولتسم دائمة او ثابتة فذلك مبيارة
 وقال الكاظمي في نقله عنه السيد الشريف قدس سره الحال المؤكدة
 على قياس الصفة المؤكدة انه يكون معناها مفعولاً مفعولاً في الحال
 سواء كان عقيب جملة فعلية او اسمية وكونه عقيب جملة اسمية
 عند هامة اسمية جامدة غير عاملية شرط لوجوب حذف عاملها

عاملها وتوهم بعضهم انها اذا وقعت بعد اسمية لا يكون
 طرفاً لها الا جامدة وهو ناشئ من امثلة المشهورين لها انتهى
 كلامه فانظر فيما ذكره المحتج من الكذب والافتراء على الناس بالبت
 شعري ما مرده منه **قوله** على صفتيه يعني المميز يجوز فيه
 كسر الاء وفتحها بناء على انه المميز في الحقيقة هو المتكلم واسناده
 الى اللفظ مجاز **قوله** اشتهر بقوله اي الاسم عنه نحو فعلت اي
 قلت ليس بشيء لانه الفعل يتردد في الجنس بقربينة انه الحكيم
 في منصوبات الاسماء فلا يلزم الاحتراز عنه كما لا يخفى بقوله ما شال
 فجميع الاسماء مما يرفع الابهام ومالا يرفع ويقول يرفع الابهام
 خرج مالا يرفع فقط **قوله** لكنه ينتقض بالعجني شيء من
 زيد ليس بشيء ايضاً لانه الظاهر انه يدل على شيء بدل البعض
 منه اهل واليد خارج عنه لغريب بقوله يرفع الابهام كما ذكره
 الشارح وكذا قوله العجني شيء اي صفة زيد وقوله ذبحه الورد
 اوردجه بالنصب على النسبة بالنقل خارج عنه لزوم تكبير
 التمييز عند البصريين ولو قلت العجني شيء اي ثابت ينتفي
 انه يكون خارجاً بقوله مستقراً على ما فسر الشارح وهو ان
 فتدبر **قوله** وكذا يشكل قال المصنف عبد الغفور الاظهر في تفسير
 التمييز انه يقال انه ليس ذكر تفضيله بهم صالح لا جناساً مختلفة
 متفاضل التفضيل واحد منهما بالذكر والاخر فيه التذكير لانه

المميز

التعريف زائد على المفروض منه وأجاز الكونوتة تعريفاً باللام أو إضافة
نحو غيره رأيه والمبطله وسفقه نفسه إلى غير ذلك وعند البصريين
أنه عليه رأيه بمعنى غيره في رأيه وأنه المبطله مضمرة فيه بمعنى
وأنه سفقه نفسه أو بمعنى سفقه بالتشديد لانه الأصل سفت
نفسه فقام هذا الفعل إلى الضمير استقب ما به من وقوع الفعل
عليه وفصار بمعنى سفقه بالتشديد إلى هنا كلامه فاحفظه كي تستغنى
عما ذكر المحشى من التصرفات النادرة **قوله** وهو ليس بموضوع
لانه من موضوع للوزن قال المولى عبد المنعم لعل الموضوع من الموضوع
النوعى المجازى لانه اسماً المعد والكيين والوزن اذا اريد بها
معنى الحقيقة وهي المدور والكيين والموزون كما سيبي في
مجاز فيها هذا كلامه ويمكن ان يدعى فيها الاشتراك او الحقيقة
العرفية وهو اظهر من المجاز كما لا يخفى فوج برتفع الاشكال فتدبر
قوله لهذا اذا تعدر العمل باطلاقة قال المولى عبد المنعم قول
الشاعر كلمة المطلوع منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضى
مدله لفظ المستقر لا يدل الاعلى الثابت المطلوع فلا يخرج
من رأيت عينا مادية ويمكن ان يدفع ايضا بانه الثابت قد يقال
في مقابلة المدح وقد يقال في مقابلة الحادث القارى والمراد
هنا هو المعنى الثانى هذا كلامه فاحفظه كي تستغنى عما ذكره
في الامثلة التي لا طائل تحتها **قوله** وذلك فرق واضح

واضح الى اخر القول غلط باطل لا معنى له يظهر بالتأمل في المتن
والشرح والى اوله منه قيل توضيح الواضحات وبيان المعلومات
كما لا يخفى **قوله** منه انه لهذا التقدير الى اخر القول غلط ايضا
وبيانه في حاشية المولى عبد المنعم **قوله** ولانه اراد معنى مجازيا
براد ما يقابل المركب مطلقا فيكون المراد لهذا الفرع الخاص به
اطلاعه العام على الخاص كذا ذكره الكارزوني فتدبر **قوله** وبنيته
على ذكره وهو منه فاد **قوله** على الفرق مثلها زبد البسملة فاسم الفرع
بر هو منه فاسم المركب وانما اوردده هنا انما لا قسم الاسم
النام على ما بينه عليه اشارة وجملة **قوله** والظاهر هذيان
مستغنى عما ابيانه كما لا يخفى على احد **قوله** اى من غير العدد ولا
حاجة الى هذا لانه جعل ما فيه المنوع ضمرا واحدا كما هو الظاهر
وقوله الاول انه يبذل منزهة سمنا بتفسير ان بر لا وجه له
ايضا كما لا يخفى وقوله انما مقصود الى اخر القول لزيادة باطل
يظهر بالتأمل **قوله** اى بحسب اللفظ الى اخره اظنه هذيانا
لا طائل في ذكره اذ لم يعهد اضافة الاسم معنى الى الاسم من بهذا
الطريقه بما انما يكون ذلك بالعطف مثل ما علم زبد كسر
فتدبر **قوله** ويمكن بالاتباع قال المولى عبد المنعم قوله ما نشابه
اجزاء اى اى تشابه اجزاء في اسم الكل اذا كان له اجزاء وانما
قلنا ذلك لانه لا يفرق بين معناه ليس لها اجزاء وهذا هو فتدبر

قوله وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة اقوال اصل السؤال للمفصل
 الهندى روح وهو ارجع الصبر الى مطلق التمييز الشامل كقولهم
 واقضى السارق اربعه فيه فتاى لهما السؤال والجواب على كل قسميه
 واتمام بينهما المحنى ذلك وقع في التحير ولم يكم في نظرهم على بصيرة
قوله واعترض عليه قال الفاضل التميمي المص عبد الغفور عفرانه
 له ولما للمسلمين هذا خارج قد سكر من على التزل والآن
 فانظروا له الجسة بنجاح النساء وكسرها ليس في باب الجنس
 الذي نحه فيه فانه الجنس هنا ما هو المجرى عنه التأ كما الجلس ولو قد
 مقدار افراد المجلس من لم يصح التثنية والجمع هذا كلام وهو كلام
 في غاية الرواية والمثانة فتقول المحنى انه انما فيها اصل الكلمة
 وليست للفرقة بيه الجنس والواحد كلام لغو باطل بل هي للفرق
 بينهما كما انما في غرضه اذ كل هيئة من هيئات النفس بمنزلة
 فرد من افراد الجنس فيفرقه في بيه الجنس والواحد باننا ايضا
 الالة صيغ الجنس والنوع والواحد مختلفة في الفعل فالباب كما الجلس
 والجلسة والجلسة فالتأ فيها للوهج غير انها في الاولى للوهج
 النوعية وفي الثانية للوهج الفردية وكسرت التأ في الاولى
 فقامت بينهما مجوز الاسم فانه لا فرقة في بيه الجنس والنوع في الصيغة
 بل بيه الجنس والواحد فقط وبيانه النوع من اما بالاضافة او با
 نسبة من النوع والواحد الى هذا قوله فلو انما في

بجاء

في المثال ليست منه دأب المحققين باطل ايضا الالة المناقشة هنا
 ليست في المثال بل في اصل القاعرة المتعلقة ببيان افراد التمييز
 وعدم افراده كالا يخفى **قوله** هذا يبيد جهرا من وقاوق اذ
 لا شك انه مراد الصواب بالانواع هنا حصص الجنس مطلقا سواء كانت
 متبينة بالتعيينات النوعية او الفردية بقراءة المقابلة بالجنس
 فيشمل ذكر الانواع الافراد ايضا وقوله الاولى انه يقال افراد
 الجنس بدل الحصص جهرا على جهرا نظيره وانه المراد بالانواع
 حصص الجنس مطلقا سواء كانت لها تحقق في الخارج او لم تكن
 كما تقرر والمجلس فذكر الحصص الى خصصا بالتنازع في الذكر
 في الشرح **قوله** فقد جاوز يريد انه صيغة الجمع لانهم في غير الجنس
 وانه كان المراد به اول على الجنس فيقال عندي عدل ثوبا او ثوبا
 لا غير فلا حاجة الى التعميم وهذا هو المذكور في الباب لكلمة المذكور
 في عامة الكتب المطابقة مطلقا في غير الجنس ولربما لم يلتفت
 الشرح الى ان هذه عبارة المتعمد بل تتصور فتدبر **قوله** لا شك تنفي
 عنه يعني بذكر الانواع لانه يشمل المتن والجمع والجنس وانه قد ذكره
 يعني بذكر جميع المذكورين وفيه نظر يظهر بالتأمل **قوله**
 لا موجب الى اخر القول هذا بانه باطل لا طائل من تحته مع ظهور المراد
قوله يجب ان يقال عند رده ومقتضاها غير مستلجج لانه يكون
 ومقتضاها ما لا يكون تمييزا فانه التمييز بمجهز انه يكون معرفة

عند الكفر فيه فالالتباس حاصل لا محالة قال المولى عبد الغفور
لا يخفى انه بمعنى انه يحتمل ان يكون علما وانه كان تمييزا بين الظاهر
العلمي فالالتباس ليس الا على تقدير انه لا يكون علما لهذا هو فتاوى
هذه الشامل **قوله** الابهام في طرف النسبة لا يستلزم الابهام فيها
اعلم انه المراد بالطرف هنا الطرف المقدر يسمى بالذات المقدرة
وسماه طرفا لانه الاسناد اذا هو لا يسمى انما هو لا يقع في
الطرف منه فانه طاب زيد نفسا طاب حتى منسوب الى زيد ولا
شك انه دفع الابهام عن شئ هنا الذي هو الطرف يستلزم
فيه عن النسبة الاصلية التي في طاب زيد فتسا كما قال الشافعي رحمه
الله تعالى فاحفظه ولا تنسفت الى ما ذكره المحكي من الخط فانه تحية
باطل **قوله** وفيه نظر لاشك في بطلانه لهذا النظر لانه من الصحة
على الامكان الخاص في الاول وعلى الامكان العام في الثاني **اعلم**
بصح بعد اخرج طاب زيد نفسا عنه التسمية بقية التسمية
والسباني كما في السادح والا فبذلك السؤال به على كل شرطيه
لا محالة وبالجملة كلام عنه اخرج فاشك ولم يأت في ترجمه شيئا
بعينه فقلنا عن يقطب ونفسيل المقام في ترجمه الفاضل
الهندي وحاشية المولى عبد الغفور وله منازعة مع الفاضل
في طاب زيد نفسا هل هو نقص في المنصب عنه ام لا كلمة ما ذكره
السادح الحاشي رحمه الله تعالى اصره من الكل كما لا يخفى **قوله** كما ظهر

كما ظهر قال المولى عبد الغفور الذات المقدر هو شئ المنسوب
الى زيد الغايله بالذات وانما قلنا ذلك لانه الذات المقدر
مطلبا هو شئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه بهذا الكلام رحمه الله
فتأمل فيه فانه المحكي ما فهم كلامه كما لا يخفى **قوله** هذا بنا في ما
منه وهم منه وتخير وخط كلام اذ لا منافاة بين الكلامين **اصلا**
كما يظهر بالشامل **قوله** وتما ينقض من العجي فخط كلام منه والا
فلا شئ في كلام ذلك الناضل المحكي مما ذكره من الهديات
واما كلامه فهو باطل قطع كما يظهر بالشامل في الشرح **قوله**
الطبق الى اخره وهم منه كما يظهر بالشامل في الشرح **قوله** لا معنى
للاقتصار باطل ايضا قوله لا معنى لمحصرا لاحتمال في النصفه
وهي ايضا قوله قلت وهم ايضا بكل كلام لقول عليه كلام
الشرح قطعاً حيث ذكر انه سمى الفاعل واسم المفعول يمتد
بالفعل في حاله كماله وقوله فانه يتقدم على عامه عند الجور كانه
سهو منه قلم الشارح والاصل لا يتقدم لانه البقاء في الرضى
وبغيره هكذا فتدبر **قوله** فانه بنى الكلام على تضمينه المتأخر
قال المولى عبد الغفور المراد باللازم ما يتضمنه الفعل المتقدم
لكونه مطاوعا له فكانه التمييز باعتبار التضمينه بالفتح وكذا
الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمنه ذلك الفعل هذا الكلام
فتدبره فانه هذا الكلام **قوله** ليس المحيى وارد الكلام باطل بالبند

لانه لو امكن جعل التسمية فاعلا على كلا وجهيهما لما ادلوه اصولية
 ادلوه علم انه الفاعلية على الاصل لا يستقيم فالبحت وادد لا محالة
 انه امكن جعل الفاعلا مستلوا لكنه لا يمكن لانه لا متلاصفة
 الا اذا لاصفة الماء فلا يصح اسناده اليه حقيقة ولا مجازا فثبت
 على قولهم دج زيد تجارة قياس مع الفارق فلا بد من التاويل المذكور
 لهي الفاعلية فتدبر ولهذا احتاجوا الى تاويل فخرجنا الارض
 عيوننا مفعول به اي فخرجنا عيوننا في الارض فالارض على الوجه يكون
 ظرفا وقيل منصوب على الحال من الارض اي فخرجنا الارض حال
 كونها عيوننا وقيل منصوب بمنع الخافض اي فخرجناها بعيوننا
 وانما جمع العيون مع افراد الارض لانها متنوعة متكررة فخرج
 الارض فانها واحدة في الظاهر **قوله** فكلهم المصنوع قصر
 المصنوع كلامه على ما هو الاصل في العلم واحال التخصيص الى الغير
 اقتصارا كما هو دأبه فلا قصر في كلامه والله اعلم **قوله** لكنه
 المصنوع المصنوع ان لفظ الاستثناء منوع في الاصطلاح للمخرج
 وغير المخرج وعلى هذا يكون ترك اصطلاحها فلا يكون جوهرا
 في تعريف واحد لتباينها حقيقة اللهم الا ان يكون على سبيل
 عموم المجاز بان يراد القدر المشترك بينهما اي المذكور بعد لا
 واحدتها كما انه التفسير هنا هذا الاعتبار وزعم الرضائي انه
 منوع لهذا القدر المشترك وحيث يكون له مفهوم عام شامل

شامل كلا التسميتين فيعرف به وينقسم باعتبار بلا نكث وهذا
 اولى واهرى كما لا يخفى **قوله** اي عمه المراد منه قيل في الاستثناء
 المتصل ناقض لانه يتضمن اثبات الشيء ونفيه فانه قولنا جاء
 النعم الا زيدا اثبات للمجيء زيد ونفيه وهذا ناقض للحالة والا
 ستثناء واقف فيصيح الكلام فلا بد ان يكون له ملحظ صحيح
 واجب بانه الحكم على المستثنى من بعد اعتبار خروج المستثنى عنه
 بقرينة الاستثناء فلا تناقض وهذا هو المعنى بالاخراج عن
 المقدول بالاخراج حقيقة فانه زيد في قولنا جاء النعم الا زيدا
 غير داخل في النعم في الواقع فكيف يخرج عنه في النسبة الكلامية
 حقيقة فاذ قلت اذ لم يكن زيد في الحقيقة داخل في النعم فما
 معنى الاخراج منه وكيف تصور الاخراج بلا وجود قلنا معنى
 انه قول شمول اللفظ له لولا الاستثناء ومعنى الاخراج بعد
 الاستثناء قرينة على عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى عنه
 في الواقع فاحفظه فانه خلاصة الكلام في هذا المقام **قوله** وكذا
 انه ترتيب الى آخر كلام فاسد كما يظهر بالثامن **قوله** ما في زيدا
 الا اي ليس الجائي الا زيدا اي ليس الجائي احد الا زيدا فالاستثناء
 مفرغ ومثله ليس وغير ولا غير كما سباني في بحث النظر والمنية
 الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصبه تحققة لانه
 وعليه رأى الفاضل الهندي والمولى عبد الغفور لكنه يرد عليهم

هذا

قوله او كانه بعد هذا وعدا كما قال شارح التلخيص الآله يقال
هذه الافعال في الاستثناء بمنزلة الاعلى في الكلام هنا في الوجه
الثام وقوله قرأت الاربعة كذا من قبل المخرج فيجب تأخيرها الى
بابه ولا وجه لذكرها هنا فندبر **قوله** تنقذه المص فانه قال في شرح
المفضل العامل في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة الا اذ ربما
لا يكون هناك افعول ولا مضارع نحو انعم الاربعة فقلت وقال
الشيخ الرضوي هذا لا يريد الا على مذهب البصريين ولهم انه في
افعلتك معنى الفاعل اي ينزل اليل بالافعل وهكذا في مثله وان
انه يعمل العامل الضعيف فيما تقدم لتفويده بالافعل في الكلام ولا يخفى
ضعفه اقول هذا لا يريد مذهب الشيخ عبدالقادر الجوهري رحمه الله
فقال في حيث يعمل العامل في المستثنى كلمة الانفسها ولقد اصاب
رحمته في ذلك لقيام معنى الاستثناء بها والعامل باب يتفهم
المعنى المتضمن للارباب واذا عرفت هذا فندبر في ذلك انه ما ذكر
المحكي ليس بشي **قوله** فتقوله الى اخره هذا باطل لا معنى له
يظهر بالتأمل قال المرحوم عبدالغفور الظاهر المناد الى التفرع
عطف قوله مقدم ما على ما بعد الا لكنه يتجه انه انتصاب بشرط
يكونه بعد الا وذلك غير متفهم من المصنف وكذا الحال في قوله او منقطعا
ويكون انه يعمل معطوفية على قوله في كلام مرعب حتى يتجه ذلك
وهو خبر آخر لكاد او حال انتهى كلام رحمه الله **قوله** اشار الى اخره

الى اخره هذا باطل لا معنى له ايضا فندبر **قوله** الاصرات خبرية
لا داعي الى تنكير الزمان هنا بخلاف مذ وما قبله كما لا يخفى **قوله**
الانصب غلط كلام بلا فارق يقيدها كما لا يخفى **قوله** هذا
لا يستقيم وهم من لانه ذكر الفاعل في المصدر غير ملتزم فيجوز
اضافته الى افعالها ايها كاد على ما عرف تفصيله في الكتب **قوله**
الظاهر غلط مبنيهم وهم ايضا لانه هو احتمال الفاعل والبعض
في الضمير على العطف وجه واخبره **قوله** وفيه نظر ما صرح به
لاطائل تحته كما لا يخفى **قوله** وتما يقتضي من العجب في المص عبد
الغفور **قوله** فيما بعد الاحال من الضمير المجزور وفيه وقيل بدل
منه وتوجيه شارح اوضح لانه المقصود بزيادة حال المستثنى
ولو جعل بدل لكان المبدون منه في حكم النجاسة ثم قبل بس في بعض
الشيخ نقطة فيه وج يكون قوله فيما بعد لا متعلقا بمجوز ويختار
على سبيل التنازع ولا يخفى انه هذه النسخة اهل لتقييد كل
الفعلية كما هو المناسب ولما انه يعمل قوله فيما بعد الاعلى تنكير
النسخة الاولى متعلقا بقوله بخنار وج يكون قوله في كلام
غير مرهوب متعلقا بكل واحد من الفعلية على سبيل التنازع او با
لاخير فقط لانه جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الى جهة
الى اشتراط اختيار الرفع الى هنا كلام رحمه الله فانه في قوله
جنة كثيره والاعراب الصحيح عندي انه يكون الحرف الاول

مستلما بجزء والثاني بختار والمراد بلفظ ما في قوله فيما المستثنى
 ذكره بلفظ ما تنفذا في العبارة لتلاويكه تكرار والثالث حال مما هي
 يجوز في المستثنى النصب واختاره فيه البدل حال كونه واقفا في كلام
 غير موصوب واظهر انه مراد للمص رحمه الله تعالى هذا كما لا يخفى على اهل
 البصيرة **قوله** لانه لا بد من اعتبار ضمير هذا بانه غريب لا طائل
 تحته لعدم توقف صحة الحالية على ما ذكر كما لا يخفى على من له ادنى
 سنان بالفتن بل انما يتوقف صحة الحالية على ما يتوقف عليه صحة
 الوصفية فقط كونه جملة وصفا اولى ولفظا معنى فندبر فله
 ما ذكره الى آخر كلامه هذا بانه باطل سوى ما ذكره المص رحمه الله
 وهو انه لا يكون المستثنى متراخيا هذه المستثنى منه اذ لا كانه متراخيا
 عنه نحو ما جاء في احد هيمه كنت جالسا الا ذكرا لم يكن البدل مختارا
 وانه لا يكون رد الكلام قضاة الاستفهام نحو ما قام القوم الا
 ذكرا في جواب من قال اقام القوم الا ذكرا فانه النصب ههنا
 اولى من الرفع ليطاوع الجواب لسؤال انتهى كلامه رحمه الله تعالى
قوله وبهذا اندفع لم يذكر شيئا يدفع به الايراد كما لا يخفى
 والحداب انه معنى قوله المستثنى يعرب على حسب العوامل في الاستثناء
 المفرغ انه يعرب بالاعراب الذي يقتضيه العامل في المستثنى منه
 المذكور والمقدر ولا شك انه هذا الاعراب المجموع بجزء من الجارة
 والمجرور لا بجزء وحده كما يقتضيه تعريف المستثنى وهو المشهور

المشهور وانه قال المحقق انه الاعراب لجزء فقط بدو الجار و
 بجزء معربا يعرب يقتضيه عامل المستثنى منه فلو ان كان وقيل
 بجزء مجرورا بالباء لفظا ومنصوبا وصرح محقق بمرتب بواسطة الباء
 وهو عامل في المستثنى منه المقدر بواسطة ايضا فيكون المستثنى
 معربا بالاعراب المستثنى منه وهذا قريب مما ذكرنا جدا فتدبر **قوله**
 قد سمى قال المص رحمه الله تعالى محميا عنه الاشكال انه لجزء مجرورا
 لفظيا ونصبا محليا وعاملا بجزء هو الباء التي كانه داخله في المستثنى منه
 وعامل نصبه هو مرتب بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب
 المحلى للمستثنى منه هذا كلامه وانما قال بتوسط الباء ولم يقل
 بتوسط الالة الاستثناء مفرغ والمستثنى فيه يعرب بالاعراب
 المستثنى منه وهو منصوب بتوسط الباء وكذا ما يقع مقامه ولما
 لم يفرق المحقق بين ذلك على السهو **قوله** والوجه الى اخر القول
 كلامه لقوله لا معنى له كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** كما يظهر من كتب
 اللغة انت حينئذ اما كتب اللغة يكذب **قوله** وما يقال قال المص
 رحمه الله تعالى في بيانه قولنا ادع او معنى ما زال ثبت دائما الا ان
 انه يقال ثبت دائما كونه العاقل لا يفيد الا انه يقال انه نفى النفي
 يفيد دائما لبيان وفي فائدة بحث هذا كلامه وهو كلام من فيه
 غاية المتانة يعني المشاغل مما ذكره المحقق من البطالة والجهالة كونه
 ينبغي ان يعلم انه معنى ما زال ثبت دائما لانهم قالوا هذه الافعال

المصدر بحرف النفي لاستمرار ثبوت اخبارها واسماؤها وادام
ثبوتها بها فيكون نفي النفي مفيد للثبوت ولا نزاع وانما قسم السامع
بمجرد الثبوت غرضه بيانه انه معنى ما زال الثبوت لا النفي والافقد
اعرف به ثانيا بقوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات التي
صفة العلم تبعاً للفاضل الهندى وبه اندفع الجح وارتفع النزاع
قوله اي يجب العرف جهل منه وهو وخرق فاقى عرف جهل نفي النفي
اثباتا اعرف عام ام عرف خاص فلا بد ان يقول عرف عام فثباته
ما كانه حال النفي قبل ذلك العرف اكانه نفي او اثباتا فانه العرف العام
في التحقيق محاذ استمر عند قدم فقلب الاستعمال على المعنى المجازى
حتى صار حقيقة فلا يكتمانه يكونه نفي قبله لانه من مازال ذبح
مسرورا يستعمل في النفي لا حقيقة ولا مجازا وهو ظاهر ولا اثباتا
لانه المفروض انه الاثبات ما حصل بالعرف فدرمه ان يكون نفي النفي
اثباتا في اصل اللغة جارية الاستمرار كما قال المولى عبد الغفور
يعنى انه النفي الداخل على النفي فنع ذلك النفي وسلبه فدرمه
رفع النفي عن شئ اثبات ذلك الشئ لا منعا او تفاسيح
التقيض به فتدبر **قوله** فله قال القائل هذا هو عبد الغفور
فانه قال نفي النفي مستلزم للاثبات لانه عينه فانه تصدق نفي
النفي يتوقف على تصدق النفي وتصدرا الاثبات لا يتوقف عليه
ليس عينه هذا كلامه رحمه الله بمعنى لو كان نفي النفي غير الاثبات

الاثبات ابتدا لنفي النفي على تصدق وجهه لم يتوقف على
تصدق علم انه ليس باثبات ابتدا بل الاثبات يلزم كما حققنا
قوله وللهذا استغنى في لا اله الا الله وهم منه بن النصب على الاستغناء
هنا في مثاله جائزا ايضا فنص عليه النحول في كثير من الكتب ضعيف
لا بهام البدلية من اللفظ وهو غير جائز والى صفة الجوز هنا في
لفظة الجلالة الرفع على البدلية اقامه محل اسم لا البعيد او محله
الضمير المستكن في الجوز المقدرا او محله لفظ الجوز وهذا هو المذهب
ويجوز النصب على الاستغناء امره هرق الامور ايضا وهذا
ضعيف غير مذهب لما ذكرنا من الايهام وقد ذكرنا تفصيله في اثرنا
المكية مع فوائد لا عير رأيت ولا اذنه سمعت قوله لانه لا بهام
البدل هنا من اللفظ ايهام الكفر وهم ايضا كانه نوعا ان يكون
التقدير على البدلية لانه موجود بناء على انه البدل في حكم تكبر
العامل وانه المبدى منه في حكم التسمية وليس كذلك بمعنى البدلية
بمعناه البدل تابع للفظ البدل منه في الاعراب بحيث يبرى امر
العامل منه اليه ولا يلزم منه ان يكون تابعه في الحكم ايضا حتى يكون
شغيا لما فيه من المانع وهو كلمة الا والا يلزم اجتماع النفي
والاثبات وهو محال فلا يلزم هذا الايهام على تقدير صحة البدلية
كالا يخفى **قوله** ولا يخفى انه لا فارق في قول المصنف عليه قال
الفاضل الهندى في هامش شرو فارق هذا التقيد بفتح قوله

على اللفظ هذا الكلام بمعنى ما كانه علة نقد البدلية على اللفظ في
مالا ولا في الحقيقة امتناع عملها بعد لاثبات لزوم ذكر هذا البند
في العلة تنجيمها ونقيضها للحكم بالنقد فكانه قال نقد
البدل على اللفظ في ما لا نقد وعملها بعد لاثبات سواء جاز
نقد غيرها بعده اولم يجزى لو فرض جواز التقدير لا يفيد لعدم
العمل اذا فرض من التقدير العمل فلا فارق في التقدير بدو
العمل فكيف مع عدم جواز نقد عدم العمل **قوله** وفي نظر
قال المولى عبد المغفور عليه الفخوة النواصب اذا دخلت على المبتدأ
والخبر غلبته ما لم يبق نقد يعلمها اذا كان العامل حرفا الضم
ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بلا ضرر ولا ضرر في قوله زير قائم وعسروا به غير المعنى فلا يعتبر
ذلك المقدرا الا اذا اضطر اليه كما انه في انتهى كلامه فانظر في
كلام الناصب الكلام واستنباط القرب ونقض هذا الجمل
بما ذكره من الامثلة هل يرد عليه شي من ذلك **قوله** بمعنى فاعل
حاشا صيرته نقاد في كلامه ما لم يملك ان حاشا اسم منتصب
استصاب المصداق الواقع بدلا من فاعله ونظم معنى الشبهة بحاشا
المحرقة وحاشا الله بالتوبة من قولهم دعيا زير وحاشا الله بالاعتناء
من سبحانه الله كذا في شرح الجيبي **قوله** فالأظهر هذا بان
لا يلتفت اليه **قوله** لا فارق في هذا الاستلزام مما لا يلتفت اليه

76
فيه ايضا اذ مقامات الكلام تتفاوت بتفاوت الاعراض فيجوز
ان لا يكون نقيض شي من المستثنى منه والمستثنى مراد المتكلم والمخاطب
اصلا لجواز ان يكون المخاطب مترقبا للحكم من المتكلم بان هل يتردد
اليه الناس ام لا واذا كان هل يكون المخالفة من بعضهم ام لا
فيقول المتكلم بما في وهال الا واحد فتدبر **قوله** اذا كان مراد
المعنى الى اخر القول من قبل تضييع الواضحات بلا فارق مع
بها كما لا يخفى **قوله** فانه قلت ما ذكر الى اخره من قبل تضييع
الواضح ايضا مع ما في من الخلف واللفظ كما يظهر باننا في مائة
المعنى عبد المغفور وفيما ذكرنا اننا في كلمة التوحيد **قوله**
قالا وجه الى اخره من كلام لا معنى له فعليك بما في السمع
قوله فيه انه اخذ الخبر الى اخره وهم باطن لا يخفى على اهل البصيرة
وتفصيل ذلك لا معنى لما يقتضيه مراد الالة الكلام مع ظهور
المرام **قوله** فلا يرد الى اخر القول تفصيله في مائة المعنى عبد
المغفور فانه سككت في شي فانظر **قوله** اشار الى اخره
هذا بانه لا طائل تحته مع ظهور المراد **قوله** لا يخفى الى اخره هذا
باطل ايضا **قوله** ومنه اطلبوا العلم ولو بالصيرة ليس هذا من
قبل الخذف للتفسير كما لا يخفى قال الشيخ الرضوي يحذف كانت
مع اسمها بعد لو وان كان اسمها صيغة ما علم من غايب
او حاشا اخذوا العلم ولو بالصيرة اي لو كان العلم بالصيرة

غير كان

وبعد خواتمها نحو رأيتك لده قائما اي لده كنت قائما هذا كلام
فتدبر **قوله** في هذا منقوض قال المتعبد المنقوض فلا بد مع ذلك
من جواز تقدير في محله ونحو ذلك مع كونه المحذوفة والانتفاء
النصب نحو اسير كما يسترانه ركبانا فان ركب واحد كنت راجلا وانما
راجل هذا كلام فاحفظه كي تخلص عنه غلطيات المحقق **قوله**
فان دفع به ما قاله الشيخ الرضوي من ان منه وهو ان كلام الرضوي
في ضعف الوجود المذكور في وقتها من حيث اللفظ والمفهوم
ومعلوم ان ذلك لا يندفع بما ذكره بل يحتاج الى الدفع اصلا كما
لا يخفى **قوله** ابا هريرة اما انت ذا بقر فانه قوي لم يأت
كثير من الضعيف البيت لقياس ابي هريرة الى النبي صلى الله عليه وآله
بمعنى الخاء المعجمة ايضا صحابي كبرت له وسماه فنانا بمعنى الخاء
المعجمة وتخييفا لفاء ابيه نذبة بمعنى النود وسكود الدال وبالبا
الموهرة نذبة اسم امه والمراد بالضبع السنة المجدية فيكون فيه
استعار مصرحة ونبعية حيث شبه السنة المفحطة بالضبع
واهلكها اياهم بالاكل وقيل هو الحيوة المعروف لانه الانشا
ان اصف من الجوع ياكل الضبع فالتعريض من ابا هريرة
ويقول يا ابا هريرة لا تغتر علي لانه كنت ذا بقر فاني
مثلك في ذلك لانه قوي احياء اقويا لم يهلكوا من الجوع والقط
بل اتم على ما هم عليه من التوق والتدبر والشوكة والخرقة وقيل

وقيل بعد اي يا ابا هريرة جزاك الله تعالى عنا خيرا فانه الضعيف
لم يتدبر في ذمته المتحد على امر قوي لاجل تفرك واعوانك وانصارك
وعلى هذا يكون اول البيت متعلقا باخره ويكون انما ذمير به
المتعلق والمتعلق استعاضا بسببية ما قبلها لما بعد ما فانه لا م
الفتيل ان كان مقدما على متعلقه قد بدخل انما في متعلقه لذلك
فتدبر **قوله** وفي بحث ليس بشيء اذ لا يدرى من عدمه عد هذا الموضع
من مواضع الزيادة انه لا يكون ذمرا هنا لعدم التحضر في تلك
المواضع **قوله** وانكر الشيخ الرضوي وهو لا اصل له **قوله** لا يخفى الى
اخر هذا به مستغنى عما لا يخفى **قوله** في كونه المنقول به
وفيه وله كذلك نظر محققا و**قوله** من ان غير المنسوب
كانه لفظا بغير اسم هو من قلم الناصح تدبر **قوله** فاندفع ما قيل قال المتعبد
عبد المنقوض **قوله** لما عرفت من معنى البعدي او الدال ولا يخفى
انه لا حاجة في اخراج عن تعريف المنسوب بل الى هذا لانه يخرج
بقوله بلها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك
ليصح **قوله** وهذا القدر كاف في هذا اسما وفيه في ارجاء المراد
الذي اسند اليه خبرها ويرد عليه ما ذكرناه مع هذا معقول
ما لم يسم فاعده واستدراك **قوله** بعد وفولها انتهى كلامه
رحمه الله يعني انه التعريف المذكور منقوض بمنزله في لا غلام
ومن ابوع قائم فانه يصدر عليه انه مسند اليه بعد قول كلمة لا

هذا هو الذي لا يخفى

مع انه ليس في ازار المعرف فافهم السامع بما مر منه معنى البنية
او الدخول والفاضل الهندى بانه المراد بكونه مستداليا اسناد
الحيز اليه فيخرج عنه التعريف منه لانه ليس ببنديا بهذا المعنى
وقال الموصى عبد الغفور لا حاجة الى شئ اسمه ذلك لانه يخرج بقوله
يليهما اذا لا ولى فيه وانه كانه مستداليا معه فلو لم يكن يحتاج الى
اخراج منه في تعريف مطلقه اسم لا وليس الكلام فيه بل في المصوب
منه وهو غير محتاج الى التقييد كما لا يخفى والمحتمل الى الميزان اصل
المتراد وقال لا يصح ان يخرج منه بقوله يليها فضل فاضل **قوله**
ليس ما ينصب به الاكثر بلا تنويه وهم من يدل عليه اخر كلامه فغير
قوله اى الاضافة الى المفعول وقال الموصى عبد الغفور اى الاضافة
الى الاسم الصحيح ترجع باب الاسمية فام المضاف الى الاسم الصحيح
لا يكون سلبا الا نادرا نحو فخر عشر ومحمود وهذا الكلام واختر
بالاسم الصحيح عن الاسم المأول اذ هو غير مانع عنه البناء كالظرفي
المضافة الى الجمل كقوله ينفخ الصاقي فيه صدقهم وحينئذ
وبومستفادة الظروف المضافة الى الماضي يجوز فيه الامراء
بالانفاذ الاعراب والبناء والى المضارع او الاسمية كذلك
عند الكوفيين وبعض البصريين والمحتمل الى انهم مراده قال
ما قال **قوله** ولا ينقص الى اخر كلامه لعمول معنى يظهر
بالفاضل في اول الباب من شرح **قوله** وعلى التعريف بانه غير جامع

جامع وهم منه وجهين يظهر بانه تام **قوله** من قبيل وجه عدل فيه نظر
واليفض صفة شبيهة بمعنى الفاضل والحاكم وقبل بكونه بمعنى القضا
ايضا فقدر **قوله** كما في انما تفضيل الوجه تنفيذ للموصى عبد
الغفور رحمه الله لانك اذا افتحتها بمحمول ان يكونه لاني الموضوع لعملي
الجنس وانه يكونه في الاول لعملي الجنس وفي الثاني زارة واذا رقتها
بمحمول اربعة اوجه اهلها لاني الموضوع لعملي الجنس ملغاه عملي
وثانيها ان يكونه في الموضوع بمعنى ليس وثالثها ان يكونه الاول بمعنى
ليس والثاني زارة ورابعها ان يكونه الاول للتبرية والثانية زارة
واذا افتحت الاول ودقت الثاني بمحمول ان يكونه الرفع محمولا على موضع
اسم التبرية ولا زارة وانه يكونه بمعنى ليس وقم على انه اسمه وانه يكونه
للتبرية ملغاه وانه دفعا الاول ودقت الثاني بمحمول ان يكونه
الاول بمعنى ليس وانه يكونه للتبرية فمنهم اهل عشر وجهاها صفة
منه الاعتبار الاربعة المذكورة فاحفظها فانها مغيرة جدا ومعنى
التبرية السقي ولا التبرية هي لا النافية للجنس مضافة الى التبرية اضافة
اللفظ الى المعنى والمعين الى المفادى لا المعبر للتبرية فقدر **قوله**
لانه جاز البناء مع لا الزارة وهم من فاته لا اذا كانت زارة في الثاني
يتعبد القصب او الرفع في الاسم ان يرفعها ولا سبيل الى البناء
اصلا كما لا يخفى **قوله** فاعرض عليه قال الموصى عبد الغفور عفراته
نظا اى لا هو ولا فرق موجود الاظهر موجودا ان هذا الكلام وهو

كما قال رحمه الله تعالى واما قال لم يقبل موجوداته كما هو ظاهر اشار
 الى انحاءها معنى فكانها شئ واحد كما قال المحقق رحمه الله فتدبر **قوله**
 يستفاد منه معنى يستفاد منه كلامه هذا انه خبر الجملة الجملة اللبانية
 المذكور وهو الجار والمجرور وقد سبوا نقا انه الخبر المحذوف وهو موجود
 فيه كونه كلامه تباينه وتناخرا فالاولى انه يقول فيما سبق ايضا خبرها
 الجار والمجرور ويقدّر هنا موجودا ايضا لينتظم كلامه وجوابه انه
 قوله الآباء الله استلنا مفرغ بجزائه يكونه قائما مقام الخبر
 وانه لا يكونه فعلى الاول مفرغ مستفاد على الثاني مفرغ لفوقنا
 اليها في الموضعين والتقدير لا حول ولا قوة موجوداته بشئ
 منه الاشياء الآباء الله تعالى اي لا حول ولا انصرف عنه معصيته
 تعالى بواسطة شئ الآباء الله تعالى ولا طاقة على طاعته تعالى
 بما دونه شئ الآباء تعالى هذا هو المهورم منه كلامه بمعنى الاكابر وقد
 قيل انه الاسم المستثنى بالآتي لا اله الا الله وعزم لا يصح ان يكون
 خبرا بل هو بدل عنه محل لا اله والخبر المحذوف اي لا اله موجود لنا
 الآلهة تعالى وذلك لانه معرفة ولا هو لا تعلم في المعارف دلالة
 لا يخبر عنه العام بالخاص دلالة مستثنى والاستلنا يدل على الغاية
 والخبر على عدمها لانه صفة قائمة بالخبر عنه فلا يصح جمع خبر عنه
 هذا ظاهره انه ما نعلم فيه ليس منه فتدبر **قوله** وله وجه صنف
 اي تصنيف ما ذكره المصنف وهو آخر غير ما ذكره الرضى **قوله** مع

لا يكون خبرا بل هو بدل عنه

لا يخبر عنه العام بالخاص

مع الرضى والتعنى الرضى استعلام ما في ضمير الخطاب والاشهاد
 استعلام ما في ضمير المتكلم والتعنى اذلة الشئ على سبيل المحبة
 سدا كما يمكن اولاد الترجي اذلة الشئ المحركة على سبيل المحبة
 فاذا قلت لا تنزل فقيب خبرا فالمرغ فيه للاستفهام قلت
 على الفعل المنفى وامتنع علمها على حقيقة الاستفهام لانه الخطاب
 يعرف عدم النزول فالاستفهام عنه كقصير الحاصل فتولد منه
 بقرينة المقام عرض النزول على الخطاب وطلبه منه فاحفظه فانه
 نفس هذا **قوله** وقد مر اعرف في اية مر ذكر **قوله** اذا بطل
 النفي في كلمة لا بطل علمها وهم منه وتخيّر لانه ذلك محصور بلا
 التي بمعنى ليس كما سيجي عرّف ان الله تعالى وكانه توهم بطل
 النفي بالكلية بدخول المسمى على كلمة لا ههنا وليس كذلك ولا بطل
 علمها بل يتولد عند دخولها عليها ههنا المعاني المستمدة على النفي
 والاشياء منه معاني الكلام التي هي الخبر والاستخبار والامر
 والنهي والثناء والقسم والطلب والرضى والتعنى والتعجب
 فتدبر **قوله** وفيه وهم كاذبنا **قوله** وقد يجهل بالمال
 بالبنا على النفع وهم ايضا اوقعه فيه كلام المصنف عن الغفلة اوقعه
 فيه بمعنى عبادان شرح الرضى حيث قال في شرحه **قوله** ما بال
 جهل بعد الخلق والديرة وقد علك مذهب ميم لاهية فالاولى
 انه لا فيه زائفة اي في وقت وقت الشيب وقال ابو علي غزالي

على تأويل وقت لا وقت الله وهذا فترهم من البناء على الفتح مع كونه لا
ذاتية وليس مثبت كما لا يخفى **قوله** الا وهو جزاء الله خبرا
يدل على محصلة نيت المحصلة بكسر الصاد المهملة المراد اني نيت
تراب المدة وتخرج من الفضة والذهب ونيت بالقاء الثلاثة
منه الا بانه وهي تحت التراب المعدني واخرجه اي تحت تراب
المدة وتخرج وكما اننا نرى عرشه من المرأة فيا لها ليلها
اوله لمصلحة عندها فيتمنى دجلا بدله عليها كذا ذكر الكارزوني
فا حفظه ولا تغتر بما في الحواشي فانه غلط لانهم توهموه انه
نيت بالقاء الثلاثة من البسترة والمعنى نيت فنعمل كذا ك
بل هو كما ذكرنا **قوله** لا ماء ماء بارد يجوز في الثاني البناء
على الفتح على انه بدل من الاول لانه البدل في حكم المبدل من اعراب
وبناء في نية تكرير المعنى نحو ما يزيد يا زيدا والاعراب دفعا
ونصبا على انه تأكيدي لفظي لهذا هو المفهوم من شرح الباب
للسيد عميرة وغيره والذي ظهر لي انه الثاني حال موطنه من
الصبر المستر في الخبر لا ماء موجود ماء بارد على حد قوله
فقال انا انزلناه قرأنا عربيا وعلى هذا يكون منصوبا مسترنا
فقط **قوله** لا وجه قلت وجهه ايراد المعنى الواحد في التصويين
وابنه بلباسيه تفتتا في العارفة كما هو صنيع البلقاء
وهذا اول ما ورد وافيد ما ذكره كما لا يخفى **قوله** المادى

الاولى وجه الاولوية غير ظاهر لانه كانه استفاد الوجوب
فهو استفاد من كلام الشارع ايضا اذ المفهوم من قوله في حكم الاعراب
لا غير وجوب الاعراب كما لا يخفى وانه كانه غير ذلك فلا بد من بيانه
نذكر **قوله** والصواب اطلاق المنة وابتاؤه على هاء وليس شيء
بل الصواب ما ذكره الشارع وهو انه تعالى المراد به **قوله** بل يكفى في
منع البناء كلامه يدل على انه ما فهم من كلام الشارع شيئا فتدبر
قوله قيل قال المولى عبد الغفور لا يخفى له ذلك يقتضى
وجوب البناء وفي البدل اذ كانه معر المترك والمفهوم من كلام
شيخ الرضى هو ان البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه وانما المعنى
فلا يكون في المنكر وعطف البياض وحكم حكم البدل عند الشيخ
الرضي انتهى كلامه وهو انه متا **قوله** طوى الى آخره ليس في الظاهر
بناء على السؤال المقدر ولهذا طوى الشارع ذكره **قوله** لا فرجه
بمعنى الترهيب في الحال قال المولى عبد الغفور قوله اي مشاركة اسم
لا حية يضاق بمعنى انه صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام
وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشاركا للمضاف المقدر فيه
اللام هذا هو المعنى الاول وانما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة
المضاف وانه بهذا الاعتبار شارك له انتهى كلامه فيكون هاء المعنى
الاول على هذا اجوز التركيب الاول لما رتبته باسم لا المضاف لشاركتها
في قاعدة اصل المعنى المذكور وهو الاقتصار واصل المعنى الثاني

هو التركيب الاول لما برته بالتركيب الثاني في قاعدة المعنى الذي
هو الاختصاص اعم من الترتيب والتخصيص فانه الاسم المضاعف منبأ
الاول النسبة الى المضاعف اليه وهو الاضافة والثاني حصول الا
ختصاص والمعنى الثاني اصل بالنسبة الى الاول لانه المقصود الاصل
من الاضافة ومشاركتهما انما هو في الثاني دونه الاول ولهذا قال
في اصل معناه فتقول انما هو اي معنى المضاعف تفسير المجزوء
ويبادر لمرجه وقوله سمعيت هو مضاف اشارة الى انه ما دكتهما
في اصل معنى المضاعف مرجته الاضافة لامرجه اخرى وانه اضاف
المعنى الى ضمير المضاعف انما هي بهذا الاعتبار والمجزة لا غير حيث
حصل الاضافة باللام لنفسها او تقديرها من الاختصاص حيث
حصل الاختصاص من اصل المشتركة حصل المباشرة وحيث حصل
المباشرة حصل الجزاء وقوله يعني الاضافة تفسير المعنى وقوله
وهو الاختصاص تفسير للاصغر هذا هو التخييل المقام على وجه المرام
وهو ظاهر انه كلام المحكي فاسد عنه اخرج واطالته باطن راسا فتدبر
قوله في الاخر كلام فاسد ثالث منه عدم فهم مراد النعم والرفع
اذ علة عدم الجزاء فتدبر الاختصاص الذي هو مراد القاعدة في
تقدير الاختصاص لم يجز وخرج عنه القاعدة فمئة عدم الجزاء
والمرجع عنه القاعدة هي عدم الاختصاص فيه لا غير فتدبر **قوله**
فيه بحث وهم وهؤلاء منه فانه سيوحي الشيخ التخييل البصريين

البصريين فلا شك انه المعنى فيما بينهم فحقه بالذكر لذلك والخبر
به احمد البصري استاذ سيوي وانه كاد على كعبانه لكنه لم يشتهر
اشتهار فيما بينهم ولهذا لا يذكر في الخلفيات الا قليلا **قوله**
وذلك انه يجعل الى اخره لزيادة لا يعاب به كما لا يخفى **قوله** جعل
الاشتمال الى اخره لزيادة غريب جدا حيث جعل الامور المتباينة
امرا واحدا مع عدم معرفة انه الكلام في اي شيء فتدبر **قوله**
فلا يتوهم الدور توهم الدور في اشتمال تعريف المجزوء على الجزاء لا على
المضاعف اليه بمعنى الجزاء فانه قال المجزوء ما اشتمل على الجزاء وهو
ظاهر وهو انه العلامة المذكورة اعم من الجزاء من مادانه كانه في
الواقع عينه فلا يلزم الدور هذا هو المفهوم من كلامه الموحى بغير
واما كلام المحكي في شيء فتدبر **قوله** ولم يبق او محلا لا يغير
مشرك بغيره الجميع في شيء بل لم يبق ذلك لانه الكلام في
اسم المغرب لا المبني كما لا يخفى **قوله** ولو جعل المضاعف مقصدا
مبيها الى آخر القول وهم باطل لا يكاد يصح شيء منه فتدبر **قوله**
اشارة بقوله الى آخر القول انها لزيادة باطن لا طائل تحته فلا
مع ظن المراد منه كلام الشاذ فتدبر **قوله** والاولى الادادة
سخرها بيشي لانه الادادة لم يسعه ذكر صراحة **قوله** بتبادر
منه الى آخر القول لا حاصل سوى ما ذكره الشاذ فتدبر ولهم دور
العام في مثله فتدبر ذو ولا يخفى سخرها في هذا الكلام على قوله

محبوب

ادنى مناسبة بالفتح **قوله** لاجابة الى هذا الشرط عدم الحاجة اليه
 في مقام البيان كما لا يخفى **قوله** انه اريد المساواة التي هي قسم اقسام
 النسب اقول مجيبا على فاعلة علم الجدل لعدم ايراد المساواة هذا
 المعنى والتمثيل ببيت اسد محمول على المساواة اذ لا مناقشة في هذا
 اواراد المعنى الثاني الشامل للمترادفة والمقابلة للمعنى المذكورة
 حاصلة في الجملة وهي كافية في هذا الفن فتدبر **قوله** وفيه نظر
 ليس بشيء لانهم اختلفوا في اضافة العدد الى المعدود وقليل
 لا مية وقيل مينة واختار اربعة مائة الثاني فتدبر **قوله** اريد
 لولاكتفي في الاضافة البيانية بجملة صفة البياض والحمى من غير
 انه يكون المضاف اليه اعم من المضاف لجواز اضافة الشيء الى
 نفسه وان لا يفيد الاضافة المعنوية تفريرا ولا تخصيصا وذلك
 باطل ولذا اشترطوا اعمية المضاف اليه في البيانية ولما لم يرد
 الاعمية في الامثلة المذكورة جعلوها بمعنى اللام لا العاقل
 ثابت للخاص ومنقول به وهذا هو الذي لما فعلوه فتدبر **قوله**
 والتحقيق وهم وجه مركب منه لانا نعلم قطعا انه اضافة
 الحدث الى النظم لا يتوقف على تنزيه منزلة الفاعل واسناد
 الحديث اليه فتدبر معنى ضرب اليوم كعنى ضرب زيد باطل ايضا
 نظيره انه مصدر ضرب زيد مراد في اليوم فاضيف الى الضرب
 بعد حذف الفاعل والمفعول مرة باعتبار الاسناد اليه اصلا

اصدا كما لا يخفى فكيف يكون من ضرب زيد بل انما اضيف اليه لما به
 الطرف والمطردوف من الملازمة والاتصال والاختصاص كما ذكر
 الشارح **قوله** ولقد امر على التميم من الاول وهم من بل هو من
 الثاني لانه اللام في العهد الذهني دونه الحقيقة كما هو المشهور
 قال علماء الهلابة اللام موضوع على سبيل الاشتراك بين
 معبودية الفهم ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية مطلنا سواء
 كانت معلومة الفرد او معلومة الجنس فانه المعروف باللام قد
 يكون لنفس الجنس وهو لا من عندهم وقد يكون لجميع الافراد التي
 تحت ذلك الجنس وهو لا يستغنى وقد يكون لبعض الافراد
 اما مميئا وهو العهد الحادى او غير مميئا وهو العهد الذهني
 وذلك بحسب القرائن كذا ذكره المحقق عبد الغفور رحمه الله
 تعالى **قوله** مع انه لا استعمال فيه بينهما ما رأيت احدا غير
 قال بهذا الفهم وما هو الا تصرف فيه من عند نفسه وهو يحتاج
 الى شاهد قوى ولا يشاهد له سوى القياس على المعروف باللام
 وهو لا يفيد ولو سلم فتدبر وصف المضاف في الاضافة
 الغير المعينة مبنى على غايته حاله اذ غالب حال المضاف في الاضافة
 المعنوية التعريف كما انه غالب حال لفظ الغير في الاضافة
 التكبر ولهذا دفع صفة التكرار في قوله تعالى فمرصد الى غير الذي
 كنا نفعل مع كونه مضافة الى العهد الواحد فتدبر **قوله** ولا يذهب

وضع اللام وبجملته

عليك وهم من بل بصر العلم بهذا التأويل نكرة محضة ثم يتفرع
بالإضافة هذا هو المسمى بـ بصر الجواهر وقال الشيخ الرضوي رحمه الله
عندي أنه يجوز إضافة العلم مع بناء تعريفه إذا منع من اجتماع
التعريف به إذا قلنا كما ذكرنا في باب النداء وذلك إذا أضيف
العلم إلى وصفه معنى نحو زير الشجاعة وزير الحرب فإنه يجوز وأنه
لم يكن في الدنيا إلا وزير واحد **قوله** استعمل التخصيص في المعرفة
وهو أخص من التخصيص هنا في معناه لكنه على طريقه الفرض **قوله**
لا يخفى وهم أيضا إذا النتيجة كثيرا ما يتفرع على القياس سواء
ذكر القياس بتمامها أو لا **قوله** ولا يخفى أنه غير وارد أصل
السؤال والجواب للفاضل الهندى وشبهه شارح وأورد عليه
المعنى عبثا المنفرد أنه المعرفة في الأمثلة المذكورة هي الاسم وهو
لا المركب والعلم هو المجموع المركب فلم يكن المعرفة علما والجواب
أنه المعرفة لما استخرج مع ما انفصل به امتزاجا قويا به يكتب لها
التعريف من الأخرى لا منزلة كلمة واحدة فكأن المعرفة وهو
العلم فتدبر فانه ما ذكره المحنى عنه أقوم لغو لا طر تحت
كما لا يخفى **قوله** إذا فارق وهم منه من فيه فارق لتفاوت
مراتب التعريف فالتعريف العلمى ثم من التعريف الحاصل بالعلم
فأورد والترقى من الأولى إلى الأعلى ومنه الانتقال إلى الأكل
كما لا يخفى **قوله** والأخصر الأوضح وهم وجوبه منه كما لا يخفى

لا يخفى **قوله** جميع الأثنية بفتح الهمزة وتشديد الباء على وزنه
الأضحية والجمع ثانی بتشديد الباء فتحة الشاعرة والرمة
لاجل الوزن واسم الشاعر غيلاد وكنيته أبو الحادث ولقبه ذو
الرمة وهو في الأصل لقب امرئ فخرى عليه والرمة بتشديد الهم
القطعة البالية من الحب وقولهم هذا الشيء لك برمة أى بكلمة
وهلة وأصله أنه دجلود فمعنى يعبر إلى دجل بجبل فيمنقه فتبين
دفع في دفع الشيء بجملة كذا في التكميل **قوله** فيكون
التركيب من قبل مجرد قطيعة قال الكوفي أنه المضاف
في العدد من حيث المعنى هو المضاف إليه والمضاف إليه هو المقصود
بالنسبة تفرق المضافين فربما يجب ذلك تفرقا مستفادا
من المضاف إليه ثم أضيف بعد التعريف ليعلم أنه من أي نوع
من أنواع العدد فيكون من مجرد قطيعة في قاعدة المضاف
فتدبر **قوله** قلت لا يهل اسم الفاعل بدونه الاعتماد لا يخفى
ما في خلاصه من الخطأ المنبئ عن الجرح بحقيقة الحال إذ عمل اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة في المرفوع والمصدر
والجار والمجور بها نساء كانت بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال
أو الاستمرار لكنه الاعتماد لازم في الكل عند
جهره البصري به فكيف يكون المراد فيما لم يعتمد منه الأمثلة بل
نحو مصارع النصر وكريم العصر وفيد الدهر ووحيد الزمان

وحاكم البلد وعامل السلطان ونائب القاضي وكاتب كلهما من قبيل
 اضافة الشيء الى ملته ووجه معوله وانه كانه بعضها يمكنه ان يكون
 معوله للصفة في الواقع فيكونه الاضافة بهذا الاعتبار معنوية
 كما لا يخفى **قوله** وايضا شرط وجوب عن اسم الفاعل حقيقة
 الحال ما نلونا عليه وباقي تفصيله في مائتيه المولى عبد الغفور
 لكنه ينبغي ان يعلم ان هذه الاضافة اللفظية اضافة اسم
 الفاعل المنفرد الى مفعوله واسم المفعول الى مقام مقام الفاعل
 والصفة المشبهة الى فاعلها وكذا اسم الفاعل اللازم والمنسوب
 والاستتمارة نحو زيد ضارب عمرو ومضروب الغلام كونه
 اليوم وقام الاب وهما شئ النسب واسد الاخ وانه اضافة
 الصفة المشبهة وما يبدى الى فاعلها اللفظية ابد الجوارح
 فيه بخلاف اضافة اسم الفاعل المنفرد والمفعول فانها انما تكون
 لفظية اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال واما اذا كانت
 بمعنى الماضي او الاستمرار فاضافتهما معنوية مغيرة للتعريف
 وانه اضافة اسم الفاعل المنفرد اذا كانت لفظية فهي الى
 مفعوله ولا يجوز اضافته الى فاعله لانه نفس الشيء لا يضاف
 الى نفسه لانه الاصل في الاضافة مغايرة المضاف للمضاف اليه
 يجوز في الصفة وما يبدى فانها انما تضاف الى الفاعل
 السببي بعد ان شبهه بالمفعول ونقل الصيغة منه اليه ولا

اضافة اسم الفاعل الى المفعول

الاستمرارية من الاضافة اللفظية

ولا يلزم منه اضافة الشيء الى نفسه لانه المضاف اعظم منه المضاف
 اليه واما اضافتها الى غير السببي فمردت بجهل قائم عمرو في
 دار فلا يجوز لانه ضمير في غير السببي لينقل منه الى الصفة
 فيبقى الصفة بلا مرفوع وهو لا يجوز لتوق شبهه بالفعل
 فاحفظه فانه سر الفقه **قوله** اعلم انه يجوز يعني الضمير
 بالنفي بعد اعادة الالة المسبوقة بالنفي على ما تقرر في علم
 المعاني لكنه امثال ذلك كثير ما يقع في علوم المصنفين فلا
 بأس بكامر في هذه الكتاب **قوله** وفيه بخانه حاصل الخبر
 ضبط وقلط وعظ لا طائل تحته فتدبر فانه الفاضل المسمى
 قال فارتفع ذكر اللفظ الاشارة الى وجه التسمية او تحنونه
 التقابل صراحة **قوله** لا يخفى عليه هذا لانه لا يحتاج الى ابي
قوله قبل قال المولى عبد الغفور لا يخفى انه المجموع المركب
 من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لمر ولم يكن لكل واحد من تلك
 الاشياء في ذلك الاستلزام لكنه هذه العبارة وامثالها
 انما يقال لبناء لاهو على سببه واستدلال باللاهو على البناء
 ولا يخفى انه ذلك مستف بالقياس الى استثناء التخصيص
 فيجب ان يحسن قوله من ثم اشارة الى التحفيف واستثناء التعريف
 فقط او يرتكب مجازا يقال فلان قيس تلك القبيصة مع انه
 ليس لا قيس معنونه انتهى كلامه ولا يخفى فيه من الدقة والبطانة

والتيئة الكاملة عما ذكره المحتج من المهرج والمهرج **قوله** الاصل انه يقال
وهو ناشئ من عدم ملازمة كلامه في تمامه فتدبر **قوله** وبما رضى
قال الموح عبد الغفور انما كان هذا السب لانه اصل من ذكره صريحاً لا مجرد
اصل الغرضية السابقة فانه من ذكره ضمناً هذا الكلام وهو في غاية
الحكمة واللطافة وما ذكره المحتج من تقدم النفي على الاشياء وهم منه
اما اوله فلا بد الاصل في ترتيب الاحكام ان يكون على ترتيب العمل
وجوداً او عدماً واما ثانياً فلا بد المدعى صراحة افادة التخفيف واما
ثالثاً فلا بد الوجودي يترتب منه عدمي وانه كما ان عدمي اصل بالقياس
الى الوجودي **قوله** وينبغي لا يتوجه المصادق قال السيد الشريف
في التفرقات المصادق على المطلوب على الربعة او على الاولية يكون
المدعى غير الدليل والثاني انه يكون جزءاً الدليل والثالث انه يكون
موقوفاً على صحة الدليل والرابع على صحة جزء الدليل وكلها باطل
لاستلزامها الدور هذا الكلام قد سمي ولا شك انه ما تخلف فيه
من المصادق لا يستطبق على وجه من هذه الوجود الربعة فانما كانت
المصادق معها وهم من انما رجع وهم انما تقابل قوله وصنف الوهاب
المائة الهجاء وعبد هاشم بنى ان يكون هو بالاعتماد المقدر
فانه لما حكم بامتناع المصادق زيد لعدم التخفيف فيه كانت
قال ما تقول في قول الاعشى فانه مثل المصادق زيد بواسطة العطف
ازهر في قول الوهاب عبد هاشم فاجاب بانه ضعيف لا يوثق به حتى

حتى يرد نقضاً على ما ثبت امتناعه لهذا قال الموح عبد الغفور في بيان
المصادق انه اشباح المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وبطلان
يتوقف على اشباح المطلوب هذا كلام وعلى هذا يكون قوله وضعف
الى آخر جواباً عما قبل الفراء وفي هذا البيان نظر اذ ليس هذا
في شيء من المصادق كما ذكرنا اذ ليس امتناع المصادق زيد عدم
التخفيف لا ابطال دليل الخصم نعم امتناع يتوقف على ابطال
دليله كونه لا يسمى هذا مصادق كما عرفت ولهذا قال السيد
فيه ثوب مصادق فتدبر واذا عرفت لهذا فاعلم انه قول المحتج
وج لا يتوجه المصادق لا اصل له بل المصادق على تقدير وجودها
باقية سواء كانت الفعل في التلوي او المزج كالا يخفى **قوله**
وج لا ثوب للمصادق وهم منه كالاول بل المصادق على تقدير
وجودها باقية فتدبر **قوله** اشار الى ضعفه وذلك لان
المستلزم الى التزم ضعفه من جهة التركيب لا من جهة الاستدلال
فان قلت كيف يرتفع شبه المصادق بضعف الاستدلال
قلت وجهه انه المصائب مدعاه بدليله كونه عارضه دليل
الخصم فبقي بناء موقوفاً على ابطال دليله وهو المراد بشبه المصادق
هنا ولما ظهر ضعف دليله ارتفعت المعارضة فارتفعت المصادق
فتدبر **قوله** من جهة الاستدلال يعني انه من جهة التفرقات
الدافعة تحت قوله من جهة الحكم بضعفه وانه بطلانه فلا بد بتقتر

في التذرع ما لا يفتقر في المتبوعات كما ذكره **السادس قوله** لا يفتقر إلى
في ذكره كما لا يخفى **قوله** كذا قيل قال المصنف عبد الغفور أما أترفع فتبج
لخلو الصفة عن الضمير وأما النسب ففيه محل حيث جعل الفاعل
مشبهها بالمفعول فنصب هذا الكلام فاحفظه فانه ما ذكره المحامي
من النظر في زيادة باهل لا طائل من **قوله** جملة تعد بالمضاف وهذا
بادع مع ظهور المراد **قوله** ولا يظهر ان اشارة كلامه لمعنى لا اصل له كما
لا يخفى **قوله** كانه عطف على لا غفلة في بر اقرع الى هنا ليكون بيانا
لها كما لا يخفى **قوله** ويحتمل هنا انه يكون مفعول لا فقال جرس
وغيره من بظهر بالتأمل **قوله** وكانه من ان لا يشق
الى آخر كلامه هذا بادع بظهر بالتأمل في السجع وهاتين اليه
عبد الغفور متعلقه بقوله ثم قلوا لا يتولد مضافا وعم منه وجه
لانه ليس بمنعوله شيء منها هو صفة بعد صفة اي كانه كل منهما
اسما فاعلا مضافا الى مفعول متصل ملا بدم اعتبار حذف
التورية فتدبر **قوله** في بحث وهو من لاد المعنى في اضافة الصفة
الى المفعول على ما كانه عليه قبل الاضافة كما صرح به على انه يلزم صيغة
قيام هذا قيام صيغة **قوله** وما ينقص من العجب قال المصنف
عبد الغفور هاتين اضافة المسج الى الجامع من قبيل اضافة العام
الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون ذلك الاضافة كاضافة
طرد سبنا وخلق الدرة وبقلة الكذبرة وجانب اليمين هذا

هذا كلامه رحمه الله تعالى وهو في نهاية النشأة وذم المحامي اياه جرس
منه كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** وبالمحال في الحفص انه يكون
مدلولهما شيئا واحدا مثل سعيد كرز وزيد بطة وقيل فنة
وغير ذلك مما اضيف في الاسم الى الثقب ومنه ذا صباح وذا مساء
وذا ثوبوم وذا ليلة وصاحب هذا الاسم ويسمونه فونقير على
وسلم زيد وغانم بكر وزيد ماو ويزكم وزيد هذا وزيد الذي
جاءنا وزيد الرجل بن هو من قبيل اضافة العام الى الخاص لانه العلم
فيها ما اول بالسمي بهذا الاسم اذا العلم لا يضاف ولا يثنى ولا يجمع
مع بقاء العلمية **قوله** الجنة تنحصر الانشأ جرس منه وهو من
جنة كل شيء ذاته وعينه على ما في الصحاح والقاموس **قوله**
يزيل الحفاء صيغة عيبة اللاشي ونفس اللاشي يعني انه العيبة
والنفس مطبوعة على الوجود والمعدوم فيقال عيبة شيء ونفسه
وعيبة الشيء ونفسه فيكون اعم منه الشيء لانه انما يطبوع على الوجود
فقط فلا خلاف في صحة هذا التركيب مطلقا سواء كاد اللام للمعدوم
اولا وقال المصنف عبد الغفور الشيء بمعنى الوجود الحاد في عند جماعة
والعيب بمعنى الذات مطلقا فيكون اعم منه وبمعنى الوجود المطلق
الاش من الذهب والحاد في عند جماعة اخرى وعلى هذا لا يكون اعم
منه لكنه يرد نفس معنوم مع قطع النظر عن كونه في الذموم هذا معنوم
كلامه رحمه الله والسمي هو المفعول الذي عليه الجهرور انه شيء والعيب

والنفس والذات عبارة عن الوجود الخارجي ولا تقع على المعدوم حقيقة
وانما نسب المخلوق عليه الى المعتزلة في كتب الكلامية وعلى هذا لا بد
لحقية هذا التركيب من جعل اللام للمعبر كما ذكره في كتابه في فقه
قوله فالعيب انما منه هذا على تقدير صدقه على الموجود والمعدوم
وعدم صدق الشيء الاعلى الموجود وانما اذا جعل الشيء شاملا لهما
او ضمن العيب فاصابا بالوجود فلهما متساوية في العموم والخصوص
فلا يجوز الاضافة لما مر منه عدم الفارق **قوله** بخلاف الطبيعة
فانها لا تصدق على نفسها هكذا العبارة في النسخ التي دأبناها
وكاثرها سهو منه قلم النسخ والاصل الاعلى نفسها فندبر **قوله**
العار ولا يخص هذا الحكم هذا بانه غريب ولعل اخره الى هذا
ليكونه جديا عنهما كما لا يخفى **قوله** يتبادر منه الى آخره هذا بانه
يظهر بالتأمل **قوله** وكونه اللقب اوضح انما يظهر ان لم يكن
مشتركا وهم منه او سهوا في المراكمة اللقب شهر بالنسبة الى الاعم
سواء كان مشتركا او غير مشترك كما لا يخفى **قوله** لكنه قوله وهم
باطل كما لا يخفى **قوله** لانها لا استقلالها قال المصنف عبد الغفور **قوله**
لكن يلزم الا ابتداء بالتاكيد حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام
وقوله حكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لا استقلالها في حكم الابتداء
بها هذا الكلام **قوله** فينبغي ان يقول وصار سلمى بالمعطف كانت
الشارح اذ اشارة على منتهى في كتابه في فقه **قوله** فينبغي

فينبغي الضمة افتداء على الرضى فانه ما قال فينبغي الضمة بل قال
اراد الى اللبس فانت محبة في قلبها كسرة وابقا بها مخرب في
جميع الروى اذ ينسب فكل ينسب هذا الكلام ومع في انما مر
وقوله الروى معوج والجمع في بالضم والقياس الكسرة فندبر
قوله وانا افضي من العجب وانت خيرة انة قضاء العجب من افعال
منه اللطائف جوده وعزوره وانفعال باطل انما في الجمل او حقة
العقل ولم يذكر كلامه بتمامه ستر العيب فانه قال قدم الاخ على باب
ليدفعه **قوله** فاني يوم يفر المرء من اخيه وانه واجب واما تقديم
الاخ على الاب في الآية فلرعاية اسلوب الذي في هذا الكلام بتمامه
فندبر **قوله** ويقال ترتيب اللغات هذا من جهة خطبانه حيث
ذكر اللغات وترك محلها فينبغي ذكرها قال المصنف عبد الغفور لم
يراع المص في الذكر وجه فضاة اللغات في الحم والافالحة انه
يقول كد لو عصاديه وضب وفيه لغة سارة ادى الكروهي له
تكون كد شاء هذا الكلام ومع **قوله** فلما افاد الاشمل وهدية
عدم اضافة ذواتي المصنف فانه المناسب اداء حق التمول
وهو عدم اختصاصه بشيء من تلك الالهام اذا اختصا من فرع
البوت **قوله** يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب
كانه يشير الى انه زيد ضرب ضرب جلتانه فلا يكون تأكيدا بخلاف
الاول فانه منزه فكونه من باب التاكيد وذلك وهم من فان الثاني

أيضا من جملة الخوة عن الضميمة كالاول فيكون مؤكدا ولو سلم فكونه
 جملة لا ينافي التاكيد ضمنا فكلها من باب التاكيد كما لا يخفى **قوله**
 وارى معنى لواو ير التفسير في باب التوزيع بحيث يكون شاملا لهما
 والمحل فليس المقام اول من تبيين القسم لكونها اظهر في الشمول
 لما ويرسم لهما ولا يخفى انه هذا يستلزم تبيين القسم ايضا
 والاعانة قسم شي اعني منه فتدبر **قوله** واول كلامه اي كلام المحل
 ناخذ الى دفع الاول وهو ما ذكره من هذه التتابع الثاني والثالث
 فصاعدا في التعريف واخر وهو بالبعد قوله كل ما به الى دفع الثاني
 وهو اخرج ما عدا الحد وعنه الحد بمعنى اول كلامه يدل على الاركان
 واخره على الاخراج كما ذكرنا في التوزيع ولا يخفى في كلامه من الخوة
 والبعد عن التفسير **قوله** ونحوه نقول المراد الثاني في اعرب سابق
 انت خبير انه لا معنى لهذا المراد لانه ظاهر كلامه يدل على انه كلمة
 في متعلقة بالثاني وذلك لا يمكن الا بتضمينه معنى الاشتراك
 او انه قول اي التابع لهذا الثاني المشترك في اعرب سابق وانه
 لفظ الثاني بمعناه الاصل في الواقع في الرتبة الثانية من المتبوع
 وحيث لا يشتمل من التوزيع على الاول كما لا يخفى انه جعلته بمعنى
 المتأخر في جمع الى ما ذكره الشارح ولا حاصل لجمع ليا بمعنى في فتدبر
قوله لا يخفى الى قوله واورده عليه نقضه باطل لا طائل في ذكره كما
 لا يخفى وقوله واورده عليه قول الموضع غير المنفرد قوله بحيث يكون اعرب

اعرب من جنس اعرب سابق مع انهما متغايرانه شخصيا بحسب القصد
 فلا بد من التخصيص بخواتم الكتاب جزاء جزاءه اعربا واحدا
 بحسب القصد ظهر في موضعيه هذا كلامه يعني انه اعرب
 التابع وانه كان من جنس اعرب المتبوع ومنه لكونها متغايران
 بالشخص في قصد التكليم لانه قصده الى التابع غير قصده الى
 المتبوع بخلاف قرأت الكتاب جزاء جزاءه اعربا واحدا بالقصد
 وانه كان في محليته في التلفظ والكتابة لانها في حكم لفظ واحد
 معنى اي قرأت الكتاب مرتبا فلا مغايرة فيه بهذا الاعتبار فلا يرد
 نقضا على التعريف بانه يقال يصدره على الجزاء الاخيرة لانه
 ملابس باعرب سابق من جهة واحدة وان ليس من جهة المفارقة
 حال والحال ليس من التوزيع المحنة المذكورة هنا هذا مراد المعنى
 المعظم غير المنفرد والمحتى لما لم يفرق مراده وقع في غلط لا يكاد
 يمتاز الى يوم القيمة وقد بقي ههنا دققة لا بد من ذكرها لتطويع
 الطالب مهارة ومذاقة في الفقه وهي انه المفهوم من كلامه
 انه من قولهم قرأت الكتاب جزاء جزاءه وكنية حرفا وطا
 لعة بابا بابا وبغز ذلك مما يمكنه ان يعبر عنه اللفظية بلفظ
 واحد لا يخرج عن التعريف بقوله من جهة واحدة لا اتحاد الجزية فيها
 او المراد بالجزية الواحدة اقضاء الفاعل والظاهر انه اقضاء
 الجزاء الثاني في هذه الامثلة عية اقضاء الجزاء الاول لما مر

من اتحادها بمعنى بل لا بد من اعتبارها في المقامات بحسب القصد حتى
يخرج عن كذا ذكرنا ولهذا ذكر بعد قوله بأعرب سابقه قوله
موجزة وأهرف والمفهوم من كلام الفاضل المنع والسادس وغيره
خروج ذلك كله بقوله موجزة واحدة لأنه حال بعد حال واقضاً
العامل لكل واحد منهما غيراً لقضائه لا لاختلاف جهتهما
في قصد التكليم وتعلقه العامل والزمان والمكانة ان جعلها
واحدة عدم الخروج الا بالقصد كما ذكرنا وذلك لانه قوله كل
ثانيه جنس التعريف شامل للتوزيع وغيرهما من المفاهيم بالنسبة
الى أفرادها وبالنسبة بعضها الى بعض والمبتدأ المتكررة ولا
خيار مطلقة سواء كانت مع التوزيع او بدونها والمستثنات
والاهوال والتميز مكررة اولاً وبقوله بأعرب سابقه خرج
ما عدا المكررات وخبر المبتدأ مما ليس بأعرب سابقه وبقوله
موجزة وأهرف خرجت المكررات وخبر المبتدأ لاختلاف جهتهما
اذا المراد بوجهة الخبرة هنا الوجهة الفردية الشخصية لا النوعية
والوجهة في هذه الاشياء النوعية لا الشخصية فأعرب الثاني
في هذه الامور غير أعرب الاول بهذه الاعتبار فخرج الجميع والظهور
الحمد على المحدود هذا غاية ما ظهر في ايضاح هذا المقام
الملك العلوم فثام في فاة الفرق بين هذه المكررات
وبين العطف عليها فحقى بجناس الى الثامن **قوله** الاصل

الاصل ليس بل هو لانه كذا في هو الا ان الرجل غير مذكور اصله فيزم عليه
فلا بد من التعميم المذكر **قوله** وايضا لا يصدره على تابع انه من ان وهم
باطل منه لانه كلمة كل اذا دخلت على المنفرد تكون لاهاطة الافراد فيكون
الحكم على كل واحد منها واذا دخلت المعرفة تكون لاهاطة الاجزاء ولهذا
حكى بالمتابع كل وعنف ماكون وهو كل اضعف ماكون فتدبر
قوله فانه استدرك على السادس قال المصنف عليه السلام قوله فانه
لفظة التوزيع لانه التعريف للجنس ويمكنه يقال انه صيغة الجمع
ولفظه الكل مجتاه ذبنا لبيان الجمع والمنع هذا كلامه وهو انه
الكلام والاستدراك فيه اصلاً كما لا يخفى **قوله** هذا التكلف
بمعنى ما ذكره السادس وهو انه من الاختصاص المحدود في افراد الحد النوعية
التي هي النعت والعطف والتأكيد والبيان والبدل تكلف مستغنى
عنه بما ذكره اولاً من صدق الحد ودفعه على كل واحد من افراد الحد لانه
ذلك يستلزم الاختصاص المذكور لانه من لوازم الحد انه يكون
مطرداً وصاعكاً اي من ماصدق عليه الحد صدق عليه الحد وكذا
لا يصدر عليه الحد لا يصدر عليه الحد ودفعه الى ما ذكره من
الاختصاص واعلم انه السادس التحريم عاملة تتشابه لفظه الخفي
قد اضاف افادة صدق المحدود على افراد الحد الى النفاك وكان
اخذ ذلك من صيغ المص في تعريفات التوزيع حيث قال النعت
تابع والعطف تابع الى غير ذلك وجعل الحد مانعاً بسببه ليس كذلك

انظر والعكس والجمع والنوع لانه لانه سواء ذكر في لفظ
 الكل ولا فاضا في الافادة اليه وجعله مانعا باعتبار وهم منه
 مع بل فائز لفظا على في امثال هذه المقامات هي الاشارة الى
 كثرة افراد المحدث وكما هو المشهور فتدبر **قوله** والمحو ان ينقل
 الى آخر القول وارجع الى ما ذكره الشارح بعينه فتدبر **قوله** لا يذهب
 عليك الى آخر القول ايضا وهم لا اصل له يظهر بالتاس **قوله**
 ذلك في العجني النوع كغيره باطل وهم ظاهر لا اصل له **قوله** كما
 نوه قال الموح عبد المنصور ذكر الفارقة ليس من وظيفة النحو
 وكما ان ادب بالفارقة الغرض والجمع عند الغرض ليس في وظائف
 هذا النوع لانه المتكفل ببيانها علم المعاني الباهت عند الغرض
 المتكلم ومزيا الكلام وخواص التركيب ونكاته وحمل المعاني
 على العرف المذكور ومع يكون من وظائف النوع لرجوعه الى اصل
 المعنى كما لا يخفى **قوله** يعني في التركيب الى آخر القول **فتدبر**
 باطل تحت شئ من كمالا يخفى على البصيرة وتحقق في هاشية
 الموح عبد المنصور فانظر **قوله** بر عليه ليس شئ لانه المراد عدم
 لزوم الوصفية له سواء كان هناك مرصوف او لا **قوله**
 اي دلالة مقصودة اي في المواضع الاخر التي لا يقصد بدلالة
 هذا المعنى لا يدل عليه دلالة مقصودة وانه كاد مرصوف
 ذلك فتدبر **قوله** وفي نظر الى آخر القول وهم باطل ناس من

التفت

من الجمل المركب فانه صفة المعرفة معرفة وصفة التكرار كثر
 فكيف يكون الجملة الواقعة صفة معرفة يتناول علم المخاطب
 وما قبل الاضاف قبل العلم بها اخبار بعد العلم بها صفتا
 لا يدل على ذلك اصلا كما لا يخفى **قوله** فتدبر **قوله** بالبعيد
 الى آخر هذا من قبل توضع الواضحات مع ما فيه من الخطا تدبر
قوله فانقست الى آخر لا حاصل له اذ يجري في قولنا ما جئ
 اضربه فاوليات عديدة كقولنا في حق اضربه او مطلوب
 ضربه او ما مر بضربه الى غير ذلك ولا مزية لبعضها على بعض
 كما لا يخفى **قوله** وقد صرح بعض المحدثين بخصيصه بالطليعية المحكية
 جملته وغاؤه اذ لم يقبل احد بتخصيص هذا التأويل بالطليعية
 المحكية بالقول المقدر وما اوقعه في الكلام الموح عبد المنصور
 حيث قال **قوله** الا بتأويل بعيد وذلك في الطليعية المحكية
 بالقول المحدث في كتون الشاعر حتى اذا جاء الظلام **فتدبر**
 جاوا بمذقي رأيت الذيب قهوا اي بمذقي مقول عنده هذا
 القول وهكذا في الحال والمفعول الثاني في باب علمت من قول
 عليه السلام وجدت الثاني اخبر بقليل هذا كلامه فتدبر
 هو في شئ يدل على الاختصاص المذكور **قوله** اخبر فانقست امر
 حاضر من الخبر وهو العلم بالشيء وقوله تنقل فمن مضارع
 مخاطب من القلي وهو البعض مجزوم في جواب الامر والجملة

مقول فانه لو وجدت الناس مقولا في فهمهم لهذا القول فافهم
قوله ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف ليس بشيء لما ذكرنا
 مع ما فيه من الخلل والخلط **قوله** فحينئذ قوله يتبعه التاكيد
 يحتاج الى التاويل مما لا معنى له كما لا يخفى على أهل البصيرة وقوله
 يلزم ح انه لا يكون التفت بالرفع اسم يكونه وضرب المحسوس
 فافهم **قوله** هو ذا الكوفية قوله في الموضع عبد الغفور اجاز
 الكوفية وصف التكرع بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم يستلزام
 بقوله تعالى ومن لكل همزة الذي جمع مالا والجر هو على انه بدل
 بدل اولفت مقطوع بالرفع او بالنصب واجاز الالف
 وصفا التكرع الموصوفة بالمعرفة هذا كلامه وح وقيل بجدة
 وصف المعرفة بالتكرع المفعلة مطلقا وبالجملة اذا كانت
 مختصة بموصوفها كقولهم هذا على قاتل العنزة ومنه
 قولهم قال الله تعالى وقال الله عز وجل ورضي الله تعالى
 تعالى عنكم فاحفظه فانه ينفعك كثيرا **قوله** وما في السراج
 في هذا المقام سهو بيبه وقع منه ذلة الاقلام كانه يسير
 الى ما ذكره منه بعض الزوائد التي ليست في السراج وذلك
 جهل منه وهو فاته استيفاء جميع الاقسام غير مراد بل المراد
 ذكر ما هو انشأ بالمقام والا فاذكره سهوا ايضا لعدم
 استيفاء الاقسام كما لا يخفى **قوله** فيه بحث الى آخر القول

لقول ليس بشيء ايضا وذلك لانه المص لوقال فالاول يتبع الموصوف
 في عشر امور ويوجد في كل تركيب اربعة منها وفي البواقي كل الفعل كما
 قاله في القسم الثاني كانه كلاما عبثا لانه معنى قوله كالفعل انه يجب
 موافقته لموصوفه في البواقي ايضا كوافقة الفعل لمساعد الضمير وقد
 اعني عنه قوله يتبعه في عشر امور بخلاف الثاني فانه معنى قوله
 كالفعل فيه فانه لا يجب موافقته لموصوفه في هذه الامور الخمسة الباقية
 التي هي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والثابت كما لا يجب موافقة
 الفعل لمساعد الظاهر فيها ولا شك انه هذا مفيد دونه الاول
 على انه قوله وفي البواقي كالفعل لا يستقيم في القسم الاول اصلا لانه
 البواقي ستة امور منه حملتها وجهاه من الاعراب والتعريف والتاكيد
 فلو قال ذلك لزم منه وجود الاعراب والتعريف والتاكيد في الفعل
 او استيفاءها جميعا اسم الموصوف فاشمل **قوله** فيه انه اعرف المعارف
 الذي قوله الجميع ضمير المتكلم الواحد قول باطل اذ لم يقبل اهد بالرفق
 بضمير المتكلم فكيف يكون ضمير المتكلم وهو اعرف المعارف
 ويجوز عليه الباقي فانه اعرف المعارف عند سبويه وهو النخلة المضمرة
 ثم العلم ثم اسم الاشارة والمعرف باللام والموصول سميانه والمضمار
 في حكم المضاف اليه وعند الكوفييه الاعرف العلم ثم المضمرة ثم المجرم
 ثم اللام وعند ابي كيسان الاعرف المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة
 ثم اللام ثم الموصول وعند ابي السراج الاعرف اسم الاشارة ثم المضمرة

اعرف المعارف

ثم العلم ثم ذواتهم وعنده مالك الاعرف ضمير المتكلم ثم العلم البذر
المشرك والمخاطب سببه عنده ثم ضمير الغائب الذي لا يشبه
مفسر ثم الغائب الذي في مفسر شبهه ثم المنادي ثم الموصوف
ثم ذواتهم والمضاف بحسب المضاف اليه كذا في شرح اقرضى وبه نظر
فان تصرفه وبطلوه كلامه باسمه فتدبر **قوله** ويحكمه يقال
هو من اسمائنا هذا فلفظ كلامه من اذ كونه هو علما او جارا بحرفه
اصطلاح المصنف الموصوف خاصة قدس منقذ ادواهم وانظم
الشريف وادع على نزع اللغة واسلوب فكيف يكون هو عما به **قوله**
او رده قال الموصوف الضمير اجمع الى اسم الفاعل والمنقول
وال على معنى الوصفية كوجهه ويحكمه ان يدفع بانه ذلك المعنى
ان كانه في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال
في التعليل ان الموصوف يجب ان يكونه اعرف او مساويا والضمير
اعرف المعاد فلا يصح الرفع به فتولد الموصوف اهق او مساويا
واشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرنه به او اكتفى به فوقع الريب
موقع المدلول كما في نسخة السادع الرضائي انتهى كلامه رحمه الله وبه
نظر بطلوه كلام المحنى من اقرضى كما لا يخفى على اهل البصيرة اذ هو
من قبيل ترك العلم والتمسك بالجهل نفوذ بان الله تعالى له الجهر
وهو **قوله** اما الله يراهم بجلده مثله في درجة التعريف مما لا يمتد
لفظه جدواه فلو فارق في ذكره سوى نظير الكلام كما لا يخفى

لا يخفى **قوله** لا حاجة اليه ليس بشيء كما الاول **قوله** من قال انه
انقص من اقرضى ما طائفت منه في ذكره كالا وبعه فتدبر **قوله**
والاظهر الى اقرضى كانه يشير الى قصد تفسير السادع وذلك
جاء من اذ لا يمكنه ارادة المخصوص من لفظ هذا بعد اضافة الباب
اليه لانهما تنبيه النوعية فتأمل **قوله** فيشكل التعريف بما في
غير العالم والعاقل سهو منه لانه لا يشكل به هذا التعريف سواء
بمعنى وصف او معطوف او انما يشكل به التعريف الذي ذكره السادع
وهو تابع بنوعه بينه وبينه يتبعه احد الحروف العشرة
والتحقيرة لا يشكل به ايضا اذ يحصل هذا التعريف انما تابع
بواسطة الحرف ولا شك ان الوصف المذكور وانه كانه معصدا
بالحرف كونه تبعيته لموصوف ليست بواسطة الحرف بل بالاستقلال
والحرف انما يحى به لتأكيد تلك التبعية المستقلة فلا يرد نقصانها
ايضا فتدبر فوسع عليه سائر التواضع الذي يتخلل بينه وبين شئ
من الحروف المذكور **قوله** ويشكل بالمعطوف في قوله وانواعه رفع
ونصب وهجر ومن البيت سقف وهجره والتكجيب ما وفل
وعس والجهيم دقيق وما دليح الى غير ذلك مما لا يمكنه ان يخبر عنه
الاجمعي الاجزاء من المركبات الحسية وليس من الكلمة اسم وفصل
وحرف والعصر ضرب وما وهجر وناد والكل جنس ونوع وفصل
وفاصلة وعرض عام الى غير ذلك مما يجدر ان يخبر عنه بكل واحد

الاخر لا يصدق عليه لكونه ملها مسترخا بغير تلك الاخر بخلاف
 الاول فانه لا يصدق فيه من البعض عليه لكونه كلا مركبا من الاجزاء
 عبارة عن المجموع بل لا بد ان لا من جمع تلك الاجزاء بالعطف ثم
 حملها عليه فيكون الربط بعد العطف وهذا ينحل التعريف به لعدم
 النسبة في المتبوع الاتبع تمامه بالعطف فلا يصدق عليه ان تابع
 مقصود بالنسبة مع متبوعه اللهم الا انه يقال انه المتبوع اذا كان
 مقصودا بالنسبة بعد تمامه بالتابع كالتابع ايضا مقصودا با
 نسبة ضمنا فانه النسبة المذكورة في التعريف اعلم منه ان يكون
 صريحا او ضمنا وان تكونه حالا او مالا وهذا معنى قوله النسبة
 المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية فتدبر **قوله** نوصي الى
 اخر وهو باطل لا اصل له لكنه هو معذرة لانه مما يجترأ الناس فيه
 فتبين ان اشارة الى انه لفظ المقصود المذكور في التعريف ليس به اعداد
 الاسماء حتى لا يوضح التعلق به لكونه جامدا من متعلقه به ببقاء
 على الوصفية ونقصه للحديث وقيل ان اشارة بمعنى الماضي فلا
 يصح التعلق به بل بالمقصد المقدر بقرينة. وقيل اشارة الى نفس التام
 مع النسبة الى غير ذلك من الاوهام الفاسدة والحواشي اشارة
 الى انه التعلق به انما هو باعتبار ما تضمنه من الحديث لا باعتبار
 الذات الذي قام به الحديث ومن هذه العبارات وفي بعض المواضع
 من المطول وعليه مبني في بعض المواضع من شرح قصص البردة

البردة **قوله** ولما انصرف راجع الى التوابع الممنونة من قوله غير البذل
 وقوله فادراج المقصد وهو باطل كما ذكرنا **قوله** فهم هذا المعنى
 الى اخره وهم من اوقفه في بعض كلمات المعنى عبد الغفور وقوله
 لا فرق قولنا جاني زيد حارده وجاني زيد بر حارده باطل بل الفرق
 بينهما مظهر بآذ كرم في الشرح فتدبر **قوله** واما ما ذكره هذا
 بعبد من ظاهر الكلام لظهور انه مرادهم به النعت النحوي وانه
 توسط بينه وبينه متبوعه الحرف كونه التحقير فيه ما ذكرناه في القول
 السادس فانظر **قوله** يتجه عليه وهو باطل لانه المراد ذات الحرف
 سواء كان بمناه الآتي او لا وما دفع في الشرح من قوله نعم الى
 وما اهلكنا من قبلك الا ولها كتاب معلوم قالوا وفي الحال عند
 صاحب الفناح واما جاذ الحال من النكرة بدو التقديم عليها
 لكونها في حكم الموصوفة وقيل انما مستغفرة كالمبتدأ في قوله ما دل
 الا قايما راجع الى هذا وعند صاحب الكشاف لتأكيد لصورة
 الصفة بالموصوف فيكون الواو المتحركة في الكلام اربعة
 العاطفة والحالية والاعتراضية والمؤكدة مقصود الصفة
 بالموصوف لكنه لم يبعد في العربية صفة مصدر بالواو ولم يقل
 احد غيرهم ولم يعضد حجة كذا في بعض الشروح **قوله** فانظروا
 الى آخر القول هذا باطل لا طائل تحته لجواز ان يكون اداة
 العطف على ذلك المنص من دواعي التأكيد ومعاملة اذا لا انحصار

لتأنيده التأكيد في مناسبات المعنوية المذكورة في موضعها فليكن
 من جملة نكات التأكيد ان المتكلم اذا اراد العطف على الضمير المتصل
 لم يفرق بين الاغراض لكنه بالمنفصل ثم عطف عليه فالمدلول الى الجملة
 معلوم كما لا يخفى **قوله** هكذا في النسخ امثال ذلك سهره
 التاميم وفي بعض النسخ بوجود النقص كما هو في القواب **قوله**
 فيه انه طول الكلام حاصل الى اخره مما لا طائل تحته كما لا يخفى **قوله**
 ينقض بقوله تعالى فيما دونه الظاهر انه مراد بعدم انفصال
 المجرور عنه جازع عدم انفصاله عنه بالاستقلال كما يتفصل المرفوع
 المتصل بالمنفصل لعدم الانفصال مطلقا ولو بواسطة شيء فثبت
قوله فيه اشعار بصنف استدلالهم ان خير انه هذا لا يدل
 على صنف الاستدلال بل يدل على قوة كافيته صيغة الجمع على انه
 ما ذكره السادس مع عدم الاستدلال والقياس على هذا البصريين
 مجرد مناسبة عقلية لا يجدي نفعا حيث ثبت في الاستعداد
 المؤدق بها يضافه اذ مبني اللغات على النقل الى العقل فثبت
قوله واجب بجمع قوله والاهام فاما قرأة حرق قوله نقاشا
 والاهام بالجر عطف على الضمير المجرور من غير عادة الجار واجب
 بانه الحرف مقدر اى تالوده وبالاهام ورواية الحرف
 المقدر لا يبر في الاختيار الا في الله لا فعل وبانه معطوف على
 على مقدر تقديره وبالا بوجه والاهام ورواية لا دليل عليه

712
 عليه وبانه الاول للشم ورواية تسمي سوال لا يكونه الا بالباء
 وبانه حرق كوني والكوفونه يجوز ومنك الجار في العطف
 على الضمير المجرور في السعة ورواية هذا انما يصح اذا لم يكن
 القرأت السبع متواترة هذا وقرا الباقيات بالنصب عطف
 على الجار والجرور كقولهم مردت يزيد وعمر واو على العظة
 الله اى واستقوله الذي تالوده والاهام من انه تنكرها
 ولا تصورها او على مفعول منه وقرئ بالرفع على انه مبتدأ محذوف
 الخبر اى والاهام كذلك مما يقال **قوله** فيه انه لا اشكال
 في جوازها وفي كلامهم هذا مجرد تمثيل على سبيل المسامحة فلا
 مناقضة فيه كما لا يخفى قوله الاولى ليس باولى وما ذكره من المثال
 لا يكاد يصح لما فيه من التناقض بينه فتدبر وقوله اعلم الى اعلم
 الثاني بل الى اخر القول هذا ياد لا طائل تحته كما هو الظاهر في باد
 الرأى المتأمل **قوله** الاعراب من الاحوال المعارضة نظر الى التماثل
 واما خصص الاعراب من كونه بالحركة والحرف فهو من الاحوال المعارضة
 له بالنظر الى نفسه كلام باطن والخوة ما ذكره المحقق غير المنفرد
قوله لعدم قصد التفسير بالاضافة بناء على انه الاضافة للغير
 الذهني كلام التعريف في قولهم اذن اسود قال المحقق غير المنفرد
 اعلم انهم جعلوا المحل على نكار الضمير جوابا والسند وذهبوا
 اخر واعتزوا على بانه الضمير انما يكون تكرره لم يرهج كضمير دابة

رجل ويكفره ان يجاب عنه بانه ذلك مبني على ذهب اليه الشيخ
الرضي عنه انه انما يراجع الى النكرات اذ لم تكن تلك النكرات
مخفية بحكم اوصافه كانت نكرات هذا كلامه فاعظم في تخلصه
عن حطية المحتسبي واطالة كلامه الذي لا طائل منته ولا اعتنا على
شيء منه كالا يخفى **قوله** ونفائنه يقول قال الموح عبد الصبور
انما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في فوق الفعلية فيصير بمنزلة عطف
الفعلية على الاسمية هذا كلامه فتدبره **قوله** ويجتمل اليه يكون
قول المص ابراهيم لا يخفى بطلانه **قوله** ولا يخفى عليك قال الموح
عبد الصبور فتدبره الشيخ رضي الله عنه جملة التي يلزمها الضمير
كالصفة والصفة وضمير المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى
متعلقة بها بانه كانه مضمونها بعد مضمومه الا ان متاخبا
اولا جاز مجزاة اهد بها مائة الضمير اكتفا باختزاله ذلك
التعلق بجمل المجرع واحد فنقول الذي جاء في قريب الشمس في
لانه المعنى الذي يعقب مجيء غروب الشمس في ذلك الحال
في تمام وانما اذا قلنا كانه للجمع المطلق لم يجر ذلك فيه الا اذا
سارع القرينة على التفسير كانه نقول الذي قام وقد كنت
هنا في تلك الحالة في هذا كلامه وهو ما هذا كلام المحتسبي **قوله**
ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شاذ في الباب ابعد منه والحق
مع اكثر ان ارضيه ندم انه اختلف في تقديره وقوع وعدمه فيكون

فيكون في ذلك مذهب الاول مذهب الشاذ وهو انه يكون عطف
بمعنى او وقع العطف بانه يكون متاخبا لنا عن مصدر النفس المذكور كقولهم
حين بينه وبينه مرده اي حين الحيلولة اي او وقع الحيلولة بينهما
وانما مذهب بعض شاذ في الباب وهو انه يكون عطف بمعنى
اسيل وانما مذهب الجمهور وهو انه يكون عطف باقيا على معناه
الاصطلاحي من غير حاجة الى تقدير شيء ليس الامر كما اتهمه اذا المعنى
على او وقع العطف عند الكل والخلاف بينه ذلك البعض وبينه
الجمهور انما هو في انه المراد بلفظ العطف به هو معناه التقريري
والقدير اذا او وقع الامانة على نحو السالمية وانه لا يحتاج الى
تقدير المضاف او المعنى الاصطلاحي ولا يحتاج الى تقدير كذا
قرع الشاذ ومثله **قوله** ما ذكر في توجيهه مختلفا الى اخر القول
هذا باطل وهو من مركب لا صحة لشيء منه اصلا لا باري الله في
قائه قد افسد السلم على الناس **قوله** دفع لما ذكره الفاضل المنذري
الى اخر القول جهل باطل ايضا اذ كلامه الفاضل في شيء وكلام
الشاذ في شيء آخر فانظر في شرحهما وحاشية الموح عبد الصبور
تجدد الموحين **قوله** ودلائله على المعنى الى اخر القول اطالة
باطل ايضا ومراد الشاذ بذلك تصوير الاستثناء فقط لا غير
وانما لم يؤخر المعنى عن الفراء عنه الاستثناء ليكون كل واحد من
الخلاف في جنب ما يخالفه من الاحباب والاسباب فانه قال ان عطف

عن التاكيد

على مبدل عاملية مختلفية لم يحز عند الجمهور في بعض الصور خلوقا
للفرد ويجوز في بعض الصور عندهم خلوقا لسيبويه **قوله** جا با
المستخرج والواو بمعنى التاكيد عبارة التوكيد والتاكيد بالهمزة
المبدلة منه الواو لا منه وكذا التاء اذا قويت واهمته وتطير
التوجيه والتأجبه **قوله** كتركب وقوعها في التركيب قبل اذا اجتمع
التواضع في تركيب من التركيب العربية فالاولى فتعجم الفت ثم
عطف ابياد ثم التاكيد ثم البدل ثم عطف النسق **قوله** بته
بذلك الى اخره يفرق باطل لا شك فيه كما يظهر بالثامن في السمع
قوله اذا اريد بقيامه العدد وتفضيله في هاشية الموحى عبد الغفور
ينبغي ان ينظر فيه **قوله** وكذا المنوى مختص بالمعارف قال الموحى
عبد الغفور لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت
تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمنوى مطلقا عند البصريين
واما الكوفيين فيجوزون التاكيد بكل واجمع ونفس وعينه
اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ
الرضي ذلك ليس ببيد انتهى كلامه رحمه الله فاحفظ المختص
عنه فليطبات المعنى التي هي من انا و غضبانته تعالى فانه دأبه
دائما ان يأخذ كلام الناس ويحرف الكلم عن موضعه حتى يكون
هذيانا ثم يكتبه ولا شك انه ارتكاب امثال هذه الامور الهائلة
بالعلم والهدى بل بالدين المبين والمسلمية اجمعية نفورا بالله تعالى

تعالى منه ذلك فانه من انا والخذلاد والخسار **قوله** ومنهم من لم
يتنبه لفرضه تفصيله في هاشية الموحى عبد الغفور **قوله** اعلم الى
اخره من كلام الموحى عبد الغفور وتفضيله في هاشية فانظر
في تزي التجارب والغرائب **قوله** وعلى هذا لا وجه لذكرها بابه
الفاظ التاكيد اعلم ان هذه القول الى اخره فليط كلام ثامن
عنه الجمل وعدم المعرفة باوضاع العربية كالا يخفى على اهل البصرة
لكنه لا بد لنا ان نشير الى بعض مواضع الغلط ليكون وسيلة
الى ذكر بعض التواضع للغة فنقول قوله لا وجه لذكرها بابه انما
التاكيد لانه التاكيد من الاسماء المعربة وهي هذه الالفاظ
مملات كلام فاسد اذا لم يدر من عدم الدلالة على المعنى حال
الانقراض الالهال لجواز انه يكون ذكر اجمع قبل هذه الالفاظ
وانضامها اليه شرط في دلالتها على معنى الجمعية على انه هذه ال
لفاظ لها معان مذكورة في كتب اللغة غير معنى الجمعية فيكون تكون
مملة بل هذا القيل باطل قطعيا بما ذكر المصنف في اخر الباب
من انه هذه الالفاظ قد تنعم متفرقة على سبيل الضعف فلا
تكون كسنة بسن كالا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف من هاشية
في التاكيد اعلم ان التاكيد اما لفظي او منوي وكلاهما اما
اصطلاحي او غير اصطلاحي فاللفظي الاصطلاحي من الاسماء
تكرر اللفظي الاول حقيقة من جاني زيد او حكما من ضرب

انت واضرب انا وضربتك اياك **قوله** وجابج تابع وحيث
 نبيث وليث واسد وهيتا مربيا الى غير ذلك من الاسماء والتابعة
 للاول بالاتباع او الترادف واما نحو قرأت الكتاب بابا بابا ونظف
 الفراء سورة سورة وبيت الحيتا شيتا شيتا وجاهل التوهم ثلثة
 ثلثة ودكت الارض دكتا وجاد بك والمالك صفا صفا فليس
 سم باب التاكيد اللفظي ولا سمه التوابع بل المجموع في ثاويل لفظي واحد
 اي مفصل واغرب في موضعيه اهتز زاعة الترجيح بمرجح واللفظي
 الغير الاصطلاحي فكالافعال والحرف والجمل والمركبات المتكررة
 لاجل التاكيد فانها تسمى لغوية لا اصطلاحية لانه المراد
 بالتوابع هنا توابع الاسماء المعربة فقط وغيرها يعرف بالمقابلة
 عليها والمعنى الاصطلاحي ما ذكره المصنف من الالفاظ الثمانية
 وغير الاصطلاحي مثل ان ولام الابتداء ونون التاكيد وغيرها
 فاصفها فانه مما سراد هذا الفن ومما هنا ظهر ان شاء نصرف
 المحتسب في **قوله** واستفيد مما ذكره وهم من يظهر بالتأثر فيها
 ذكرنا **قوله** ويكنه ان يقال ان المصنف صفة كاشفة بمعنى
 النبيث في قوله فلو ان هيث هيث اي شير يركذا في الفا موز قبل
 انه اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه مثل
 ضربت انت وغرم وانه اريد مطلقا للتكرير ولو كانا ضربت انت
 وابصموت وابصموت قيل المراد الاخير وكوده هذه الالفاظ الثلاثة

الثلاثة في حكم الاول الذي هو اجمعه منزع كونه بنية الفرق بين
 اكنع وابنع وابضع وبينه هيث وحيث شكل التوهم لانه يعمل
 النبيث صفة ثانية لموصوف الصفة الاولى لا تأكيدا لها فتدبر
قوله وهذا امر في معنى الى صفة التثنية وهم من وجهين باطن
 بل الاصل ان الشيء اذا اضيف الى الثاني مطلقا ولو بطريق المعطف
 يجمعه في المضاف ثلثة اوجه الافراد والتثنية والجمع يقال اكلت
 رأس الكبش ورأسا الكبش ورؤس الكبش ورؤسها ورؤسها
 ورؤسها ورؤسها ورؤسها ورؤسها ورؤسها ورؤسها ورؤسها ورؤسها
 والمفعول هذا **قوله** فقد قدمه اصلح قول المصنف به الفاضل
 الهندى فانه الذي اصلح ذلك حيث قال اي ذوا امور متعددة
 فيتناول الافراد والاجزاء اذا الكلية والجمعية لا يتحققان الا في
 هذا الكلام ورواه السادع بقوله ولا حاجة الى ذكر الافراد لانه الكلي
 مالم يحفظ افراده بجمعة ولم تقصر اجزاء لا يصح تأكيده بكل واجمع
 وتيمم المحتسب حتى جعل ذلك التاويل فاسد وهذا جهل منه ان
 يكره ان يحفظ افراد الكلي بجمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد
 منه فردا كالدخول البيض والديار الصفرة كما جاز عكسه ايضا
 وهو توهم الحكم على كل فرد مع انه المحكوم عليه هو المجموع كقول
 انت وكل انت اي مجموع صوره فزير صوره كذا ذكره المحقق الطوسي
 وحيث جاز اعتبار اجتماع افراد الكلي جاز توكيده بكل واجمع نحو

الانشاء كلهم جاؤا وجمعت الله بهم والذيات كلها لكم يكون
 الكلام والافراد اجزاء كما ذكرنا في السادس لكم هذا لا ينافي التعميم
 المذكور فتدبر فانه دقيق **قوله** فيلا يكتفى الافتراء المحتسب بدوه
 الافتراء المحتسب قال المصنف عليه السلام الظاهر ان لا يكتفى الافتراء
 المحتسب بدوه الافتراء المحتسب حتى لو كان ذوا اجزاء ويصح افتراءها
 متا ولم يصح افتراء حكمها وحالها لم يصح توكيد بطل واجمع
 فالمعيار الافتراق المحتسب هذا كلامه مثلا زيد ذوا اجزاء لم يصح
 افتراءها متا مع انه لا يصح توكيد لعدم افتراق اجزائه حكما
 اي ليس مرتبانه وحاله ذلك فلم يجر توكيد فيهما زيد كل بخلاف
 اخذت العبد كله فتدبر فانه ينبغي صحة الافتراء المحتسب بدوه المحتسب
 بخلاف العكس فتدبر فانه المحتسب ما فهم معنى هذا الكلام كما بين
 عليه ظاهر كلامه **قوله** ومنه اختصم الزيادة كلاهما يعني في
 عدم الجواز قال المصنف عليه السلام القياس على ما زيد كل يقتضي
 انه لا يصح اختصم الزيادة كلاهما منوفا للمعبر فانه هو ذوه وهو
 خلا في القياس واستماع هذا كلامه فتدبر فانه منع اكتفاء
 الافتراء المحتسب بدوه المحتسب منع جواز اختصم الزيادة كلاهما
 ومنه لا فلا **قوله** ولا يكتفى الى اخره وهم من ادأب المصنف في هذا
 الكتاب ان يذكر اول الاطلاء الكلية ثم يتبعها ببعض الجزئيات
 على ترتيب الكليات ترتيبا لها وتنبيها فيكون لكل منهما وجه

وجه وجه كالا يكتفى **قوله** وكيفية ترتيبه ان تقول جاؤا زيد زينا
 او عينه وجاؤا الزيادة انفسهما كلاهما وجاؤا الزيدونه انفسهم
 كلهم اجمعونه اكتفونه ابصمونه وجاؤا هذ هذ انفسها او عينها
 وجاؤا الهذانه انفسها كلاهما وجاؤا الهذات انفسهن
 كلهن جمع كنوع يصح اوجماا كنعاء بصعاء بتاوين الجماعة
 واجازا الكوفونه ان يقال جاؤا الزيدانه اجمعا اكتفاه ابتعا
 ابصعاه وجاؤا الهذانه جمعا وانه بتا وانه بصعا وان
 في ثلثة المذكور والمؤث فاحفظ **قوله** يخرج من الترتيب البدل
 من المنسوب وهم اوقعه في المعنى عبر العنونه حيث قال يفهم منه انه
 البدل لا يكون من المنسوب هذا كلامه وقال الكا دوزي ايضا يخرج
 من هذا الترتيب ما كانه المبدل منه مسندا فانه لم ينسب اليه شيء
 بل هو منسوب الى الشيء فالصواب انه يجعل كلمة ما مصدرية اي
 هو فاجع مقصور بالذات اي بالنسبة المنقطعة بمجرعه سواء كان
 مسندا او مسندا اليه وسواء كانت تلك النسبة اسنادية او ابتداءية
 او غير ذلك وابا في قوله بما نسب من ابأ في قولك المقصود
 بالاهتمام والتعظيم هو هذا العالم لا من ابأ في قولك قصد
 بهذه اللفظ ذلك المعنى والمراد انه هرة النسبة مصروفة الى
 التابع وانه كانت بحسب الظاهر الى المتبوع الى هنا كلامه وجملة
 ولا يكتفى على تطبيقه ان جميع ذلك وهم وغلط اذا المراد بالنسبة

بجملة البدل

ههنا انما هي مجر التعلوه والمعنى المراد البدل تابع مقصود بالحكم
تعلقه ذلك الحكم بالمتبوع اى متبوع كانه مندا او مندا اليه هذا
هو المفهوم من كلام الفاضل الهندى رحمه الله تعالى ومنه ظررات
تغيير الشارح وتقدير النسبة بينه الجار والمجرور غلط ايضا
لانه التقدير بدل تابع مقصود بنسبة شئ منسوب الى
المتبوع ولا شك في بطلان الخرج البدل من المنسوب عنه كما مر
فتأمل هذه الناحية فانه هذا المقام من مزالق الاقدام **قوله** لما كان
الى امر القول هذيان باطل لا معنى له مع كونه مبنيا على ابطال المذكور
فتدبر **قوله** وقد غفل قال الموجب عبد الغفور دونه خلاف
ينسب او حال في المستتر فيه او متجاوزا عن المتبوع هذا كلامه
وهماته تعالى بمعنى البدل تابع مقصود بالحكم منسوب الى المتبوع
متجاوزا ذلك الحكم عن المتبوع الى التابع اى مصر وقاعه اليه
حيث لم يكن المتبوع مقصودا بالنسبة لا ابتداء ولا انتهاء ولا
شك ان هذا اولى من جملة حالاته صير المقصود الرجوع الى
البدل المتجاوز في الحقيقة هذه النسبة لاذات البدل كما لا يخفى
وما ذكره المحشى من الخلفيات ليس اى كلمة لفاضل الهندى
قال دونه خلاف او حال اى متجاوزا عن المتبوع هذا كلامه
قد سرح فاطل قد سرح الجواز الوجه به فتدبر **قوله** يقال
الظاهر يقول الى امر القول غلط لا طائل تحته وامثال

وامثال هذه الاباطيل لا يلزم احد اصلا حها وهو يصلح العطار
ما افند الله هو **قوله** لا يخفى الى امر القول هذيان لا طائل تحته
ايضا ولم يقل بعلمية هذه المركبات احد اصلا قال الحق
عبد الغفور غفر الله تعالى اعتراضه بالاضافة في الاولين
بيانته وفي الاخيرية لامية فكيف يصح عطف الاخيرين
على الاولين وقد وجب ان يكون اعرب التابع والمتبوع من جهة
واحدة شخصية ويكبره يقال لو قرأ الاشماع والغلط
بالرفع مجزوف المضاف معطوف على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك
وكذا انه جمع الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرد به من
المذكورة والمقدرة التاب من باب المضاف او قرأ بالجر بتقدير
المضاف انتهى كلامه بمعنى انه انما المضاف مع تعدد المضاف
في هذه المعطوفات يدل على انه هذه الاضافات على وتبر
واحدة وليس كذلك والجواب انه يتدر لكل واحد منها مضاف
على حرف بقرينة المذكور فتدبر **قوله** يخرج عنه جائى زيد
حارج الى امر كلامه هذيان والمثال من باب بدل الغلط دونه
الاشتمال اذ مر شرط بدل الاشتمال انه يكون السامع مستوقفا
عند ذكر المبدل منه الى ذكر البدل وليس المذكور كذلك كما لا يخفى
قوله جمع الغلط مصدر الى امر القول هذيان باطل ايضا
لانه اطاعة بلا فارق يعتد بها ولم يقل احد فيكونه تكديرا للحاظ

وتوينا بالبيان وايضا للمبندى في تبه الضلوع وتركها للعلم
 واذا بالجهن والقيس والقان كما لا يخفى على اهل الحال والقان
قوله وفي من هذا المقام يدعى بالظواهر اظهرها والمفاهيم
 ليس لغرض من ترك الاضداد اظهرها والمفاهيم بل دفع الالتباس
 اللازم للاضداد كما لا يخفى **قوله** لانه لا يلزم انما من مذهبها
 الى اخره وهم باطل وكذا زيد ضربته اياه من باب التأكيد للفظ
 دونه البديل كما لا يخفى **قوله** لا بد من زيادة قيد في عبارة
 المصنف لاجل بدل الفلظ ما هو من شرح الفاضل الهندى
 حيث قال اعلم انه في اطلاق الملازمة يدخل بعض افراد بدل الفلظ
 نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فينبغي ان يقتيد الملازمة لاخرهم
 اى ملازمة بحيث توجب النسبة الى المختص النسبة الى التام
 اجمالا نحو عجمي زيد علمه حيث يعلم ابتداءه كونه زيد
 معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته فيستلزم نسبة الإعجاب
 الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سبب زيد
 ثوبه يخرى في ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لانه
 نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار اخر
 زيد فيكون من باب بدل الفلظ انتهى كلامه رحمه والسابع
 الفاضل الشيخ عبد الله بن الجامي قدس سره اذ الملازمة مقبولة
 بهذا القيد ابتداء فخرج به ما ذكره بدل الفلظ ابتداء وايضا

ايضا فلم يخج الى التقييد ولا شك ان هذا اصله من ضيق الفلظ
 الهندى كما لا يخفى به ظاهر فظا المحنى حيث هو كلام السامع
 على التقييد فتدبر **قوله** الاولى ولا وضع ترك الملازمة
 وهم ظاهر الاصل كما يدل عليه دكاكة اللفظ والمعنى سواء
 كان معناه اولاد بل المعنى على البناء اى ملازمة كائنة بحرية
 غير جهة الكلية والجزئية فتدبر **قوله** قلت الى اخره فلفظ
 لا يصلح ان يكون جوابا بل الجواب انه لما كان بينه الجزم والكل
 ملازمة تدبر بحيث يكون اهد هما مذكرا للاخر صرح انه تدبر
 النسبة الى المبدل من النسبة الى البديل فيكون بدل الاشتغال
 لا محالة وقال الكاظمى في معنى هذا بدل الكل من البعض
 من نظرت الى القمر فلانة ومن قوله نظر الله اعظم ان قدرا
 يسجد طلحة الطلحات فانه طلحة بدل من اعظم وهو جزء
 من طلحة وفي اعراب الناجية انه بدل الاشتغال هذا كلامه
 رحمه الله فعلى الاول يكون الابدال خمسة اقام وفي هذا
 بدل البعض من الكل فانه البعض يطول على النصف وعلى
 الثلثين وعلى الثلث نحو اكلت الرغيف نصفه او ثلثه وزاد
 اية هشام الانصاري بدل السهو وبدل الاضراب وفرق
 بينه بدل الفلظ والسهو بالتحسين والقلب نحو تصدقت بدينهم
 وبناد فانه يناد بدل الفلظ من الدرع ان كانه يخرج سبق

التبادله وقوع السهم في القلب وبدل السهم له كانه وقوعه
 بهما وبدل الاضرب ما يقع بعد بل نحو تصدقت بدرهم بل يناد
 ذكره في شرح فطر الندي فتدبر **قوله** نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى
 اي مقدس مرتبه فلي هذا يكون لفظ طوى متونا اما مفعولا ^{مفعولا}
 لناداه او للمقدس اي ناداه مرتبه او قدس مرتبه ولا يكون بدلا
 وقيل علم الوادي وعلى هذا يكون غير منوثة العلمية والتا نبتا ^{نابتا}
 البادية او البقعة فيكون بدلا من الوادي لكنه لا يدل على التكرار
 لاستغناء الوصفية بالعلمية اللهم الا انه بدل عليه ايما وتلو بما
 باعتبار الاصل فتدبر **قوله** كما فعله المصريح انه جعل قوله بدلا
 يكون المقصود التخصيص غير المقصود وجها للتوصيف بدل الكل
 وقال في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيها من ضمير
 يرجع الى المتبع ليعلم انه بعضه او ملازمه فلو كان متصلا بكانه
 معرفة ولو كان منفصلا بكانه موصوفا به فهذا هو المقصود ^{المختص}
 بكلامه فاظهر هل يساعده عبارة **قوله** ومما يعرف بمعنى التثنية
 على الفور ولا يرد عليه ما ذكره من الفعل يجوز انه يكون ذلك
 باعتبار التضمين ايضا كما هو الظاهر **قوله** فهذا انما يتج اورد
 على التعريف انه تعريف للشيء بما يباو في المعرفة والجهالة او بما
 اعني منه لانه معرفة بمعنى الاصل موقوفة على معرفة المبنى والاصل
 ضروره توقف معرفة الكل على معرفة الجزاء واجب بانه المراد

هذا البيان

هذا البيان

المراد بمبنى الاصل من الخطاب والفعل الماضي والحرف فيكون
 حاصل التعريف المبني ما ناسب من الخطاب والفعل الماضي والحرف
 فيكونه اعلى منه فيصيح ومنه ظاهر انه لا حاصل للكل في حيث قل
 لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد ولا يباد له فيما بعد سوى انه
 قال في الماضي انه مبني على الفتح وذلك لا يصح بيانا لهذا كالا
 يخفى ولا كلام لانه حيث قال بهذا الحد لا يصح الا انه يعرف
 ماهية المبنى على الاطلاق فانه وانه كانه مسمى بترجيح الحرف
 لكنه لا معنى له اذ معرفة ماهية الاسم المبني انما يتوقف على معرفة
 المبنى والاصل لا على معرفة المبنى المطروح كالا يخفى واعلم انه المراد
 بالاسم المبني هنا المبنى اللازم وهي ثمانية ابواب بالاستقراء
 كما ذكره المصنف في المعارض وهو خمسة ابواب بالاستقراء ايضا
 المتبادي واسم لا تسمية والركب العددي مثل خمسة عشر والمضاف
 الى باب التكليم والفايات المنقطعة عن الاضافة مثل قبل وبعد
 والمراد بالمنا سبة هنا المناسبة المعتبرة على اقصاه صاحب المنص
 فلا يرد المنا سبات الغير المعتبر كمناسبة غير المنصرف للفعل
 الماضي في الغرضية ولفظ اي الحرف مع لزوم الاضافة المانعة
 عن البناء ولا يتج ما قبله لا يجوز انه يراد مطلقا المنا سبة لظهور
 بطلانه ولا مناسبة مؤثر للبناء لاستلزام الدور ولا مناسبة
 قوية لاستلزام التعريف بالجزء لتفاوت مراتب القوق ومعنى

شامل جميع تلك المراتب فاحفظه فتكون على بصيرة في هذا المقام
قوله وفيه نظر قد فهموه وجزء مما ذكر لكم قوله ليس لا تنزها الى
 بالعام يستحيى بل هو تعريف بالمساوي كما مر **قوله** الاولى هو
 المناسبة وهم من اذ لا وجه للتعهد هنا كما لا يخفى **قوله** لو يمكن جعلها
 مانعة الجمع ايضا الى اخره غلط محض لا اصل بشي منه اصله انما
 الموصية للبناء فيما يلزم من الدور لا هذا البناء فيه وانما هو لا فلا
 اجتماع التبيين في المناسبة وعدم التركيب وقال الحق سبحانه
 كلمة او هذا المنع المحل لا شك فلو تبا في التعريف فاد قبل في اي
 شئ يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب عنه بانه
 غير مركب فكما باعتبار قصد المسألة للمسمى الواقع غير مركب وهو
 ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته فانه ليس كلمة فلا يكون
 معرزا ولا مبتدئا انتهى كلامه وج هو في ما يكون فانظر في قوله
 الكلام عنه مواضع الجمله ويفترى على الناس ويتكلم بكل رطب
 ويابس فكيف لا يستحقه اللعنة والشتم لا بادر الله في سب
قوله حقه انه يؤخر عن تقسيم المبنى الى اخر القول وهم باطل
 لا طائل من تحت كما لا يخفى على اهل البصيرة النافذة **قوله** لكنه
 ينبغي ان يتوعد بعض المركبات وهم من لانه الجزاء الاول من بطلان
 معنى والثاني معرب على سببي تعصيده فلو يمكن الحكم عليه با
 لا غراب او البناء بخصوصه بدود التفصيل الذي سيأتي ذكره

انما
 الرضا

ذكره فاعلم لا بد من ذلك التفصيل **قوله** يعني ويذكر من المبنى
 وذلك لا يتفهم الاقسام داخل في المصوتات بالمسألة الصورية
 وكذا يعرفها ولا يخفى ذلك كله كلامه وقوله لا يمكن ايضا تحته ويعمل
 في غير ذلك وبطلت فانه مبني ولا يدخل في الاقسام الظاهرة
 وهو باطل كما لا يخفى **قوله** والمشهد عند النخلة اقول دعوى
 المشرك فيه عند النخلة باطل بل هو قول بعض الناس وتبعهم
 الرضى والتفاد الى الجرم على موضوع الجزئيات المعينة
 لهذه المفردات الكلية التي هي الالوضع كما بينت في موضع **قوله**
 وهذا استغنيت لم يذكر شيئا يستغنى به عما ذكره الشارع كما
 لا يخفى **قوله** وهذا ايضا ينفع لفظ المنكلم والمخاطب لانها
 موضوعا لذات من يتكلم وبها يلزم دونه المفرد مجزئ القيد
قوله اي بقيد الوضع الى اخر القول ضبط وضبط باطلا لا طائل
 من تحت كما لا يخفى على اهل البصيرة فانه انتفعت من بشي فيها
 ونعمت فالمراد بهذا القيد قيد الحيثية او قوله يتكلم به كاهو الظاهر
 فتدبر **قوله** نعم نتيجة وهم من فتدبر **قوله** اراد بالذكر من حيث
 اللفظ وهم وخبر من ايضا فتدبر **قوله** اي كما لفظ العدد وهم
 ايضا فتدبر **قوله** الظاهر وهم لا يخفى **قوله** لا يصح المحصر الى
 اخر القول ينبغي ان يحكم بكونه هذا باننا لا ايضا لعدم
 واه فاعلم **قوله** الاخصر لا وضع ليس بشي لانه الاخر ايضا

انصرفوا وادخل فندبر **قوله** يقال الاول الفاضل هو الفاضل
 الخفي واجاب عنه في الخاتمة بانه غرضه التنبية على انه هذه الضمائر
 بهذه الصيغة لا تنصل الا بالماضي المبني للفاعل والمبني للمفعول
 واما غيرهما من المضارع والصفات فلا تنصل بها بهذه الصيغة
 لانها لا تنصل بها الصيغة اصلا انتهى كلامه واجاب عنه المصنف
 المقبول بانه المراد بضمير صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان
 او مستقبلا وبانه المقصود بالنظر لا استيفاء الاقسام ولما
 ما ذكر المحرر فلو لا يتوهم انه اختلص الصيغة يستلزم اختلاف
 الصيغة ودفع التوهم الناصر اوله بانه مبتدأ هذا مقولهم
 كلامه رحمه الله تعالى فاعلم انه قد جازى الخفي لا حاصل له كما
 لا يخفى **قوله** وشاربه في الفاضل الهندي رحمه الله تعالى فانه قيل
 الى هنك لم الحكم لا للاستقاط فيلزم انه لا يخل ما بعد هاء في الحكم في
 معناه الاول ضرب وما دونه ذلك الى ضربيه وضربه فيكون
 الى الاستقاط فيدخل ما قبلها ولنا انه نقول انه المنع
 مع او حتى انتهى كلامه فندبره وحسب كلام الخفي **قوله** لا حاجة
 الى هذا القيد وهم من بنى التبدل محتاج اليه كما لا يخفى **قوله** كانه
 منه قلم الناسخ الى اخر القول هذا بانه باطل لا يصح حتى منه كما
 لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** ليس الا من الصفة في الموضع عبد
 المقبول **قوله** مطلقا اي زمانا مطلقا او استنادا مطلقا وانما

والظاهر ما قاله شارح مرآة البيان للمتكلم وكذا طالع في قوله
 وفي الصفة مطلقا انتهى كلامه رحمه الله تعالى ذكره في الاول وكذا في
 بقوله لبيان للمتكلم الى انه يجوز ان يكون حاله ايضا واذا
 عرفت هذا فقد ظهر ان كلامه عن اخره فلهذا مستغنى عنه
 كما لا يخفى **قوله** الصواب لما تغيرت وهم من ادعوا بكونه
 فلا مضار عاقص عليه بمعنى الا فاضل لا سيما في كلام المصنف
قوله الظاهر مراد الثانية والجمع يجوز في منه ثلثة اوجه كما
 حرق في التاكيد **قوله** نبه على انه اللام فيه للتنبيه لا للتوقيف
 وهم من بنى هو تنبيه على تقدير المستلزم منه وذكره ثانيا شارح
 الى التعليل كما لا يخفى وقد جازى الفاضل الهندي والموضع عبد
 الدجيه **قوله** قيل قال الموضع عبد المقبول لا يخصه ضرر
 الا تفصل مما ذكر لانه الصفة الواقعة بعد حرف التثنية وحرف
 الاستفهام اذا كانت عاملة في ضمير الفاعل يجب ان تصح انما فاعل
 انتم وذلك لانه فاعله احدى جزئي الجملة فاعتنى بابرزها وكذا
 فاعل المصدر نحو اعجبني اقرب انت زيدا واعجبني ضرب التصريح
 هو وانت والمحتج حكم باندرج الاول في الفصل لغرضه وبعدم
 الوقوع في الثاني فيكون المحصر تاما فندبر **قوله** لا حاجة
 الى تقدير العامل للظرف لا يخفى انه تعلقه للظرف ببعض العوامل
 يكونه انب من البعض الاخر لزيادة مناسبة واقتضائه آياه

فتدبر الشارح من هذا القيل فتدبر **قوله** لا يقال هذا بآراء
ولا يكاد ينفعهم بطلاة **قوله** المراد بالجرىء الى آخره هذيانا
بارد لا يكاد ينفعهم بطلاة **قوله** المراد بالجرىء الى آخره هذيانا
وغلط باطل اذ لا يتأتى انفصال الضمير في الى من والصفة
فلا يكون مما تخوف فيه وايضا لا فرق بينه قوله صفة جرت على غير مذهب
وقوله صفة لم يجر على مذهب لا يستلزم كل واحد منهما الاخر
وكذا الفصل لغرض لا يشتمل ما ذكر كما لا يخفى وقوله انما قال
صفة الى آخره امر ظاهر غير محتاج الى ابيانه **قوله** الاولى الى آخره
هذيانا او قريب منه كما لا يخفى على أهل البصيرة **قوله** لاحقا
الى آخره ليس بشيء وفيه ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** لازمة
حال هذا مستمدح بتقديرها النسبة التي في الجنة قبلها والآ
لا يصح المحل كونه انما خيره وانظر في حاله المبتدأ وقوله
وانت مع النوبة الى آخره من معطوفات على الحال فامد لانها
في تكونه قيود النسبة المذكورة وذلك لا يصح بل هي من مستقلة
متألفة بالاول وموددة ببيان احكام النوبة في تلك الالفاظ
يدخله اختلاف اساليبها فتدبر **قوله** لا تخير في ليت ولعل
هذيانا باطل اذ وقع فيه بعض كثر الملقى على المقهور انما هذيانا يقول
ويقع بين المبتدأ والخبر فيه تجريد ويجوز ان يكون بين التأكيد
واما احتيج الى التأكيد لانه هو المبتدأ والخبرانه لا يقع بينهما

بينهما فصل انتهى كلامه رحمه الله تعالى ويكره ان يكون متوسط بمعنى
يدخل فاحفظه لتخصيصه تعنيقتان المحتكى المضمة المجرى المحلة
باللفظ والمعنى **قوله** لكنه يصح التفسير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة
اصل السؤال والجواب على ما ذكره الفاضل المسمى به المبتدأ والخبر
اذا دخلت عليهما العوارض لم يبيها مبتدأ وخبر فلا يصح قوله
ويوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوارض ومعه هاتان في الجمع
بين الحقيقة والمجاز واجب عنه يجوز ان عند المصنف وباردة عدم
المجاز بانه يرد بالمبتدأ الجز الاول منه الاسمية وبالجبر الجز
الثاني منها وبانه ذكر المبتدأ والخبر على صفتيهما لانه مرفق
رايت هذا الشاب في حال شبابه وصباه فيكون حقيقة هذا
مفهوم كلامه قد شرح وقال المولى عبد المقهور فيه نظرية الوصف
في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا ينبغي التفريق على ذلك
ما روي في تخوفه ليس مرفق الوصف بالحاضر من مرفق الوصف
بالغائب فلا يكون قوله رايت هذا الشاب في حال شبابه
وصباه نظيره بل نظيره رايت شابا في شبابه وصباه نظيره
له بل نظيره رايت شابا في شبابه وصباه هذا كلامه وليس بشيء
لانه الوصف اذا لاقى الحاضر كانه المعنى رايت هذا الشخص
في حال شبابه وزمانه صباه على مكانة قال الحاضنة فيكون
مرفق الوصف بالغائب ويكون نظيره كما لا يخفى على آية في كل

ما ذكره نظيره تفرقتا من واذا تفرقتا هذا التحقيق فظهر لك
بطوره كلام المحتج عنه افرح خندبر وفيه انه قوله صيغة
مرفوعة قال انفاض الهنك انما لم ينضمير مرفوع لكاه الاختلاف
في كونه ضميرا ولا يمكنه الاختلاف في كونه صيغة مرفوعة هذا كلامه
دعاه الله وكانه المحتج يريد الرد عليه بانه المتبادر منه قوله صيغة
مرفوعة انه ليس بضمير مرفوع فلا يكون لفظ الصفة مشتركا
بيمه الضمير المرفوع وغير الضمير ولا امر متفقا عليه انه مشترك
بينهما شامل لهما لكونه ظاهرا في غير الضمير واخراجه المص
لربحاه ذلك الغير عنه ولا يخفى عليك بطوره وجره
انه كونه الصيغة المرفوعة مشتركا بيمه الضمير المرفوع وغيره
امر لا يشك فيه اذ غيرهم كالا يخفى ولا يصح ان يحسن مطابقا
للخبر قال الموح عبد الغفور يكون ضمير الفصل مطابقا للمبتدأ
للمساكنة وقد يحسن مطابقا للخبر كما قبل انه تذكير بضمير
في قوله المرفوعات هو ما اشتمل باعتبار الخبر هذا كلامه وهو
المشهور في تذكير بضمير في بعض الاماكنه والفضل بضمير
للمحالة فيجوز فيه ما يجوز في الضمير من التذكير والتانيث
بكل واحد منهما الاعتبارية فالتأني هو المحالة لا غير فندبر
قوله عند الزجاج كانه سهو منه فلم يأت الناسخ والصواب
عند الماذني كما في سائر الكتب وقوله على السند الاخصر اي

اي قول واحد منه الردية كلام على السند الاخصر وهو قوله تعالى
ومكراد بلك هو يور وذلك غير مقبول عند الجمهور **قوله** اقول
انقضت خبرية لا معنى لهذا الكلام تدبر **قوله** لو كان معنى
الجملة لا حاصل له ايضا تدبر **قوله** او الفعلية ايضا قال الموح
عبد الغفور تلك الجملة الخبرية اسمية البنية الا اذا دخلت
عليها نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله نقشا
فانها لا تفي الا ببصار وتكون تسمى القلوب التي في الصفة
منقضية صيغة التقديم الى اخر القول فخط كلامه لا اصل لفعل
بما ذكره انما قد شرح **قوله** جمع الجملة للجنس هذا بان
الحاصل انه لم يقل به احد فيسفي انه يحكم بطلانه ايضا كيد يكون
مضنة للناس **قوله** وفيه بحث حاصل البحث انه المذكور هنا
في التمه قاعد تاه فقوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب
يسمى ضمير السادة والقصة قاعرة لبيان وجه استعمال هذا
الضمير وكيفية وقوله يفسر بالجملة بمرق قاعرة افرح
طريقه تفسير فلا استدراك في الكلام اقول يمكن دفع
الاستدراك بغير هذا بانه يقال مراد المص بيانه القاعرة
المذكورة للمبتدأ ولا نسلم انه بيانه تسمية الضمير بانه
يستلزم التفسير بالجملة بالنسبة اليه ولو سلم فانصرح
بما علم ضمنا والتزاما ما لا يكون استدراكا لاعتقاد الزهول

عنه الخفاء ولو سلم فليكن تأكيد الاهتمام ببين التفسير لا
 تبعاد الزعم اياه لكن في خلاف المتعارف فيه فافهم **قوله**
 اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سببه مرجع خبره هذا
 مبنى على جواز الاضرار قبل الذكر وقد مر في صدر الكتاب
 انه لا يجوز عند الجمهور وانه اجازة البعض كالاحتج واجبه حتى
 وانه ضمير تشاذه ليس به باب اضرار قبل الذكر فانهم لم يجزوا
 منه الخالفه اياه في الاسم والمرجع والشرط فلا وهم لجملة
 وارجاعه الى التشاذه المعية بحسب المقام فتدبر كي نفس المرام
قوله ووجه الاستغاضة انه لا يجزئ تفسير هذه الضمير بالجملة
 بل يصح بالمرغ بانه يقال التشاذه هو قيام زيد ليس هذا هو
 الاستغاضة من وجهه وجوه الضمير الى تابعه ذكره على
 هو الاصل في الضمير الغائب ومنه لا يسمى ضمير السات
 وانه صدوق عليه فترفع لانه منه شرط عدم سببه المرجع له وجوه
 الى ما هو ملحق في الذمومة السات والقصة انمواله هي
 الا هيوتنا الدنيا والشاة والقصة لا يكون انه مفرد
 فلا يجوز تفسيره بالمرغ خلاف للفرق فانه يجوز تفسيره با
 المرغ الما اول بالجملة انمواله قائما الزيادة كذا ذكره الفاضل
 الهندي رحمه الله تعالى **قوله** فالاولى ليس باولى مما ذكره
قوله فله لم يأت بحجة التفصيل وهم من كالأول **قوله** يريد

في حاشية المتن
 اسم الإشارة

يريد عطف لا ليس عليها هذا هو جواز حذف ضمير تشاذه المرفوع
 اذا دل دليل على حذفه وليس كذلك اذا لم يحذفه اصلا ولودل
 عليه الف دليل فافهم **قوله** فيه بحث لا وجه للجملة لانه المراد بالنفس
 الفعل الماضي لا غير فافهم **قوله** فيه انه ان البس ضمير الخبر هو المجموع
 وهم من اذ هو الخبر لنفاذ معنى اذ جزء الخبر خبر ايضا وتفصيله
 في حاشية المتن غير المغفور **قوله** فالاولى والياء وهم ظاهر
قوله من لا شياع اومنه ابدال الالف بالهاء والياء معا فان
 غير المغفور **قوله** كقولها من لا شياع او مجمع العوضيه هذا هو
 رحمه الله وهو مراد المحتج ايضا لكنه انظر كيف يحرف الكلم عن موضعه
 ويجعل الكلام من قبيل الانفاذ المرهلة حتى يكوم سببا للفتنة
 الرحمة مغفور بالله بقى سمعوا وانفسنا وسينات اعراننا
قوله اي لا يورد على صورة المشتق قال المتن غير المغفور لم يرد
 التثنية المتعارفة لانه المعرفة لا يثنى الا اذا نكر ولا يكثر اسم
 الاشارة هذا الكلام رحمه الله تعالى **قوله** قيل قال المتن غير المغفور
 ضمير انفس ونفعل ونفعل وافعل ولا تفعل مما يمنع وقوع
 انفاذ هو وقع ومع انه اسم فالاولى انه يقال لانه معناه افسر
 مستثنى بالمعنوية الا يرى انك تقول في ترجمة ذلك انيت
 وفي ترجمة ذلك انك هذا الكلام رحمه الله تعالى فاحفظ فانه
 كلام المحتج باسم غلط وغلط باطل لا يجزئ على اهل البصيرة

قوله ونحوه نقول امر ونهى لا حقيقة له كما لا يخفى والحكمة ملازم
 الشارح رحمه الله يفتي **قوله** بنى تفسير الكلام الى اخر القول
 حفظ كلام بلا كلام مع عدم مساسه بالمقام فانه انتفعت منه
 بنى فتح المرام وكيفية في حاشية الحق عبد الفتور فانظر نحوه
 استور **قوله** فتدبره هو بيتنا اظن انه الشاهد هو نفسه
 لا يزعم وذلك لانك اذا قلت من يضربه اضربه فليس اسم شرط
 مبتدأ والمجمل السطوية خبره وكونه مبتدأ لا يصح الا باعتبار
 ملاحظة الجملتين مع كونه رابطا للثاني بالاول لانه يعمل الاول
 سببا والثاني مسببا فلا بد من ملاحظة ما معه وكذلك اذا قلت
 من يضرب اضرب فانه مفعول به لفعل شرط والمجزأ ولا يصح
 ذلك الا باعتبار الملاحظة المذكورة لما ذكرنا واذ جعلته
 مفعولا لا ههنا فلا بد من مقتدر الضمير المرفوع العايد الى من
 الشرطية في الآخر لكونه متقدما ووجه بصدقه على تعريف
 المفعول اذا اريد بالصلة معناها اللغوية او بصدقه عليه انه
 اسم لا يصح انه يكون جزأ من الكلام لا بصدقه وعادة بخلاف
 ما اذا كان المراد بالصلة معناها الاصطلاحي فانه المراد بالامر
 المعلوم المشتمل على المعاني الذي ينجم عن المصوت لا غير فلا يشمل
 اسم الشرط المذكور كما هو مراد الحق عبد الفتور هذا لانه يفتي
 ههنا شئ وهو انه المفهوم من تقرير الشارح به انما ضللت

طالع
 المصولات

انما ضل به جزأ من الهمزة في الصلة وعدم الانتفاع به باسم شرط
 المذكور فكانه نظرهما الى جانب اللغوي ووجه المعنى فانه الاسم المذكور
 تام به حيث للفظ غير محتاج الى شئ آخر وللهذا يمد ناما به حجة
 الاغرب لا ناقضا واما التسمية المذكورة فهو امر مضمون فلا يصح
 باستقلاله في الاعطام اللفظية كما هو ظاهر هذا ما ظهر من التوجيه
 في المقال وانه اعلم بحقيقة الحال **قوله** لا يخفى انه تكلف وهم منه كما
 لا يخفى **قوله** لا حاجة الى هذا التاويل وهم ايضا **قوله** فالحق
 يرين ما قبله العايد فربما كان في موضع الضمير على سبيل
 الذرة ولهذا لم يلتفت اليه المصنف **قوله** بمعنى التقييد
 بالمفعول لاخراج الفاعل تفصيلا في حاشية الحق عبد الفتور فانظر
قوله ينظر الى اخر وهم لا اصل والحكمة ما قاله الشارح كما لا يخفى
قوله هذا ينظر لظاهر وجوب التقديم في هذا الباب وعدم
 ذكرهم اياه في موضعه فتبين منهم على هذا الموضع فتدبر **قوله** وانظر
 اعتبار وهم لا اصل فتدبر **قوله** فيه بحث لا وجه لبحته لانه مراد
 الشارح انه الاخبار بالذي عر له الاسم الواقع في هذه الجمل لم يوجد
 في كلامهم وما ذكرهم من المناسبة تقيد بعد الوقوع فلا بد عليه
 شئ مما ذكرهم كما لا يخفى **قوله** فتت كلامه باطن والاخبار المذكور
 صحيح تدبر **قوله** هذا عند التفصيل امرانه وهم ظاهر تدبر **قوله**
 قبل الانفع قال الحق عبد الفتور لو قال في الضمير المبهمة لم يشمل

صبر في وجهه ووجهه ووجهه فابرق هذا الكلام وجهه الله تعالى
 وفيه نظر لا مانع من الاضمار هنا الجواز انه يقال الذي قبله بنوع
 وجها ووجهه ووجهه ووجهه من الرجال الكرام كما يقال في صبر
 اضرب ذبا الذي قبله اضرب ذبا انت فكما جاز هنا الاضمار
 بالذي بالواسطة كونه الكلام انت اعجزها في النسخة فليجرب هناك
 ايضا تدبر **قوله** الاضمار لا وفرا المعامل به ووجهه ليس من النسخة
 العامة وانما جاز الاضمار على قادم وهو في ذير قادم اذا لم يكن
 في الصبر المستكنه نظر الى كونه اسما مستغنيا عن النسخة في الهم
 كذا ذكره المصنف عبد الغفور رحمه الله **قوله** وقوله فرجة جنة حارة
 يعني من الامر وقال المصنف عبد الغفور هي صفة الامر لانه لا يورثه
 للمعبر الذهني كقوله ولقد امرت على النبيم يستبني ولقد رأيت اول
 البيت هكذا لا تضيق بالامر فقد تكلف عما وها بنفرا
 اصبر النفس عند كل ألم . انه في الصبر صفة المحتال . واما انكم
 التفرس من الامر فرجة كحل العقول انما بالضم والمد انتم
 والهم والملم الامر النازل والمحتال صاحب الحيلة والعقل
 بالكر الحيل الذي يشد به رجل البعير **قوله** كما زعم البعض قال
 من عبد الله افتل في ما التي نلى الشكر لا فادة الا بهام
 فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وقاية نهما اما التخمير او التقطع
 او التفرغ **قوله** عطف عطف ما الى عطف لا تفرغ من حصار نهرها

من عقابها والامر ما جئت لا امر لا يفر من عطفه واضرب ضربا
 اي ضربا جولا غير صيته هذا الكلام وجهه الله تعالى **قوله**
 وقد صيغ الشارح وهم لا يخفى **قوله** وكانت مضافه قال المصنف
 عبد الغفور فانه كانت صلتهما فليته فلا ينبغي معها وانه كانت
 اسمية وحذف صدرها عن المبتدأ او بشرط انه يكون
 ذلك الصدر ضميرا جاعلا الى اي فانه كانه مضافا فلا عزم
 واجاز بعضهم البناء على اسما عا هذا الكلام وجهه الله تعالى فاصطفا
 حتى تخلص عنه هذه بيانات المحنى والفاظ المعلقة في الحقيقة
قوله فان قلت بنى سؤال والجواب على جواب الوجهين في
 ما صنعت لكم ينبغي ان يحكم هذا به امثاله كما لا يخفى **قوله**
 واعلم انه قوله الى اخره منط لا اصله فليست بظاهر كلام شارح
قوله برده عليه وهم من كالا يخفى **قوله** فلا يحتاج الى ما قبله قال
 المصنف عبد الغفور غفرته فقد له قوله علما لا عباد حال من مفرهم
 قوله مبني في المحجاز معرب في تميمي اختلف فيه حال كونه علما للكتابة
 وانما قلنا ذلك لانه نقله بكل من قوله مبني ومعرب **قوله**
 تزداد العاملية على المعرب واحد وانه نقله باحد هما الزم حلق
 الآخر غير المتعلق بهذا الحال اللهم الا انه يقتدر للاخر كما في
 الشاذع انتهى كلامه رحمه الله وقد فهم قول المحقق في والذي
 ظهر ما انه حال من المبتدأ المقدر والعامل فيه معنى لا مبتدأ اذ وقوع

على الافعال

الحال من المبتدأ الكثرة ان بعض خصوصيات كلام المستعجب فلو جاز
الى شئ من التكررات المذكورة **قوله** ينتقض بذهاب وهم منه
اذ قوله مؤنث اذا كان صفة لقوله علما يخرج به العلم المذكور كذهاب
وبعضها مطلقا فكيف ينتقض به بناء فاعمال ولا يصدر عنه انه
علم مؤنث للاعيان نعم لو كان وصفا للاعيان واما الاستفاض
به وليس كذلك اذا لا عباد اعم منه المذكور والمؤنث كما لا يخفى
قوله وفي الوجه الاول نظر قال الفاضل الهندى لم يقل المص
اسماء الاصوات لانه المطلوب ببيان الاصوات ما يصوت به الالف
للهمزة كخ عند اناهة البعير وينسب به غير كالتسبيه بصوت
الغراب وغيره لا ببيان الاسماء الدالة على الاصوات نحو فتح صوت
الاناهة وغاق صوت الغراب والاصوات ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع واما ذكرها في باب الاسماء وارجاها
مجرىها واخذها حكمها ونسب لمجرىها مجرى ما لا تركيب فيه
الاسماء والى كل لفظ حكمى به صوت بانه ينسب اليه انما صوت بصوت
غير من الحيوانات مثلا كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد
لئلا يفر عنه وليس المراد به هكاية الصوت نحو غاده صوت الغراب
لانه اسم لاصوت ولا ستواء التسمية فيه حيث يقال غاف
صوت الغراب ونحو صوت اناهة البعير فيصير التسميات
واحدة او صوت به للبهائم اى لغيرها او دعائنا او غير ذلك

الاصوات

ذلك هذا الكلام رده الله مع بعض افتصاد وتفسير للتسهيل للفرق
وقال الكارزوى في الحاشية اعلم انه الاصوات التى يحكى قسمها
الاول صوت مجرد من غير حرف وهذا نوع كاصوات الحمارات
كصوت حجر وقع على آخر فيحكى عنه بقوله طق وعدم كونه هذا
القسم من الكلمة كناية على جعل القسم الثانى صوت فيه حرف
وهو نوعه الاول ما يجب به او يتقدم او يتوابع نحو وى واوق
والثانى ما يزجر به الحيوان او يتبعى اديكته قاع لزجر الغنم وهذا
له عامة او اسكاته وهذا القسم ايضا ليس من الكلمة وانه كانه فيه
حرف واما النوع الاول فلا له دلالة طبيعية ودلالة الكلمة وضميمة
واما النوع الثانى فلا له معنى له هذا اذ لم يكن به هم ففعل واما
اذا كان فهو كلمة عند اعم فظهر بما ذكرنا انه تلك الاصوات ليست
من المبيئات الاسماء تلك الاصوات انتهى كلامه اقول ما ذكره
الكارزوى في ظاهره ويؤيد تفسير بعضهم باسماء الاصوات كما
في الباب ويغرم ويدافق قول المص كل لفظ حكمى به صوت لكن على لغة
قوله او صوت به للبهائم وهذا الذى بعث ان ردها لفاضلهم
على القول بانه المراد بالاصوات نفس الصوت لا الكتابة حتى اخرج
القسم الاول عنه ظاهرا واولاه بنفس الصوت مع كونه نصا
في الكتابة توفيقا بين التسميات ولم يؤول القسم الثانى بالاول
بانه يقال الاصوات كل لفظ حكمى به صوت او اسم كل لفظ صوت به

للبرهان لتقسيم وصورة اذ لا بد من على هذا التقدير ولو ترك
 المقصود هذا التقدير الترتيب لكان اولى واخرى لكونه الاول
 تقرها قاتا جاعلا مانعا موافقا للغرض اذ الغرض بقاء احكام
 اسماء الاصوات لكونه محتاجا اليه في الاستعمال ودونه الاصوات
 الغرضها اذ لا يتخلل بيناها غرض حتى يتصل اسماء حكماء ويحكم
 عليها بالبناء مع عدم كونها مرافق ام الكلمة وكأنه اشار بهذا
 البناء الى قسمي الاسم والسمي كالايجتي وقد اطيننا الكلام
 في هذا المقام لكونه من محارم الافهام ومنزلة الاقدام وبه يخرج
 المحقق وعدم ادراك المقصود من كلام الناض فافهم **قوله** بن
 بجمل التفسير للتفسير وهم ظاهر لاصل له فادار بالتفسير التام و
 بالتقسيم الاول ما ذكره اشارة اولاه قول المستند وبالكثافت
 الواحد المحل على التفسير وبالعبر للراض في هذا القسم الطيور
 فانظر في هذه الرمزيات والبيانات **قوله** وكأنه اراد المتعلق
 بالعبر الى امر القول ينبغي له يكونه هذيانا فانه كلام اشارة
 واضح غنى عن البيان فافهم **قوله** لتعربا رنة هذيانا
 اخره ينبغي له يكونه هذيانا ايضا لوضوح كلامه وانظر انه فيما
 بعد فلما ياتي بشئ يقول عليه لانه كانه يمتح ما ياتي به فيما
 قبل في كلامه المتعبر المتقور وقد قلص كلامه ههنا عند الاصوات
 فيتم بره في كمال الخلط والخط وانتهى **قوله** صرح بجسري

غريبة في الاصوات

كرتبا

بجسري الرب الى اخره لا طائ في ذكره كالايجتي على امر البصيرة **قوله**
 مرد لبيان الرضى وهم ظاهر بتر **قوله** اود بنحو خنوعه وعنده
 وجبت بيت اي بينه ملاصوبيتي **قوله** برد عليه الى امر التوا
 كلام حاصله فليكن بما ذكره اشارة قد قسم **قوله**
 لم يجع مدر البناء الى اخره لا خيرة **قوله** والاوه الى اخره مع
 ما ذكره الرضى فلفظ لا اصل له كالايجتي فليكن بما ذكره اشارة
 دهم الله تعالى **قوله** في مسامحة فانظر هل تجز في مسامحة **قوله**
 لا فرق بينه وبينه كل ما يكتفى به الفرق بينهما فظاهر المراد بكونها
 يكتفى به وبكل بعض كل جماعة من جماعات ما يكتفى به ولا شك
 انه الحكم على كل فرد بين الحكم على كل جماعة فعلم انه السهو المذكور
 في مقالة لاسمائه فانه **قوله** بقى انه ما وجه الاصطلاح في
 التكمالات ودونه الظروف اقول نعم الوجه قلته هذه وكثرة تلك
 تدبر **قوله** تقول كم رجل كريم اتاه رجل مبتدأ وكريم صفة
 واتاه خبره وكم اما منصوب على الظرفية او على المصدرية اي كم
 مرقع او اتياه رجل كريم اتاه اياه رجل كريم زمانا كثيرا او
 اتياه كثيرا فافهم **قوله** فتشأن بريد انه اصل الاستفهامية
 ما الاستفهامية واصل الخبرية ما الخبرية المبينة **قوله** لا يجنى
 يجوز انه يكون من القسم المشابه لاصل الوقوع موقع الجملة
 التي هي من معنى الاصل عند البعض **قوله** فلا حاجة الى ما ذكره

كرتبا

الفاضل الهندي والرضي في افرجه عن التحكم هذا وهم والاما
 ذكره ليس لا افرجه عن ذلك برهوه آخر لكونه متميزا عن الاستغناء
 من كماله لا يخفى **قوله** وينبغي ان يعلم قال الفاضل الهندي ولا
 يشكل الاجتماع بين معنى الاضداد والاشياء في كم الخبرية لا يختلف
 الجبهة فتكون خبر ضربت اضدادا بالضرب انشاء لا مستكنا
 فاضتلف الجبهة هذا كلامه واما تشابه ينظم كلام المحامي
 انه شانه **قوله** اعترض الرضوي على قوله كل ما بعده فعل
 مستغنى عن بضمير كانه منصوبا بانه منقوض بقوله
 كما جاء ان فانه جاء ان فعل من مستغنى عن بضمير لانه معنى
 الاستغناء عن بضمير انه ينصبه لولم ينصب ضمير وجاء
 كم ينصب هذا ضمير كم فهو غير مستغنى بضمير مع انه غير منوب
 بن مرفوع المحل بالابتداء والجملة خبره فاجاب عنه المحامي
 بانه لا يثبت في الفعل الواقع بعد كم منه صلاحية الاستغناء عنه
 وجاء في المثال المذكور ليس كذلك فلا تقضى وقال الفاضل
 الهندي فعل ما بضمير فنصا صنف لا فراج
 منه ولم يلتفت اليه استاد في دكتفي بظاهر عبارة المحامي
 المحروم بهما من غير حاجة الى تقدير شيء اصلا كالا لا يخفى
 والمحامي لما لم ينظم من كلامه شيئا وقع في الخط والخط
 الباطل كما يدل عليه قوله نعم الاصحح الاخر فانه كانه مبهم

كم الخبرية والاشياء

بهم فمن مستغنى به دلالة ظاهره قطعية وانه اصلها كلامه
 الجواب وانه اعلم بالقواب **قوله** واجاز الفاضل الهندي
 فانظر فيما في كلامه من التناقض والخلط الذي يستحق الى
 هذا الفاضل وهو يرى منه وتقصيده في شرحه **قوله** فانه
 يتبعه كم هناك للخبرية والخبرية نكرة والنكرة المحضة لا
 تكون مبتدأ بالاتفاق للمعرفة فيما عدا الاسم المنضم
 للاستغناء اذ افضل التفضيل الواقع صفة للنكرة المحض
 ابوك وممرت برهن افضل من ابوك كما مر في باب المبتدأ
 والخبر هذا مفهوم كلامه والاتفاق المذكور ذكره السيد
 في شرح الباب في كم الخبرية ولم يلتفت اليه المحامي ولا شرح
 كتابه فهو محل نظر وثامن كالا لا يخفى **قوله** وهو غير ضمني هذا
 مرفيع المسامحة المشهورة فلا وجه لعدم الرضى به
قوله وجعل غير اذ الفاضل الهندي وقوله لا يخفى الى
 اخره لا طائفة كالا لا يخفى **قوله** ففي هذا التوجيه وهو
 اعتبار الوجوه الثلاثة في التميز مع التحسين في الجملة على ما هو
 المميز في بعض الوجوه فثبت هو الترتيب وهو متديع هذا
 المثال على الحذف هذا مراده وقوله فالاولى الى اخر القول
 فخط لا بأس به لتذكير بعض الامور للطلبة **قوله** ولكن
 انه يتقيه كلام لا اصله كالا لا يخفى **قوله** دونه ما هو مضمونه

الخط
 الخط

الاول يريد به المد والشفق قال الرضي انما ينبغي ان يكون ساكنة العين
 وحب فتح فانها وكما مع الاعراب يجوز فيها الضم والكسر تقول
 علوانا كما تقول سفلها بالوجهين فافهم **قوله** منه باب علم
 وفتح والمصدر فيهما العنصر بالتحريك وهو بقا والبقعة في
 الحلق يقال عنق بالطعام وشرب بالماء وبالريق وشجي
 بالعظم وغير هذا لا استعمال في هذه الكلمات ويستند
 الفصص للشره فاصط **قوله** ولا عجب لا وجه للعجب لانه اعتبار
 لطيف كالايجنى **قوله** وليت شعرا ليت علمي حاصل بهذا الامر
 قال بعض النحاة لا ايهام في صَبِّ وانما لم يتعرف عند الاضطرار
 لانه بمعنى محسبك فيكون في حكم الاضافة اللفظية فافهم
قوله بخلاف معنى لقائل ان يقول لا فرق بينه اذا ومتى فيما
 ذكره شاهد على البناء من عدم التنوين فلم ياد الاول
 استدلالا بلا شاهد وانه الثاني بل الفرق بينهما الحكم
 كمالا يجنى **قوله** الاول وهم لا اعتداد به كالايجنى **قوله**
 هذا بعيد وهم ايضا وقوله قبل ابعد منه تدبر **قوله** مكانين
 في اذا المفاجات ثلثة اقوال الاول انها حرف معناها
 المفاجات وعلى هذاية للبنداء الذي يعم من خبر والثاني
 انها ظرف زمان ولا بد من خبر ايضا والثالث انها ظرف
 مكان فيكونه خبرا واما الفاء التي قبلها فليس هو بربط

شرط متدر وفي زائف وفي عاطفة والفرق بينه اذا المفاجات
 والشرطية انه اذا المفاجات تدخل على الاسم والشرطية تدخل
 على الفعل فاصط **قوله** وقيل اي اضيف الى اوان بمعنى حين
 فحذفت منه الهمزة مع الياء الا في حرف خفي ايوانه فادغم بعد القلب
 فصار ايان كذا في الرضي **قوله** يعني مذكور منذ اول المرة اي
 عبارة عنه اول مرة زمانه عدم وقوع الفعل المذكور قبلها
 فاذا قلت ماراية مزيل جملة فكانت قلت اول مرة زمان الفعل
 يوم الجملة فاللام في المرة عوض عن المضاف او للتعهد كما لا يخفى
 وبظرف اد تفرق المحكي قطعا تدبر **قوله** الضمير كضمير
 راية وليس فاعلا فاسد ايضا بل يجوز فيه الوجهان كما لا يخفى
قوله لو ارد بالمعنى ما يقابل الثاني والمجموع الى آخره تفرق
 فاسد بظهر فاسده باذني فاس في الشرح منه تقييد الضمير جامع
 الى الرضي **قوله** قلت المراد بالعدد اسم العدد فيكونه المعنى
 على هذا فيليهما الزمان المقصود المدلول عليه بالاسم الدال
 على العدد وعلى الاول يليهما الاسم الدال على الزمان المقصود مثلا
 ذلك الزمان بالعدد فعلى هذا يكونه الاولى معبر في اللفظ على ما
 ذكره المحكي في المعنى والاول اظهر فتدبر **قوله** الاولى والجملة
 وهم منه لانه اضافة الزمان المقدرة الى الجملة بغير تعيينه كما مر في بيان
 ينفع القادر فيبصرهم ولانه يلزم التكرار في لفظ الجملة فيحتاج

الى الوصف في كل منهما فيقول الملام المدود على سبيل الامحاز من
 عدم الاحتياج اليه **قوله** اقول الكتابة باستعمالها في لازم
 معناها اذاد بالكتابة الشكل المعينة المذكور في الكتاب وبالمعنى
 اللفظ لانه الكتابة تدل على اللفظ ويلزم المعنى قوله ما يكتب على
 هذه الصورة ولا يخفى انه صورة الكتابة اعني الشكل المعينة
 غير لازم للفظ لاني الذهني ولا في الخارج اذ الكتابة ليست من
 ضروريات التلفظ بالشيء كانه اذاد اللزوم الوجودي الاتقاني
 يعني اذ اوجد اللفظ في الكتابة يكونه على هذا الشكل هذا كاف في
 بيانه المراد وقوله ولا يخفى انه يجب ان يقر ما كتب على هذه الصورة
 هذا بانه لا طائل تحت وقوله فالحق ما قيل معنى ما ذكره الفاضل
 هذا وقول ابي ادم اي ما كتب على هذه الصورة من قيل ذكر
 المعتمد واداة المطلوع كالا يخفى **قوله** يمكنه الى ارضه ما لا يبياه
 به لظهور فساد قوله فلا وجه للحكم بينها ما اخذ منه قول الرضوي
 واما الذي هو بمعنى عند ولا دليل على بناء وترد فيه الفاضل
 الهندكي وجرم المص وادادج بينا الكل ويؤثره ما نقل الكارزوني
 عن شرح الباب الشري بالنظم كانه لدى اصل الباب وما عده
 منفرج عليه **قوله** ولدي بمعنى عند بل الكل بمعنى عند ومرفادج
 عنه مدلوله كما هو انظا هرتوب **قوله** وانما ذكره في لذي وهو اصل
 الباب فاذا ثبت فيه ذلك فقد ثبت في غير من لغاته **قوله** هذا

هذا اذ كان نصب عند قبل الحذف كلام ضامع لا حاصل له التمر
 الاعلى يعني العجز الصادق واستعمل ما يبرم الى الصباح والغدوة
 ما يبرم طلوع العجز الى صلوغ الغدة قال صدر الا فاضل في ضرام
 السقط اذ اليوم العجز ثم الصباح ثم الغدة ثم البكرة ثم الضحى
 ثم الضحوة ثم الهجر ثم الظهر ثم الرديع ثم الماء ثم العصر ثم
 الاصل ثم المساء الاول ثم المساء الاخير وذلك عند منيب
 الشنقي **قوله** هذا يقتضي وهم لا اصل **قوله** والدليل غير محكم
 الى ارضه وهم لا اصل ايضا تدبر والله اعلم واكبر **قوله** وهذا انما
 يتم لو جاء المعية بمعنى الذات المعينة اقول استعمال المعية
 بمعنى المعية شاملا ما يقع في العرف العام والخاص ومنه التسمية
 والمعية قال في القاموس المعية ذات شئ ثم قال بعد كلام
 ونفس شئ اذاد بالاول المطلوع وبالثاني المعية كالا يخفى
 وقال الكارزوني في قوله المعرفة ما وضع شئ بعينه انما بمعنى
 اي ما وضع شئ مع تعيينه اي هي موضوعة لهذا المجموع والتكرار ما
 وضع شئ لا مع تعيينه بل نفس ذلك المعية فقط وانما قلنا ذلك
 للدلالة على تقريب المعرفة انه اريد بالتعيينه التسمية الشخصية
 يخرج من المعرفة بلام الجنس وعلم الجنس والمباير اليه وانه اريد
 انتم الشخصية النوعية بدليل التكرار في هذا الكلام وسميته
 وبما ذكرنا لان تبيينه فساد تعريف المحلى باسمه قطعاً قوله ولذا

المعية والتسمية

يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب هذا هو المشرع
 والتحقيق انه ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا يعرف بحال الاطلاق
 والوضع ولا بحال المتكلم والمخاطب فالمعتبر في التعيين وعدم الزيادة
 على المعينة وعدمها كذا ذكره المتنازلي في التلويح **قوله** ولا يبعد
 انه يقال وهم منه اذا العلم الذي نكر بالتاويل حكمه حكم المأول به مادام
 مأولا كما هو انفا هو فله وجه للتجوز فيه تدبر **قوله** وليس بذلك وهم
 ايضا فلا تترك ما قاله السارح لاجله **قوله** لانه التحجيز انما هو
 جزئي اضافي وهم منه والا فالمرح به في الرسالة الوضعية للقاضي
 عضد الدين انه جزئي حقيقي كيف والوضع في ضمير عام فلو كانت
 الموضوع له جزئيا اضافيا كما زعمه لكاه في كل من الوضع والموضوع له علم
 كالشركة فلا يصح عزمه من قسم الخاص وقد عده من كايته في موضع
قوله مما فاز به بعض محققى المشاخر به معنى انفاضى عضد الدين
 وقوله والقدماء لم يعترضوا عليه وهم منه ايضا بن عزم عليه لكون
 لم يشتره هو عام لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز والا لشرك في
 اكثر الانفاظ كاهرب المشاخر من وجود المجاز به وه الحقيقة في تلك
 الانفاظ على ما بينه في موضع وقوله فجمع معنى قوله شئ بعينه لانا
 شئ بعينه معنى المصحين كذا في برزعه فقال في شرحه فانه والتمه
 كلهم على انه ما سوى العلم موضوع لمفهوم كذا في كذا التكرار الا انه
 هذه المعارف امتازت عنها بانه الواضح لم يفسرها لا فائدة الموضوع له

الموضوع له بل لا فائدة واحد واحد من فزده بعينه دائما وضع
 للمفهوم الكلي ورد قصدا فادته من الاخره لعدم علمه به الوضع
 بخصوص الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكونها كذا يستند
 استحضارها في زمانه الوضع فوضع للمفهوم الكلي بشرط انه لا يميز
 الا في فرد من مخصوصه هذا الكلام ولا شك انه نسبة هذا المذهب
 المرجوع الى المص وسائر النحاة ضلوا واهلوا بن هو مذهب بعض
 منهم غير معيتمه وتبعهم الرضوي والمتنازلي ولهذا الكذا ينسب
 هذا المذهب اليهما لعدم المعرفة بغيرهما والمص ليس منهم قطعا كما يدل
 عليه ظاهر كلامه في المتن فخرت كلامه من مخالفه واخرجه عن حقيقته
 من المحنى كالا يخفى على اهل البصيرة **قوله** ويشكل في كل
 وضع العلم الشخصي بلفظ الجلالة حيث يتوقف الوضع في على
 تصور الموضوع له بكنهه وكذا انه يتجاوز مفهوم لنا وبوضع الغائب
 العلم لا يثبت في غيبه وبوضع العلم الشخصي مع تغيره وتبدل انا فانا
 فكم يمكن تصور مسمى علم شخصي اصلا واجيب عنه الاول به بانه
 التصور بالكنه غير لازم في وضع العلم بل التصور بوجه ما ولا يخفى
 في الواقع كاف في ذلك وعينه الاخير بانه لا شك في ذلك المتغير امر
 ثابتا مستمرا ما انفاسه صدره عن غيرم فاللفظ موضوع للذات
 مع ملاحظة ذلك الامر ولو باعتبار العرف فلا إشكال اصلا **قوله**
 فيه انه اللام وهم منه كما مر مرار **قوله** فينفسد ما ذكره والجواب

انه هذا التصريح قد سجد مبنى على الاعتدالية فاعتبر
الميم هناك لغة مستقلة غير داخل تحت اللام واعتبر هنا
كونه من فروع اللام داخل تحت لا يبدل منه فلا يقطع به ما ذكره هنا
وقوله لانه علة لمخزوف بقرينة التمام لا للتقوط فتدبر سقط
ما ذكره ولا يبيده التعبير بحرف التعريف لانه اذا لم يكن حرفا تعريف
بل بدلا منه لا يشهد حرفا تعريف كما لا يشهد الحروف المبدلة من
اللام في قول **الوجه الثاني** الصمد الذي التاء والجم التام
الى غير ذلك من اللامات المدعمة فيما بعد لها بعد قلبها آياه هذا مراده
وهو وليم منه ان حرفا التعريف شاملا لجميع ذلك فضلا عما لم يكن
معرفا له قوله في جميع ذلك والآلة كانه مدحولا لانه نكرة ومعرفة وذلك
باطل كما لا يخفى **قوله** وكما اصد ولم يذكره المتقدمه هكذا عبارة
الشرح في نسخ التي رأيناها وقوله ومما يبعده الى اخره عبارة
الرضي **قوله** ولا يخفى انه تكلف جدا وهم من بن صريح الشارح
من غير ولا تكلف فيه اصلا لظهوره في بادي الرأي كما لا يخفى **قوله**
والشرطية خبراته انت خبراته هذا لا يستقيم الا اذا كان اذا تجرد
عن معنى الوقت والا فالخبر هو الجزاء فتدبر **قوله** فله معاد ثلثة بحسب
الاصطلاح الاول هو المقابل للنفس والحرف وهو المذكور في صدر الكتاب
والثاني هو المقابل لمصنفه وهو المذكور في تعريف المبدأ والثالث
هو المقابل للكنية والتعب وهو المذكور هنا وانما انما بحسب الاصطلاح

الاصطلاح لانه لا يحسب اللفظ قد يطلق ويراد ما دل على معنى
من المعاني فيسمى النفس والحرف كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء
كلها اي اسماء المسميات وقد مر بيانه ذلك **قوله** ابو الفتح
قوله انما جعله نقبا لا كنية مع كونه مصدا بالاب لكونه مشعرا
بالنظم لان القناهيته والقناهيته طفاة الناس وضلالهم على ما في
القاموس فكانه شرط الكنية عنده انه يكون مصدا بالاب او لام
واحد لا يكون مشعرا بشي من المدح والذم والظاهر ان هذا ليس
بشرط عند غيرهم كما هو المنهوي من كلامهم **قوله** لوقال عبادة الكافية
سحر صلال وما ذلال والتعريف لا مثاله منه جرح وهو وضلال
واضلال كما لا يخفى **قوله** لا نأشوق وهم لا اصل له بن الاعلام للترك
خادجة بالقياس الاول وذخلة بالثاني كما يظهر بادي قائل **قوله**
يشعر به الى اخره حتى يستغنى عنه كما لا يخفى **قوله** ليس كونه المضمر
المخاطب اعرف منه المنادي وهم ظاهر لا اصل له كما لا يخفى على من تأمل
في قوله انت وبادر من وانما شبه على مثال هذه الامور الظاهرة
المطلوبة فوقها على الطلبة من ان يقع فيها بعضهم والا فامثالها
غنية عما يشاء كما لا يخفى على اهل العرفان **قوله** فلا اشكال هذا راجع
الى ما ذكره الشارح بعينه تدبر **قوله** وهو العدد المعينه اي الكنية
بتشديد الميم وايضا هي المعنى المصدوح القام بكلم الذي هو العدد
المعينة المادى العدد ومنه اعتبار الاجتماع والافتراق فيه فمعنى زيد

العدد

واحدة معدود او اثنان معدود وهذا العدد ومعنى ذيه وعمره وكبريته
انهم معدودونه او انهم معدودونه بهذا العدد ومعنى جائي ثلثة
وهال جائي وهال معدودونه او معدودونه بهذا العدد هكذا ذكر
بعض المحققين **قوله** وفي قوله كم سبلا لغة العدد المبيحة يجب
لصحة الجواب بالرفي او ما أتت عن قولك كم وهال عندك والجواب
عنه بعد تسليم صحة ذلك انه محمول على الحذف والتقدير خمسة ارف
رجل خمسماية رجل من لا تحذف العلم **قوله** من التباس لكم المحكى
بالكم اللغوي فانه لكم اللغوي عبارة عن العدد وعنه الحذف والتسطيح
والجسم التعليمي والزمان فالعدد لكم المنفصل وعنه لكم
المتصل بكونه الثلثة الاول فاذ الذات والرابع وهو الزمان غير
قار الذات على ما عرف في موضعه **قوله** ويكنى انه يتناول كنية الانبياء
ولو قال كذلك لافترق جميع اسماء المقادير من ازل والكنى والفرق
والميل والفرسخ والحظ والتسطيح والجسم التعليمي وغيرها كما قبل
فكيف يكون ذكر لغويين ذكر احدا زعم هذه الاشياء كما لا يخفى
على اهل البصيرة **قوله** واسم العدد موضوع لكونه وحدث الاشياء
انت هيبرانه لا معنى لهذا الكلام لانه يلزم منه انه يكون اسم العدد
موضوعا للمقدار القاييم بالوحدات لا للمقدار القاييم بالاشياء ولنظ
كم سؤل عنه المقدار القاييم بالاشياء وهو العدد لا عنه المقدار القاييم
بالعرض القاييم بالاشياء والاي يلزم انه يكون العدد داخعا فيهما قائما

قائما بغير من آخر وليس كذلك **قوله** لانه العدد نصف مجموع مرتبة
اي طرفي قريبا او بعيدا بمرتبة او مرتبة فالاربعة نصف مجموع
الخمسة والثلثة ونصف مجموع الستة والاشياء ونصف مجموع
السبعة والواحد نفس عليه غير وفي كثر مركبة من احاد فلا يكون
الواحد عددا عندكم بل هو مبدأ العدد وركنه وقس الاثنان
عليه بكونه زوجا وان فيكونه مبدأ الازواج كما انه الواحد مبدأ الافراد
قوله لكن الصواب ان نصفين او ثلثين منه فانه اطلاق المراتب على غير
كثير شائع **قوله** سمي الوحدة واحدا اقول الواحد والواحدة قد
يكون صفة للعدد ومعناه العدد الذي لم يقع بغير
والاول منه سلسلة العدد الذي وقع في المرتبة الاولى منه وقد يكون
صفة للعدد وبهذين المبتدئين ومنه ظهر المراد مما ذكره الشيخ
اكثر الديبج الباري في شرح المشارق مرة واحدة وفي قوله عليه
الصلوة والسلام لا اله الا الله وحده يجوز ان يكون هلالا مؤكرا
ومستقلة وقد تجوز في حقه العلم رباه الوصف صفة ثابتة له تعالى
فكيف يتصور فيها الانتقال وبيانه ذلك انه الله تبارك وتعالى
قديم بالذات اذ لا ينقسم عنه غير من شفع بغيره لا يخصا ولا نوعا
في شئ منه فالوصف على هذا صفة ثابتة له وهال مؤكرا منه وبا
عباراته تعالى مبدأ سلسلة الممكنات وغاية الغايات فالله هو
صفة له منتقلة عنه بانتقال الكائنات من الوجود الى العدم بمحكم

في بحث الذات والصفات

قوله تعالى كل شيء هالِكٌ الا وجهه فيكون هالِكاً مستقلاً بهذا
 والحكمة الواحدة القصار فاحفظ هذه بالنهم والعرفان
 منه سرور الكيفية التي ترقص الارواح في قلوب الابرار والله الحمد
 على نعمه انظاره وباطنه **قوله** فيكون غلب العطف الاقل على الاكثر
 كان تحريف من قلم الناصح والصبوب لعطف الاكثر على الاقل كما هو
 الظاهر **قوله** والقياسات لا غير وهم من اذ الاسم الثلاثي
 المنقوص المحذوف التلويح الموضوعة التامجي من الجمعا قياساً
 مطردة من مائات ومائ ومئيه وثنية وثبات وثبوت
 وفلات وقلوب الى غير ذلك **قوله** لكنهم كرهوا اي كرهوا ان يلى
 الثلث التمييز المجموع بالالف واناء بعد اعتبار المحي بمر ما
 هو في صورة الجمع بالواو والنود نمونته وعشرون فاقصروا
 على المفرد مع كونه اخصر ففاعل على ضمير الثالث والتمييز مقعولة
 وقوله بعد ما تعود المحي بمبدأي بعد الثالث ما فيه مصدرية والمحي
 فاعل نمود وهو في ثاوين المصدر بها وقوله ما هو في صورة الجمع
 فاعل المحي سواء كان ما هو من صولة او من صوفة والتقدير انهم
 كرهوا وفي الثلث التمييز المجموع بالالف واناء بعد اعتبار المحي
 بمر كسرى الذي هو في صورة الجمع من الواو والنود وانه كان
 ذلك المحي بطرحة العطف فاقصروا على المفرد هذا هو الاعراب
 السهل الصحيح وفيه وجه آخر يطول شرحها وقد مررنا على

السماء فاقصروا على هذا الوجه الصحيح المصير وانما ذكرنا مع عدم
 كونه من وطيفت شقة على الطلبة لتجربهم في دايما **قوله** انظار
 قليلة القيس فصيل والفصيل والنمون يستوي فيهما المذكور
 والمؤث كثر مطلقاً قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
 اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد انا رسول رب
 العالمين الى غير ذلك **قوله** كومات رجل كانه هذا الاستقار
 غير ثابت عند المحسن ولذا قال وهم باخره الضمير وهكذا في الباب
 ويخرج تدبر **قوله** ذكر ارضي بقا ما يدب تحفيسه وهم ظاهر
 تدبر **قوله** اودر عليه لا وجه للايراد لانه ذكر امثال الامور المنقولة
 بالا وآخرا في ثلث يكونه فاصلا بين اليجات المرتبطة كما لا يخفى
قوله الاولى ليس باولى كما يظهر بادي ثامل **قوله** وينتفض
 قال السير في انه كثير المنة النجاة بمنعونه من الاشتقاق فيما
 جاوز المعرق وهذا هو القياس ومنهم من يحزه ويشته
 من لفظ انيف فيقول هذا انه احد عشر وثالث اثني عشر وثبوت
 وقال المبرد هذا لا يجوز لانه الباب جازي مجري الفاعل المأخوذ
 من النفس ونحو ثمنون وبعث ثلث عشر ولا علم احداهما
 ذلك وقال ارضي انما لم يجوز الاشتقاق فيما فود المعرق
 بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نموناته ثلثة عشر لانه ما هو
 بمعنى واحد في صورة هم الفاعل وليس معنى كائنا وكاهن

فلا يباس به يعني منه اول جزئي المركب اذا لا يحتاج فيه الى مصدر ولا
 فعل واما المصدر فهو اسم الفاعل لا بد له منه فعمل مصدر ولم يثبت
 فعل ومصدر مبنيا به العدد الذي هو العشر كذا ذكره
 العلامة في حاشيته **قوله** فلا يحسن مقابلة بالحال اقول المراد
 بالحال هنا تركه على حاله من غير اداة معنى زائده منه وبالنسبة
 اخرجه عن اصله باداة معنى زائده منه وهو معنى التصدير فالمقابلة
 صحيحة **قوله** الاولي الى اخره كلام محلو لا يجمع فخط
 وقد ذكرنا تفصيله **انفا قوله** يجوز اداة المبدأ والمنتهى ولم
 ظاهر اذ مر ان اداة بعد تفرقة المبدأ والمنتهى لا يجوز اداة
 المبدأ وذلك ظاهر **قوله** يخرج منه تعريف الموثات الموثات
 الصيغة وهم من الموثات الصيغة واخذ في التلخيص
 الحكمي قال الكاود في علامة الثابت ثمانية التاليف
 او كما او تقديرا . والالف المقصورة . والهمزة الممدودة .
 ووضع اللفظ للموث كرهن اذا سمى به امرق . واياء . وكوه
 الصيغة للموث ولما انه يجمع داخل في الحكمي ولا لم يجمع
 ذلك علامة يلزم ان يكون تعريف الموث جامعا هذا كلامه
 والمعلوم من شرح الفاضل الهندى انه التعريف للموث بالعلامة
 وانه الموثات الصيغة فارجع عنه فتأمل **قوله** فانها تأتي
 اربعة عشر معنى الاول الفرق بينه المذكر والمؤنث اما في الصفات

مظهر
 المذكر والمؤنث

في الصفات كضارب وضاربة او في الجورم كاذن واثانة والثاني
 للفرق بين الواحد والجنس كتمر وتمرث والثالث للدلالة على الجمع في الصفات
 التي لا تستعمل موصوفا لها كخوشارة وخادجة والرابع لتوكيد الصفة
 كخوشارة ودابة والخامس للتعريف كيا لجة والسادس للنسبة كخو
 اشاعة والسابع للتعويض عن اليا المحذوف في الجمع الاقصى كخوفازة
 والثامن لتأكيد ثابت الجمع كخوجارة والتاسع لتأكيد معنى الثابت
 كما في ناقة ونجعة والعاشر لتأكيد الينية لا بمعنى منه المعاني كما
 في غرة وظلمة والحادي عشر للتعويض عن فاء الكلمة كالقرع والثاني
 عشر للنقل من الصيغة الى الاسمية كالزبيحة والنظيمة والثالث
 عشر للتعويض عن ياء الاضافة كخوابات وباتت والرابع عشر
 ان يكون عوضا عن الف الثابت كخوسير في تصغير هبارك
 قاله ابو عمرو وقال يفرغ التأ لا يكون عوضا عن الالف بل تصغير هبارك
 خبر كما يحكى في باب التصغير فاحفظه **قوله** وانه اختلف في انما
 متقلبة عن الالف المقصورة او اصلية كتب في شرح الفخر عن الالف
 المقصورة قلت الفرق يكونها بعد الف ذبيرة عند سبويه وعند الارض
 غير متقلبة عن شيء بل هي اصلية واطلاق الالف عليها اما لانها في
 الاصل الف كما هو مذهب سبويه واما لانه الالف اسم للمتحرك
 واثانته هذا كلامه **قوله** ينتقض بقرائن وفتى وكاء اقول
 لا نقض اصل لانه المراد بعلامة الثابت العلامات التي تلحق اسم الموث

الحاشية

ويعرف بها الموث من المذكر لا مطلقه التأ والالف حتى يرد النقص
 بالامثلة المذكورة وما ذكره من استلزام الله وغيره سلم فانا نعلم ولا
 باتساع من العرب الاسم الموث ثم العلامة ثم يعرف كل واحد منهما
 بالاضافة الى الآخر للمبتدى من غير توقف هما على الآخر بالنسبة
 البناء ولا بالنسبة الى المبتدى كونه التعريف يخرج التبيين لا للتحصيل
 ونصير الى ما هي ويقرب من هذا ما قيل انه هذا التعريف لفظي بزيادة
 التبيين فلا بد ورناس **قوله** وبهذا يتم الاستدلال الامام الاعظم
 روى انه فتاة دخل الكوفة فاجتمع اليه الناس فقال سلوني عما
 سئتم وكاد الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى احضرا وهو غلام حديث
 السن فقال سلوه عنه فملا سبعا كانت ذكر ام اني في سلوه
 فافهم فقال ابو حنيفة كانت اني فقبل له كيف عرفت ذلك فقال
 من قبله فتا قالت فملا ولد كانت ذكر لقبل قال لانه النملة مثل الحمار
 والاشاة في ذفرها على الذكر والانثى وانما يعرف ذكوره وانثىه بنفله
 او بصنبره او بالاشارة عليه واعترض عليه ابيه الحاجب بانه يجوز انه
 يكون النملة في الآية مذكر ومجى الثاني في فملا كجبه في نحو جاءت
 طلحة اي رعاية ظاهر العلامة كونه بيانه هذا يتوقف على نوع بسط
 في الكلام وهو انه الاسم المنسب بالنساء اذ اجعل المذكر فانه كان
 الناء لفظا لا يسمي الثاني الى غير الامم بمعنى الكوفة والكان
 فتدبر لا يسمي هذا كله واما ذوالنساء الذي ليس يعلم ويقع على

عند من لا يوجب
 عند من لا يوجب

على الذكر والانثى كالنملة والحمام والاشاة اذا اريد به المذكر فالأكثر
 على انه ثابته يسمي الى الغير وله حكم الموث اللفظي وقال ابيه
 المنسكبت انه مثل النملة اذا اريد به المذكر الحقيقي لا يسمي ثابته
 الى شئ اصله تقول هذا حمام وهذا شاة اذا اردت مذكر وهذه
 حمام وهذه شاة اذا اردت مؤنثا وذلك انه هذه الالفاظ تقع
 على الذكر والانثى من جنس فلا بد من قرينة تعين ما لا هو المقصود
 وهي اما بالصفة نحو حمام ذكر وحمام انثى او بالخاصة علامة الثابتة
 بالفعل نحو قال فملا وقالت فملا او بجملة خبر اعراف الضمير واسم
 الاشارة نحو هو حمام وهذا حمام وهي حمام وهزم حمام وايضا
 لروا له حكم الثابت اللفظي لوجب ثابت الضمير العامة اليه كقوله تعالى
 يا مريم انه الله بيسرك بكلمة منه اسم المسيح وجب لم يجب علم انه
 لا فرق بينه وبين طلحة علما المذكر وبه يتم الاستدلال الامام رحمه الله
 فاصفها فانه من النفا بى النجوة **قوله** غير الموث الحقيقي يسمي
 المذكر فتدبر ان شاء الموث بعد لفظ الغير او في عبارة المتخفي
 الركائز كالا ينفى فالاولى تقدير قبو له المعنى عليه **قوله** لا ينفى
 انه يصدره على مسمو وسما كانه وهم منه او هو والاف المذكر
 بعد التقدير لا يصدره على شئ منهما كما لا ينفى **قوله** فملا كجبه مسلما
 البلة نسبية وهم ايضا ان ذل المخذوف ملحوظ بلا شك فيكونه نسبية
 كما لا ينفى **قوله** وما ذكره على فتدبر ان سبى في غاية السخافة وهم منه

هذا ذكرها وانها

ايضا لا تسمى سماعة المعقل والا فاذكره اذ اخرج في غاية القوة
والثانية تدبر **قوله** في كل مبتدأ مستدبر وهم منه ايضا لا تسمى
الثاني وسماته شاملا لجميع ذلك برهونه المدعى كالا يخفى **قوله**
وبهذا ظهر ضعف احتمال المحالة في اللفظ اقول المحالة في اللفظ
ظاهر بمتغيره والمحالة في اللفظ فقط او في اللفظ والجنس
متحمل احتمال بعيدا كما اعترف به فكيف يكون ضعيفا ومكانه ما تذكر
في معنى المحالة هنا تدبر **قوله** اي عبره آخر مفعول المشي وهاجته الى هذا
التقدير اصل تدبر **قوله** ولا يرى الاهاد لا داعي الى ذكر امثال هذه
المصرفات النافرة كالا يخفى **قوله** فليس ينبغي جرحه من اذهو
المشهور في تقدير المجموع التي لا واحد لها من لفظه كالا يخفى **قوله**
فالترتيب وروي وهم لا اصل له لا مكانه ان يرد بالمراد هنا ليس
بمركب تدبر **قوله** فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس من بقره فان
قوله لا بد من تعبير الترتيب بنحونا على الاصح وهم لا اصل له في
به لزوم الاعتناء بمقابلة وهو غير معتد به كالا يخفى فالظاهر وهم ظاهر
تدبر **قوله** فيه انه يصدق على وجهه مسلمات هكذا قاله في تعريفه الثاني
ايضا ولا اعرف كيف يصدق عليه **قوله** ولم يكن له هذا الكلام معنى
الى آخر كلامه هذا ياد مستغنى عنه بما ذكره الفاضل الهندي من الوجه
اللطيف وتبعه اذ اخرج واقناه بالقبول فلا انتفات بعد ذلك
الى اعتراض الرضي واطالته كالا يخفى **قوله** ولا يخفى انه الجواب

جميع

ضعيف جرحه من اذهو كالا يخفى **قوله** لا فائدة في قوله غير علم فائدة ظاهرا
وهي اخراج ما كانه علما من الصفات المحسوسة ونحوه فانه باعتبار اصله يطول
عليه الصفة في الجملة فيقولهم قوله فيه لولم يقيده بقوله غير علم **قوله**
يفنى عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة انت خيرة لا يفنى عنه
شيء منهما اما التذكير فظاهر لانه علامة مستعمل في المذكر واما عدم
المساواة فلعلته استعماله في الصيغة في المؤن فكانا غير مستوية
قوله كما في قوله اي قول الشاعر الخ فظن عذري المسيرة لا ياتهم
منه وذا هم نطف **قوله** هذا البيت من ابيات الكتاب والمسير
والنطف بالفتح والتسكوت التلويح بالعيب ويروي وكف مكانه
نطف وهو العيب يقال ليس عليك في هذا الامر وكف اي عيبه ونقصه
وتركيبه ظاهر **قوله** محمود عالي اي قول الشاعر دعائي من نجد
فانه سين **قوله** لعنه بنا سيبا وشيبنا مردا بحاطب
صاحبه وسمه عادتهم انهم يحاطبون الاهد خطاب الانبياء ويقول
اتركا سمه ذكر نجد واهله اي لا تذكر آه عندي فاقى ملول منه لانه
سين لعنه بنا هال كوننا سيبا وشيبنا هال كوننا مردا فالفاء
للتبيين وشيبا بكسر الشين المعجمة جمع اشيب من يضي وايضا هال
من الضمير ومردا جمع امرد وهو هال ايضا من ضمير التكلم كما اشرنا اليه
قوله لا وجه لهذا التقييد وهم من بله فائرة عظيمة وهي اشتراط
وجود التاكيد لهذا الجمع على تقدير وجود المذكر الغير المجموع بالواو والنون

وعلى تقدير عدم تدبر **قوله** يعني انه تغير نحو افراس ايضا باعتبار
 الامر باللازمة فوهم انه المراد بقول الشاعر منه حيث نفسه وامر
 الدافئة فيه جميعا نفس الكلمة مع الحركات واستكنات ولا مدخل
 للامر الخارجة فيها وليس كذلك بل مراد به انه التفسير الخاص في الجمع
 المتكرر انما هو باعتبار نفسه الامر الدافئة عليه جميعا بخلاف جملة
 فانه التفسير المتعبر فيه انما هو مرجحة الامر الدافئة عليه فقط وهذا
 هو الفرق بينهما وقوله ثم نقول ارجع الى هذا الفرق بعينه تدبر **قوله**
 ليس المعنى القائم بالغير هذا مطلقا بمعنى لا يلزم انه يكونه كل ما قام
 بالغير هذا فانه الالزام والاستحالة والتطويع والخطوط والنقط
 كلها امر قائم بالغير مع انه اشياء منها ليس كجث بل هي امر
 قائم بالاجسام **قوله** انه اراد جواز وقوعها فلا اختصاصا لهما
 اقول اراد كثر وقوعها من مفعول مطلقا ولهذا اختصها بالذكر
 بخلاف الاديبة فانه وقوعها من مفعول مطلقا نادر بل لا وجود في
 الاستعمال كما لا يخفى على المتتبع **قوله** لم يرد انه يار النسبة محذوفة
 وهم من براد ذلك كما هو الظاهر كما ظن الظن هو ارجح الشهور
 عند المحققين في تفسيري الرضى لا يجدي نفعا كما لا يخفى **قوله** اما
 انه يريد بالحدث الى اخر القول منه قبل الصفات الفاسدة اذ المراد
 بالاشتقاق منه الحدث الاشتقاق من اللفظ الدال على الحدث
 فاللفظ والمعنى كلاهما متطويع في الاشتقاق وانما تفسير الفعل

المصدر

اسم الفاعل

الفعل بالحدث الذي هو المعنى فقط لكنه مقصودا اصليا من الاشتقاق
 فكان اشتقاقه انما هو من المعنى واللفظ انه تدبر **قوله**
 هذا يعني ويغني عنه قوله اي الفعل لانه لا يكفي ولا يغني عنه
 لانه الاول تفسير للفاعل والناهي بانه الخاص للمعنى كما لا يخفى
قوله ويغني ان يعلم وهم لا اصل له اذ المهور بينهما قيام الفعل
 اي الحدث فقط بالفاعل ودونه الفعل لانه المراد بالفعل انه كان
 الفعل للفقير فهو عيبه الحدث وانه كان الفعل الاصطلاحي
 بتمامه فهو لا يقع تحت واحد كانه جزء من لوله الذي هو الحدث
 فهو المراد بعينه وانه كان لفظ اسم الفاعل بمعنى صيغة الاطلاق
 عليه فهو من لوازم الاول الذي هو قيام الحدث به فلا وجه
 لا اعتبار قيام الفعل ايضا **قوله** ويكره دفعه بانه معنى المضاد
 ليس المتصف بضربيه اقول معنى المضاد والمجتمع والمنتزق
 وبغيرها من الاعراض النسبية شخصيا قام بهما الفعل وهذا صحيح
 اطلاقا عليهما وخرج عن التعريف في الظاهر لانه المفهوم من قوله
 انه قام به الفعل شخص واحد لا اختصاصا وليس معنى المضاد
 متساو المتصف بالضربيه كما هو قوله المحتج اذ لو كان معناه ذلك
 لم يكن من الاعراض النسبية في شئ من معناه شخصيا قام بهما الضرب
 وبغيره فساد كلامه عند تعرض وعدم فهمه معنى اعراض الرضى والجواب
 عن الاعراض ما قاله الفاضل الهندكي من انه قيام المذكور في التعريف

اعم من الحقيقي والاعتباري فيشمل هذه الاحداث لانه فياها با
 لتسوية امر اعتباري لا حقيقي ولكن انه يجمع من شاملا للواقع
 والاشياء والجماعة ليس من الاضافي ويخرج من المزمع والمنفي والجمهور
 جميعا واذن انه هذا هو مراد المص **قوله** وفيه نظر ليس بشي
 اذ لو رى في العزده معنى التقديرات والتزوم لم يصح التسمية بشي منها
 فافهم **قوله** ونحو نقول ليس بشي ايضا والحوافاة ارضى كما
 لا يخفى **قوله** وكما انه اطلاقه المثل محال هذه الامور من قبيل
 المسامحات الشابة فلا يقال انها محلة او غير محلة **قوله** واما
 على ما ذكره المص وظهر بظاهره في ثامن ما ذكره **قوله** يشكل
 بخروج مضموم وهم لا اصل له اذا الكلام في اسم المفعول كما افرقة
 ههنا في اسم المفعول مطلقا ومضموم في قولنا يرمي الجملة مفرد
 فيه وامثاله ليس مما يقصد وعليه سمى المفعول المرفع هنا فلا يابس
 بخروجه كما لا يخفى **قوله** كانه الظاهر وهم منه ايضا اذ الصفة
 المشبهة بجسم من التقديرات الثابت ايضا كالعديم والحكيم والرحيم
 وغيرها الا انهم قالوا انزله بها منزلة اللازم او بالنقل اليه طرد
 للباب فافهم **قوله** اي المقابل للحدث قال اليه بقي ليس معنى
 ههنا في الوضع الا ذو هو سواء كانه في جميع الازمنة او في بعضها
 ولا يل في اللفظ على هذا التقديره كافي اسم الفاعل وهو غلبة
 استعمال صيغة في الحدث وانه الاعتبار بخروج عن الصفة وبطل

اسم مفعول

الصفة المشبهة

ويدخل في اسم الفاعل نحو ضامر وكاين بمعنى الثوب فالصفة كما انها
 ليست بموضوع للحدث ليست بموضوع للاستمرار فعملها حقيقة
 في احد جهاد واما الاخر فالحكم فالاولى به يقال انها موضوع للحدث
 بغير الحدوث والاستمرار لكنه لما كانه وضعا على الاطلاق ولم يكن
 بعض الازمنة اولى من بعض كانه الظاهر شدة في جميع الازمنة الا
 انه يقع دليل على الافتصاص نحو كانه هنا هنا وهو الالة حسنة
 او سيئة حسنة وهذا هو الذي جزمهم على القول بانها بمعنى الثوب
 كذا ذكره الكادوني رحمه الله فاحفظ فانه مفيد جدا **قوله** ويرد
 على التوجيه الاول قد صرح المص في شرحه والامالي انه المراد بالخالف
 كونه صيغة اسم الفاعل فياسية يمكنه ضبطها بقاعدة كلية وكونه الصفة
 سمائية مختلفة الضيف على حسب السماع بحيث لا يمكن ضبطها بقاعدة
 اصلا لا عدم مجيئها على وزده اسم الفاعل قطع كما دعمه اسادج
 رحمه الله تعالى كيف وقدما كافر وضامر وطالق صفة مشبهة كما قيل
 وكذا قوله ومحمدة من المزيه خصوصاً صفات الله تعالى كالحق والبارك
 والمؤمن والمريح والمصور وغيرها فالنفس المذكورة بالخالفه بل
 قطعاً ما مرهه **قوله** لا يخفى اختلاف عبارات المص لا عرف
 ما مرهه بالاختلاف هنا فانه كماه تقييد بقيد الاطلاق **قوله** فيقتضيه
 العبارة لعدم تقييد عن الصفة بالزمانه وان كان تركه ذكر الاعتماد
 فهو معلوم مما قبله وكانه نزهة شمول الاطلاق لكل واحد منهما

وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** وفي بحث اقول الظاهر منه كلامهم انه
لا خلاف في الفراغ لم يتغير ضلوه اصلا ولا يلزم منه خلاف في
الضاد ب زيد فلاذ في الضفة المنفعة لجواز ابتداء امتناعه عن
على علة اخرى غير العلة الاولى وانه انكره اجراء الاولى في ايضا ويكره
انه يكون عدم القرض لكونه معلوما متاسيه وذكر الاتفاذ لعدم
الاعتداده بالضعف تدبر **قوله** فينبغي قبل هذا جازع عند البصريين
مطلقا لكونه مع الفج لما ياتي بخلافه وجبه تدبر **قوله** فالتبا
انه ينقص الحس بزيادة الضمير هكذا في نسخ الموهودة والظ
انه لا ينقص بل يزداد مع ذلك ما ذكره امر الاعتداده كما لا يخفى
قوله فيه انه لم ينجح نعم الرجل زيد وهم عت لا طائل في ذكره اذا ارجع
هنا لم يجر على موصوف حتى يحتاج الى الرباط به بخلاف زيد الحس
الوجه فالنحو ظاهر **قوله** في بحث البحث انما يرد على مذهب
الى على الفاسي فانه الذي يجوز الفاعلية والبدلية لا يجر **قوله**
هم ثلاث على صيغة الخطاب محل تأمل **قوله** نحو شمس الوجه اي
زيد يسمى الوجه بالوجه الثلاثة وهو من قبيل اضافة المشبه به
الى المشبه اي زيد وجهه كالشمس ومنه زيد استدلال بالوجه
الثلاثة تدبر **قوله** ولا يخفى انه المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام
به ذلك الشئ وهم لا اعتداه **قوله** ولا فارقة في ادراج لفظ
الاص فانه ظاهرة للمناس **قوله** لاحاجة في الاخراج الى اخره

سم التفضيل

آخر لاحاجة اليه اذ كلام السارد تام لا غبار عليه كما لا يخفى الاولى
حذف المضاق نعم لو كان من هو امر الضمير **قوله** لا وجه للاقتضار
بل له وجه وجهيه وهو كونه الاختصار مطلوب جامع كونه المشي والجر
مطلوب به بالمقابلة **قوله** ما ينس بكلمة ينس ينس بواو
بالضم تكلم فاسرع وتحرك واكثر ما يستعمل في التثنية وهو انيس
الوجه عاب والنبس بضمين الناطق والمسرودة كذا في
القاموس **قوله** محم نظر لوجه لهذا النظر فانه الكون مما يقبل
الزيادة والنقصان والشد والضعف والتقدم والتأخر
كما لا يخفى **قوله** قد شنع السارد كلام الفاضل حقا فاضل الكلام
ولا يليق به التشنيع لما فيه من الامر بالبدع كيف وكل موضع خالفه
فيه فهو خطأ او قريب منه كما لا يخفى على اهل البصرة وذلك
انه سره دهراته تقا اصل المرسوم واضبطها وافيدها
لولا ما فيه من الرموز المعقدة وقد تركه الناس لاجلها في طالع
بالفهم يبلغ مبلغ الاجتهاد والتفرض والتدبير يعود الملك
التدبر **قوله** للخطبة العظيمة بالضم الامر العظيم **قوله** واستكمل
من انقص صدر الفاضل الهندي هذا السؤال والجواب دهراته
قوله وكانه جعله يتقصد فانظر في هذه السخافة والخط
ولم يفهم انه ما ذكره السارد دهراته مقتضى عبارة المتممة بعينه
اذ منزهة ادها فقد زياده موصوف هم التفضيل على ما خيف

اليه لانه اللام في الزيادة عوض عن المضاف اليه والتقصير صفة الزيادة
 ياد معنى لقيامه بكونه مصدرا مجزوا لا تقدم الزيادة مع متعلقها
 واخر القصد صفة لها كما هو مقتضى الظاهر فيجيب للتركيب والزيادة
 للمراد تدبر **قوله** لا يفيد وجه التزام الاضافة ليس على محجة
 التزام الاضافة بل كثر هذا القسم مع الاضافة اي انما كثر هذا
 القسم استعمالا لانه وضع الفعل لتفصيل الشيء على غيره وذلك
 يقتضي ذكر المفضل والمفضل عليه فحيث كانا ظاهرين في هذا الوجه
 كانه على اصل وصفه فكثير استعماله لذلك فافهم فانه كلام المحكي
 لتوقفا **قوله** وفيه بحث لا شك في بطلان هذا البحث كما
 يظهر بادي في ثامن في مرادنا **قوله** فلا حاجة الى التفصيل
 بالناظر وهم باطل كما لا يدل يظهر بالثامن في الاستئناس **قوله**
 فيقال انا اضرب منك لزيد واعرف منك بعمرو قال الشيخ و
 يتعدى الى اول مفعولي باب كوت وعلمت باللام ويبقى بينهما
 في البابية منصوبا نحو انا اكسى منك لزيد الباب واعلم منك
 بعمرو منطلقا **قوله** ما ذكره من انه دليل على زيادة مرتبط بالقول
 السابقه تدبر **قوله** الاولى وهم لا اصل له ونحوه نقول
 المسبب كتاب السارد في الحاشية المشهور في اصطلاحهم انه
 يطلو على المتعلق اسم السبب ودون المسبب ولا مناقاة فيه ولعله
 سماه سببا لانه الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل عنه زيد

زيد وعينه سبب له باعتبار قيامه بهما فهو سبب عينهما هذا الكلام
 وجهه وهو ان المضاف بالمسبب هنا **قوله** على ما هو قول المص
 وهم ظاهرا اصل له اذا جعله خارجا هو عينه يدبر **قوله** هذا الباب
 الى اخر القول وهم لا معنى له كما لا يخفى **قوله** لا يخفى وهم ايضا اذا الكلام
 لكونه منفيا لا يظهر فيه معنى من التفضيلية فاذا جردت الزيادة كانه
 لتقاسم المجموع الا برباطها والتعلية كصلوات سائر الافعال **قوله** هكذا
 ذكره الناصر المسمى الى اخره هرج ومرج لا طائل في ذكره فمليك
 بما ذكره السارد **قوله** وقد على تقدير ذكره الرضى قال الشيخ الرضى
 قول المص من غير زيد يتقدر المضاف اي من كحل عينه زيد لانه
 المقصود وتفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين
 وتبعه الناصر المسمى في ذلك وقال الشيخ ذكره الذين
 العلوي قد سترح المعنى ما كان عليه قبل التغيير وتبعه السارد
 وجهه انه والحوان هذه الصورة انه كانت من فروع الاولى كما هو
 ظاهر كلامهم قول السيد ذكره الذين انه كانت صورة مستفدة قول
 الرضى ويمكن التوفيق بينهما باياه يكون مراد الرضى من تقدير الكحل
 بياض مرجع الضمير ودفع الركاكة في اللفظ مع ملاحظة باقي
 التقدير لانه لا يتقدر المضاف على الحقيقة واللام يكم هذه الصورة
 من فروع الاولى كما لا يخفى **قوله** وينجبه عليه الى اخره كلام فاسد
 لا معنى له **قوله** انما بهذا الكلام اقول المفهوم من كلام السارد

قد سمي الله كل واحد من صور في التقديم وانما خبره اصل و فرع
 الا انه اصل الشاخر وفرعه كلاهما مستعملان كما مر بخلاف اصل
 التقديم وهو قوله ما رأيت عينا احسن منها الاكل منه في عيبه زيد فانه
 غير مستعمل اكتفاء من لزمه وهو ما رأيت كعبه زيرا احسن فيها الاكل
 وتامه ما رأيت عينا مكولا من عيبه زيد احسن فيها الاكل منه في غيرها
 واذا لاحظت هذا التقديم فقد استغنيت عما ذكره السراج
 هنا من القيل والقال والله اعلم بحقيقة الحال واليد اعزب هذا
 المقال **قوله** ولا زانق عليها عطف على ما قبله اي ما رأيت عينا
 من عيبه زيد في الاكل ولا زانق عليها فيه وكذا قوله ولا مثلها
 لهذا كله كلام الرضي الى قوله فالشاذ **قوله** الا انه لم يرض بكونه
 اسما محمدا فاسد بجمعهما كما لا يخفى وقوله لانه الشاقض
 اشارة الى قوله وكيف يكونه مثل الشيء زانق عليه فافهم **قوله** وكما
 الزوم على اللفظ وهو على التقديم الثاني انما جاء منه زيادة الحذف
 مع ما وانما في الاصلية تدبر **قوله** وما يدل على انه بصدد ذلك
 اقول ما يدل على انه المص بصدد بياض الاقسام الثلاثة من غير
 اقتصار على بياض قسم واحد منها او التسمية بقرينة اول الكلمة
 الشاملة لهما ثم تقسيمه الى الاقسام الثلاثة ثم ذكر لوجه المحصر
 فيها ثم ابتدأ بتعريف القسم الاول بحيث يكون مقابلا لغيره
 وفيما هما فهذه الصيغة من في اول الكتاب نص ظاهر على انه

والفعل

ان يصعد بياض الاقسام الثلاثة باسمها على الترتيب السابق واما
 ذكر الخاص وغيره فلا دلالة له على ذلك كما لا يخفى **قوله** والتحقيق يربيه
 ما ذكره في صفة الحاشية وقدرتها ماله وما عليه هناك فانظر اختلف
 في معنى الفعل قال ابو حيان في تتركه اختلفوا في دلالة الفعل على ذلك
 مذهب اهلها انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته اي بكونه
 على كل مخصوص ولذلك اختلف الدلالة على الزمان باختلاف
 الصيغ ولا يختلف الدلالة على الحدث باختلافها وثانيها انه يدل
 على الحدث بالصيغة واختلفوا في كونه واقعا وغيره فخرج وبخروج ذلك
 الزمان فدل عليه الفعل بالزوم كدلالة السقف على الحائط وثالثها
 عكسه وهو انه يدل على الزمان بذاته لانه صيغته تدل على الزمان
 الماضي والمستقبل بالذات ودلالة على الحدث بالايجراء والزوم
 انتهى كلامه رحمه الله فاحفظ وثامس فيه فانه مما لا يوجد في الكتب
 وتنبه من ان اختلف بينهم انما هو في الحدث والزمان ولم يجعلوا
 الفاعل من مدلولات الفعل لانه من لوازم الحدث وترايبه وعلى هذه المقام
 الثلاثة يكون المدلول المطابق للفعل تنفلا بالمفهومين ايا ما كان
 وكان ما ذكره الشاذ معني اخر له اختلفه المتأخرون وهو المشهور
 الا انه بينهم كثر نعم فالمراد انما يكونه النسبة الى الفاعل معني حرفيا اذ كان
 الفاعل المأخوذ من مدلول الفعل فاعلامينا واما اذا كان فاعلاما
 فلا يكون معني حرفيا بل معني تنفلا بالمفهومين لانه تفقده اجمالا

الترتيب

في ضمنه الحديث كما ذكره المحقق في كتابه في شرح قوله في قوله
 من النواع المميّنة لا ما هو المتقابل للمعاني فتدبر **قوله** والاولى
 بفت محل نظر وتام **قوله** التقدم بين اجزاء الزمان زمانية وهم
 منه اوقعه في تفسير الفاضل الميرزا رحمه الله هنا الزمان وهو الماهي
 فنزل على زمانه حاصل قبل زمانه ولا ضمير في وقوع الزمان
 في الزمان لمكان العموم والخصوص والكثرة والبعضية كما يقال الزمان
 يوجد في الازمنة الثلاثة ووقت الظهور بين الجملة والاضافة في زمانه
 لا في المكون اي زمانه ان فيه والخطاب لغير معية هذا الكلام فاجاز
 رحمه الله انه يكون الازمنة المختلفة بعضها من بعض ولا يلزم منه
 طريقة الشيء لنفسه وحل عبارة المتعدي على ظاهره وهو حصول الزمان
 في الزمان وحل السارد رحمه الله القبليّة على القبليّة الذاتية على ما هو
 اصطلاح المتكلمين في اقسام السبق والتقدم فانه اقسام خمسة عند
 الحكماء وستة عند المتكلمين الاول سبق بالعلية وهو سبق
 المؤثر الموجب على معلوله كسبق حركة الاصبع على حركة الخاتم والثاني
 سبق بالتطبع وهو انه يكون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء آخر ولا يكون
 مترتبة كسبق الواحد على الاثنين والثالث سبق بالزمان وهو انه
 يكون السابق قبل المتأخر قبلية لا لجامع التبع فيها مع البعد كسبق
 الاب على الابنه والرابع سبق بالرتبة وهو انه يكون الرتبة معتبر
 فيه والرتبة اما ان تكون سببية كسبق الام على المأموم او عقليّة

او عقليّة كسبق الجرس على النزع اذا ابتداء من طرف الاخر والحاشي
 السابق بالشرف كسبوة العالم على النعمان فربما في اقسام السبق عند
 الحكماء والحصر استغنى والتكلم به اعتبر واقفاً آخر وهو سبق
 بعض اجزاء الزمان على البعض ويسمونه بالسبق بالذات فهذا الأخير
 هو مراد السارد ولما لم يسم المحقق شيئاً من ذلك وقع في الخط
 الباطل كما لا يخفى على اهل البصيرة وقد ذكرنا اقسام السبق بمبدأ
 المرفوعات عند قوله والاصل انه يلى فمعه على حسب اقتضاء المتعدي
 فانقسم **قوله** لا يخفى ان الماهي ايضا يكون مشتركاً بينه الحال
 والاستقبال بالقرينة الدالة عليها كسب اقتضاء المتعدي نحو
 ضرب زيد الآلة وعندا في معنى ضرب الآلة او عندا غير عن الماهي
 مجازاً بناء على تخلف وقوعه منه فانه الماضي كثيراً ما يستعمل في موضع
 المضارع لغير معنى الاغراض فيكون مضارعاً لا سمي ايضاً هذا مراد
 وهو فاسد لانه المراد بالاشتراك المذكور الرضعي والاشتراك
 المارضعي للماضى مجازي لا وضعي فلا يرد عليه ايضاً الحاصل بهذا
 الاشتراك وجه التسمية ولا يلزم منه جهله وجه التسمية التسمية
 كما لا يخفى وقوله ولو جعل نفى عنه لانه ما ذكره المصنف شامل
 ولا يفرق فافهم **قوله** يجب ترك التزم لانه المتكلم لا يكون الا واحداً وهم
 ظاهر اذا المتكلم باجدها قد يكون جماعة على ان التقييد بالتزم ليس
 لهذا بل لتضييع مرجع الضمير وربط ما به من تدبر **قوله** يكون من غيبة

مصدره حيث يتغير المضارع في حيزه غيبة او وقتة وقوله ولولا
المعنى من قوله كالا لا يخفى **قوله** وفيه لا ينبغي على عبارة المنة
الى اخر القول وهم منه وضبط وحفظ لا اصله كما يظهر بالتأمل
فذلك بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لا بمعنى علم الناعية بمعنى
اعرب المضارع ليس للدلالة على المعاني كما في الاسم اذا المعاني
المتضمنة للاعرب مقصورة فيه بل هو ثابته الاسم فقط **قوله**
والاشبه وهم ظاهر تدبر **قوله** لا حاجة الى ذكر هذه القيود وهم منه
ايضا اذ ذكر هذه القيود ببيان الواقع والايضا لا ينبغي للاختصاص
فافهم **قوله** في كانه ذكر الميراث هنا بطريق الاستطراد والآفلو
حاجة اليه لكونه الكلام في العرب **قوله** ولو من المصروف للتمثيل
هنا كالا لا يخفى **قوله** لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ وانه المضارع
كلام بارد لا يخفى كالا لا يخفى **قوله** هذا يشعر وهم منه فانه يستعمل
العلم في المعنى العام من لفظ كثير شائع وكذا التقييد المذكور
فانه لا يخرج اللفظ من العلم ليصح التقابل بينهما فانه الامور المذكورة
راجعة اليهما فافهم **قوله** فيه بحث وهم لا اصل تدبر **قوله** الاول
سواء كان وهم لا يعرف له وجه تدبر **قوله** لا فارق اقول بل له فوائد جمعة
كالبيان والكشف والتذكير والتأكيد ورفع احتمال المجاز وغيرها
من التخييم والتنبية والتخيير تدبر وفيه نظائر **قوله** لا يحتمل
الاستقبال كالا لا يخفى فيكون مستقبلا ويكون كلامها اصلها حال

حال التكم فيكونه حالا وماضي يسر فيكونه ماضيا **قوله** ذكر امسى
وهو ظاهر لا اعتداد به اصلا يظهر ذلك بالتأمل في قول المص فانه
اودت الحال تحقيقا او حكاية فانه هذه الامثلة نص في الحالية بخلاف
الامثلة المذكورة فيل فانه محتملة لهما ولغيرها كالا لا يخفى **قوله** جعل
حكاية الحال بمعنى حكاية المفظ وهم باطل كالا لا يخفى على اهل البصيرة
قوله وهو لو بنا في الحال فلفظ كلام باطل وزيف واضل لا يبارك
في سببه **قوله** فيه نظر وهم باطل الاول تدبر **قوله** لا يخفى وهم باطل
ايضا ونقض لادعاء العلوم بالجرم كالا لا يخفى **قوله** جسر خبر النساء
اشارة الى قوله او لا الى كونه اللوم للمعبد وثانيا الى نصيحه هذا التركيب
فقد عر الاول وجعل الكلام جليسه اظهارا للمقصود كانه قال
والنساء الذي ينصب المضارع بغير تقدير ان هذا اذا عرفت
هذا فتقديره بعده لا تنصب المضارع مشروط بشرطين
وهذا امر يدعي لا شك فيه ولما لم يفهمه المحتسب وقع في الخط كما
لا يخفى **قوله** ينبغي عليه انه يشك في الرفع هذا وهم عمن له وقد
لتحيزه كما يدل عليه ظاهر كلامه وهو سهل فانه اذا لم يقصد السببية
في هذه الموضع فلو دخل النساء بينهما فزج الكلام الى صورة تدبراته
الشرطية الآتي ذكرها عه فرب في اخر الجواز فانه قصد السببية
جزم المضارع والافهوا ما صفة او حال او استيناف كما سباني تفيد
قوله لا يخفى انه بسبب هذا لا اصل **قوله** في الاسم بالصرح

الى اخره هذا به باطل فمليك بالتام التام فيما ذكره من الامثلة **قوله**
 اضافة اللام ولم يصف لا اضافة فيها جازية وانه يصفها كلام الامر
 ولا انتهى كونه الغالب في لام الامر اضافة وفي لا الوصف كذا الناهية
 ولا النافية ومع يكون معرفة اما بالعلمية واما بالحضرة كما مر في صدر
 الحاشية **قوله** اي يصفها لا حاجة اليه تدبر **قوله** فيه بحث وهو لا اصل له تدبر
قوله ينبغي انه يقيد بغير الجزم بلام الامر هذا غير محتاج اليه لجزم
 عنه اذ لا يطلو المضارع على امر الغائب كما لا يخفى وما ينبغي ان يعلم
 انه يلزم ان يكون فعل الشرط ايجابا غير انشائي وانه يكون منفردا
 بجزائه فانه كان مضارعا فشرط ان يكون بغير مقادير بالسين
 وسوف ولزم وانه كان ماضيا فشرط ان يكون بغير معنى بل والجزء
 اما جملة فعلية او اسمية فانه كان جملة اسمية فهو واجب الفاء وانه كان
 جملة فعلية فلا يجوز انما ان يكون اخباريا وانما اخباريا واجب الفاء
 وانه كان اخباريا فانه كان ماضيا بغير قد لفظا ومعنى فهو بلا فاء
 وانه كان مضارعا مثبتا ومنفيا بلا فاء وجهاه ما مر وانه كان
 منفيا بل اوله او ما فالفاء واجب وكذا اذا كان فعلا جامدا مثل ليس
 وعسى فهو واجب الفاء وايضا فاحفظه فانه من التخييلات المذكورة
 في المعبرات **قوله** بناء على انه الفاء واذ لا يعتمد فالجزء اذا كان
 مقاديرا بالفاء او اذا فالجزم مقدر في محل الجزم وانه لم يكن مقاديرا
 بشي منهن فهو مقدر في الفعل وهو تنبيه **قوله** والاضرابات

ان الصيغة بمنزلة الجنس فيود التقرينات بخلاف بالا اعتبارا في
 الجمع والمنع والادخال والافراج لا سيما في التقرينات الاسمية فافهم
قوله مما لا حاجة اليه وهو من وقوله ومع ذلك فافهم انه امر المراد المص
 بياض المفرد الصحيح من الامر وترك ما عداه الى المقابلة بناء على شهرة
 لا لا يخفى **قوله** فيه نظرية الرباعي لا يخفى المزيدية وهو ظاهر ولم يدع
 احد اختصاص الرباعي بالمزيدية وانما الكلام في المراد منه هنا بحسب
 انقضاء المقام وكذا قوله لا ينبغي فافهم **قوله** بكسر الهمزة الى آخره وهو
 منع ظهور المراد فافهم **قوله** انقضاء وهو كالأول **قوله** لا يخفى الى
 اخره مخبر بمنع وضوح المراد كما لا يخفى **قوله** الاولى كانت ما فهم مراد
 الشرح فانه مراده جمل ما بمعنى الشئ عبارة عن الفعل ليكون
 الاضافة بيانية لا جملة بمعنى الفعل ابتداء حتى لا يطغى الاضافة كانه
قوله فالاولى انه يقول المص هذا به منه بلا فائز اذ المص بمنزلة
 الواضع فلا ينبغي التفسير في كلامه من غير ضرورة داعية اليه خصوصا
 عبارة الكافية فانه محجوز فكيف يقال في امثال هذه الترغبات
قوله ويمكن ان يقال محل نظر وتامل **قوله** فانه المتعدي اعني الفعل
 وشبهه الى اخره فلفظ كلام لا اعتمد به لجزم عنه الناعق اذ
 المراد به المتعدي وغير المتعدي هنا هو الفعل لا غير وكذا النسبة
 المتعلقة بغيره اذ في مفهوم الفعل وشبهه والمصدر مطلقا لا يتوقف
 فهمه على ذكر الناعق والمتعدي فالناظر في هذا الخلط **قوله** فلا وجه

ترك المفعول في هذا المقام وهم واصل اذ لو ذكر هيئة المفعول هنا
لا تنتقل الذهن الى المفعول به ووجه غرض لانه صاد كالمعلم بكثرة الا
ستعمال فيكون ذكره مفيداً وخلق الكلام كما هو رأيه فلا وجه لذكره
كما لا يخفى **قوله** وهذا الكلام انت خبر انه هذا الكلام لا يقتضي
ذلك وانما هو وهم منه كما هو رأيه فانه مراد المصنف ان هذه الافعال
تدخل على الجمل الاسمية لبيان حال مضمونها في الواقع عند التكلم على ما
هي عبارة عنه عند خذل على دفع مضمونها الجمل متصفاً بصفة هي
المعلم والظهور من جريته فكيف لا تدخل على فائز بحسب كون عليها
كازمة **قوله** ونحوه لم نجد في كتب اللغة وهم منه اذ الفاعل بالكسر مصدر
من باب النفاذة بمعنى الجمع وهو يستلزم الاعتراف والحق فاستعمله
في لازم معناه قال في القاموس غاري ببيت السبيبية والى بينهما
اي جسد ما ونظما يمينه في مثاله زائر كما قبل تدبر **قوله** هذا لا يوجب
وهم ايضاً اذ جميع ما ذكره من الامثلة دأب على القرينة كما لا يخفى **قوله**
ثم لا يظهر فائز وهم ظاهر لا اصل **قوله** فيه بحث لا وجه لبحسب كما لا يخفى
قوله فيه بحث لا وجه لبحسب ايضاً وما نوقحه من الاستدراك غير مستلزم
لامكانه انه يكون تأكيداً او تنبيهاً لكونه الجواز من اللوازم الغير البينة
للإلفاء وكذا قوله الالفاء واجب في المصدر المفصلة لعدم الالف وال
صطلح في تلك المصدر لعدم وجود المفعول فيها فالالفاء المصطلح
ليس الا في مصدر في التقديم والتأخر وذلك جائز كما ذكره التاج

تاج وهو انه تعالى **قوله** وكبره اري بمعنى العلم مساع وكبره
تضمينه معنى الجمل يستدعي الى المفعول به **قوله** فيجب حمل على البدل لك
انه جملة بمعنى الغير فيكون صفة او حال **قوله** فالمراد بالمعالي ما فوق
الواقع وهم منه تدبر **قوله** وهو الذي في سر رأيه شرف وقال الكاظمي
هو الذي في سر رأيه حرق صافية وبشرته مائة الى البياض والحال
الكبر **قوله** وفيه نظر قد مر مراراً انه لا يلزم التسمية منه وجه النسبة
فلا يرد ما ذكره **قوله** وفيه مائة من الحسن والركاكة لا تتقاضيه بما ذكره
افعال المدح والذم ملحق على زعمه **قوله** اعلم انه مدلول بما نسبة الصفة
الى فاعله والزمان لا يخفى ما في هذا الكلام من الخلل والصواب
انه يقول مدلول كانه نسبة الفاعل الى الصفة في الزمانه الماضية
كما يقتضيه تنزيه الصلح لانه اريد المحالفة لجعل الصفة منسوبة الى
الفاعل ليتأتى **قوله** والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وما يبرح
وجعل هذه الافعال موضوعاً للدلالة على ثبوت الصفة التي هي الخبر
للفاعل واول ما ذكره المصنف من التقرير اليه وجهه مسامحة منه
واستبصاره في مقام التفرير وكانه لم يفرق مراد المصنف فانه لم يرد با
لتقرير مجرد الدلالة على ثبوت الصفة للفاعل الكائنة في الواقع بل زاد
الدلالة على تحقق ثبوت الصفة الكائنة في الواقع للفاعل وتضافه
بها وانتقاله اليها وتقرر عليها بعد ما لم تكن تثبت له تأمل فانه
ووفق **قوله** لكاه الزمانه عنق ايضاً لا يخفى عليه انه الزمان

هو المفعول في هذه الافعال لا سيما عند من يقول بعدم دلالتها على
 الحدث وكأنه لو فهم من عدم تعرض المصلح انه ليس بمعرض فيها وليس الامر
 على ما ذمخ وانما لم يتعرض له المصنف لكونه مفهوما من قريب الفعل المطلق
 الذي مر ذكره او لظهوره منها كما لا يخفى **قوله** انما الى تصحيح
 الحمد وهم ياءد كما لا يخفى **قوله** حين التفرير بمعنى النسبة الى آخر
 القول وهم من كان قد تم آتفا **قوله** والغفلة كان غفلة عنه والا
 فالفرارة بالاكسره الى التبعه والجمع التفرير هذا هو المفهوم من
 الصحاح والقاموس والمراد بها هم هنا التخليل لما عرجات بمعنى انه
 فاعرجات يرجع الى شئ مؤث في الفراق والغفلة والحاجة
 وانحوها ومعنى حاجات حاجتك ما كانت هذه الامنية حاجتك
 اي امر ينقض حاجتك فافهم **قوله** حدث من الخوارج وهم قوم من ذهاب
 الكوفة نحو اربعة الاف نفر بموافقي على بيه ابي طالب كرم الله وجهه
 ورضوا عن اطاعة واجتمعوا به وانه فخرج اليهم على رضى الله تعالى
 عنه بالسكك المضروقة وقتلهم جميعا بالاسنة فزمنهم فانهم
 هربوا منه وخلصوا وقتلهم عداهم وما قتل من عسكره الا تسعة
 نفر فانظر في فتنة الدنيا فخلصنا الله تعالى منها بالسلامة
 وحفظنا من مرجيات النجاسة يوم القيمة **قوله** بل يحتمل ان يكون
 في الجميع نافية وهم لا اصل له اذ لا يميز حذف خبر كانه وهره
 لا لنباه بالفتية بل يجوز مع كانه كما مر من قوله من الناس مجزئون

مجزئون باعمالهم انه خير فخير وان شئت فقل في صورة الرفع فانهم
قوله استغفانه من اجل كونه النعمي بالضم وهم لا اصل له اذ لا معنى
 للاستغفانه هنا بل السند والتعجب والتأسف على ما فات من النعمة مع
 كثرتها ووفرها من هذه الخاطبة فانها ابتدئة انه لم يكن مرتبطة
 بما قبلها والنادي مقدم بقرينة السند وكذا الموصول بقرينة السند
 وكذا الموصول مقدم بقرينة البياض والنعمي اسم خبر بمعنى النعمة
 واسم الخبر قد جرى مجرى الجمع لما فيه من الكثرة والتشمل باعتبار
 صدقة على كثيره ولعل على سبيل البدل ولهذا الاعاد اليه ضمير الجمع
 من يقول والابوس جميع الناس بمعنى السدة والمراد به هنا النعمي
 والسند من اقدم انظر الى ما لهذه الخاطبة من انواع النعمة المتكاثرة
 كيف تكون فقر وشدة وبلاء ومحنة فتعجزوا منه وتأسفوا
 عليه فتدبرم وقيل في نظائره **قوله** قد فات هذه القائل هذا التنبية
 في محنة لا شك في لطافة هذا التنبية وانه فافهم محنة وقد ارتضاء
 الشايع بالقبول وبعد ذلك فلا حاجة الى ما ذكره المحقق من
 الحفظ كما لا يخفى **قوله** بعده فادعاهم الى الرضوخ كانه ما فهم مراد انارح
 قد سرح اذ مراده انه الافعال موصوفة لاستمرار الخيرة للفاعل
 من وقت القبول ولا شك انها لا تدل على تقييده ذلك الوقت
 بالوضع فزعم قبيصة عقلا باعتبار العادة والاستعمال وهو كذلك
 كما لا يخفى **قوله** ولما من وجهه عنه انت خيرة لاهاصل الكلام

هذا والمذوذة الغنى **قوله** يمكنه اختيار هذا الشيء كلام لا حاصل
 كما لا يخفى على اهل البصيرة فليكن بما ذكره الشارح فانه ما لا كلام
 المحشى اليه **قوله** الظاهرية هذا بمنزلة عما هو فيه اي مكانه بعيد
 عنه المقصد لكنه يحصل به المقصد كما لا يخفى فلا بأس **قوله** وهل
 الكلام الى اخره فلهذا لا يلتفت اليه كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله**
 فيخرج عنه فترتب افعال المتأخرة الى اخره وهم باطل كما لا يخفى
 على اهل البصيرة **قوله** لينبغي ان يكون عسي يخرج فيه هذا جائز
 ايضا فاصل **قوله** فالاولى انه يقول المص وهو من اذمره المص
 يبيته انه جواز هذا الاستعمال انما هو بمثابة كاد ولهذا اخر
 اليه فافهم **قوله** لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون
 وقوله لم يكذبوا الهوى اقول برؤية اظهر ان معنى الآية فعلوا
 فعل الذبح الآلهة والحال ما كادوا يفعلون وذلك لعدم وجدانهم
 آياتها في الزمان الاول مع طلبهم ذلك والطلب سبب الحصول
 فدل على قرب الحصول بقرينة النفي وكذا اقول ان الشارح فاده مناه
 لا يترجى اصل الهوى مني البراج والزوال فدل النفي على قرينة اليه ولو
 وهما فانه النفي سببه بالاثبات داما فتدبر **قوله** لا يخفى الى اخره
 فلهذا كلام بلا فائز كما لا يخفى **قوله** وفيه كرم غير متفهم مع ظهور
 المراد فافهم **قوله** وينبغي عليه وهو ظاهر **قوله** ولك ان تقول
 يشير الى اصطلاح قول الشارح وجهه بالنظر الى كثرة اقراءه

اقراءه وهو مختصر في قوله فانه كثره الا افراد فوجه بانه اراد با
 لا فرد اعم منه الموجودة والمفروضة فكان الجمع باعتبارها وذلك
 كما يقال شمس وشمس وقمر وقمر باعتبارها مع انه الجنس
 مختصر في الواقع في فرد واحد ولك ان تقول ايضا اراد بالكثرة
 الكثرة في التركيب والاستغالات او الجمع لثلاثة او
 للتعظيم والتعظيم وفي الشمس والقمر باعتبار كثره ظهورها وتكرر
 هما على صفحات الايام والليالي وتعدد هما بحسب المرات في البقاع
 والبلدان تدبر **قوله** والمراد بالمشرك بكونه الشبيه لانه جار
 على المثل وهذا صانع مضاف الى ضمير الاري **قوله** الاطلاق
 خبره من التعبد بالشيء والحق ما ذكره الشارح تدبر **قوله**
 لا يخفى على العظمى هذيانه من وجهين كما لا يخفى على العظمى **قوله**
 فليزعم استلنا الشيء من نفسه وهم من وجهين لظهور المفارقة بينهما
 مع اذا التقدير ما هو فيه لا شيء عظيم والشيء المستلنى من اعم
 منه كما لا يخفى فوجه يترجم استلنا الشيء من نفسه **قوله** اراد با
 للقب النيز والنز بالتحريك للقب والمراد بالمعنى الجنس في العلم
 وهذا امر ظاهر يحتاج الى البيان وقوله والا فليزعم على انه
 ما فهم مراد الشارح وهو انه تعالى وهو تعبيبه هذه الافعال يخرج عنه
 منزه عنه وذمته مما لم يرضه لانه المدح والذم من الاضمار عنها
 ولهذا قال لا داعي الى هذا فافهم **قوله** وانما الى بالتفصيل من المذهب

الى معنى وسبويه هذا غير ظاهر **قوله** ولا يخفى انه اذا كان **قوله** مبتدأ
 يبعد انه يكون اللام للمعبر الزهني اعلم انه بغير كونه المحض من مبتدأ
 وكونه اللام للمعبر الزهني من اذاه ظاهر كما ذكره المحقق اذا مبتدأ
 يقتضي انه يكون اللام للمعبر الخادج ووجه الزهني بسبق مرجه
 كما لا يخبر وكونه اللام للمعبر الزهني يقتضي عدم كونه المحض
 مبتدأ ليكون راجعا الى فرد مبتدأ بهم غير معينة ليحصل الاجمال
 والتفصيل كما ذكره الشارح وكاد قوله وجه الله وهي لواحد غير معين
 ابتداء ويكونه مقبلا بذكر المحض بوجه الشافعي الى توجيه هذا ^{نظرا}
 وذهب المحقق رحمه الله الى انه اللام في الجنس ووجه الابهام
 الذي هو مقتضى هذا الباب ويجوز تسمية الفاعل وجهه واجبة
 بانه المراد بالجنس هو الجنس عا لا حقيقة فالابهام فيه موجود ايضا
 واما نحو نعم الرجل فلان فالمراد به جنس المنى والجموع لانه ثني
 وجمع او لا ثم ادخل عليه اللام وفي المحل على الجنس زيادة مبالغة تناسب
 المقام كما لا يخفى وعلى هذا فالضمير في نعم رجل زيد راجع الى الجنس
 المصغر في النسب المصغر زيد ونحو ايضا وقال ابو علي اللام فيه
 للاستفراء تام **قوله** وظنى انه الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل
 لا التباس هنا كما لا يخفى **قوله** فيه مصادر لا شك انه هذا وهم
 منه اذا لو سلمت العينية فالذكر ليس بيلو على المدعى بل هو تفرع
 عليه على كل حال تدبر **قوله** فرقا بين المعنى والمادة حقيقة

حقيقة المادة والتامح استعمال اللفظ في غير الحقيقة بقصد
 علامة مقبولة ونصب فرقة دالة عليه اعتمادا على ضرورة الفهم من
 المقام كذا قيل فاحفظ **قوله** فيه انه يلزم ان يخص من الابتداء
 بافعال الاختيارية كما انه ما فهم كلام الشارح فانه قال المراد بالغاية
 الغرض والمراد بالفرض الفعل والمراد بالغاية الفعل مطلقا سرا
 كانه اختياريا كالسير او اضطراريا كغليان القدر فانه يصلح غرضا
 للفاعل ايضا بقى محذورا على يده من الصياح الى المسافة لا يصلح
 غرضا للفاعل فلو لم انه يخص الفعل بالاختيارية لكونه عرقا ويعرف
 بغيره بالمقابلة عليه او ليعمل كونه غرضا للفاعل من باب التغليب
 ليس من الكل فافهم **قوله** ولا تسرع في ابتداء لانها لا يرد عليه
 النقص بصفات الباري تبارك وتعالى فهو متعال في قوام
 عالم بالاشياء من الازل الى الابد الى غير ذلك **قوله** فيجب ذلك
 انه يكون استعماله في الزمان مجازا قد قيل ذلك الى صدق اوانه كذا
قوله فيجب لا حاصل له كما لا يخفى **قوله** وذكر بعض المتأخرين
 انه معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر وعلى هذا يكونه ^{اختصاص}
 ثلثة معان: اختصاص بمعنى الحصر واختصاص بمعنى التخصيص
 بالذكر واختصاص بمعنى المناسبة وقد قال الائمة انه الاختصاص
 المعنى ووجه جملة معاني اللام ليس بمعنى الحصر الذي هو ثابت
 الحكم المذكور ونفيه عما عداه او تقي الحكم المذكور وانما لما عداه

اختصاص

لانه ذلك يتوقف على وجود الادوات والشروط كما هو المراد في
 علم المعاني نعم لا يسمونه بكونه له مدخل في ذلك والاختصاص المذكور
 غير مراد ايضا فتحيته انه يكون بمعنى المناسبة كما ذكره ذلك البعض
 تدبر **قوله** اي مجملون تفسير للضيفل وهو فصيل بمعنى مضمول
 والبيت بنامه كما هو مذكور في الكتب وبما ضرب سيف صيفل
قوله اضربة بيده بقرى وطعنة بخنجر وهذه هكذا دت ضربة
 وطعنة واسعة اضربة واطعنة سيف صيفل ودمح طوبى بين
 اجزاء الموضع المسمى بقرى على وزه حبل اسم بلد بالشام وناحية
 سيفداد فالضربة في اضربه للضربة باعتبار الفعل ولعدم الاعتداد
 بتأنيث المصدر لانه غير جاد المذكور وقوله وطعنة بالخنجر عطف ضربة
 وهذا لانه من بقرينة الاول وقوله بخنجر بضم النون والمدحنة
 طعنة بمعنى واسعة فافهم **قوله** كل جزء من الارض مستجير المستجير
 المجتمع من الجوز بمعنى الجمع والعامر الخراب ضد العامر والخلف الفتى
 والحركة على ما في الناموس **قوله** وفيه نظر لادبه له اذا المراد كثرة الا
 استعمال في نزع المختص بالنسبة الى الباء وهو كذلك **قوله** لكنه
 يرد انه لو قال الباء اعم منه الواو يعني لانه الا اعم من الواو اعم لكن اعم
 منهما لا اعتبار بالهول عند القضية المذكورة فيهم الاعمية مرادها
 دود الاخر هذا وقوله فلا يرد تغريب السؤال على ذكره الناضل
 الهندك رحمه الله ان يقال ان قول المقص والباء اعم منهما في الجميع

الجميع يبيد انه الباء يكون مختصا بالامر المذكور وغير مختص بها
 وذلك لا معنى له لمادة التثاني وتغريب الجواب انه المراد بالاعمية من
 الجميع عدم الاختصاص بشيء منه ذلك لا الاختصاص وعدمه حتى يرد
 انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وعدمه لما في التثاني
 تدبر **قوله** والاخر هذا وما قبله فلفظ الكلام مع ظهور المرام اذ معنى
 التثني الملاقاة والمصادفة اي يلا في التسم جزمه ويصادف وماله
 على سبب اقفا للنقام والاصطلاح الجواب ولهذا نسم التثاني
 به والمختص لما لم يفرم ذلك وقع في الخلط وكأنه يريد به التطبيق للمعنى
 اللغوي تدبر **قوله** وفيه بحث وهو انه نفى من المش لا يستلزم نفى
 المش الحاصل بحته الخلط حيث لم يوافق دليله مدعاه كالا يخفى والمراد
 نفى المحاللة بعبه الله تعالى وبعبه الاشياء بواسطة نفىها بعب
 الاشياء وبعبه المش يستلزم من نفى المش لا نفى المش عنه تعالى ابتداء
 حتى يقال انه نفى من المش لا يستلزم نفى المش كما انه من وجود المش
 فرضي لمصلحة الكتابة المذكورة فيلغى بعد هذا فهمه قيل نفى الشيء
 عنه اللازم واداره نفية عنه اللازم كما يقال مثل لا ينجلى وبغيرك
 لا يجود اي انت لا تخلص وانت تجود هذا هو المفهوم من كلامهم وفيه
 مسامحة كالا يخفى على المتأمل **قوله** فاذا قلت فلفظ لا صح له فافهم
قوله والمراد كسر هذه المادة اذ به الهزلة فانها هي التي تخمل الكسر
 والفتح من هذه المادة فلا يفرم تخصيص الحاصل لاهتمامها بغيرها بالكسر

النسخ وبالنسخ الكسر **قوله** وينبغي عليه كانه ما فهم كلام
 الرضى اصلا فانه قال قوله فكسر ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول
 كلام المتكلم كقوله زيد قائم او في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر
 نحو اكرم زيدا انه فاضل فتوالت انه فاضل كلام مستأنف وقع على
 لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يجوز ان يكون قوله انما العرق لله جميعا انتهى
 كلامه فانظر هل ينبغي عليه ما ذكره **قوله** منها كونها في اول جملة وقت
 خبر انما كونها في اول جملة او لا نحو ما ذكرناه واوجب قسم نحو والله
 انه زيد القائم والمبهم هو انما كسر في احد عشر موضعا في ابتداء الكلام
 وبعد القول والموصول والنداء والقسم والامر والتهنئة والنداء
 وبعد كلمة كذا ونحوه وقبل لام الابتداء وعلى بالامثلة فانها ظاهرة
 والقياس انه يستثنى منه المضاف اليه ما اضيف اليه حيث قال الامام
 رحمه الله تعالى في الوافية ولا يملك ذلك ما اذا كان المضاف اليه
 جملة من الكتب حيث ان ذلك جالس لانه الاصل في المضاف اليه ان يكون
 مفردا فاعتبر الاصل في حيث وفتحت بعدها هذا الكلام وجملة ما فهم
قوله سرة على المخالف محض نظر **قوله** وقد بدلت شيخ الرضى عنهم منه تدبر
قوله صوابه لو انزلت في وهم ايضا الصيغة قولنا انت قائم وانه قائم
 وهو قائم **قوله** وكاد الرضى لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحذف
 ليس بجي بن لم يلتفت اليه نظيره كالا يخفى وقوله لكنه في كونه
 مبتدأ بحث الى اخره وهم لا حاصل له تدبر **قوله** قال الله تعالى لا جرم

ميم

لا جرم انه لهم النار قال بعض الافاضل لا جرم مركب منه لا جرم
 عند الخليل وسيبويه ولا رد للقول السابق او زائدة وجرم فسر من
 بمعنى موقه وما جرم مرفوع على النفاذ عليه وقال الكسائي معناه لا منع
 وقال الفرار لا قطع وقيل لا شك فيكون جرم اسم لا مبتدأ على النسخ
 وما جرم خبر من لا بد له من كذا اي حق ان لهم النار اي جرم كونه
 النار لهم وهو صولها ولا منع ولا انقطاع ولا شك ان لهم النار
 اي حق ان لهم النار اي من كونهم مستحقين لها هذا ما يقتضيه النسخ
 في ان واما ما يقتضيه الكسر فيها فهو انه يكون لا جرم محض جاريا
 مجرى القسم نحو لا جرم انك قائم اي والله انك قائم هذا وجه النسخ
 والكسر بعد هذه الكلمة واما وجه ما لم يرد قوله اول ما قبل ان
 اهله فراجع الى معرفة القول والمقول باعتبار ما يقتضيه كلمة ما قال
 الازهرى في شرح التوضيح السطر في انه هذه ان تقع خبرا عنه قوله
 ومخبر عنها بقول والقائل واحد نحو قوله في اهل الله بنسخ الله
 وكسرهما فانه فتحت فالقول على صيغة من المصدرية اي قوله
 هذه انه واذا كسرت فهو بمعنى القول اي مقوله في اهل الله فالحذف
 على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عنه العائد لانها من
 المبتدأ في المعنى ولو استغنى القول الاول فتحت وجوبا نحو على اني اهل
 لكونها مبتدأة ولو استغنى القول الثاني واختلف القائل كسرت
 وجوبا نحو قوله في مؤمن وقوله انه زيد يحكم الله لكونه القول

القول هذا كلامه رحمه الله فاعلم انه قد نفى هذا **قوله** ورد في
 الى منافقة ذكره الشيخ الرافعي ولم يلتفت غير من ان رايه لعدم
 الاعتداد به فافهم **قوله** والفرأكم بيمينه الفريين يعني قال سيدي
 به في جواز العطف على اسم انه المكسور بالرفع باسناد مضمي الخبر
 لفظا او تقدير مطلقا قال الكافي بسا شرط مطلقا وقال
 الفراء بالتفصيل فجوز انه خفي اعراب الاسم بكونه مبتدئا او تذيلا
 نحو ذلك وزياد قائماته وانه الفتي وعمر وذاهباه والآفلا ولا
 يخص هذا العطف باله المكسورة بنعيم الكل هذا هو المشهور
 في الكتب واما الذي ذكره المصنف في خلاف فكانه رواية اخرى كالاكتفاء
 والمحذورة على انه ارتفاع هذا الاسم بالابتداء او بالعطف على
 ضمير الخبر عند الفاضل لا بالعطف على الاسم لانه معنى الابتداء قد
 زال عنه بدخول الناصح عليه ذكره ابراهيم في توضيح الالفيه
 وانه تعالى **قوله** فلا يحس فقاينة فطره الباب وهو منه اذا مشا
 لطرف الباب كما لا يخفى **قوله** فقامت كانه وجهه انه مؤنثي العبارتيه
 واهم مع كونه عبارة المصنفه واخذ اذا الدخول على الافعال مطلقا
 جائز لا واجب فلا حاجة الى ذكر الوجوب كما هو لظاهر **قوله** اعلم
 ان الكوفيه انكر واية الخفة بمعنى غير الكافي فانه اثبت بها في
 الاسماء ودود الافعال برجمتها نافية فيها موافقة لهم **قوله** ونيز
 اي انه مثل هنياء وهو كذلك ذكره الكاظمي ونيز اي نقص

عطف على اسم
 عطف على اسم

فمن مضارع منه الزاوية من باب التفاعل يكتب بالفتح ساكنين بينهما
 هزق والالف الاخير في صورة الياء **قوله** لكنه يوافق ما في الصحيح
 انه لم يوافق ما في الصحيح فاليوفقة ما في القاموس حيث قال ستر
 الشيء بالشيء حاولت تذكرك به **قوله** فافادة ما في القاموس مما لا يلتفت
 اليها وهم باطن لا اصله فانه صاحب القاموس الشيخ محمد الرزين
 الفروزي ابا دى اعلى كعبا واسني رتبنا به يعتبر به امثال هذه الاول
 الباطلة بل قوله ثبت به بعد النفي من باب الاكتفاء باه المتقابلين
 بناء على شهرة وكثرة استعماله كقوله نقاشا اسرائيل تقيكم الحرة
 اي الحر والبرد وليس نفيا لمقابلة الآخر كما تذهب كيف وهو امر
 لا يخفى على من له ادنى سكة بالغية **قوله** الجرم بوجود الجر بعد
 هذا التأويل وهو بارد لا خيرة من الجرم بالجرم بكونه اصلا في كلامهم
 في الجملة بحجية فيه والتأويل بعد هذا الاصل بالنسبة الى سائر الاصول
 عمر مضادة الاستعمال في الفقه اياه فاول ليرجع اليها ولا ينقضها
 كما لا يخفى **قوله** اما انهم بعض اخر فلم يغير عليه وهو فاسد اذا المراد
 بالبعض الاول صاحب المفتاح كما صرح هو به فتبين انه يكون
 البعض الثاني بعضا آخر غير الاول بالضرورة كما لا يخفى **قوله**
 فالمعنى لا فائدة الجمع لانه موضوعها الجمع وهم باطن ايضا من موضوعها
 الجمع الاعم كما ذكره استاد رحمه الله تعالى وكانه ذهن عمه **قوله** اعلم
 منه انه يكون مطلقا ومع ترتيب الى آخره فافهم **قوله** مبتدأ

لا خبر له يمكنه ان يكون قوله اي حصل خبره من حيث المعنى اي قول
اي جاني ذبه وعمر ومناه حصول الفعل منهما او تفسير سادس
لا غناء عنه فافهم **قوله** فانه قلت الى اخر القول كله باطل بظهره
لثامن الصادق **قوله** محض نظر لا شك انه كلام الفاضل الهندي
قوى غاية القوة وكيفية التخييل الرضي محض نظر لظهوره
حتى على المجاور ايضا في العطف نحو جاني ذبه حتى عمرو ورب
ذبه حتى عمرو وامررت بزيد حتى عمرو وما المانع من انه
يكون حتى في قولهم تمت الباردة حتى الصباح للعطف ثامن
قوله اما اول التفصيل في التقبيات واولها بهام فهو للمعاني
عن المتكلم يمكنه ان يقال استعماله في التفصيل والابهام والا
باهة والتخييل والا ضرب وبغز ذلك مما ذكره مجاز الحقيقة
انه يكون لاهد السبيل غير معيته عند المتكلم كما هو المشهور ومع
بروح شئ مما ذكره المحض اصلا كما لا يخفى **قوله** وكونه اللازم
بمعنى ما تر المفاضة انما هو في اللازم الميزاني لا يخفى انه اللازم
الميزاني بغيرها تر المفاضة بل هو مقابل لجائز المفاضة عندهم
كما لا يخفى **قوله** ولا يخفى تكلف وهم منه وجعل اذ لا احتمال
بغيره فكيف يكون تكلفا على انه التسوية مقابلة للتعيين على
ذكر الرضي فكيف يستغنى بها التعيين ثامن **قوله** اما اعتراض
على النص وهم لا اصل له اذ كل واحد من الحصر والتبعية غير مراد به بل

بمراد به اتمام الكلام وايضا المرام فانه قواعد العربية اقلية فلا
تستغنى بمثال هذه الامور النادرة كما عرفت **قوله** وهو ما اجمعا على
عدم صحة ليس شئ اذ قد اجازوه بعضهم مطلقا وقد ذكرنا تفصيله
في ديباجة الكتاب عند قوله وهو صبي ونعم الوكيل واجاب
الهندي فقال معنى قوله انها لا برام شاة بل هي شاة ولا تستغنى
مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او للعطف بالتأويل
لانه لما ضرب عنه الاول وشك في الثاني فانه قال بعد قوله انها
لا بل يست كذلك وشك فيها فقال ام شاة اي التي غير شاة
ام شاة فتاود على هذا الوجه المتصلة من حيث المعنى هذا
كلامه رحمه الله فاحفظ فانه كلام تام وليس فيه شئ مما ذكره
من الخلف كما لا يخفى بل هو معنى عدم جبر ما ذكره من القيل والقال
فافهم **قوله** هذا من مخترعات السادة هذا ياء لا يباد بنفهم مع
ظهور المرام **قوله** بل المعطوف نفيا فلما كلام لا يعرف له فانه
كما لا يخفى يابست شعري بالراعي الى مثل هذه الخلفيات
قوله الظاهر انه هذه الحروف ليست حروف المعاني وهم باطل
لا اعتداد به لانه التنبية والايقاظ معنى من المعاني المقصودة
كما لا يستغنى بهم والعرض والتأكيد وبغزها فلا بد له من لفظ يدل
عليه ايضا فهو هذه الحروف لها الاحالة **قوله** يا الله ذا اي والله
هذا ما نطلب قوله تعالى ابتداء كلام وهو مصراع من

ذكره الرضى في سره والبيت تمامه تعلم ما المراد منه ذاقها
 فاقدور بدو عك وانظر ابن بسلك **قوله** وكذا اي بهنزة بعدها
 يا ساكنة قال الرضى وقد تنوب وامقام يا في النداء المشهور استعمالها
 في الندة وقد جاء آية بهنزة بعدها الن وآي بهنزة بعدها الن
 بعدها يا ساكنة هذا كلامه والواو في وآي ليس به الكلمة كما
 تدل على المحكي بن هو للعطف وهو ظاهر لا يترك في **قوله** وهي كناية
 اي لغة بني كنانة بالكر وهي قبيلة من قبائل العرب وفي كذا
 نسخ الخاشية وهي كناية وهو غلط كما لا يخفى **قوله** في حديث
 الخشبية دوى انه الخشبية قالت يا رسول الله انه ان فريضة
 الحج ادركت ابني كبر لا يستطيع ان يستكمل على الزهدة
 فتجزي ان اجمع عنه فقال عليه السلام ادركت لو كان على
 ابيك دين فقتضيه اكانه يقبل منك قالت نعم فقال عليه الصلوة
 والسلام انه احق ان يقبل **قوله** فقال المحور جمع ما ير قال
 الكا دوى المحور المهلك اذا سمع جمع ما ير بمعنى هالك وقيل
 اسم بيوت يسكنها الجمع والمراد به المهلكة هذا الكلام ومنه
 فهم انه ما قاله الشارح صواب ايضا ان الجمع واسم الجمع شيء واحد
 والفرق بينهما اعتباري فاعتبر بهما التسمية على المبتدئ هذا
 والظاهر لا هوذا المجموع اسم لذلك المحل مضاف للبر المذكور
 والاضافة للملحوظ وهو لا يستلزمها فيه والبيت للعجاء يترد

يقول في بر لا هو سرى وما شعر بافك حتى اذا الصبح **قوله** قل
 سرى اي اشار ليد وما شعر والافك الكذب حشر الصبح بحشر
 اي انقلب كما يصف عاشقا او فاسقا او كافرا با سرى بافك
 وكذب وباطل في محل الهلاك وما علم به لفرط حبه وغفلة حتى انقلب
 الصبح واضاء النهار فاطلع على معيابه كنه لا ينفع الاطلاع
 حينئذ نفوت وقته كذا قيل في معناه وقد رأت في هامش بعض
 الكتب ابيانا تضمنه هذا البيت وتدعى اليه وفي هذه بابها
 الركباه قولوا ما الخمر عما سبي قبي وادمي اذ هجر مالي كما قد قيل
 عمر عرج في بر لا هو سرى وما شعر المعنى ظاهر والله اعلم
قوله ونحوه فنقول حاصل كلامه انه مدار الزيادة وعدمها ليس
 التاثير اللفظي والمنوي كما زعم الشيخ رضي بل هو اختلال المعنى
 وعدمه كما قالوا الزيادة ما لا سقط لم ينجس به المعنى فانه يحصل
 باسقاطه اختلال المعنى فهو زائد وما حصل به ذلك فليس بزيادة
 فافهم **قوله** اشار به الى نوصية طرفية المعنى للفظ وهو من اشار
 الى طرفية المعنى للمعنى فجمع القول لعدمه وشموله طرفيا فالمعنى
 سائر الافعال فقال لفظ ان مختص بفعل ثابت منفرد في معنى
 القول بمعنى كونه نفس الفعل يتضمنه القول بشموله آياه هذا مراد
 الشارح رحمه الله ولما كان عكس المقصود المزمع من المقام لم يمتنع
 الناصر الهندي وقال الطرفية اعتبارية او على القلب فتدبر

انها مختصة في التفسير بمعنى قول حاصل في فعل او شبهه هذا الكلام
وكلا التوجيهين صحيح لصور الشمول من الجانبين فتدبر **قوله**
الا انه بمن الشئ الرضى ما في معنى القول الغير مصرح ما وجد
في كلامه يدل على ذلك اصلا **قوله** لكنه قال الرضى ما وجد في كلامه ايضا
قوله وينبغي ان يجعل من حروف التفسير انباء وجم لا اصل له اذا
الكلام في الحروف الموضوعة للتفسير لا فيما يستعمل في التفسير
والا فتدبر يستعمل في التفسير غير ذلك من الحروف الاشارة والاماء
كالواو والعاطفة عطف التفسير والباء البصورية وفعل اعني
وعطف الباء وغيرها كما لا يخفى **قوله** ذهب المحقق التفتا زاني
الى انه لو من ضوعة لذلك اظهروا فانه التفتا زاني قد صرح في
شرح التخصيص في اول بحث له بما ذكره السادس هاهنا فاما الف
بعبارة كلاميهما اصلا كما لا يخفى على المتأمل **قوله** انه التقدير لا ينافي
الوجود وهم ايضا فانه ما ذكره السادس هو المذكور في شرح الرضى
والمطلوب وغيرهما فكيف يعلم المقدر في الماضي الموجود والمعدم
ولا يكون وجوده مستغنيا قطعا وكانه ما فهم معنى المقدر في
الماضي هي جميعه عاما للوجود والمعدم فانه من التقدير في الماضي
الغرض فيه فاذا كان الشرط مفروض الوجود في الماضي فهو شك
انه يكون مستغيا فيه فينتفي ما انتفاء على ما علق به كما لا يخفى **قوله**
هذا اذا استلزم فساد معنى على الوجه السابق تدبر **قوله** في بحث

بحث بناء ما سبق من الوجه فافهم **قوله** ووافقه الرضى في الدعوى
وذلك دليل واستدل على الدعوى بانه لو من ضوعة لكونه جزاها
مقدور الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمنا
فيه فيمتنع الشرط الذي هو ما زوم لاجل امتناع لازم اي الجزا
لا انه المزمع ينتفي بانتفاء لازم هذا الكلام بعبارة وقد تركه المحقق
لئلا يكذب فيما ذكره وهذا البحث طريق الزيل ممتد السبل او دعه
المص على قدرهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول ووافقه المحققون
سوى سفل الدية التفتا زاني فانه قاله ويجب فيه في مقوله بحثا
طويلا فانظر **قوله** دفع الاعتراض الرندي قال الفاضل الرندي
في شرحه اول الكلام طرف تقدم يتضمنه القول اي اذا تقدم القسم
على الشرط فاهل اول الكلام والافصح ترك في عدم كونه زمانا
ولما كانا منهما هذا الكلام وقال السادس المعنى في اول زمانه التكلم
بالكلام فيفتح قول في كونه طرف زمانا باعتبار المضاف اليه وقال
المحتج في شرحه انه اول مرفوع على انه صفة للقسم ولا يخفى انه جميع
ذلك محبة وعدم ابتداء بوجه الصواب وهو انه اولها بمعنى قبل
منصوب على نظريته ولا وصفية له اصلا وانه كانه وصفا في الاصل
لكونه افعلى التفضيل به ليل الاولى والا دأى كالتفضيل والا فاضل
ولهذا يوثق وصرف قال في الصحاح اذا جعلته صفة تقول
لغيت عاما او اذا جعلته ظرفا بمعنى قبل صرفته وقلت لغيت عاما

اول معناه في الاول من هذا العام وفي الثاني قبل العام فالمعنى اذا
 تقدم القسم قبل الكلام ونظير ما تقدم من قوله ويتقدم قبل الجملة
 ضمير ولا حاجة الى شيء من التعلقات البعيدة كما لا يخفى وقد ذكرت
 ذلك في مصر محضر الافاضل فاستحسنه وعاد الى الجيزة فقرأت
 لهم قول الشاعر لا زلت من ذكرى في هذه لابسها ذوقا فغير
 يقول من تغرغ سماعة كم ترك الاول للاخير فانسب طراغية
 الانساب وشكروا سعي ذكرهم الله بالجيزة والسعادة في الدار
 قوله وفيه بحث ليس بشيء لانه ضيع السامع وهو مبدل قوله اول
 الكلام اهتز اذ امر توسط القسم بغير الشرط وقوله على الشرط
 اهتز اذ امر توسط به لطيف جدا كما لا يخفى قوله لئلا يتوهم عدد
 الضمير الى ما عداه الى ضمير لزمه انون ضمير لزمه اجتمعت الوجوه به كما هو
 الظاهر فلو قال بغيره وكاد الجواب له كاد محتملا ايضا وذلك
 مفرد للفرض فترك الاضمار ليكون نصا على المقصود فافهم
 فيه انه اذا كاد الشرط ما ضا يلزم جزم الجزاء وسهوه لانه الجزع
 محكوم عليه بالجزم محذورا اما الفعل وهو انه لم يكن مقترنا بانفاء
 او الجملة انه كاد مقترنا به كما قالوا قوله فيه بحث وهم ظاهر في جمع
 القسم وجوابه مع تقدم القسم لا يمكنه ان يكون جواب شرط المتوسط
 لانه يلزم اعتبار تقدم القسم وتأخره معا وذلك باطل لكونه محالا
 عقلا تام قوله كبر في قوله اعلم انه في عبارة السرح لهذا خطا وخطا

وسقطا كما في السامع فالعبارة الصحيحة في الاول انه يقال
 فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما بشرط ترتيب الترتيب في
 الثاني انه يقال فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب الترتيب
 وباعتبار الشرط على ترتيبه كاهل السطر في السرح للمعنى تدبر
 قوله والاولى والانسب هذيانا ظاهر لا اعتداه **قوله** وانما
 جاز انما ان المستقبل في الطرف الماضي فاذا جهل الطرف هنا ما ضا
 يكون المستقبل مكانا للزمان الماضية والافلا وجه له سواء لكونه نظائرا
 بعد المستقبل بقية الجزاء كما لا يخفى وانما ذكر المحنى من
 الفرض فلا معنى له اصلا تدبر **قوله** اطلاق محفل الاضلال انما هو
 في الادراك لا في الإدراك اذا المراد بالاطلاق انه الاسم الواقع
 بعد ما جهز من حيث الجواب سواء كاد مرفوعا ومنصوبا وسواء
 كاد بعد انفاء ما يمنع التقديم او لم يكن كاد كونه الدين العلوي
 وبغرم لانه جزء منه جزء الجزاء بموضع مطلقا اجمعا كاد كما نزل
 فالاطلاق راجع الى صفة الجزاء لا الى ذاته بل ذاته متبينة بالجواز فافهم
 قوله فان ارضى وتبعه الهندي لهذا مذهب المبرد هذا هو المذهب
 المطور في الكتب وغري الى سبويه ايضا كما اختاره شريح اللب
 سيرة عبد الله وتبعه شراح **قوله** وتقدم ظرفا وضع اي حينما مطلقا
 او زمانا مطلقا كما قدمه الفاضل الهندي **قوله** وشارح اختار
 فقد بر الكود واعلم انه الشيخ ارضى رحمه الله قد المذهب الثاني

بتقدير الذكر ووجهه بأنه يستلزم جواز الرفع في الاسم الواقع
بعد ما بتقدير فعل الذكر وذلك لا يجوز وتبعه الفاضل الهندى
على ذلك وقرع شاذع الباب سيرة عبد الله قدس سره بتقدير الكو
والحصول وقبله فتوهم من الشاذع قدس سره انه يجوز بتقدير الكو
ولا يجوز بتقدير الذكر لعدم ظهوره لكونه فعلا خاصا غير مضموم
الظرف الذى هو مرادهم مع الابهام المذكور بخلاف الكو فانه مضموم
لكونه من الافعال العامة الدال عليها الظرف لتضمنه اياها وانت
خبر انه مرادها مطلق الرد والقبول سواء كانه التقدير بفعل
الذكر والكو كما يدل عليه ظاهر كلامهما فتجوز بتقدير اهراده
دونه الاخر تخكم معوانه برؤية ما ذكره المحشى من جواز الرفع بتقدير
الكو في مرمايكه بوجه الجملة فزيد مطلق مع عدم جرده كما ذكره
فاصطفا فانه مما يرفع الجيرة عنه الا انها مبعودة الملاك الفلانى **قوله**
اعلم انه مرمايكه بمعنى حال لا يقص سوى التزامه على ما صرح به في
المعنى ذكر في المعنى لها ثلاثة معان الاول ما لا يقص سوى التزامه
مع تقصيره معنى الشرط ومنه الاية والثاني التزامه بالشرط فيكون
ظرفا بفعل الشرط ومنه ما نحن فيه من الامثلة على تقدير المذهب
الثاني والثالث الاستفهام مضموم الى الوصول الى المأمول اى معنى
الى الوصول اليه واذا عرفت ذلك فاعلم انه جميع الامثلة صحيحة بتقدير
ضمير واحد في جانب الجزاء فقط لا حاجة اليه في جانب الشرط بل لا يصح

لا يصح الا انه يحتمل على التأكيد او البدل مرمايكه مرمايكه
بوجه الجملة فزيد مطلقا انه وجه بوجه الجملة في وقت فزيد مطلقا فيه
ولا يجوز انه يقال مرمايكه وجه بوجه الجملة فزيد مطلقا فيه الا انه
يحتمل على ما ذكرناه التأكيد والبدل ومعنى مرمايكه فزيد
مطلقا انه وجه فزيد في وقت فزيد مطلقا فيه فزيد غير مضموم
الامثلة ولا تغتر بما ذكره المحشى فانه بعيد عما ذكره امثال هذه
الدقائق وانما تقول الكلام في امثال هذه المقامات فرفعا على
الطلة انه يتمنى في الغلط **قوله** وقد انكر كونه مرمايكه
الوقت الزمخشري وقد ذكرها في القاموس بما فيها الثلاثة والذى
حفظه على مرمايكه لم يحفظ **قوله** عدم الجواز بتقدير يذكر بدوت
العاية والا فقد صرح الرضى بالجواز بتقدير العايد ايضا مع البعد
فيه اى مرمايكه بوجه الجملة فزيد مطلقا فلهذا واعلم انه يجوز انه
لا يكون ذلك الجزاء معروضا للشرط المحذوف ولا للجزاء ان يكون
مستقلا بآثاره اذا كانه ظرفا فانه سبويه والمازى والرجاء جواز
تعلق الجار والمجرور والظرف بها لبيانها عدم الفعل كقواما
بوجه الجملة فاذى ضارب ذكره في شرح الباب كنهه ينبغي له يكون
لهذا مذهب اربعة اقسام المذهب الثلاثة المذكورة كما لا يخفى **قوله**
ما ينظر في الية المنع به يقال لا نسلم انه المتحركة لتأنيده
الاسم بل هو ايضا لتأنيده المسند اليه كما هو الظاهر **قوله** وانما

لم يعد تا الثاني المتحركة ولا علامة التثنية والجمع من الحروف
 هذا وهم منه ولا يجمع ذلك معه ودبر الحرف ومصرح به في المظنة
قوله والاولى جمع اسم مكانه والمعنى ح ذلك الاسم المسند اليه
 محل الخيال ولا يفتي بعده وبرودة **قوله** بهذا لا يرفع كونها متفتي
 عنه كلام غير محتاج اليه لكنه ما ذكره الساد كافي فيه كما لا يخفى
قوله يعني الضعف هيبة الاسناد الى الظاهر لا مطلقا وهم ظاهري
 لا خفي كما لا يخفى **قوله** اطرق النود ليس على ما ينبغي قد مر مرارا
 انه امثاله منه قيل المسامحات الشايعة بالتفرض لامثاله من قلة
 البضاعة **قوله** لا يقال لزيد مضروب انه ماله ضرب ذبه هذا ما
 يستدل به على قلة البضاعة في الصناعة لانه فاقته من عدم الفرق
 بينه الفاعل والمفعول والفعل وما به الفعل كما لا يخفى **قوله**
 انه اراد بالتاكيد اقول اراد بالتاكيد بذاتها ما كانه وضعه على
 التكون في لغتهم حال الاستعمال مالم يعرفه موجبا لسكون
 كالوقف تدبر **قوله** الظاهر فلا تفرق بين لا يضرها اي لا يضر قوتها
 يجوز بعض افراد هامة او لا يضرها في التعريف تدبر **قوله**
 يمنع ذلك السمول وهم من اذا السمول بالنظر الى مدلول لفظ الجنس
 لا بالنظر الى صدق المرقف والمرفق في الواقع على افراده والآفلا
 يرد نقض على شئ من التقرينات اصلا فاحفظه فانه ينفعك كثيرا
قوله فان الضاد ليس في الكلمة حقيقة ولا حكما وهم ظاهري هو

مرااها حكما كما لا يخفى فصار على كونه بالنقض بقوله بن المراد
 بالافراد ما ينتمى اليه التكليم وكان عليه ان يجعل هذا لغة التعريف
 المذكور تدبر **قوله** فيه كنه خنطه لا اصله كما لا يخفى **قوله** لوقا
 يده قوله قال ذلك لاحتاج الى عدة جميع اقسام التوبة كما لا ينبغي
 كلامه انحصار القسم المذكور وح يطول عليه الكلام مع عدم انتمها
 التسليم كما لا يخفى **قوله** ودفعه بما ذكره بوجوب اخراج نوع حركة
 الاخر نوده للتاكيد ايضا وهم باطن لا ينبغي به كما لا يخفى على المتأمل
 فتدبر تتبع كفرج مصدر تتبع كفرج مضاف الى مفعوله وقوله
 نوده فاعله يعني تفسير التسمية بما ذكره يجوز نوده التاكيد ايضا
 فلا حاجة الى قول لتاكيد النفس لافراد في ذممه الباطل **قوله** ذلومي
 كلمات علم بنصرف قدر تفصيله في صدر الكتاب الى شبهة فانظم
قوله ومن لم يثبت ما ذكره قال سمي به لانه فيه ترك التزم التناهي
 بذلك الشيخ الرضي وابي ماله على ما حكاه في شرحه عنهما وذلك
 لانه هو واولا تعلق تناسب التدين والتزم لما فيها من مقتضى
 والتزيم وفي خذ فيها والاشارة بالتدوير ترك التزم والتزيم
 عنه الجواب لما فيه من القبض وعدم امتداد النفس بسبب سكوت
 ترك التزم لا حصول التزم كما لا يخفى فنسبة هؤلاء الاجلة
 الى عدم التنية لهذا الامر الجزئي مما لا ينبغي للعاقل ان يجري عليه
 لما فيه من سوء الادب المحل بالمرور **قوله** لا وجه لتخصيص المرقف بالاستباح

جمل وهو من فاء المقرب في المعبر عن الشيء فكيف لا يكون
 له وجه **قوله** والمحقق حركة السراب قال الكارزوني المحقق بفتح الحاء
 وكسر الفاء السراب وهو المناسب هنا فافهم والمحقق مهب الريح
 قال الكارزوني المحقق بفتح الراء الطرف وهو المناسب هنا ايضا
قوله وجعل التنويه والا على حذف المضاف اليه خطا كلامه من بلا
 فأنق فانه تنويه الغرض الذي على كونه عوضا عن المضاف اليه لا على
 حذفه وان كانه والا على كونه عوضا بكونه من مفعول لا في
 دلالات الالتفات الوضع كالا يخفى في قوله غير فلو وجه النظر والتأمل
 فيها فافهم **قوله** وما يبيد ادياب الحديث الى آة وهو لا اصل له اذ لم
 يقر ذلك في شيء من المعبر عن فضلا عن السهرق كالا يخفى على أهل
 البصيرة **قوله** وطامر به طامر بياكم فيهما والها غلط وهي
 به في بفتح اولهما وتشد يد آخرها ويقال هيان به بيان
 ايضا وصل بن وصل بالاضاء المعجمة - دور الظاهر كلها ثمانية عشر
 الحروف الذي لا يعرف **قوله** فيه اي في هذا الاستثناء نظر اذ حكم
 الابه مطلقا سواء في حذف المخرج وبغيرها كما هو المأمور من اطلاق
 الشروع وقد صرح به في علم الحفظ فلا يكون الاستثناء المذكور
 الاسم هو فافهم **قوله** الاولى الاكتفاء بالتفسير وهو لا اصل له
 ومجهوز وهو من قال الفاضل الهندي يختص نونه التأكيد او كل
 واحد منهما بالنقل المستقب والجملة متأنفة لهذا الكلام دهماته

دهماته وهو من العلم كالا يخفى على السامع **قوله** وينافي الا
 خصاص بما ذكره من كانه يظهر به في تأمل **قوله** وزاد الرضي
 التخصيص كان المقصود الرجوع الى الامر **قوله** كما افاده السامع
 كانه ما فهم مراد السامع والا فلا فرق بين كلاميهما كالا يخفى قال
 الفاضل الهندي ولزمت نونه التأكيد في مثبت جواب التسمي
 نحو والله لا فعلية خلاف للكوفييه والاضافة من باب جرد
 قطيعة وانما لزمت ذلك لانه التسمي محض التأكيد فكيف هو ان يكون
 النفس بامر منفصل عنه وهو التسمي من غير ان يكون بما يخصه وتصل به
 وهو النود بعد صلاحه له هذا الكلام دهماته تدبر وقد قيل بناء
 على هذه الفاعلة انه لو قال زيد والله اصوم غدا ولم يصم في
 الغد لم يكن بل لو صام هنت وذلك لانه المضارع مثبت الواقع
 جوابا للتسمي لا بد فيه من نونه التأكيد كقوله تعالى والله لا يكون
 اصنامكم فالمضارع الذي وقع جوابا للتسمي هنا ليس مثبت
 بل هو منفي وحرف النفي محذوف منه والتقدير لا اصوم كما في قوله
 تعالى والله تغتو تذكر بديف واذا كان كذلك فلا يكون في
 هذه المسئلة بل اذا صام هنت فاحفظ فانه ما يلغزبه **قوله**
 ونقص الزوم قال الشيخ الرضي ثم ان النود انما يلزم المضارع
 المثبت اذ لم يتعلو به جاز سابق كقوله تعالى ولله مني اوقلتني
 لا الى الله تحسروا وقوله ليقيم في اتي بيني اوسع شاذ عند

من باب جرد

البصرية هذا الكلام وجملة فالتوهم الاولى وسطية للقسمة والثانية
جواب **قوله** سواء كانه التاكيد لازما او لم يزل له الكلام في اما خاصة
فانهم **قوله** وفي الاختصاص بطرقة لا يخفى انه مما يحتاج الى هذا في
كلام السارد الجاهل وجملة نقت واما في غير مرتبة راجعة فلا بد انهم
اطلقوا التثنية التاكيدية من غير تفصيل فمن مثل نحو
ونحو قوله كما لا يخفى ونحو ما فعلناه **قوله** وصيغتنا المتكلم ايضا بمنزلة
الاستثناء سم هو ظاهر **قوله** لكنه غرضه لا يقتصر عليه الى آخر كلامه
فلقد استغنى عنه بما ذكره السارد وجملة نقت كما لا يخفى وقوله
بما ذكره الرضي كلام الرضي هنا غلط لا طائل تحته ايضا مع ظهور
المراد ولهذا لم يلتفت اليه السراج فانه اعترض على النص اول بانه **قوله**
كما المنص لا يصح على الطلوة كالمحذوف او الجمع وباء المحاطة كما يشتمل
الف التثنية مع انه حكم التثنية مع ما ليس كالمنص ولم يدركه
المراد به الف التثنية فقط كما ذكره السارد وثانيا بانه التقدير
الذي ذكره في شرحه وهو قوله لما كان النود بعد ضمير البارز
صار كالكلمة المنفصلة لانه الضمير فاصل ولما لم يكن الضمير البارز
كان النود كالضمير المنص فانص الى يحتاج الى التعليل فيما فاس
النود عليه من المنفصل والمنص ايضا ولم يدركه النود مقيس
على عرف حاله من ضمير التثنية والجمع فانه ضمير التثنية كالمنص ولهذا
لا يحذف مع لا المنص لولا يتيسر بالمراد بخلاف ضمير الجمع فانه ليس

ليس كذلك ولهذا يحذف مع التوهمات من المعتلات **قوله** لا يخفى
انه لا يخص في التسمية ونحوه من عدم معرفة وجه تخصيص
الضمير بالذكر وهو بيان هذا الاعتبار من من الاقتصار والا
فصال بخلاف الاسم الظاهر فافهم **قوله** يعني لمراعات ترتيب
بقربها التوهم متعلق بقوله فانت وضميرها راجع الى الامثلة
وضميرها الى الكافية اي فانت الترتيب المخوف في هذه الامثلة
الممثل بها لاجل مراعات الترتيب القر في هذا الكتاب **قوله** ولا
التورية لازمة اي في الوصل بخلاف النود المخففة فانها غير لازمة
فيه كما سيأتي عنه قريب انه ثالثة نقت **قوله** الا انه يجعل الرد
اعتم منه الرد في الكتابة والرد في التلفظ ومع يكون متفرعا عليهما
فان الرد في الكتابة عند الحذف لا لتقاء التاكيدية والرد في التلفظ
عند الحذف للوقف **قوله** بناء الكتاب مبتدأ قوله بوجه خبره
وما بينهما اعتراض **قوله** فكما بينهما على خلاف القياس اذا وصل في
كل كلمة انه تكتب بصور في نظرهما يتقدم الابداء بها والوقف
عليها والنود المخففة تتبع حركة ما قبلها في الابداء لكونها وعدم
امكانه التلفظ بالتاكيد وتحذف عند الوقف في الجمع المذكور والمفرد
المؤنث المخاطب اكتفاء بحركة ما قبلها وتقلب لثاء في المفرد المذكور
والمؤنث ونفس التكلم لا تتنازع ما قبلها في الابداء على التورية فكانت
قياسها انه تكتب بالالف في هذه المواضع الثلاثة عند الوصل ايضا

لكنها كتبت بصور النود على خلاف القياس الخطي العربي بخلاف
التسوية فانها تحذف عند الوقف في حالتها الرفع والجر وتنقلب ألفا
في حالة النصب وتكتب بالالف هذه الحالة على القياس المذكور فاذا
قلت جاني زيد ومررت بزيد ورأيت زيدا يكتب في آخر زيد الف
في النصب وان كان التسوية لا صور لها في الكتابة اصوليا بل فيها
بمركبتيه في الاخر من الالف المكتوب في اخر زيد تنقلب عمة النود
السكنة الناقصة في اخر زيد الموجود في التلطف عند الوقف فتكتب
لفظ زيد بالالف على صور الوقف رعاية للاصل المذكور هذا فاقول
لم يكتب الالف في حالة النصب ولم يكتب الواو والياء في حالتها الرفع
والجر قلنا لانه التسوية عبارة عمة النود الساكنة وهي تنقلب الناء
اذا انفتح ما قبلها الحقة كقوله تعالى النفسا فانه اصله لنسفن
بالنود فقلبت الناء لفتح ما قبلها وحقة الالف ولا تنقلب واو
ويا اذ انفتح وانكر لثقلها فاقولت لم لم تنقلب الناء مثل
نعمه ورحمة ايضا قلنا لانه الناء فيه للتأنيث وهي تنقلب هاء
عند الوقف فلما انقلب التسوية الناء عنده لم ينع قلبها هاء لان
الالف اذا قرئ بها تركت على حالتها فاقولت لم قبلت التأنيث هاء
ولم يقلب التسوية الناء مع فتحها قلنا قبل الناء هاء مع اسقاط
الحركة والتسوية اهت واسهل واحضر وكلمة هذا اخر التسمية للتسمية
المعصية التي اشتهرت اسمها في الاساقية قوله وتناولت

وتناولت اليها ممة الاصاغر والاكاير الابدري والاعناق اكثرهم لم
يصلوا اليها لما فيها ممة كثرة الخط والخط والخط والرموز والا
غلق وعامة مصنفها انها علم وقص واعمق ولم يدرا انها في
الحقيقة تنويش وتنوير واحاق جزاه الله نتج عما يستوجب
خير او لم يرد به ضيرا فانه اهل خير وانه لم يكن اهل خير وقد اقدم
في ذلك الصنيع ابراهيم الشهابي القاسم التمر قد علم
الخطي فانه ممة مصنفاته قد توغل في خط الكلام كثيرا واقتناه
المحني في هذه الحاشية وبزها ممة مصنفاته في كلامه عسيرا
وقد اشد به ذلك العلم على الناس من حيث لا يعلمونه والامر الى
الله تعالى وانما رأيت ان كتاب الناس على هذه الحاشية ومبهم
ايها وزها فهم عليها كتبت هذه الحاشية عليها وبنت فيها المواضع
المشكلة والمخوفة منها اجمالا وتفصيلا وجاء الدعاء عن
الاخوان والخلوات فاني قد ذكرت فيها مع ذلك امورا نفيسة
يقطن بها ان تكتب في تطور لمحتسبها كابر اعلم كابر في الصدور
ثم المرحوم منهم انه وجدوا فيها شيئا ممة الخلل والذلل انه يعزرون
في ذلك اذ قد كنت بشقولا ج بغير ذلك مع بالي ممة الكلام
والملل وصيق البال ممة الصغر والفتنة والبلايا والمحن
الكافية بالمسيرة اصلي الله شانه وجعلهم في كنفه وحفظهم
بحرمة محمد وآله اجمعين وصلى الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة

• الآباء الله العلي العظيم تت •••

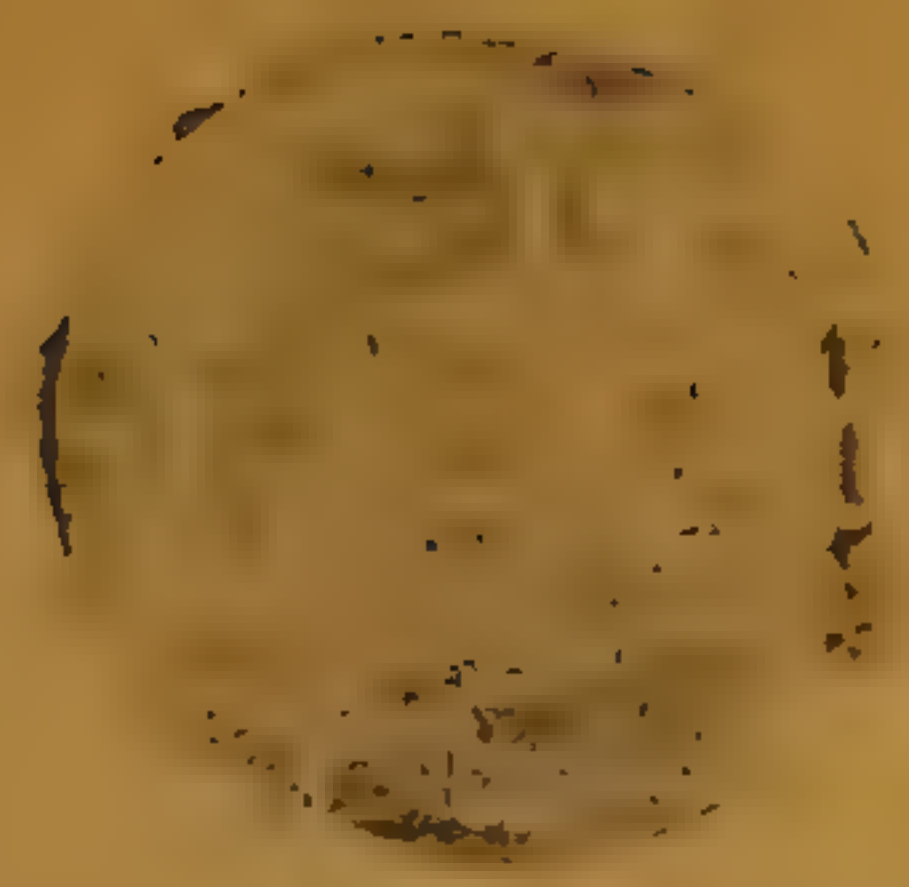
• هذه رسالة لامتى ان الانبياء والخذانت •••

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين وبعد يقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير منلوده الكردي هذه هي الموضع التي وقع فيها الغلط والمأخوذ من ايراد الفاضل عبد الرحمن الجبلي قدس سره في شرحه للكافية فاستخرجتها وكتبتها في هذه الورقة لينظر فيها الا فاضل والطبقة ويكررا على بصيرة في شأن الدرس والمطالعة منها قوله في صدر الكتاب الموضع يجوز دعمه المعنى وذلك لكونه امرا اضافيا حاصلين في اللفظ لا يجوز اطلاقه لانه لم يقل به احد من ائمة اهل البيت عمن ومنها قوله هروف الهمجاء موضوعة لغرض التكيد فانه اذا اعتبر فيها الموضع لذلك لا يخرج عنه تعريف الكلمة قطعاً للموضع المعنى كما اعترف به بل التحقيق انه لا وضع لها اصلاً ومنها قوله في العدد الا انهم تسموا العدد فيما عدوا عمر والصبوب لا انهم ومنها اخرج المجلة من تعريف الجند والاولى ادواتها في التلوين الى التكتف فيما بعد ومنها قوله هذا الاختصاص بالنظر الى الامم والعجم في بحث المنايا وداعى صاحب المتوسط فانه اعتبر الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف اليه جميعاً وهو الحق ومنها التحذير فيما لا يرضى لا يقال اتقوا ربك فربما مع انه لا يقال الجحى في

في الغزاة المستعمدا ومنها قوله شهدت يوم الجمعة في المنقول فيه
 فانه قد علم انه لا يخرج منه فاعتبر فيه الجبينة لاجلها مع عدم الاحتياج
 اليه ومنها قوله في نسبة الدخول الى الدار ليس كسبت سائر الاثقال
 الى امكانها ومنها قوله في الحال وبعد لا نقض المعنى لانه الكلام
 في ذي الحال لا في الحال ومنها قوله بعيد ذلك انه غالباً في الاستعمال
 كونه صاحبها معرفة وهو وهم منه وهو انه ليس المعنى برفقه وصاحبه
 معها معرفة مبتدأ وخبر لا غير كما في قوله سيد الشريف وادفناه
 الفاضل الهندي بالقبول ومنها قوله في التمييز وهو هنا بحت فانه
 وهم ايضا لا يختلفون نسبة الملاء والامتلاء فلا بد منه التاويل المذكر
 لصحة الفاعلية كما يظهر بالتأمل ومنها قوله في اضافة اللفظية
 ولا يخفى انه فيه ثوب مصادرة اذ لا مصادرة في كونه المص كما لا يخفى
 اللهم الا انه يقال المصادرة فيه بالنسبة الى مدعى الغزاة ومنها قوله
 بعيد ذلك ولما قاله يقول اصل ضا دبل ضا د ب اياك لعدم
 الاحتياج الى هذا الاصل ومنها قوله بعيد كنه هذا التاويل
 لا يمتنى في جانب الغزاة وهو وهم ظاهر لجواز اطلاق المكاتب
 على كل قطعة من الارض واعتبار الجانب فيه ومنها قوله والنعت
 فان قلت الاول في الحصة الباقية كالنعم ايضا اذ لا وجه لهذا
 السؤال والجواب مع ظهور التبعية في الامر المشرق ومنها قوله
 في البديل بقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع فتقدير لفظ

لفظ النسبة بين الجار والمجرور غلط بغيره بالتأمل ومنها قوله في
 تحريف المبني هذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على
 الاطلاق والتمحيص انه يقال الامن يعرف مبنى الاصل لانه القريب
 به لا بالمطلوب ومنها قوله في المصولات والتسمية كالسيرة والصور
 كاللائحة ومنها قوله في التسمية القراء بضم القاف ونشد بدائرة
 الجيدة القراء والمنسك وهو غلط والصواب انه بالفتح الجيد
 القراء وبالضم المنسك ومنها قوله في الصفة المشبهة انه
 لا يحى صيغة منه صيغها على هذا الورد قطعا وهو غلط اذ كثير
 منه صيغها من السلافة والمزبج يحى على وزنه اسم الفاعل كما ذكرنا
 ومنها ايم هبتة في اسم التفضيل فلفظ الابيه غلط ومنها قوله
 في الامر فانه اذا قبل في الفعل في آخر فانه تحريف ظاهر ومنها قوله
 فيما لم يستم فاعله زيادة غرض واختلاف في المبني للفاعل
 منه والصواب في المبني للمفعول منه ومنها لفظ اول في قوله واذا
 تقدم القسم اول الكلام في امر الكافية فانه مما تحريف في السراج
 لعدم اهتدائهم الى وجهه والله كانه امر مجزياً وقد بيناه في
 الحاشية ومنها قوله بعيد ذلك فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
 نشر على ترتيب اللف وهو تحريف ظاهر ايضا وقد ذكرناه
 في الحاشية ومنها قوله في بحت اما واما تقدير بمرها يذكر وقد
 ذكرنا في الحاشية ومنها قوله في آهتجت التنويه وهو الابنة



الحكم الا بغيره في جميع ما ذكر الا في حذف هزتها وقد ذكرناه

في الحاشية ايضا فينبغي للمعلم والمتعلم الشاغل

والناتق في هزم الموضع والله اعلم بالصواب

وابه المرجع والمآب

وعنه أم الكتاب

محمد

٤٥٤
درقه